شاكر الأنباري

دولة على مفترق

تأملات في أوضاع العراق بين عامي
٢٠٠٣ - ٢٠٠٦



دولة على مفترق

تأملات في أوضاع العراق بين عامي

٢٠٠٣ - ٢٠٠٦

شاكر الأنباري

دولة على مفترق

تأملات في أوضاع العراق بين عامي

٢٠٠٣ - ٢٠٠٦



دار آراس للطباعة والنشر

اربيل - اقليم كردستان العراق

دار آراس للطباعة والنشر
شارع جولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الاكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
الهاتف: 35 49 224 66 (0) 00964
تأسست دار آراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

شاكر الأنباري
دولة على مفترق - تأملات في أوضاع العراق بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦
منشورات آراس رقم: ١٢٠١
الطبعة الأولى ٢٠١١
كمية الطبع: ١٠٠٠ نسخة
مطبعة آراس - اربيل
رقم الإيداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ١١٨٨ - ٢٠١١
الاخراج الداخلي: كارزان عبدالحميد
الغلاف: آراس أكرم
التصحيح: أوميد أحمد البناء

في البدء

عودة الى الجذور

المكان ينمو نمو البشر. تتغير ملامح الطبيعة، والبنايات تتآكل، وتقوم واجهات جديدة. الزمن له وقع ثقيل على الإنسان والجمادات. إن الإنقطاع عن المكان الأول يحدث فجوة في الروح، وهذا ما أحسست به ما أن عدت إلى العراق بعد أكثر من عشرين سنة من المنفى. القرية التي ولدت فيها، وعرفت خباياها ونباتاتها وطيورها وغبارها ونخيلها عقدين ونيف، لم أتعرف عليها. تضاريسها الأولى امحت وزالت، ومن ذلك مقبرتها الصغيرة النائمة على طرف صحراء الجزيرة. تغير المكان بقوة لكنه ظلّ ملونا بحكاياته القديمة، حكايات سنوات سابقة من طفولة مهملة. ذات صباح، اكتشفت طائرا غريبا، يبدو أنه وفد إلى القرية بعد رحيلي. لم يكن مفردة في قاموس الطفولة. صوته يشبه قرع نقّارات خفيف، ومنقاره أبيض وجسده أسود وهو بلا ذيل. في الصباح يبدأ إرسال نغماته الثخينة المتلاحقة، مع تصويت موسيقي يفتح النفس. ذكّرني بطائر البنتفي الذي أدهشني بصوته في صباحات ساوباولو البرازيلية، قبل أكثر من عشر سنوات. ليس طائر الخضّر ولا الشقراق ولا أبو الحناء. ليس الهدهد ذا العرف الذهبي الذي كنا نصطاده للتسلية، ولا هو نورس الحقول المعروف عندنا بالططوة. تلك طيور ألفتها جيدا. سألت عنه أخوتي فلم يعرفوا من أين جاء ذلك الوافد. الإبتعاد عن المكان ينحت فجوة في صخور الكائنات، روحية قبل أن تكون ملموسة. تغيب ملامح وتولد أخرى.

ظل المكان الأول صورة مسجلة في الذهن، إلاّ أنه زال واندثر، مع ناسه وحكاياتهم، مع أن قسما كثيرا من أولئك الناس بقوا أحياءً. تلك الحقائق تجلب الحزن الى روح العائد الى وطنه، وعلى كاهله عقود من الإغتراب، والسفر، والسياحة في العالم الخارجي. حدث هذا لي أيضا حين عدت الى مدينة السليمانية التي عشت فيها خمس سنوات، أثناء دراستي الجامعية للهندسة. تركتها في سنة ثمانين من القرن الماضي وزرتها في سنة ألفين حين تم الإحتفال بمئوية الجواهري في أربيل والسليمانية، فأحسست بنفسي غريبا فيها. لم أتواصل معها روحيا، وفسرت ذلك وقتها بتغير معالم المدينة.

رأيت أبنية الجامعة والشوارع والمقاهي التي كنا نجلس فيها، والجبال المحيطة وقد

دأبت أعيننا على مسامرتها خمس سنوات في فورة الشباب، لكني شعرت بها مدينة ثانية، مجهولة لا أنتمي إليها. انقطع تواصلي مع أسواقها المسقوفة وفتياتها المورَدات الخدود ومكتباتها وحاناتها. هذا الشعور ربما يهضم وينظر به حين يحدث مع الجمادات، مع الشوارع والأنهار والأبنية والحدائق والنخيل، لكنه حين يحدث مع البشر فهو يملأ النفس بالحزن والخيبة والخواء. التفسير الوحيد الذي اقنعني هو ان الأمر يكمن في داخلي أنا، وليس في المكان أو أصحاب المكان. أنا الذي تغيرت بعد هذه السنوات. أنا الذي امتلأت دواخله بالماضي والأمكنة البعيدة. لقد غيرتني علاقات عشتها، ومدن رأيتها، وبلدان زرتها، ومياه سبحت فيها وشربت منها، وثلوج تختلف عن ثلوج مدينة السليمانية التي كانت بالنسبة لي شيئا غامضا وبهيجا.

في قريتي لم تسقط ثلوج على الإطلاق. رأينا البَرَد فقط، ولعبنا مع حبّاته والتهمناه، لكن لم نر ثلوجا. أنا من تغير وليس المكان فقط. الوشائج الداخلية التي كانت تترابط مع مؤثرات المكان الأول زالت. تخلّقت مراكز حسية جديدة نتيجة هواء آخر ووجوه أخرى ولغات ذات محمولات رمزية ثانية.

قاموس الأصوات مخالف وكذلك قاموس الروائح والمبصورات والمسموعات. هذه تجارب داخلية يصعب الإحساس بها لمن لم يعشها ويخضع لمفاعيلها.

لم التق أي وجه أعرفه مصادفة في الشارع أو المطعم أو محل العمل. عرفت كثيرا من الأشخاص خلال دراستي في الجامعة وأثناء خدمتي العسكرية وسفراتي داخل الوطن. ربما كنت ألتقيهم لكنني لم أتعرف عليهم. أحيانا كانت تمر عليّ وجوه أحس أنني أعرفها أو عرفتها حين كانت شابة ذات يوم، إلاّ أن ملامحها ظلّت ثابتة في رأسي. زمنها غير زمني. الصورة المختزنة لا تشبه الصورة التي أمامي. ربما بعض من الملامح فقط.

حين وصلت الى القرية في اليوم الأول جاء رجال ونساء للسلام عليّ، كنت أعرفهم جيدا. تربيت معهم وعاشرتهم وصورهم ظلت في ذاكرتي حين كنت أطوف بين البلدان. لكل إسم قصة وحديث. كنت أتطلع في الملامح وأشخّص بعضها لكنني نسيت أسماءها. اضطررت إلى الإعتماد على أخي الأصغر كي يذكرني بهم. بالمناسبة لم أتعرف على إخوتي أيضا، فقد كبروا وشابوا وقست ملامحهم وبانت عليهم شخصياتهم الداخلية فأفرزت لكل واحد صفة. المفاتيح التي كنت أحملها لإخوتي لم تعد صالحة للدخول إلى

أرواحهم. الزمن غيّر الأقفال والمفاتيح. ألا ينطبق هذا على الأمكنة ايضا؟ تظن انك تعرف مفاتيح مدينة ما، ثم تغادرها سنوات وتعود، لتجد أن مفاتيحك لم تعد ملائمة. المفاتيح تتجدد بتجدد المكان وكذلك البشر، يتجددون ويتغيرون بتغير الزمن والتجارب والأحداث.

الحياة مصنوعة من أحداث تجري في الزمن، ولكل مكان أحداثه.

صادف أكثر من مرة أن يقول لي شخص ما اذا ما كنت سوريا أو لبنانيا. أنا على ما يبدو لم أعد عراقيا مئة في المئة. لهجتي ما عادت تلك اللهجة نفسها التي يتكلمها إبن الأعظمية الذي لم يغادر الوطن، أو إبن العمارة. وكذلك تعابير وجهي. التجارب المعاشة تظهر في التعابير. تعيش عشر سنوات في فرنسا، تتكلم لغتها، وتأكل طعامها، وتقرأ صحفها، فإذا بك تحمل شيئا منها. تصبح فرنسيا بنسبة ما حتى لو كانت النسبة ضئيلة. هل هذا أمر جيد أم سيء ؟ يصعب الجواب. هل المسؤول هو أنت أم الظروف المحيطة بك؟ وتلك إشكالية الهويات التي كرّس لها أمين معلوف كتابا كاملا، وكذلك كتب عنها الطاهر بن جلون وميلان كونديرا وإدوارد سعيد وسواهم. إنها على ما يبدو أصبحت إشكالية كونية، لا تخص المثقفين والمبدعين والمفكرين، بل عامة الناس في هذه الحقبة المحكومة بالهجرات والتحولات واللجوء والإنزياحات الحضارية.

الملايين من الهنود الذين يعيشون في بريطانيا، هل بقوا هنودا حقا أم أصبحوا انكليزا، أم بين بين؟ مرة أخرى هي إشكالية الهوية والإنتماء والعولمة والإندماج الحضاري الجاري بشكل كوني.

أنا الآن في العراق، أعي هذا جيدا، كل ما حولي عراقي، عدا المارينز طبعا، لكن في لحظة ما خاطفة، تقع عيناي على البنت دوتا في شارع الربيع وسط بغداد. دوتا فتاة دانماركية كانت صديقة لي فترة، شقراء وعيناها زرقاوان ومتوسطة القامة. كيف يحدث هذا؟ تخطف تلك البنت فجأة فأقرأ فيها دوتا الدانماركية، وتنبثق صورة دوتا من اللامكان. يعود لي صوتها ونبراته، وعيناها والألق البحري الذي فيهما، والأسنان البيض والغنج الأنثوي. أنا لست في كوبنهاغن إنما في بغداد، فمن أين انبثقت دوتا؟

من أين انبثقت سعاد وجميلة وهناء وكرستين وسميرة وغيرهن؟ من الداخل طبعا، من تلك المساحات غير العراقية التي أحملها في داخلي. أحيانا أعطي الحق لبعض الأصوات العراقية التي تعيب على القادمين من الخارج اليوم بأنهم لم يعودوا عراقيين،

واغتربوا طويلا عن المعاناة. هذا صحيح في وجه من الوجوه. عشرات السنين من الإختلاط بحضارات أخرى ينبغي عليها أن تغير الإنسان. وفي الوقت ذاته أفكر أن العراق الذي نرغب فيه يجب أن يكون هكذا: عراقا حضاريا غير منغلق، منفتحا على العالم وحركاته وأفكاره وتقنياته وصرعاته.

لا نستطيع أن نكون جزيرة منعزلة في المحيط الضاج من حولنا. وربما هي ليست إشكالية عراقية فحسب بل هي تخص الثقافة العربية، أو المجتمعات العربية برمتها. يجب أن تفتح الباب على مصراعيه أمام ما يجري في الخارج. يجب أن تجرب التلاقح في الأفكار والعادات والمآكل والأفكار والصناعات. هذا هو الطريق الصحيح لتفادي الإنغلاق والتطرف والأصولية، ولاحقا الإنتحار الحضاري.

ومثلما جرى الأمر مع البنت الدانماركية يجري أيضا مع أصدقاء عاشرتهم في سوريا ولبنان والبرازيل وبريطانيا وإيران وغيرها من البلدان التي عشت فيها فترة، أو زرتها. المح شخصا ينزل من سيارة نقل عام فأرى فيه وجه صديقي الشاعر الذي تركته ذات يوم في مقهى الروضة وسط دمشق. كيف جاء الى هنا؟ أتملى فيه مليا لأكتشف بعد حين أنه نسخة طبق الأصل منه لكنه ليس هو. إنه متزوج ولديه طفل ويكتب الشعر ويواظب على وظيفته هناك ولا يمكن أن يأتي إلى بغداد. هذه اللحظات الخاطفة تجري لي كل يوم تقريبا. في البارات والمقاهي ومحل العمل والشوارع. الماضي لن يزول بسهولة. فهو هناك، ينمو ويثمر في داخلي بكل ما فيه من وجوه وقصص ونوادر وفضائح وسعادات.

ادخل شارعا في بعقوبة وأرى في واجهات بيوته وأشجاره وفضائه الشارع ذاته الذي قطنته في لندن قبل عشرين سنة. لا يعيدني إلى حقيقة أني في العراق سوى نداء بالعربية يطلقه بائع متجول أو أشخاص يتحاورون عند الناصية. أحاول أن أجد التشابه وسبب النكوص إلى طبقة مكانية سابقة، وما هو الباعث وما هي الشرارة التي ألغت هذه السنوات الطوال، فلا أعثر عليها. أتذكر حينها الروائي الترينيدادي من أصل هندي، نايبول، فأجد أنه خير من عبّر عن هكذا لحظات أو تمزقات في الحضارة المعاصرة. كانت معظم شخوص نايبول تعيش هذه الإزدواجية: إزدواجية الحضارات والهويات والأزمنة. أبطاله كونيون صاروا، وبات عليهم تقبل حقيقة أنهم لم يعودوا مواطنين أصلاء لأي بلد. ليسوا تابعين لأي دين أو عقيدة أو مكان. هل تتجه البشرية

إلى ولادة إنسان من هذا النمط؟ أفكر بالأوربي الذي يعيش في البرازيل خبيرا في إحدى الشركات، ويقضي هناك عشرات السنين. وأفكر بالباكستاني الذي استوطن جنوب أفريقيا وصار يعيش من بقاليته في أحد الشوارع الفرعية في الضاحية النائية من جوهانسبيرغ. وأفكر في اللبناني الذي هاجر الى شيلي وراح يتكلم الإسبانية ويحتفل بأعياد الشعوب ما قبل الكولومبية. جميعهم أدركوا ما هم عليه، وتقبلوا مصيرهم، مصير أشخاص يعيشون في عصر جديد، عصر العولمة أو إندماج الحضارات أو رحلة المسير نحو إيثاكا كافافي، نحو بلوغ المواطنة العالمية التي لا تعد فرصة بل واقع مفروض.

ألعاب الطفولة اندثرت، التماس مع الطبيعة خلّف وراءه ذلك العالم السحري الذي نسميه بالتلفاز والأنترنيت، وجد حتى الطفل نفسه في خضم عالم واسع، بعاداته المتنوعه وألعابه الإلكترونية وأفلامه وأحداثه المصورة التي تجري على مدار الساعة. العالم القديم ما عاد سوى حكايات تروى في قيلولات الظهيرة، أما الحاضر فهو الكون كله. جزء كبير مما يجري في عراق اليوم له علاقة بهذه الحقيقة. عراق قديم منغلق على المحلية المتخلفة، المنتمية إلى التقاليد المتكلسة المترسبة منذ العهود العثمانية، وعراق جديد يتلمس خطواته في خضم المعاصرة، التواصل مع الخارج، القفز على حواجز الوطنية المنتفخة والتدين المنافق والعشائرية المتلبسة برداء التقاليد الأصيلة والحنين إلى ماض غاب ولن يعود.

في المواجهات التي حدثت بين الجيش الأميركي والأصوليين وأنصار العهد القديم، شاعت أساطير غريبة بين عامة الناس، منها أن جيوشا من العناكب ناصرت المقاتلين وصارت تضرب المارينز، وهذا يحيل الى حادثة غزو إبرهة الحبشي للكعبة. ومن تلك الأساطير أيضا أن شهود عيان رأوا بنادق غامضة راحت تطلق الرصاص على العدو من دون أن يمسكها أحد. تلك نماذج من عقلية العراق القديم، العقلية الغيبية وقد ظنت أن الإتكاء على الغيب وسيلة صحيحة لمقاومة محتل يدك المدينة بأحدث الأسلحة، ويستطيع إزالتها من الوجود بكبسة زر.

إلغاء العقل وسيلة المهزومين حين يواجهون خطرا أضخم من أن يقفوا في وجهه. التمزق الحضاري الذي أعيشه في داخلي كفرد موجود لدى الغالبية هنا، رغم أن قسما منهم لم يخرج من العراق. وتلك مفارقة أخرى. لكنها مختلفة، فهم يعانون ذلك التمزق

كونهم يعيشون زمنين في الوقت ذاته، لكل زمن بواعثه ومواصفاته وهواجسه وسماته. ففي حقبة التحولات الكبرى تتناثر الكتل الصلبة للبشر وتتشظى. يضيع المرء بين وجوه متعددة للحقيقة، أو الواقع. الرسو إلى جانب ما يتطلب زمنا وتفاعلات ومقارنات بين هذا وذاك. وعلى مر الزمن تنحت ثانية هوية أخرى. تغيب الهوية القديمة وتحل محلها هوية الحاضر، المنفتح على الجهات.

العراق الجديد الذي جئت اليه يختلف كليا عن عراق ذلك الزمن الذي خرجت فيه إلى أرض اللّه الواسعة. الجدة لم تأت بسبب التطور فقط، إنما نتجت من تفاعلات سياسية وإقتصادية وإجتماعية، حرّكت مياهها الساكنة هزّات وزلازل حدثت في العشر سنوات الأخيرة من حياة العراقيين. أعتقد أن ذلك الإختلال في الروح العراقية سيستمر فترة من الزمن، إلى أن يأتي جيل جديد متناسق مع الظروف، لا يعيش حالة التمزق الحضاري التي عاشها جيلنا. جيل أبنائنا حين ينمو في ظل بيئة حضارية منسجمة مع إيقاعات العصر، ومنفتحة على الآخر، وعارية من قشور الغيبيات والأوهام التي غذتها السلطة السياسية بكامل مؤسساتها على إمتداد عشرات السنين.

يسهل الحديث عن فرد وتجربة بذاتها، لكن الحديث عن شعب بأكمله يتطلب عدة أخرى، عدة الفكر البشري المحصن بنظريات حديثة ومغامرات عقلية وخبرات. ذلك الفكر الذي وصل إلى الحافات القصوى من حريته.

الطائر الذي رأيته في القرية لم يكن اذن طائر الشقراق، ولا الهدهد.

إنه طائر جديد ينتمي الى الحاضر.

شارع يختصر مدينة

الطريف في رحلة الزمن هو البصمات والآثار التي سيقرأها إنسان ما لاحقا. كل شيء هو إبن الزمن حتى ما تدعى بالجمادات. الشوارع على سبيل المثال. فهناك شوارع دخلت في الذاكرة الجمعية للشعوب، وأصبحت خالدة، رغم ما أصابها من تحولات، كاندثار معالمها أو وزوالها المادي، كون تلك الشوارع إرتبطت بأحداث سياسية وثقافية وإجتماعية، وبحركات وتجمعات وأحزاب ووقائع تاريخية فاصلة. فقد تربت أجيال في كنف تلك الشوارع، وقضت فترات خصوبتها الفكرية ضمن الجو الذي تنثه.

أغلب عواصم العالم لديها شوارع خالدة، وخلود شارع ما له مواصفات بعينها، أبرزها على الأغلب تعدد وجوه ذلك الشارع، وبالتالي تعدد قراءة تلك الوجوه على مر الأحقاب والأزمان. وشارع خليل باشا، في وسط بغداد، الذي سمي لاحقا شارع الرشيد واحد من تلك الشوارع المتعددة الوجوه، إذ كان أشبه بشريان حيوي ورئيسي لبغداد، منذ بدايات القرن العشرين حين أسسه الوالي العثماني خليل باشا، وكان يطلق عليه (جاده سي)، ولم يعرف البغداديون آنذاك، شارعا بهذه الضخامة، خاصة حين بني من جديد على النمط الإنكليزي، بعد خروج العثمانيين ودخول العراق فترة الإحتلال في الحرب العالمية الأولى.

تجسدت اللمسة الإنكليزية بالأعمدة الضخمة الممتدة من بداية الشارع، أي منطقة الميدان وسط بغداد، وحتى نهايته، عند ساحة التحرير. فكان رصيفا الشارع ينفتحان أمام المحِلات برحابة، ليسير المتبضع أو السائح أو المتسكع في رواقين طويلين يتلويان ويفسحان المدى لتأمل واجهات المحلات وأهم الساحات والمقاهي، وبوابات الأسواق المنفتحة على الشارع. إن هناك أكثر من عشرين سوقا ومحلة تجارية تصب في شارع الرشيد، أيام عزّه. وقد عبّرت حالة شارع الرشيد عن حالة بغداد عموما، إزدهاره بإزدهارها، وبؤسه من بؤسها، ولذلك يمكن قراءة الحالة الإجتماعية والسياسية والفكرية لبغداد، قل العراق عموما، عبر قراءة شخصية هذا الشارع العملاق، الذي صبت فيه أحداث، وذكريات، وقصص غزل وعشق ومؤامرات، وكان حاضرا حتى في بعض الروايات العراقية التي كتبت في أزمان ماضية.

ولعل الحادثة الأبرز التي يذكرها العراقيون عن شارع الرشيد هي محاولة إغتيال

الزعيم عبد الكريم قاسم، واشترك فيها آنذاك الشاب الأسمر القادم من تكريت، الذي تسلم رئاسة العراق بعد أقل من عشرين سنة، والمعتقل حاليا في زنزانته الإنفرادية: إنه صدام حسين. لحظة جرت في أوج صعود اليسار إلى السلطة في العراق وصراعها القاتل مع الأحزاب القومية ومنها حزب البعث الذي كان صدام حسين عضوا فيه في عام ١٩٥٩، وقد جسدت هذه الحادثة بفيلم أنتج في الثمانينيات وسمي (الأيام الطويلة)، كتب قصة الفيلم الشاعر الراحل عبدالأمير معلة. كان قائد المحاولة عبد الوهاب الغريري، وكرّمه حزب البعث بتسمية الساحة التي جرى فيها الإغتيال باسم ساحة الغريري. من مفارقات اليوم إن الساحة التي جرت فيها محاولة الإغتيال سميت اليوم بساحة عبد الكريم قاسم، وينتصب وسطها تمثال سامق للزعيم دفع تكاليفه تجار بغداد في عهدها الجديد اعتزازا بالزعيم. وتلك من مفارقات تحولات شارع الرشيد طوال مئة سنة تقريبا.

الشارع ذاته شهد مظاهرات حافلة، منذ الأربعينيات مرورا بالخمسينيات والستينيات، وكانت الجموع تخرج من المقاهي المنتشرة حوله وتنضم إلى سيل البشر، المتفجر بالغضب، سواء تضامنا مع ثورة الجزائر أو فلسطين، أو مطالبا برحيل الإنكليز عن البلاد. أيامها كانت المقاهي ملاذ العراقيين حين لم يكن للتلفزيون كبير أهمية في حياة البشر، وظلت لعقود مدارس للثقافات والأفكار والحركات السياسية.

لم يفت أي من مشاهير العراق، سواء كانوا سياسيين أو مثقفين أو مفكرين الجلوس، ولو مرة واحدة، في مقاهي شارع الرشيد، وكان أشهرهم الباشا نوري السعيد، ثم الجواهري والرصافي وعلي الوردي وصدام حسين وناجي طالب وهاني الفكيكي، ولاحقا الأدباء والفنانون المعروفون: بدر شاكر السياب وسعدي يوسف والبياتي وعبد الأمير الحصيري وحسين مردان وجبرا ابراهيم جبرا وفائق حسن ويوسف العاني وغائب طعمة فرمان، وغيرهم الكثير من الأجيال الشابة التي وجدت في شارع الرشيد معهدا لرؤية الواقع، ودراسة آخر النظريات، وسماع آخر القصائد.

ومن أشهر المقاهي في الرشيد مقهى أم كلثوم، وهو دهليز طويل معتم مدخن، تخصص منذ افتتاحه في الخمسينيات بإسطوانات أم كلثوم فقط، وقد يجد فيه المرء العاشق الولهان الذي فارقته الحبيبة، والرجل الذي تركته زوجته، والشاعر الخدر من غيوم الخمرة، والسياسي الآتي لتذكر أيامه الزاهيات، والتاجر المستمتع بدرّ ماله في

الأسواق القريبة مثل سوق الشورجة والهرج والغزل والصفافير والبهارات والمتنبي، وكلها أسواق شكلت أجنحة لهذا الشارع، كان يطير فيها عبر سماوات بغداد، والعراق، والعالم العربي، والعالم، بعد أن وصلت شهرة مصوغاته وترانيم أعواده ورائحة بهاراته وجمال آنيته المشغولة يدويا، إلى كل مكان من الأرض.

إجتمع في مقهى الزهاوي ذات يوم كبار رجالات الفكر والشعر الكلاسيكي، وقبل أن يسمى بإسمه كان الزهاوي والجواهري والرصافي من رواد هذا المقهى، ومن الرواد أيضا واحد من اكبر تراثيي بغداد المغبوني الشهرة، ألا وهو الكاتب محمود العبطة المحامي، الذي كان يعرف حارات بغداد حارة حارة، ومراقدها مرقدا مرقدا. إعتاد أن ينشر ما عرفه، وحفظه من تقاليد البغداديين وطرائفهم في كتيبات صغيرة. ينشرها على نفقته الخاصة ويوزعها على أصدقائه وطلابه من الأجيال الشابة التي لم تحفر عميقا في طبقات هذه العاصمة العملاقة ذات الأزمان الدائرية، والأحداث التي تكرر نفسها، قرنا بعد قرن. ومنذ الستينيات، والسبعينيات، ظلت مقهى البرلمان برلمانا حقيقيا للحركات الثقافية المتمردة، في الشعر والقصة والرواية، وفيها كتب اول بيان تحديثي للشعر من قبل فاضل العزاوي وسامي مهدي وفوزي كريم وغيرهم ممن كانوا رموزا لجيل الستينيات، وكان الأدباء من مدن العراق ما أن يحطوا رحالهم في بغداد حتى يجيئوا إلى البرلمان لمعرفة الأشخاص الذين قرأوا لهم ولم يتعرفوا عليهم.

ذاك زمن كان يمكن لشخص أن ينشر قصة في الآداب البيروتية ويصبح علما في الكتابة.

ورواد هذا المقهى عادة ما يدخلون أو يخرجون وهم يتأبطون كتبهم في الفلسفة والشعر والفن، وسط إعجاب الجميلات اللواتي يمرقن في الشارع، وهن يرتدين آخر الموديلات. موضة أوربا تصل إلى شارع النهر وهو تابع للرشيد بعد أقل من شهر: عرف البغداديون الميني جوب والماكسي جوب ثم الميكرو جوب قبل ثورة الطلاب في باريس. وتلك أردية للنساء في أوج التحرر.

مقهى البرازيلية تقدم القهوة ووجبات السياسة، ومقهى حسن عجمي تغص بالشعراء المفلسين، وعند كل ظهيرة في حر بغداد، تبدأ قوافل الأدباء، تسير نشطة الخطى إلى البارات والمطاعم التي تقرفص على ضفاف دجلة، وتقدم العرق العراقي الحريف الطعم، المستقطر من التمر، والبيرة والمقبلات، ليس بعيدا عن جبهة النهر. في

البارات ينطلق الغناء الجنوبي القادم من أهوار العمارة وبساتين البصرة وصحاري الجزيرة، لتساهم في رسم التراجيديا العراقية التي اختطها جلجامش منذ آلاف السنين، أثناء خروجه الإستعراضي الذي أورثه لأحفاده، للبحث عن الخلود. هذا الحزن يرسم لوحة قاتمة وشفافة في الوقت ذاته لتاريخ بغداد المهتز والمطرز بالأحمر، التاريخ الفظ والشاعري في الآن ذاته. وفي تلك البارات المعتمة، الملوثة بالدخان وأنين السكارى، كتب فؤاد التكرلي رائعته عن بغداد وسماها (الرجع البعيد). شخصيات الرواية استلهمها الكاتب من المحلات المحيطة بشارع الرشيد كالفضل والبتاوين وعقد الأكراد والحيدرخانة وباب الشيخ. وبين ذراعي الشارع، وفي ليل الحانات وأبخرة الشط، تعرفت الأجيال على الرومانسية والواقعية الإشتراكية والتكعيبية والإمبريالية والمثقف العضوي والواقعية التي بلا ضفاف والسوريالية وعبث كامو ولا جدوى صاموئيل بيكيت وميشيل عفلق وجيفارا وتروتسكي ولينين وغوركي وجون ريد وسارتر، الذي تلقفته الثقافة العراقية كما لو كان مولودا في محلة الطوبجي. عن تلك الأجواء كتب روائي شاب(علي بدر)، بعد عشرات السنين، رواية سماها بابا سارتر عن تأثير الوجودية على مثقفي العراق ومسخ الهويات التي يتعرض لها مثقف العالم الثالث.

وعلى الجانب الآخر من الثقافة كان الشباب المراهق والباحث عن جمال البغداديات يميل من شارع الرشيد يمينا نحو دجلة، حيث يمتد شارع النهر، في العصاري والغروب ليستمتع بوجوه ذوات خالات وعطور وبخور وأرداف وأجياد، فشارع النهر ظل حتى الحرب الأخيرة منتجعا للمتبضعات، ومكانا تصل بضاعته النسائية من أشهر محلات أوربا: أحذية وأطواق وألبسة حريرية وعقود وحلق وشالات وعباءات سود مطرزة، اشتهرت العراقيات بلبسها والتفنن بإشاراتها. كان أيضا محلا لإصطياد المتعة، ورصد بائعات الهوى، عبر اكتظاظه بالنساء والرجال، فهنا النخبة والحضارة، وهنا تسفر بغداد عن وجه التاجرة والغانية وصائدة الرجال والفنانة في عرض نقوشها وإبداعات أياديها ذوات الخبرة التي جاءت من قرون خلت، أيام كانت بغداد ربة البيت للعصر العباسي برمته.

وقيل إن الفراهيدي اخترع بحوره الشعرية حين كان يتجول في سوق الصفّارين؟؟؟، وهو واحد من أجنحة شارع الرشيد، فحين كان الشغيل يطرق الصفر والنحاس والفضة،

لتحويلها عبر مطرقته الصغيرة إلى نفائس بتوقيع منتظم، أدرك سر التفاعيل والإيقاعات في الشعر الذي جاءه من صحراء العرب، عبر المعلقات ونفائس القصائد، فوضع أوزانه المعروفة. وقيل إن متصوفة بغداد كانوا يجيئون إلى سوق الصفارين ليجدوا الصفاء في تراتيل المغنين وضاربي الحديد، أي عبر موسيقا الشعوب. من هنا طارت رسوم أهل الحرفة إلى المشرق والمغرب، فملأت أسواق إسطنبول ولندن وطهران. وتخرّج في حرارة المنافيخ معلمون نقشوا وزججوا وزوقوا، ليبدعوا أباريق ومزهريات وحوامل قرائين وصينيات وقدور وسيوف وحراب وملاعق وقوارير، بلغت الكمال في الفن والجودة.

ومن واجهات البيوت والمشربيات والشناشيل والأقواس والألوان، إستطاع جيل من الرسامين العراقيين أن يزاوجوا بين المدارس الأوربية في الفن والبيئة المشرقية، فتكونت هوية واضحة لجواد سليم وشاكر حسن آل سعيد وخالد الرحال وفائق حسن وضياء العزاوي وفيصل لعيبي وجبر علوان، وسواهم من رموز الحداثة اللونية. تأمل الجواهري في كل ذلك، وكتب رائعته من منفاه البراغي قائلا: حييت سفحك عن بعد فحييني/ يا دجلة الخير يا أم البساتين. ومن بعيد عاش هادي العلوي في أزقة بغداد الرشيد، واستمع الى مطارقها وكتب كتابه عن المتصوفة، الحلاج والجنيد وعبد القادر الجيلي، دون أن ينسى أصوله الإشتراكية التي نبتت لديه في ستينيات شارع الرشيد، ومعاركه الفكرية والسياسية والأدبية. وكان الشاعر العبثي عبد الأمير الحصيري، الذي مات من جفاء شارع الرشيد، وتوج في السبعينيات صعلوكه الأوحد بحق، يفطر في سوق الهرج، ويتغدى في شارع المتنبي، وينام مخمورا فاقد الوعي عند أعمدة البوابة التي تقود الى سوق البهارات. كان يملأ سطلا بالعرق العراقي، ويضيف ربع قالب من الثلج، ويغترف شربه بطاسة، وينشد للجواهري والمتنبي، وهكذا منذ الصباح وحتى المساء،فكان مدرسة في الصعلكة بعد حسين مردان وجان دمو وعشرات عشرات، سقفهم شارع الرشيد ومتكأ رؤوسهم أعمدته الأسمنتية الغليظة. كتبت في هذه الأماكن مئات القصائد، ورسمت آلاف اللوحات، في مراسم وشقق كانت مشمورة في أعلى الشارع، وكثيرا ما طغت أصوات حوارات المثقفين والرسامين على ليالي الشارع وعسسه وقططه ومشرديه، وكأن الثقافة إبنة القاع، تغوص فيه لتنتشل جواهره التي هي عبارة عن حكايات وقصص ووجوه ولقطات روائية وأبيات.

كانت هناك تقاليد في كل شيء، في الثقافة والفن والغزل والسياسة. جاءت الضربة القاضية من حروب وهجرات ومطاردات ومنظمات سرية دست أنفها في تلافيف كل محلة وزقاق وبيت، في كل قصيدة ومقال وكتاب. وانتشرت في شارع الرشيد وجوه غريبة تترصد وتتسمع الحوارات، تبطش وتقتل فجأة ثم تغوص وسط الحشود دون أن تترك أثرا. انتشر في ذاكرة المكان سرطان راح يفتك بخلايا حية في الشارع، تلوثت المقاهي بالمخبرين، وترصدت عيون سرية شقق الأدباء والفنانين ومراسمهم، وبدلا من المدارس الفنية والكتب والموديلات والصرعات بدأت الأسواق والحارات تستقبل الجثث والخطب الجوفاء والسلاح والملابس المرقطة. الحكاية يرويها سوق البهارات، فهو ولعشرات السنين ينث روائحه على رواد الشارع.

قرفة وكاري وفلفل ودارسين وكمون وحب محلب وبخور وبطم. يانسون وحنة ونومي بصرة. تجّاره أغلبهم من أصول فارسية جاءوا منذ بدايات القرن وكونوا لهم إمبراطوريات تجارية تهيمن على الشورجة والهرج والصفافير والغزل والصاغة. في لحظة تطرف قومي صدرت قرارات بترحيلهم الى إيران، وجردوا من كل ممتلكاتهم وألقوا على الحدود. بغداد ينبغي أن تظل عربية قحة، كما نصت القرارات. وكأن البرامكة لم يفرقعوا الفارسية في أزقتها ذات مرة، ولا هاتف ابن هاني أمواج دجلة في لحظة سكر، أو لم يمش إبن سينا في محلة الرفائين، متأملا في معضلات الكون الفلسفية.

واذا كان لكل مكان قاعه، فيمكن القول إن سوق الهرج هو قاع شارع الرشيد، وهو لا يبعد كثيرا عن القلعة، أو السراي التي كانت مقرا للولاة العثمانيين الذين حكموا ولاية بغداد، وأشهرهم مدحت باشا الذي أسس جريدة ومطبعة الزوراء عام١٨٦٩، وهي أول جريدة في العراق الحديث، وداوود باشا الذي خلده القاص محمد خضير في واحدة من أهم قصصه عن رسام العراق الأول عبد القادر الرسام. جاءت تسميته من اللغط الكثير والأصوات العالية المتعالية من باعته وزبائنه، وهم ينادون على بضاعتهم، وهي بضاعة لا تخطر على بال. فيمكن شراء كل شيء مهما تفه من سوق الهرج: خرزة لمسبحة مثلا، أو زرا لبنطلون، أو فردة حذاء واحدة، ثم أكوام لا يجمعها جامع من الأشياء المهملة كبطاريات راديو وشاشات تلفزيون ولوحة زيتية رخيصة وأنبوب مياه مهترئ وبراغي ومرايا تراثية وشاشة كومبيوتر وعباءات نسائية.

والداخل الى السوق يعجب من سقط المتاع هذا الذي تجمع في هذه البقعة المتكونة

من شارع وأزقة وزوايا ودكاكين وعربات متنقلة وبسطات، وكأن هذا السوق يختصر شارع الرشيد برمته.

عاش شارع الرشيد حروبا غامضة، بيع سريع لممتلكات، إغلاق محلات، دوريات مباغتة، وغاب الأمان من العطفات والبيوت العريقة، ودب الذعر بين البيوت والعطفات حتى وصل الى أشجار شارع النهر، وأعمدة الرشيد والمتحف البغدادي وخانات السنك وبارات ساحة الميدان. صار شارع الرشيد يكتنز ذاكرة أخرى، ذاكرة حروب وهجرات وإغتيالات وتطرف في الفكر والنظر. لقد أغلق الجميع أفواهم، وكثرت التفاتات الناس أثناء الحديث، وتدفقت عمالة غير عراقية الى المربعة والميدان وسوق السراي والبهارات والمقاهي والمطاعم. غصت الفنادق بالوافدين وأرسل أبناء البلد إلى الموت في قصر شيرين والمحمرة والأهوار، ولاحقا الى الكويت وتخوم السعودية وجبال كردستان وصحاري الرمادي. وراحت شخصية الشارع تتخلخل، وتتضعضع، وتتآكل. قليلا قليلا بدأت الأصولية الدينية تتغلغل في مفاهيم الشارع وطقوسه. أغلقت البارات وحوصرت النساء في البيوت، إثر قانون الدعارة الشهير الذي يبيح قتل المرأة من قبل أقربائها، وهاجر أدباء وفنانون ومعلمو مهن وإختصاصيون، وانتشرت أخلاقيات بدوية وفظاظات سلطوية، ثم وضعت الحياة في علبة. وكانت هناك حروب وحصارات وتغيرات كبرى، فكان أن تحولت الساحات الى مزابل، والمقاهي الى دكاكين لبيع الأحذية، والبارات إلى محلات للأجهزة الكهربائية.

سابت القطط في الزوايا وهامت الكلاب باحثة عن فطيسة أو عظام. منع الناس من السهر على ضفاف دجلة، فلم تعد الشواطئ تحيّي أحدا: لا مقيما ولا راحلا. وبدلا من قوارب الأعراس والسفرات النهرية وصيادي أسماك الشبوط والبني والزبيدي، جالت ليلا قوارب مسلحة تراقب الأجمات والأشجار والأرصفة والصيادين. وبدأت الأسماك تتغذى على نفايات المجارير، وبقايا الجثث، والمحاليل الكيمياوية التي تضخ من مدينة الطب، عند باب المعظم. شارع الرشيد هو بغداد، وهو العراق في لحظته الراهنة. مهجور وغير مهجور، مندثر وشاخص، واجهات براقة وخرائب، حرائر وبائعات هوى. تمرق فيه بين الحين والآخر سيارات شرطة وجيش، مثلما يصبح ممرا لدبابات ومدرعات أميركية توجه أسلحتها الى الناس.

وذات مرة انفجرت سيارة مفخخة تحت قدمي تمثال الرصافي المتطلع الى الكرخ.

شارع يؤوب اليه عشاقه القدامى كلما ضغطت عليهم الذاكرة، ولكنه لم يعد يمتلك تلك الحميميةَ السابقة. أصبح مكانا غير مأمون ما أن تتعدى الساعة السابعة مساء. هناك أعمدته الغليظة تنتصب بشموخ، وهناك صدى لنداءات شارع النهر وسوق البهارات والصفّارين والشورجة، وتمثال الزعيم عبد الكريم قاسم المنتصب حديثا في الساحة، إلا ان ليله موحش، وأزقته مقفرة، وكأن الجميع إتفقوا على أن شارع الرشيد الذي عرفوه قد رحل.

رحل الى الأبد، مثلما رحلت كثير من الذكريات والطقوس والبديهيات في عراق اليوم.

العراق الذي عبر بحرين من حروب، وبحرين من دماء، وبحرين من سيوف ودبابات وطائرات، وهو مثل الشارع لمّا يزل يصارع الزمن للوقوف على قدميه مرة أخرى.

القاع حاضر هناك

البؤس مثير، وأينما وجد فهو يستقرئ حالة الرثاثة لأنظمة ودول ومؤسسات. بؤس بعض مناطق بغداد يكشف عن ثمار الحروب، والبطولات الزائفة، والتخبط في إدارة بلد وسياسة شعب. وما يعرّي الحكومات، ونفاجة الشعوب أيضا، ويتطلب منها مراجعة شاملة لبناها الأخلاقية، هو دون شك قيعانها، وتلك المناطق المختبئة خلف الشوارع البراقة والحارات النخبوية والمحلات الأنيقة.

ورغم أن بغداد كلها أصبحت قاعا، لكن بعض مناطقها، وكما وصفها (صديقي)، هي قاع القاع.

وهذا ما وصلت اليه واحدة من أشهر مناطق العاصمة، ألا وهي منطقة الفضل. المنطقة ذات التاريخ العريق في السجل العراقي.

دخلت وصديقي إلى تلك المنطقة مصادفة.

وكان أن ركنت سيارتي الهونداي أمام الميكانيكي في منطقة الشيخ عمر. جاءت تسمية الشيخ عمر من المتصوف العراقي الشهير عمر السهروردي، وهي تتألف من ثلاثة شوارع متوازية تختص جميعا بشؤون السيارات. قال لنا الميكانيكي عودوا بعد ثلاث ساعات وستجدون السيارة جاهزة.

أين يمكن قضاء ثلاث ساعات في بغداد؟

إقترح علي صديقي أن نسلك طريقا يمر في قلب الحارات، بعدها سنصل إلى تمثال الرصافي المحدق الى نهر دجلة. هناك حيث سوق السراي للكتب ومقاهي الأربعينيات وأعمدة شارع الرشيد الضخمة.

في الليلة السابقة نزل مطر غريب. لم تعهده بغداد منذ الشتاء الماضي. التماعات البرق صارت تكشف العمارات البعيدة، وهزيم الرعد كان يصم الآذان ويختلط مع صوت الطلقات النارية النائية.

استمر هطول المطر طوال الليل.

إن خير ما يكشف حقيقة المدن الشرقية هو المطر. حين تتعرى المدينة وتنكشف عوراتها. تسفر المجاري عن خللها، وتعج الشوارع والأزقة بوحلها ونفاياتها، وتتهدم

البيوت العتيقة على قاطنيها، أو على العابرين قربها. ورغم أن المطر توقف منذ الصباح إلاّ أن آثاره في الشوارع والأزقة موجودة. لاحظناها أنا وصديقي ونحن نترك الشارع الأول لمنطقة الشيخ عمر ونتوغل في حارات الشارع الثاني وأزقته ودروبه.

لم يكن هناك نظام واضح لتلك الأزقة، فهي تتلوى بين البيوت على هواها. تنسد فجأة أمام المرء فيضطر إلى العودة ثانية إلى نقطة البداية. ما لفت نظري في تلك الحارات كثرة الصبيان، يتخذون من تلك الأزقة الموحلة مكانا للّعب.

بعد دقائق من المشي المتعرج، في قاع بغداد، قال لي صديقي نحن في منطقة الفضل.

طراز البناء متشابه تقريبا، وجميع البيوت مبنية من الطابوق الأصفر.

ميزة الطابوق، وهو آجر مفخور في درجات حرارية عالية، أنه يعزل الحرارة في الصيف والبرودة في الشتاء، فتبقى درجة الحرارة داخل البيت مقبولة. والفضل يتكون من أحياء صغيرة، منها المهدية ،وخان لاوند ،والعزة، والدركزلية، أبنية تلك الأحياء تعطي صورة عن شخصية البغدادي في القرون الماضيات.

تقوقع على تقاليد المحلة، والأعراف الاجتماعية الراسخة، ونكوص إلى داخل الذات، وخوف من الغريب والوافد والجديد. ومثل معظم أبناء المدن الشرقية العريقة، تبقى شخصية البغدادي ميّالة الى الريبة والمحافظة.

سمِّيت الفضل على إسم جامع الإمام محمد بن الفضل بن اليسار الإسفرائيني، وهو عالم ولد في مكة وتعلم الفقه في المدينة ثم جاء إلى بغداد لإكمال علوم الشريعة ليصبح بعد ذلك من كبار العلماء في بغداد، وكان ذلك في أواخر العصر العباسي.

من ذلك العهد لم يبق سوى الجامع، وربما رمم عشرات المرات حتى وصل إلى يومنا هذا.

عند الإنعطاف من زقاق الجامع انفتحت ساحة واسعة تكونت بفعل اندراس البيوت. قال لي صديقي إننا في وسط محلة التوراة. وهي محلة شاسعة من البيوت المتروكة ذات البناء البغدادي التقليدي، كان يقطنها اليهود حتى سنة تهجيرهم في منتصف القرن العشرين.

مشربيات وشبابيك خشبية تكشف عن فراغ تلك البيوت.

راودني إحساس أن ثمة يهوديا بقلنسوته السوداء سينط علينا من خلال أحد الأقبية التي تضم كتلا من ظلام التاريخ.

ساسون، وحزقيل، ولوقا، ينظرون إلينا، ربما، من خلال خشب النوافذ المعتمة.

المدرسة ما زالت قائمة، يظنها المرء في البداية كنيسا يهوديا. ضخامة البناء لا تتناسب مع حارات بغداد الشعبية المتواضعة. ولصقت على جدارها الأمامي صورة للسيد مقتدى الصدر، وعلى ما يبدو يصعب على شخص دخيل على المنطقة فهم الروابط الخفية بين القاطنين في بعض البيوت.

قال صديقي إن اليهود باعوا بيوتهم بأثمان بخسة ورحلوا، والبعض ترك فيها معارف على أمل العودة السريعة بعد أن تهدأ الأوضاع. بالمناسبة يقال إن كثيرا من يهود العراق ربما يرجعون اليه اذا ما هدأت الحياة في البلد. ما زال قسم كبير منهم يحنون الى المقامات والكبة وسهرات نهر دجلة وأزقة الفضل والحيدرخانة والبتاوين.

لكن أوضاع بغداد لم تهدأ، ولن تهدأ.

لا يلمس المرء أي دلائل تشير إلى شيء يهودي. فخمسون سنة من الهجرة، أو يزيد، أغلقت المكان على ذلك التاريخ العتيق، فاندرس بين المشربيات والقضبان والخشب المزخرف الذي يكشف أبهة سابقة لقرن مضى.

اشتهرت الفضل بأنها طوال عقود توزعت بين ولاءين، بعثيين وشيوعيين، استطاع هؤلاء سحب عدد من الشقاوات إلى جانبهم. فكان (جبار بن بهية السودة) و (خليل ابو الهِب) محسوبين على الشيوعيين، وكلاهما كانت له صولات في هذه الأزقة المعتمة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

الفضل وحتى اليوم، بعد التغيرات الدراماتيكية التي جرت تحت الجسر ومرّت خفافا، تحتفظ بمسافة بعيدة عن التيارات الدينية الجديدة. أعتبرت منطقة الفضل سابقا، مكانا ملائما للأوكار الحزبية، اذ يصعب دخول أزقتها لغير أهلها والناشئين فيها.

يقال حسب الرواية الشعبية إن جبار بن بهية استطاع الوقوف بضعة ايام بمواجهة مفارز من الشرطة والأمن في إنقلاب البعثيين، وذلك في الثامن من شباط عام ١٩٦٣، وكانت المفارز قدمت للقبض عليه.

الحرس القومي. الجدران. العجائز والأبواب والطين العتيق وأسطح البيوت وسقائف

الحمام الداجن، لها حكايات عن تلك الأيام. الزعيم عبد الكريم قاسم، والبعثيون والشيوعيون وتظاهرات الأيام الخوالي. سطوح بيوت الفضل تنفذ واحدها إلى الأخرى. هناك حكايات ما زالت المقاهي المتناثرة بين البيوت تتحدث عنها. قصص الفتوات واليهود والأحزاب والتظاهرات، وقصص الغرام التي كانت السطوح ترويها على العشاق. اللافت أن تلك الأمكنة غابت عن معظم الأعمال الروائية العراقية، وكأن هذه الظاهرة تأكيد على مقولة إنفصال المثقف عن واقعه.

فوق المحلات، وعلى جدران البيوت المخددة بأسلاك الكهرباء، تركت مسائل المياه لمطر البارحة مزقا من صور المرشحين في الإنتخابات الأخيرة. أياد علاوي وحميد مجيد موسى وعادل عبد المهدي وأحمد الجلبي وعدنان الدليمي وطارق الهاشمي وسواهم.

تلك الوجوه التي سينساها أبناء الفضل للأربع سنوات القادمة.

بعض رواد مقهى حسين المختار قال إن الفضل لم يطأها قدم مسؤول منذ عشرات السنين.

ربما منذ الحرب مع إيران.

تخوت من الخشب الأحمر تعود إلى الخمسينيات، وملصقات على الجدران لفرق رياضية من أيام الملك فيصل الثاني. وفي نهاية المقهى ينتصب السماور وأباريق الشاي، وثبتت على الجدران أيضا آيات قرآنية وصور لممثلات متن قبل عقود. يجلس شيوخ محلة الفضل في هذا المقهى يوميا، يتداولون في شؤون الإحتلال الأميركي، والتكفير، والمقاومة، والإرهاب، والكهرباء، والفساد الذي ينخر في جسد الدولة، والإغتيالات.

ترصد ملايين الدولارات لتبليط الطرق وتحسين المجاري وتصليح المحولات الكهربائية لكنها تسرق فورا. ومن الطريف أن رئيس المجلس البلدي علق إعلانا مكتوبا بخط اليد، حول تسجيل العوائل المعدمة لدى البلدية، من أجل الحصول على المساعدات من الدولة.

رئيس بلدية ولا يملك ثمن شراء كومبيوتر؟

تساءل صديقي بغضب، وهو يقرأ الإعلان في باب المقهى العتيق.

يذكر في بعض الأساطير أن هناك مدنا تخفي نفسها بذكاء. مثل الحشرات تماما.

الحيلة بسيطة، وهي أن تبني نسخة أخرى منها تحت الأرض. وهذا ما كانت عليه منطقة الفضل.

ما اجتزناه أنا وصديقي لا يعدو أن يكون الجزء الظاهر منها. أما الجزء المخفي فهو دهاليز وحوانيت ومعامل صغيرة وسراديب. وأحيانا بيوت دعارة. من تلك العتمات تخرج مهود أطفال خشبية، وأسرّة للعرسان، وأرائك لصالونات بعيدة عن هذه المنطقة البائسة، وأكياس خيش تعبأ بالطحين والقمح والسكر. هذا عدا عن السراديب المخصصة لخياطة الملابس.

يغذي المدينة السفلية تلك، أصحاب العربات التي تجرها الأحصنة أو الحمير، وهي توزع الغاز والنفط والبنزين والكاز.

هذا الوجود الحيواني، في وسط عاصمة الرشيد، يعطيها هيئة مدينة لم يمض على غزوها المغولي سوى سنوات.

قال لي صديق ونحن نجتاز الزقاق الأخير من هذه المحلة العريقة: ما الذي تغير في حياة أبناء هذه الأصقاع اليوم؟ هم محكومون بالشقاء الأبدي على ما يبدو. يولدون في القاع ويموتون فيه. يلزمهم سنون ضوئية للحاق ركب الحضارة. هل يدركون أن ثمة حياة أخرى غير هذه التي يحيونها؟

بدأت الأزقة تتسع قليلا قليلا. ولاح لنا عند الزاوية سيل السيارات يتحرك في شارع الجمهورية.

كانت محلة الفضل تنسحب وراءنا إلى نسختها الثانية. إلى قاعها المغولي.

هناك حيث يتوالد البشر ويعيشون ثم يموتون، بعيدا عن الشمس.

أطوار بغداد الغامضة

وبغداد اليوم ليست ببغداد الأمس. فالزمن يغير سمات المدن، مثما يتغير البشر. أخاديد وجهها تقص حكاية السنين. ولها في كل أخدود قصة وحدث. ولو شاء دجلة أن يتكلم لقال الكثير. ولن يصمت كما صمتت جدته شهرزاد. يقف الموت في جانب، وتتململ حياة في جانب آخر: محتلون وإرهابيون. وطنيون وسماسرة. سياسيون ورجال دين. سنة وشيعة. كرد وتركمان. جوامع وحسينيات وكنائس. حرية منفلتة، وإنغلاق كبير. وبغداد مارد حصر في قمقم، طوال عقود وعقود، وها هو ينفلت من أسره. زال الطلسم ومات سليمان. صندوق باندورا باح بما يحتوي، ولكنه صندوق معاصر هذه المرة. يتجاور فيه الخير والشر. الحرية والفوضى. الموت والحياة. قطفت بغداد حريتها، لكن ليس على يد أبنائها. هطل القضاء الذي طال انتظاره على يد جيوش أجنبية. حياة الفرد اليومية مغامرة بحد ذاتها. مغامرة قد تجره الى القبر، أو تعود به سالما، محملا بعشرات القصص والحكايات والمواقف، التي رآها وسمعها وعاشها في الشارع.

لم يعد الفرد يمتلك آمالا وطموحات كبيرة. الآمال، الطموحات، التخطيط، الأحلام لمن يعيشون خارج السور. إما داخل السور فثلاثون مليون إنسان، تقريبا، تنسموا توا هواء الدنيا. المواطن يفرح اذا ما وجد في بيته نور الكهرباء. ويطل على مضخة المياه، بين الحين والآخر، كي يبتهج بجريان الماء في الصنابير. يتلمس جسده، بعد أن يغلق باب البيت، كي يتأكد من أنه لم يزل سليما معافى، وأن دم الحياة لم تسفحه سيارة ملغمة في شارع أو كراج أو منعطف. تفرح معه الزوجة والطفل والأم والأخت، والجيران أحيانا. العراقي يكابر، ليستمر بحياة غير مقتنع بها، ولكنه محكوم بالأمل كما يقال. وبالحياة أيضا، وبالزواج والحب والتعلم والكتابة والشرب والعمل. يتعلق بجميع المتع الصغيرة التي تجعله يحس بنفسه إنسانا كغيره من خلق الأرض. هو لا يريد الموت، لذلك يتشبث بالحياة.

والموت أليف، مثل الهواء والغبار والعصافير والنمل الداب تحت قدميه. ولا يريد العراقي أن يسترجع الأيام السود التي عاشها، وأشبعته من كوابيسها، لذلك يختلس النظر نحو المستقبل. حتى وإن كان ذلك المستقبل موسوما برايات سود. لقد جرد ذات

مرة من كل شيء. من حق التعبير. والسفر. والإبداع. والصلاة والكرامة. جرد من إنسانيته حين زج به في حروب وسجون ومناف. وأصبح رقما في معسكر اعتقال، أو سجن، أو ثكنة للتدريب والقتال. ولطالما أصبح رقما عند بوابات الحدود، وردهات اللجوء، والمنافي. طوته بحار تحت أمواجها وابتلعته صحارى، هربا من المعاني السود. وهو اليوم يريد أن يسترجع ما فقده، بما في ذلك الكرامة. وعلى رأس الكل، أن لا يرى قوة خارجية تتجول في شوارعه، وأزقته، ومدنه، وقراه.

دبابات ومدرعات وجنود وطائرات، لم يكن له ذنب بجلبها إلى مسقط الرأس. وجد روحه بين السهم والهدف. الخوف صار سمة بلده. وسمة الروح. الخوف وشاح ينسدل على الأرواح، والشبابيك، والأبواب، والحافلات، ووجه العروس، وقصائد الشاعر وكرسي النجار وجديلة الطالبة. الخوف هذا الشعور المدمر، يأكل القلب كل ساعة ودقيقة ولحظة. الزوجة تخاف على زوجها حين يخرج إلى العمل. والأم تخاف على طفلها ما أن يذهب إلى المدرسة. خوف من سقوط قذيفة، ومن رشقة رصاص طائشة وسيارة ملغمة وعبوة مزروعة تحت جذع نخلة، في شارع فرعي. خوف من المستقبل وخوف من الآخر، الذي أسفر عن عدو طائفي أو قومي أو إرهابي أو تكفيري. المرأة تخاف أن تمشي سافرة، فثمة متعصب ديني يمكن أن يعترض طريقها. والرجل يخاف أن يعود متأخرا إلى البيت، فيمكن أن تكمن له عصابة تسليب. خوف من ركوب سيارة حديثة تصبح محط إهتمام اللصوص. خوف من المحتلين والمسلحين والمقاومين والإرهابيين والجيران والغرباء، والصيف وهو يحمسه في موقد، حرارته خمسون درجة مئوية دون مروحة أو وسيلة تبريد. والخوف الأكبر على مصير بلد، يصعب التكهن بما سيؤول اليه. النظام السياسي غير أكيد، والهوية غير أكيدة. اللغة والعلم وإسم البلد أيضا. فثمة عشرات الطوائف، والأديان، والقوميات، والمناطق، واللغات. كلها تريد رسم البلاد على طريقتها الخاصة. وكل واحدة منها تتمسك بعراقيتها حد إشعال حرب أهلية.

الكردي يخاف من عراق يكرر عليه مذابح حلبجة والأنفال، وعنتريات علي حسن المجيد. والشيعي يتذكر المقابر الجماعية والتهجير. والمسيحي يهجس بإقتراب هيمنة الشريعة الاسلامية على كنيسته، وعرسه، وطقسه، وقربانه. والسني يخشى من التهميش والإنتقام والثأر. والتركماني يخشى هيمنة الكرد. دجلة الذي يشق بغداد إلى نصفين يتلمس جلده رهبة، ويعيش كابوس التلوث والإهمال وغياب الأعراس

والمشاحيف والسمك. تحول ماؤه إلى مستحضرات كيمياوية، ومخلفات نووية لحروب مرّت، وبقايا جثث مجهولة الهوية. والهواء يلتصق بأغصان الشجر، ويتلوى منزويا بين الحواجز الإسمنتية التي راحت ترسم مكعبات ومثلثات وأعمدة ونتوءات. يتحول بينها الإنسان إلى حشرة. الهواء ينيخ على صباحات بغداد مثل غيمة ميتة. خليط من كاربون وسموم وغبار وفتيت ورق جاف ومخلفات نفط وكيروسين وبنزين وبارود.

بغداد تمتلك أكبر نسبة من التلوث في العالم، وأطفالها يعانون من الربو وشحة الهواء النقي والتشوهات الخلقية. وشيوخها تترصدهم الذبحة الصدرية وضيق الشرايين والعوز. وبيوتها تشرب المياه الملوثة بمياه المجاري الثقيلة، ومستشفياتها تغص بالموتى الذين لا يعرف لهم إسم أو عنوان. يوميا تستقبل مشرحات بغداد أكثر من مئة جثة.

الخوف كلمة ترتسم في الأفق، من حدود طاق كسرى وحتى بساتين مثلث الموت.

رغم ذلك، فبغداد تريد أن تعيش.

تعيش وتتذكر.

زال الطلسم، وحمل الموج السفينة إلى عرض البحر. تتذكر أنها سليلة العباسيين الذين قالوا للغيمة أينما تسقطين ثمرك، سنجني خراجك. أبو حنيفة، والكاظم، والحلاج، وأبو نواس، وعبد القادر الجيلي، والسمك المسكوف. الجواهري والرصافي وناظم الغزالي وكاظم الساهر وجدارية جواد سليم وشارع المتنبي وغيم النخيل والشيخ معروف الكرخي. ذباب وعباءات ومآذن وعاهرات ومغنون ونساخو كتب وعشائر.

بغداد لا تريد الرجوع إلى أغلالها، وقتلتها، وسجونها، ومفرماتها البشرية، وأحواض السيانيد، وقطع الألسن، وجدع الآذان، والتسفير بالجملة. لا تريد أن تعود إلى همهمة الجيوش المليونية، والمدافع، والدبابات المغيرة على العدو، وجيش القدس، والفدائيين الملثمين، والأوامر السلطانية التي لا راد لها، مثل أوامر الإله. أنليل غاب تحت أسوار بابل، وعشتار حلّقت مع أول جدار تهاوى في السجن الكبير. بغداد تأبى الرجوع إلى زمن القتل والإنفجارات والقصف والمعسكرات التدريبية والمفارز الحزبية. إنها تريد حياة أخرى غير تلك. لذلك فهي تضع الأسئلة والأجوبة. تضع الهواجس والمضمرات، كي تداوي جروحها بحلول اقل من الخسائر. لقد قررت الإنفتاح على العالم. وهي تدرك جيدا أنها ربما لا تملك المستلزمات المطلوبة.

العزلة الحضارية التي عاشتها المدينة أنبتت فيها هوسا إلى المعرفة، والإنغمار في عالم التكنولوجيا. ومن يمش في شوارعها يجد عشرات، ومئات محلات الإنترنيت، تقدم الخدمة لجيل الشباب، ومن كلا الجنسين. يتسامرون عبر غرف المحادثة، ويراسلون أشخاصا من قارات أخرى، ويبعثون بريدهم الإلكتروني إلى أصدقاء بعيدين. يتغازلون عبر البريد، ويعشقون، ويتزوجون، وينجبون أطفالا سيخافون عليهم مستقبلا، لكنهم يجاهدون كي لا يظل خوف حينذاك. الكومبيوتر دخل إلى كل بيت تقريبا. والقرى النائية صار أطفالها يتعاملون بالبلي ستيشن، والسيكا، والأتاري، والبرامج المصورة. الشبكة العنكبوتية مدت خيوطها إلى العقول، ونسجت بيوتا لها هموم كونية. ألعاب عهد الظلام انتهت. ستشارك طفولة العراق أقرانها في أميركا وأوربا وأستراليا واليابان. ستشاركهم الأحزان والمصائب والسعادات والدهشة.

وفي أبعد نقطة من المدنية، يقف البدوي بين أغنامه، وقد شهر نقّاله ليتحدث إلى صديق أو جار. وليس بعيدا عنه ينتصب الساتلايت الموصول بمولد كهربائي، ليأخذه مساء إلى أزقة العالم وأحداثها، وحوارات المفكرين، وآخر الأزياء والأفلام الهوليوودية. رجل الدين الذي لم يكن يسمح بوجود تلفزيون في بيته، أجبره التطور على نصب صحنه اللاقط، على سطح البيت، لكي يتابع أخبار الحركات الدينية والحوارات والأحداث. منظومة الأفكار المحلية تتهاوى. سطوح المدينة غابة للصحون اللاقطة، وكأن الجميع يريد أن يسبح في هذا البحر اللجب من المعرفة. يريد أن يطل على نوافذ الوطن عبر الفضائيات. ويسمع ما يجري، ويفكر بما يسمع. وهذا أمر لم يكن يحلم به قبل سنتين، حين كان الساتلايت يقود صاحبه إلى الموت، وكذلك الموبايل. هذا الجهاز أحدث ثورة في الذهنية العراقية. لقد نقل الوعي من الحالة القطيعية إلى وعي الذات، إلى الفردانية والشخصانية، حيث يصبح لكل فرد، امرأة أو رجل، مملكته الخاصة، وأسراره، بعيدا عن رقابة التقاليد والعائلة والدولة. أضخم سوق للموبايل والكومبيوتر والإنترنيت والمواقع الإلكترونية هو في بغداد، اذ أصبحت تجارة رابحة، ومتعة للجيل الشاب، ومجالا للمعرفة والإحتكاك بالعالم. في أقصى قرية من الوطن، يدق أي شاب أو بنت، أي رقم في العالم، ليتحدث عن همومه، ويتبادل الأفكار مع الآخر.

قليلا قليلا يقتنع الجميع أنهم في سفينة واحدة. مقولة الإختلاف تتقشر، في ظل ما يدخل إلى الذات ويخرج. وصارت أجهزة الموبايل محط تفاخر وأبهة. أخذت تسميات

طريفة تدخل قاموس التخاطب: فهذا فراشة وذاك دب، هذا طابوقة وآخر أياد علاوي. بيع الموبايل وإصلاحه والتعامل بأجزائه هو اليوم مهنة راقية لا في بغداد حسب، بل في كل مدن وقرى الوطن. والأمر نفسه ينطبق على السيارات وموديلاتها، وأنواعها. زالت الفوارق الإجتماعية التي كانت السيارة عنوانا لها، بعد أن غدت السوق غاصة بالأنواع. فتحت الحدود ودخلت البضائع دون استحصال ضريبة الكمرك. سيارات من اليابان، من المانيا، من السويد، من أميركا، من كوريا، ومن البرازيل. والسيارات لغات وحضارات وتقاليد وأمكنة. أدوات مثل السيارة والنقال والثلاجة والمجمدة والمكيف والغسالة الأوتوماتيكية وماكنة العصير، وعشرات غيرها من الأدوات غزت كل بيت، بعد أن كانت محصورة في بيوت نخبة النخبة.

الرثاثة التي غشت ملابس العراقيين في طريقها إلى الزوال، بعد أن غزت آخر الموديلات المحلات، وارتفع المستوى المعاشي للفرد أضعافا مضاعفة منذ سقوط النظام السابق.

ومثلما انفتحت الحدود للبضاعة، والأفكار، والجيوش، والشركات، انفتحت أيضا لكل من يريد تصفية حسابه الديني، والقومي، والحزبي، والطائفي. رجل دين من كابول. قنبلة من طهران. عمامة من شيراز. مخبر من بلاد الشام. كتيب من طنجة. شريط من غزة. بارودة من طرابلس. منشور من سوهاج. درع من الشيشان. وهكذا دخل ملتحون، وتكفيريون، وقنابل شديدة الإنفجار، ومخابرات دول أخرى، وأنصار نظام باد. دخل سماسرة دوليون، وشركات، ومقاولون، ومرتزقة. دخلت الحشيشة والهيروين والحبوب المخدرة. تلك تغيرات أحدثت هزة في النفوس. أشبعتها بالمتناقضات.

ولأن الفرد يعيش الموت كل ثانية، يحاول أيضا أن يحيا كل ثانية.

نصف المرء موت، ونصفه حياة.

من شارع فلسطين إلى شارع المنصور، ومن مدينة الصدر إلى منطقة الدورة، تتسابق سيارات مزوّقة تحمل العرسان. طبول تدق وموسيقا تعزف، ونساء متبرجات. ورود ورنين تلفونات وأهازيج. لم تشهد بغداد أعراسا كما تشهدها في هذه الأيام. الزواج يقدم متعة مفتقدة، وحرية ضيقة للجنس والفرح والولادة والإحتفال. فبغداد لا تقدم أمكنة يجتمع بها العشاق، وكأن الرقيب مد أذرعه في جهات الأرض كلها. كورنيش الأعظمية أغلق، وشواطئ أبي نواس أرملت، وهجرها الندامى، والمتسكعون، ما

أن انتشر التزمت الديني وانفلت الأمن. من الصعوبة أن تدعو صديقة إلى كافتيريا أو محل آمن في كل العاصمة، عدا الفنادق الراقية المحروسة بالشرطة والمسلحين. وهذا إمتياز لا يحصل عليه سوى النخبة. الجامعات مراقبة من أصحاب اللحى والهوس الأخلاقي والديني. ولم يبق أمام الشباب إلا بوابة الزواج. هذه الخلوة الشرعية المحاطة بالأدعية، والطعام اللذيذ، والناموسيات المطرزة بالزهور. الوالدان عادة ما يدفعون الأبناء الى الزواج في سن مبكرة، فطاحونة الموت أيقظت لديهم غريزة الحياة واستمرارها. الغد غير مضمون. إن ذهب الشباب، فالأحفاد سيخلدون العائلة. معادلة حكمت البشرية الأولى التي كان الموت فيها معادلا للحياة.

التزمت في كفة والإباحية في كفة أخرى، والكفتان تتراقصان على شواطئ دجلة. هناك دهاليز البتاوين الغاصة بالنساء، وهناك تراتيل الصوفية المنطلقة في باحة مرقد عبد القادر الجيلي. الخيار لدى المرء موجود. غابة الساتلايت على البيوت تقدم آخر أفلام البورنو. وانتشرت آلاف المحلات تتولى شؤون هذه الآلة الجديدة التي دخلت العراق بعد سقوط النظام. كان الساتلايت ممنوعا، والقادة والوجهاء الذين نصبوا هذا الجهاز في بيوتهم تحتم عليهم استحصال موافقات أمنية لنصبه. كان الساتلايت حكرا على مديري الأمن والإستخبارات، والبعثيين الكبار، والقادة العسكريين، والوزراء، والمديرين العامين. محلات تنتشر في بغداد لتحديث أجهزة الديجيتل، نزولا عند طلبات آلاف المعجبين بلغة الجسد. فنون تستنزف الوقت، تمتصه، كي تقدم المرأة، والرجل أيضا، على طبق من المتعة. في سوق البتاوين، وعلى أرصفة الميدان، وعند سوق الهرج، يعرض باعة صغار آلاف السي ديات لغابة الجسد تلك. الى جوارها سي ديات عن حفلات تعذيب حدثت في أقبية السجون الماضيات، وعما جرى في سجن أبي غريب، والعمليات الإنتحارية، ومعارك الفلوجة، وجز الرقاب، وإعدام العملاء والأجانب. سي ديات تؤرشف الطقوس الحسينية، وأخرى لتراتيل آيات من القرآن. كل هذا في طبق واحد، يختار منه العراقيون ما يشاءون. ورب بائع يبيع كل ذلك في سلة واحدة.

العراقيون يعيشون اليوم في فوضى الخيارات. قضى النظام السابق على أية إمكانية للخيار. ضربت الأحزاب. تحولت المنظمات الشعبية إلى أذرع للأجهزة الأمنية. التفكير الحر ألغي أو أبيد. والإيمان بالقائد الملهم حوّل الحياة إلى صحراء قاحلة. وما أن انهار ذلك الصنم، حتى وجد المرء نفسه وحيدا. وثمة على مقربة منه جنود محتلون، كانوا

سببا لنهاية الجلاد. ما الذي يفعله المرء من دون صنم، أو قائد؟ لم يعد أمام عامة الناس من خيار سوى النكوص إلى عشائرهم، وشيوخهم، وسادتهم، وأئمتهم. الدولة انهارت.

الآيديولوجيات سقطت منذ زمان، وما عاد من متكأ سوى الدين. فتدينوا.

يشهد العراق اليوم أعظم مد ديني عرفه طوال تاريخه. لكنه دين العرف لا دين الحياة الواقعية. في الغرب أصولية وهابية ترفض الوضع الجديد كله. وفي الجنوب والشرق وبغداد العاصمة، أصولية تقبل الوضع الجديد، وتشارك فيه تحت راية رجل الدين أيضا. ذهب الصنم وجاء الإمام. صور القائد الملهم زالت، وراحت ساحات بغداد تتزين بصور الرموز الدينية، المهددة المتوعدة. ومن لا يؤمن بكل هذا، عليه أن يصمت، أو يرحل، أو يقارع بسيف من خشب. هاجر خارج العراق مئات الآلاف من كل صنف ولون: أطباء، مهندسون، عاهرات، غجر، أنصار حزب البعث، تجار، وزراء متقاعدون، مسيحيون، سياسيون جدد لم يفوزوا في الإنتخابات الأخيرة. إن رفضت الوضع الجديد عليك أن تتناغم مع التكفيريين وأنصار النظام السابق، وتجعلها حربا شعواء لا تذر ولا تبقي. يعود البلد فيها ساحة لتفجيرات وإغتيالات ومعسكرات وعمليات مسلحة وإنتحارات. يعود فضاء لتصفيات إقليمية، لا يعنيها العراقي، قدر عنايتها بتثبيت كراس وأنظمة حكم وآيديولوجيات. وإن قبلت النظام الجديد ينبغي أن تتقبل قيادة رجل الدين الذين سيحول البلد الى كربلاء من الرثاء والندب والمواكب وقصائد المدح. الإنسان الحر يختنق. فالمواجهة مع نمط الدين هذا يكلف الرأس، والعائلة، والإستقرار.

التنوير ينسحب رغم الحرية الممنوحة. التنوير لا يصطدم بسلطة الشارع، وهي للعمائم. هناك مئات الصحف تصدر كل يوم، من أقصى الليبرالية إلى أقصى التطرف القومي والديني والطائفي. هناك سجال بين الصحف، لكن الشارع يبقى لرجل الدين الذي يستطيع تجييش الناس عبر الجامع والحسينية، كل جمعة. رغم ذلك فثمة خمور وبارات وسينمات وأفلام جنس وفضائيات وتجمعات وتظاهرات ومنظمات غير حكومية، ومدن لا تسير على رأي رجل الدين. ثلاث محافظات كردية تحكم بنظام ليبرالي. وبضع مدن خارج السيطرة. وأخرى يهيمن عليها رجال مخابرات من دولة مجاورة، وتوجه المجتمع كما تريد، لكن عبر القتل والتهديد والتكفير. وبغداد هي البلورة لكل ذلك. هي أم المتناقضات. وهي العباءة التي يلبسها أي حزب أو طرف أو تيار أو طائفة. في المقاهي الشعبية يجلس الشيوخ إلى كأس شاي عراقي ثقيل،

وأفواههم الدرد تجتر مبسم النارجيلة. هم يعقدون المقارنات، ويحللون الأوضاع.

بين الأمس واليوم، ما الذي تغير؟ الكهرباء كانت موجودة على مدار الساعة تقريبا. كان الأمن سائدا، ويمكن لأي فتاة أن تعود الى البيت في منتصف الليل، وتظل عذراء. الدولة قوية. الإحتلال غير موجود. ثم يرد آخر محاججا: كان العراقي جائعا، وفي كل ليلة تجري عشرات الإعدامات في سجن أبي غريب. لا أحد يستطيع الكلام، وانظر اليوم كل هذه الصحف والندوات والآراء. يأتي رئيس جمهورية ثم يرحل. تسقط وزارة وتتشكل أخرى. الرواتب ارتفعت. البرلمان موجود. السفر متاح لكل شخص. والمرأة أخذت حقوقها. مساجلات مثل تلك تنعقد كل مساء في أحياء بغداد، على وقع حجر النرد والدومينو. وسط رائحة التبغ المعسل، القادم من طهران وبيروت والقاهرة ودمشق.

مساجلات العراقيين لا تتوقف. تجري في باصات النقل، والكراجات العامة، والحارات، والمقاهي، والدوائر الحكومية، والحدائق العامة. على ضفة النهر قرب الأعظمية، وعند تمثال الرصافي وسط شارع الرشيد، وقرب ضريح موسى بن جعفر في مدينة الكاظمية، وفوق حبال التلفريك الصغير الذي يربط قناة الجيش بوزارة الثقافة. وفي كل جلسة تضم عراقيين يوضع الوطن على الطاولة: تشريحا وتنتيفا وإضاءة وإستنتاجا وتوقعا. الموضوع العراقي لا يبتعد عن طاولات العراقيين. لا يفارق أسرّتهم ومآتمهم وأعراسهم ومبارياتهم الرياضية وصحفهم، وكأن الدنيا ترتكز على قرن الثور العراقي ذاك. لا بلد قبله ولا بلد بعده.

كل ما هو عراقي جميل ورائع. الشعر والروايات والعقول والمياه والفواكه والنساء والطعام والهواء. إذ نادرا ما يقر الفرد بأنه يقبع في أسفل سلم التطور الحضاري، ونادرا ما يراجع العراقي أخطاءه.

وكل عراقي يعتقد أنه العراق، ويريد أن يصوغ العراق حسب معتقده وأفكاره ورغباته.

رغم كل ذلك، وهذا من غرائب هذا الشعب العنيد، فالإصرار على الحياة جزء من تكوين الفرد. وتلك صفات متناقضة.

الفرن يتوهج. الخليط يستعر. الطبخة لمّا تزل على النار. والجميع في إنتظار الوليمة. بغداد فرن يتوهج بمكوناته، وما سوف يخرج من ذلك الفرن يصعب التكهن به. بعد

إنهيار النظام، وما رافق ذلك الإنهيار من تحطم للدولة، والمؤسسات، ودخول القوات الأجنبية، انتشرت الفوضى مثل نار في بيدر. المتاحف سرقت، والدوائر أستبيحت، والبنوك أفرغت من المال. المخازن صودرت، حل الجيش والشرطة، وجلس الموظفون في بيوتهم. وتلك الإستباحة عادة ما أعادت الذهن الى الغزو المغولي. المكتبة الوطنية أصبحت أثرا بعد عين، ومتحف الفن الحديث صار عرضة للمتاجرة، هو وكنوزه وتماثيله ولوحاته. ولم تعد المرأة تجرؤ على الخروج إلى الشارع. هيمنت عصابات القتل والإغتصاب على الحارات والشوارع، في عتمة دائمة، إثر انهيار منظومة الكهرباء والماء والمرور والإطفاء. شعر الناس أن المجتمع رجع إلى العصور المظلمة، وفي غمار تلك الفوضى كانت الحكمة تقول إنه يجب إعادة هياكل الدولة إلى الحياة. فحياة المواطن مرتهنة بها.

صحيح أن هناك احتلالا، ونظاما ساقطا، وثارات، وتفككا للبنى الإجتماعية، لكن الدولة هي الرهان. العبور من الكرخ إلى الرصافة كان يتطلب ساعات، لأن رجال المرور غائبون، وليس هناك شرطة، والكل يسابق الكل. الظلام غطى على ساحات بغداد، ثم عاد الناس إلى الوسائل القديمة في بيوتهم. عادت اللالة والفانوس واللوكس والشمعة، تمسح ولو قليلا من وحشة الشاطئين والصوبين. النفايات سدت الشوارع، وكل صباح تبرز من بين أكوام الورق وبقايا الطعام والأكياس البلاستيكية عشرات الجثث: بعثيون سابقون، مترجمون للجيوش والشركات الأجنبية، أعضاء ميليشيات جديدة، شيوخ دين، أساتذة جامعات، أطباء إختصاصيون، عمال نظافة، عدا بعض الأجساد التي لا رؤوس لها.

لقد شاعت تقليعة جديدة في المجتمع هي تقليعة قطع الرؤوس. قيل أدخلت من تورا بورا

وقيل هي بضاعتنا ردت إلينا: اذ سنّها ما كان يدعى فدائيو صدام.

وقيل جلبت من صخور مدينة الزرقاء، لكي ترشد الضالين إلى طريق الحق.

أصبح وجود شرطي ينظم السير في التقاطعات حلما. ورؤية مفرزة شرطة شيء غريب. وكان السؤال: ما الذي نفعله أولا؟ فجاء الجواب من الضحايا والحكماء والمتعقلين والمثقفين: إن أول شيء ينبغي القيام به هو بناء دولة جديدة غير التي بادت وتلاشت. والطموح أن تكون دولة قانون. وكان هناك من يرى غير هذا الرأي. ينبغي

تحويل البلد إلى ساحة مواجهة مع الجيوش الغازية. مع الكفرة والصليبيين واليهود والبوذيين والهندوس والمسيحيين. كتلة السكان لم تر هذا الرأي. ويدأ الصراع الكبير. تطوع عظيم إلى الجيش والشرطة. رجوع الموظفين إلى دوائرهم ومؤسساتهم. عودة المدارس والجامعات. فتح الأسواق. لكن دخلت أيضا السيارات الملغمة والعبوات الناسفة. وانتشر المسلحون الملثمون الذين يقتلون طالعا ونازلا.

عاش الجميع رعب الوقت. معنى الوقت هو أن يحتفظ الإنسان برأسه. الوقت هو الكهرباء. هو الحصة التموينية. هو ملء خزان الماء ليلا. هو مرافقة الأطفال إلى مدارسهم وحمايتهم من الإختطاف. هوتأثيث البيت بالضروريات التي حرم منها الفرد عشرات السنين. هو تأنيث البيت. لم يعد الوقت مكرّسا للقراءة أو الكتابة أو اللهو، أو السفر إلى المتنزهات والمناطق الجميلة. لم يعد مؤشرا على مضي الأيام والسنين، فتلك مصطلحات لم تعد تعني الكثير. القتال اليومي كان ضاريا. وصراع الرؤى تجسد على شكل أحزاب وميليشيات وتجييش طائفي ومنافع مادية وحصص وظيفية وإستحقاقات قومية وعرقية ومذهبية ومناطقية. عشرات العناصر من الجيش والشرطة يقتلون فيتطوع غيرهم. يقتل موظف كبير فيحل آخر محله.

الإصرار على بناء الدولة إتخذ أبعادا كبيرة وأصبح له مناصرون في كل مكونات الوطن. صار عنوانا لحياة جديدة. كانت عناصر الشرطة والجيش مطاردة من قبل الجهات التي ترفض قيام الدولة. اليوم اصبحوا هم المطاردون، بعد أن تمتنت أجهزة الدولة، وسارت العجلة، بدماء أبنائها. وأخذت المحاكم تصدر أحكامها، والمواطنون يستعيدون الثقة بأنفسهم. المواطن تعب من القتل والموت والعنف. لغته انخفض توترها وأخذ يناقش مستقبله بروية. وعادت الأسئلة القديمة تطرح نفسها. الصراع بين القديم والجديد. علاقة الدين بالدولة. حقوق المرأة. الجمعية الوطنية وصلاحيات السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية. العنصرية وعلاقتها بالقانون. التطرف والإعتدال. العلمانية والليبرالية والراديكالية. أسئلة أغلب المجتمعات الشرقية التي اكتشف العراقيون أنهم لا يستطيعون التملص من فلكها. أسئلة البحر العربي الذي لم يستطع العراق الإنفكاك منه، ولن يستطيع، ومنطق الحياة يسود في النهاية. قانون المجتمعات يميل إلى بلوغ الإستقرار، مهما طالت سنوات الفوضى.

بغداد تستعيد جلدها قليلا قليلا. تذكرت أنها من سنّت دستور حامورابي، وكتبت

ملحمة جلجامش، وصارعت خمبابو، وعاش ماني في كنفها، وتربع على نبيذها شاعر إسمه أبو نواس.

وتذكرت دهاليز المأمون في بيت الحكمة، وشطحات الحلاج، ومواجد الجنيد على جسر الكرخ.

تذكرت أنها حكمت نصف الدنيا ذات يوم، وعليها أن تصحو من الغفلة، وفقدان التوازن.

إيقاع الملايين يسترجع صوته. مهرجان هنا ومسرحية هناك. معرض خجل في رواق، وديوان شعر يطل بغتة من حبر المطابع. اختفت النفايات من الشوارع. النظافة تطل برأسها. الأشجار راحت تسقى، وراحت الخضرة تهبّ في الأماليد. الزحام بدأ يقل، وطارت الحمامات في ساحة الطيران. المحلات تفتح أبوابها إلى ما قبل منتصف الليل تقريبا. انتظم الأغلبية في وظائف وأعمال ومهن. النساء خرجن إلى الشوارع، وإن بحذر.

المعركة بين القديم والجديد سائرة في طريقها.

المدينه التى قضت

أراها كل أسبوع تقريبا، حين أذهب الى زيارة عائلتي في الرمادي. أسمع قصصا عنها، وشائعات. كان ذلك قبل أن تواجه مصيرها المحتوم. وهي تبدو من الطريق السريع، الذي يربط بغداد بعمان ودمشق، مثل مدينة أشباح. الفلوجة. البيوت الفخمة مهدمة، والشوارع خالية، والسماء التي فوقها صافية لا طيور فيها. تنتصب مآذن أكثر من مئتي جامع ببرود، وكأنها ترقب الشوارع والبيوت والساحات وشواطئ الفرات. مدينة هي نموذج دال على واقع وطن، لايمكن قراءة تضاريسه بسهولة. وطن تختلط فيه المقاومة بالإرهاب، والطائفية بالوطنية، والقديم بالجديد، والإحتلال بالتحرير. صورة الفلوجة ومسيرة أحداثها لا تفهم بهذه البساطة، فالقراءة والفهم والتحليل تتعلق بالقارئ ذاته. صورة ملتبسة، مثل صورة العراق. الفلوجة مدينة سنّية بإمتياز، وعربية، يتحدر معظم قاطنيها من قبائل عربية مثل الجميلات والدليم وزوبع والمحامدة وغيرها. محافظة في حياتها الإجتماعية، خرج منها كثير من ضباط الجيش العراقي السابق، وعدد من قيادات حزب البعث، إضافة إلى المسؤولين الأمنيين. وهي ذات باع طويل بالتجارة والمقاولات، وفيها تيار ديني سلفي قوي، تحول في العقد الأخير إلى مذهب وهابي متطرف ومغال في تطبيق العقيدة.

تلك الخصائص تضافرت في نسج مصير الفلوجة المؤلم، بعد أن انغلقت على نفسها وأصبحت جزيرة وسط متغيرات العراق السياسية، وحساسية الرؤية الأميركية للوضع الإقليمي في الشرق الأوسط، ورفع الحيف عن قوميات وطوائف وأحزاب كانت مضطهدة لفترة قريبة. بعد أيام من سقوط نظام صدام حسين التقى وفد من وجهاء الفلوجة، فيه ضباط كبار ورجال دين وشيوخ عشائر، مع ممثلي القوات الأميركية في المنطقة الغربية من العراق، ووقعوا على وثيقة تجنب الفلوجة الدمار. أطلق عليها وثيقة التفاهم، حيث مكنت تلك الوثيقة القوات الأميركية من الدخول سلما إلى الفلوجة، على شرط أن تبتعد عن المدينة كي تدير نفسها بنفسها. وفعلا تم إنشاء مجلس بلدي وقائم مقامية، وتجنيد شرطة محلية لحفظ الأمن والنظام في المدينة، لكن الأحداث سرعان ما جرت بشكل آخر. مرت أشهر على توقيع تلك الوثيقة، وإذا بصور صدام حسين تعلق على (جدارياته) المهملة، وعلى الواجهات. الشعارات المؤيدة له تكتب في كل مكان تقريبا، وهو مؤشر على الشعبية الكبيرة التي حظي بها النظام السابق في هذه المنطقة. التواجد

اليومي للقوات الأميركية في الشوارع والساحات سرعان ما أثار العواطف الدينية والوطنية لدى شريحة واسعة من الناس، وراح ثقل التأييد السياسي للنظام السابق يتفاقم، خاصة بعد أن وجد آلاف الضباط أنفسهم جالسين في البيوت. فقدوا السلطة والجاه والثروة.

من ناحية أخرى قامت القوات الأميركية بحملات واسعة للتفتيش والإعتقال، سواء لأنصار النظام السابق أو لإولئك الذين أبدوا تعاطفا مع أعمال العنف التي بدأت وتيرتها تتصاعد ضد القوات الأميركية. ترافق هذا مع جهل أميركي كبير بطبيعة الفرد العراقي، وتكوينات المجتمع وعاداته، مما قادها إلى ارتكاب أخطاء فظيعة، ألّبت عليها الجميع. مثل ذلك المعاملة المهينة لشيوخ العشائر ورجال الدين والوجهاء، وعدم احترام تقاليد البلد، والقتل العشوائي. الإشاعات تواترت ونسجت عن سلوكيات الجنود الأميركيين تلك، وكيف يمتلكون مناظير يرون فيها أجساد النساء، ويمزقون المصاحف في المساجد، ويدخلون الكلاب البوليسية إليها، ويوزعون الأناجيل على المساجد، فاتسعت دائرة المقاومة ضد الجيش الأميركي والشرطة المحلية وتصاعدت وتيرة العداء لمجلس الحكم وللأحزاب المؤتلفة في السلطة الجديدة. قليلا قليلا تم إخلاء المدينة من نفوذ الأحزاب الجديدة، وراح نفوذ الملثمين والمقاومين مجهولي الهوية يتصاعد، لا ضد الجيش الأميركي في المدينة حسب، بل ضد أي شخص أو تيار علني يطرح تصورا سياسيا حول الوضع في العراق عموما. وهكذا تم تحييد الشرطة لتصبح جهازا بيد ما سمي بالمجاهدين، ومن رفض هذا الترتيب صفي أو هدد بالقتل. القوات الأميركية صارت تتعرض إلى هجمات مستمرة، وجلت قليلا قليلا عن الشوارع الداخلية للمدينة ليصبح مرورها نادرا حتى في الشوارع العامة.

صار من يدخل الفلوجة يرى الملثمين علنا في الشوارع، جنبا إلى جنب الشرطة، وأصبح للمجاهدين عيونهم وسجونهم وتوجيهاتهم التي كانوا يكتبونها مطبوعة ويعلقونها على جدران المساجد والمطاعم والمستشفيات، وهي تضع توجيهات أو إنذارات للأشخاص الذين يظن أنهم متعاونون مع الأميركان أو الحكومة أو الأحزاب التي كانت في المعارضة أيام الحكم السابق. الإتجاه العام للمجاهدين كان ينحو إلى عرقلة أي سير طبيعي للحياة، سواء فتح المدارس أو الدوائر الحكومية أو إعمار المدينة حتى لو جرى ذلك بأيد عراقية. إستراتيجية ضرب كل شيء له علاقة بالدولة جعل حتى

الشاحنات المارة في الطريق الدولي هدفا مشروعا. بدأ التوتر يتصاعد بقوة بين القوات الأميركية والمجاهدين في الفلوجة، حتى صارت المواجهة مفتوحة، فتحولت المدينة إلى جزيرة مغلقة على نفسها. وفي وقتها بدأت الإشاعات تظهر أن كثيرا من المقاتلين العرب وفدوا إلى المدينة وتم إسكانهم في بيوت خاصة، وتم تكديس الأسلحة وحفر خنادق وسراديب، وازدادت العمليات ضد القوات الأميركية حتى أخلت المدينة تماما، عدا فضائها المفتوح على الأباجي والفانتوم، ووقفت القوة البرية في أطرافها.

في تلك الأثناء تكون مجلس شورى للمجاهدين، يسيّر شؤون المدينة، ومن أهم أسمائه الشيخ عبدالله الجنابي، وقيل وقتها إن الزرقاوي يسكن الفلوجة أيضا، وتجمع كثير من الضباط السابقين والحزبيين الكبار في الفلوجة حتى استحالت رمزا لمن يعادي القوات الأميركية والسلطة الجديدة. الحصار الذي ضربته القوات الأميركية والقصف اليومي لها والمعاناة الشاملة للمدنيين جعلت شرائح واسعة من الشعب العراقي تتعاطف مع أهالي الفلوجة. قسم تضامن مع المجاهدين أيضا، وكان هناك بعض الأحزاب المشتركة في مجلس الحكم المنحل وقفت ضد ضربها وحصارها مثل الحزب الإسلامي بقيادة محسن عبد الحميد وهيئة علماء المسلمين بقيادة حارث الضاري. كما تعاطف مع الفلوجة تيار مقتدى الصدر وقيل وقتها إن هناك تنسيقا بين المجاهدين في الفلوجة وحركة مقتدى الصدر التي تمرد عناصرها في النجف والثورة والبصرة ومدن الجنوب. جمعت تبرعات وأرسلت معونات من أغلب مناطق العراق، مما حدا بالقوات الأميركية إلى وقف قصفها وقتالها، وبدأت مع عدد من الأحزاب والشخصيات الوطنية مفاوضات مع الوجهاء وشيوخ العشائر والمقاتلين.

كانت ابرز النقاط هي عدم التعرض للقوات الأميركية ولكن بشرط أن لا تدخل إلى المدينة، وكذلك تقبل أهالي المدينة لوجود جيش عراقي وشرطة من الأهالي، وتعيين قائمقام من المنطقة. وفعلا تم ذلك لكن الأمور أخذت منحى آخر. على مستوى الشارع هيمن المجاهدون على كل مناحي الحياة وأصبحوا هم القوة المسيطرة، فتم تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها. منعت الخمور وحوربت أشرطة السي دي وروقبت أشرطة الكاسيت وحجبت النساء وندر خروجهن من البيوت، كما منعت الصحف البغدادية من دخول الفلوجة، وأفتي بقتل كل من يروج لها أو يبيعها. بل تمت حتى مراقبة الحلاقين وكيف يقصون شعور الزبائن. روجت كاسيتات تصور العمليات ضد القوات الأميركية،

والأناشيد الجهادية، وبعضها يتغنى بالحكم السابق ورموزه علنا، كما أصبحت خطب الجمعة منبرا للتحريض ضد الإحتلال والحكومة الجديدة. التوجيهات والخطب والكاسيتات تلك حمل معظمها نبرة طائفية ضد الشيعة ورموزها، عدا مقتدى الصدر وتياره. في ذلك الوقت أيضا بدأت حملة اختطاف الأجانب وقتلهم، ثم تصوير عمليات القتل وبثها في الفضائيات المتعاطفة معهم، وظهرت يافطة القاعدة وتنظيمات جيش محمد وكتائب خالد بن الوليد وغيرها. كان يقوم على عمليات الذبح رجال ملثمون لا أحد يعرف هويتهم بالضبط.

حدثت في هذه الفترة حادثتان الأولى قتل مقاولين أميركيين وحرقهم وسحب جثثهم في الشارع، وكان لهذه الحادثة أثر عميق في تصعيد حقد الجيش الإميركي على الفلوجة، والثانية قتل عدد من السواق الشيعة والتمثيل بجثثهم مما خلق أثرا سيئا لدى القيادات الدينية والعشائرية الشيعية. كما ولدت مشاهد القتل تلك، إضافة إلى الإختطاف وجز الرؤوس مشاعر معادية لهذه الأساليب، وتدنت سمعة مدينة الفلوجة من مدينة مقاومة إلى مدينة ترتكب فيها الفظائع. قل التعاطف قليلا قليلا مع انتشار ظاهرة السيارات المفخخة التي أصبحت توجه ضد الشرطة والحرس الوطني وبعض مؤسسات الدولة. وظهرت حملة صحافية واسعة في الصحف اليومية العراقية ضد قطع الرؤوس واختطاف الأجانب وترويج السي ديات المصورة حول القتل والذبح. هوجمت الأصولية علنا في الصحف والندوات، بعد أن ثبت التنسيق علنا بينها وبين حركة القاعدة بقيادة أبي مصعب الزرقاوي والمقاتلين العرب .وهذا ما جعل التيار الجهادي في الفلوجة ينكفئ على نفسه ويصبح تيارا يلفه الغموض. في الحصار الثاني للفلوجة وعلى ضوء المعارك التي دارت فيها ظهرت أساطير وخرافات روج لها المؤيدون السلفيون وانتشرت بين قطاع واسع من المدن السنية، حول نزول خيول بيض تحارب مع المجاهدين، وعناكب تطير لتنقض على الجنود الأميركيين، ورائحة المسك التي تفوح من جثث المقاتلين، وانقلاب الصواريخ المهربة التي أوقفت على حاجز أميركي الى أسماك. ساهم المجاهدون بنشر هذه الأساطير بالترافق مع الأناشيد والسي ديات التي وثّقت العمليات العسكرية.

إن غموض البرنامج الوطني للمجاهدين جعل تأييدهم يتناقص بين الناس، خاصة وأن عملياتهم العسكرية راحت تؤثر على أرزاق الناس وحياتهم اليومية، اذ صاروا

يهددون الدوائر الخدمية والمدارس وتزايد عدد الإصابات بين العراقيين المدنيين في العمليات الإنتحارية التي توسعت لتشمل مناطق غير الفلوجة. بدأت تسري شائعات بين العراقيين أن مصدر تلك السيارات المفخخة هي الفلوجة، والحي الصناعي فيها تحديدا كونه يضم معامل صغيرة ومخازن وآلات متطورة. وكان لإنتهاء عمليات التيار الصدري في النجف ومدينة الثورة والوصول معه إلى اتفاق بتسليم الأسلحة ودعوة المرجعيات الدينية لإيقاف العمليات المسلحة، سواء ضد الحكومة أو القوات متعددة الجنسية، أثره البالغ على الدعم الذي نالته الفلوجة سابقا من شرائح من السنة. أصبح إتفاق السلام مع مقتدى الصدر وتسليم الأسلحة مثالا يضربه عامة الناس لإيجاد حل لقضية الفلوجة. بدأ الناس يدعون إلى إنهاء قضية الفلوجة على الطريقة الصدرية وكان رأي الحكومة يتطابق مع هذا الطرح. وهكذا شكّلت وفود للتفاوض مع أهالي الفلوجة، ووجهائها، لكن المفاوضات دائما تصل إلى طريق مسدود حين يتم الحديث عن تسليم الأسلحة والمقاتلين العرب المتحصنين في الفلوجة. وظهر واضحا أن من يقرر الأمور في الفلوجة ليس وجهاؤها ولا سكانها المدنيون، إنما المجاهدون المقاتلون الذين طلبوا حسب ما قيل مطالب غير واقعية على الإطلاق ولا يمكن تحقيقها في ظل التطورات الجديدة التي جرت بعد سقوط النظام. طبعا كان هناك عدد كبير من المدنيين يرفضون ما يجري في الفلوجة ولكن سرا، وقسم منهم اتصلوا مع الحكومة من أجل التسريع بحل القضية حتى لو جاء الحل عن طريق القوة. فالقمع الإجتماعي الذي عانوه من التسلط السلفي والقصف الأميركي اليومي الذي أصبح عنيفا، دفع عشرات الآلاف من السكان للهجرة إلى مناطق أخرى. هاجروا إلى مدينة الرمادي وإلى القرى المجاورة وإلى مدينة الثرثار والخالدية، وقسم رحل إلى بغداد. وشيئا فشيئا أفرغت الفلوجة من معظم المدنيين إلى أن تم الإعلان صراحة من القوات الأميركية والحرس الوطني بضرورة خروج المدنيين منها، فكان أوسع نزوح لتاريخ المدينة، ولم يبق فيها سوى المقاتلين الذين أصروا على البقاء والمقاومة.

لا أحد يعرف بالضبط العدد الحقيقي لمن بقي ولكن يقال إنه لا يتعدى العشرة آلاف شخص. واحدة من الأوهام التي لفت المجاهدين أنهم لم يقدّروا قوتهم الحقيقية مقارنة مع قوة الجيش الأميركي، لهذا لا يمكن وصف ما جرى في الفلوجة الا بكلمة إنتحار. والشيء الآخر أنهم اعتقدوا أن ثمة تعاطفا كبيرا معهم من قبل السنة خاصة، ولكن الأحداث أثبتت عكس ذلك. فالقوة الأميركية كانت مفرطة وأكثر تطورا مما يعتقده

الخصم، ولم تنفع معها السراديب والتحصينات والأسلحة الحديثة، خاصة والهيمنة الجوية واضحة وأكيدة. كما أن التعاطف معهم لم يكن كبيرا حتى في بعض المدن السنية لأن الغالبية تريد السلام والابتعاد عن لغة العنف والدم والتفجيرات. اختطاف الطائفة من قبل المجاهدين أثبت خطأه. حدث الهجوم الكبير ومنعت الفضائيات من تغطية المعارك، وعزلت محافظة الأنبار كلها تقريبا، فقطعت خطوط الهاتف الأرضية والنقالة، وأغلق الطريق الدولي طوال فترة المعارك. كانت الضربة مهولة. لم يتحرك الشارع العراقي هذه المرة كما جرى في الحصار الأول. وبلغت الخسائر البشرية بضعة آلاف، وظلت الجثث في الشوارع وتحت أنقاض البيوت، ودمرت البنية التحتية للمدينة تماما. ومن سلم من المقاتلين هرب من الفلوجة أمثال الشيخ عبدالله الجنابي، وقيل إنه نفسه من أفتى بقتل السائقين الشيعة، الى اليوسفية واللطيفية والموصل وبعقوبة. ولوحظ هدوء الوضع نسبيا بعد السيطرة على الفلوجة، وانخفضت نسبة العمليات الإنتحارية.

الفلوجة أصبحت مشكلة، في قضية أخرى، ألا وهي قضية الإنتخابات. فهي تضم أكثر من ثلاثمئة ألف نسمة، وهذه الكتلة السكانية لا تتيح لها الظروف المشاركة. لكن النقطة الأبرز هي انتشار التطرف في مدن بعيدة ذات غالبية سنية. الموصل والرمادي وسامراء وبعقوبة وغيرها. فالفلوجة تحولت إلى رمز للقسوة في تعامل الحكومة والتحالف مع أي جهة تتبع الأسلوب المسلح في المعارضة. لعل أمثولة النجف دليل على أن المسألة ليست ذات وجه طائفي. فالإصرار على قمع المتطرفين يشيع عند أغلب التيارات السياسية العراقية. المواجهة المفتوحة اتخذت طابع العلن. لهذا ربما عبئت تلك القوى المتطرفة ضد الإنتخابات وراحت تستهدف المراكز الإنتخابية وتهدد المرشحين والناخبين، وتستهدف البنية التحتية العراقية علنا وجهارا مثل ضرب أنابيب النفط والكهرباء والمنشآت الحكومية الحساسة. لذلك فمقولة مقاطعة السنة للإنتخابات مقولة مضللة، فأغلبية الناس يرغبون المشاركة في الإنتخابات لكن القوى المتطرفة تستلب حقهم وتهددهم في حياتهم، وهذا ما يغفل عنه كثير ممن لا يلمون عيانا بحركة الواقع العراقي.

قصة موت معلن

لا تبعد الفلوجة عن قريتي الحامضية سوى ثلاثين كيلو متر. كان مرآها كلما حاذيتها في طريقي إلى القرية يوحي بكوارث قادمة. الحقد يتصاعد في مناطق الأنبار كلها. ثمة حقد موجه إلى كل شيء. بعض الأحيان كنت أحس أنني سأستهدف ذات يوم. لكل هذا كنت أسير بسيارتي في الطريق الدولي بحذر. أخشى من أن يكون أحد يتابعني في الطريق. أسأل نفسي ما الذي سأفعله إذا ما حاول مسلحون إغتيالي؟ تذكرت هجوم الطائرات على برج التجارة العالمي. وكنت أقول لنفسي إن الطريقة الوحيدة، بما أنني غير مسلح، للدفاع هو أن أحول سيارتي الأوبل إلى قنبلة. أي سأرتطم بالسيارة المهاجمة بكل سرعتي وليحدث ما يحدث. لن أسلم رقبتي مجانا. صارت الإتيالات والمواجهات مع الأميركان مفتوحة وصريحة وحادة.

لكن شيئا من ذلك لم يحدث، وكان المستهدف هذه المرة عائلتي.

منذ عقد التسعينيات، ولحد فترة قريبة، ظل (الجندي) بطلا مفضلا لكثير من الروايات العراقية، هذا لأن العقد الثامن والتاسع من القرن المنصرم، عقدا حروب مع الجيران، فالثامن أكلته الحرب العراقية الإيرانية، والتاسع حرب الكويت وما رافقها من حصار وقصف بين الحين والآخر، ثم أغلق القرن استعدادا للحرب الأخيرة التي شالت النظام من جذوره، هو وحزبه ومناصريه وأفكاره ومفاهيمه. الحرب الأخيرة حدثت في مفتتح ألفية وقرن جديدين ألغي إثرها التجنيد الإلزامي وصار الجندي الجديد يختار مصيره تطوعا.

جندي القرن الماضي، كان بطلا لرواية كتبتها في عام ١٩٩٥ وسميتها ألواح، وهي تدور حول الجندي الطيب، النموذج، المهزوم في حرب الكويت، وقد قادته قدماه إلى بغداد، بعد أن اندحرت الكتائب أمام زحف قوى التحالف الدولي التي أخرجت القوات العراقية من الكويت. رجع ذلك الجندي مشوشا إلى العاصمة. ظل يمشي دون هدف، مستذكرا تاريخ هذه المدينة، وأساطيرها، وذكرياته فيها. كانت الحرب في نهايتها، لذلك كتب لذلك الجندي أن يبيت ليلته في ملجأ إسمه ملجأ العامرية، والعامرية اليوم في أطراف بغداد ومن المناطق الساخنة. كيف مضى إلى ذلك الملجأ، ولماذا، وما هي الأقدار التي قادته إلى هناك، كل ذلك غير مهم، وغير مفهوم. المهم أنه وجد نفسه وسط

حشد من الأطفال والشيوخ والنساء والجنود الهاربين مثله، والمسؤولين الحزبيين، ورجال المخابرات وغيرهم. كان الملجأ محصنا جدا، بنته شركة فرنسية في بداية الحرب العراقية الإيرانية، ويفترض أن هذا الملجأ يمكنه أن يتحمل ضربة نووية، وذلك لسمك جدرانه وطريقة تهويته والأسرار المخبأة في أقبيته وصفائحه.

في تلك الليلة وردت تقارير إلى البنتاغون تؤكد أن معظم القيادات العراقية تتحصن في ملجأ العامرية، لذلك صدرت الأوامر إلى طائرتين من سلاح الجو الأميركي بضرب الملجأ عند الصباح. المشكلة أن هذا الملجأ يصعب على الأسلحة التقليدية إصابته أو التأثير فيه. وبعد دراسات سريعة ومستفيضة اكتشف الخبراء العسكريون، من خلال خرائط الملجأ التي حصلوا عليها من الشركة الفرنسية ذاتها، أن نقطة ضعف ذلك الملجأ تكمن في فتحة التهوية. ليس في المدخل، إنما في فتحة التهوية الغربية. ابتكر الخبراء خطة لتفجير الملجأ، أو في أقل تقدير، حرق كل من في الداخل. كان بطل رواية ألواح، ذلك الجندي الطيب، والمنهك، قد دفعه حظ تعيس كي يبيت في الملجأ، وكان يمنّي نفسه بليلة هانئة لا يسمع فيها دوي انفجارات. لم يدر أن هناك طائرتين مزودتين بصاروخين حديثين ومبتكرين، تتجهان إلى بغداد، إلى ملجأ العامرية بالتحديد، حيث المفترض أن تكون القيادة العراقية متخفية هناك. الصاروخ الأول سيفجّر فتحة التهوية ويوسع المنفذ إلى الداخل، أما الثاني فسيدخل براحة إلى الجوف، إلى الأجساد النائمة، الغاطة في أحلامها أو كوابيسها أو أرقها. وهذا ما حصل، إذ تحول جوف الملجأ صباحا، إلى فرن حقيقي، فرن صهر البشر مع الحديد والمواسير والأغطية والمعلبات والأحلام والكوابيس، ومن بين ذلك الصهير تسامت روح ذلك الجندي لتسبح في سماء بغداد. عند بزوغ الشمس، وما أن أفاق أب ذلك الجندي في قريته البعيدة، يفترض أنها قرية الحامضية، حتى رأى، مثل حلم، روح إبنه وقد طارت إلى أصلها، فرتل بصوت عال، وهو يسجد على فراش من خوص النخيل: يا أيتها النفس المطمئنة، ارجعي إلى ربك راضية مرضية. كان رئيس الولايات المتحدة آنذاك، أي داخل الحدث الروائي، هو جورج بوش، وبعد عشر سنوات من تلك الرواية، أي في العام ٢٠٠٥ كان رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش، الإبن، وكانت الأحداث قد جرت بشكل معكوس هذه المرة. استدارة صارمة لنبوءة روائية، أبت إلا أن تسير عكس عقرب الساعة. إذ أن الإبن هو الذي قرأ تلك الآية على روح أبيه، واقعا هذه المرة وليس روائيا.

كان الوقت عصرا حين فتحت نافذة الصالون، وتطلعت في السماء. سماء الخريف ذات الضوء الأصفر المائل إلى الحمرة. ثمة غيوم شفيفة في الهواء، رأيت من خلالها شكلا أدخل الرعب الى نفسي. كان هناك خطان غليظان يلتفان فوق الأشجار وذرى البيوت، يرسمان من خلال التفافهما شكل أنشوطة أو مشنقة، تدوّم في فضاء بغداد، البعيد. اكتشفت لاحقا أن تلك الأنشوطة رسمها دخان طائرة أميركية حومت في السماء قبل دقائق. هل هي صدفة أم تم ذلك بتقدير غريب، أم نبوءة غامضة؟ تلك الأنشوطة جعلتني أشعر بالرعب، ولم أتوسم فيها أي خير، خاصة وقد رافقها انقباض في قلبي، وهو ما يحدث عادة حين تجري أحداث غير سارة لي. نوع من التخاطر ربما. التقاطات قلبي الشفيف، كما كنت أصفها لنفسي.

في ذات المساء اتصل أخي من قرية الحامضية في محافظة الأنبار، وأنبأني بالخبر المشؤوم. قال فجأة: حدثت كارثة. كان صوته متقطعا، وباردا، وخال من أية مشاعر. خلال اقل من عشر دقائق عرفت مغزى تلك الرؤية التي شاهدتها في السماء. وعادت لي أحداث تلك الرواية المكتوبة في منتصف العقد التاسع، الرواية المسماة ألواح. هناك مكان يفجر، وهناك صاروخان، وهناك رئيس اسمه جورج دبليو بوش. لقد عرفت لاحقا كل التفاصيل، وهي تفاصيل يمكن أن تتشكل منها رواية لامعة. لن يكون البطل جنديا هذه المرة، كعادة الروايات العراقية التي كتبت في التسعينيات من القرن الماضي. ولن يكون بطل الرواية شخصا واحدا فقط، إنما أشخاص بلغ عددهم ثلاثة عشر شخصا، احترقوا بصاروخين أطلقتهما طائرات أميركية من طراز فانتوم. عرفت تفاصيل كثيرة عن الحادث. حتى شبهتها برواية ماركيز (قصة موت معلن). إذ أن جميع الشهود رأوا الحادث، ولكن كل واحد منهم يرويه بطريقته الخاصة. الحقيقة الشاخصة في كل تلك التفاصيل والتناقضات في قصص الشهود هي أن ثلاثة عشر شخصا غادروا الحياة الأرضية، ليسبحوا في سماء خريفية غائمة.

في الساعة التاسعة صباحا شاهد أهالي قرية الحامضية طائرة أباتشي تحترق في السماء، وهي تعبر فضاء نهر الفرات متجهة إليهم. لقد ضربها صاروخ محمول على الكتف من الشاطئ الثاني. هي من فعل (المجاهدين) بالتأكيد. كان الدخان يتطاير منها وهي تقترب من نخيل القرية وشجرها، وكانت تتباطأ وتتطاير أشلاء، الدواليب ثم المروحة الخلفية ثم أبوابها الأمامية، لتسقط قريبا من بيت خالي. وعلى حين غرة

اشتعل الفضاء بالرصاص ابتهاجا بسقوط الطائرة، وتجمع حول الطائرة بعض الفضوليين، وعدد من الموالين لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، ومجاميع من الأطفال. زغردت بعض النسوة وكانت هناك جثث ثلاثة جنود داخل قمرة الطائرة. انقض بعض الشباب على الجثث وأخرجوها من القمرة، ثم جلبوا سعف نخيل يابس وكوّموه على الجثث، ثم أضرموا النار بعد أن جردوا الجثث من المسدسات الشخصية. هذا الحادث ذكّر الجميع بما جرى في الفلوجة قبل تدميرها الأخير.

في الدقيقة ذاتها حومت طائرة أباشي ثانية فوق المكان، ويبدو أن الطائرة طلبت نجدة سريعة، فما هي إلا دقائق حتى جاءت طائرتان مروحيتان وحطتا في الحقل القريب من بيت خالي. انتشر الجنود بين البيوت، وطوقوا المنطقة، وهم مدججون بالأسلحة. لقد رأوا الجثث تحترق فسارعوا لنقلها إلى المروحية الجاثمة وسط الحقل مثل حيوان أسطوري. زوجة خالي الأرملة سارعت إلى إخراج أبنائها الأربعة وغادرت المكان بسرعة البرق. بيت عمي الفخم كان يبعد حوالي كيلو متر عن مكان سقوط الطائرة. بيت أبي يجاوره تماما. أمر أبي، وهو كبير العائلة، ويبلغ عمره ثمانين سنة، كل عوائل أبنائه بملازمة البيوت. عمي فعل الشيء ذاته، لكن فجأة سمعوا دوي رصاص ينطلق من مكان لا يبعد سوى أمتار عن بيت عمي الفخم. كان هناك شاب من جماعة القاعدة يرمي بإتجاه الطائرة المحترقة والقوة المساندة. يبدو أن الجنود رأوه فجاءوا يتراكضون بإتجاه بيت عمي. هل دخل ذلك الشاب إلى حديقة عمي؟ أم أن الجنود توهموا ذلك؟ لا احد يدري فالأحداث تسارعت بشكل كبير.

سماء القرية امتلأت بالطائرات، مروحيات وطائرات حربية وجنود ينتشرون على الأرض يتراكضون في كل اتجاه. كانوا يرمون عشوائيا، قتلوا بقرتين وجرحوا مؤذن جامع القرية وكان راجعا من منبره، وهدمت واحدة من قذائفهم المحمولة على الكتف زاوية السياج الذي يحيط ببرتقال عمي ونخيله. يقول الرواة إن ثلة من الجنود دخلت إلى بيت عمي، وهو من طراز الدبل فاليوم، وهذا الطراز شائع في العراق، اذ يتألف من طابقين ومن جناحين فسيحين، وقد صرف عليه عمي سنتين من البناء حتى اكتمل وصار أجمل قصر في القرية. يقال إن الجنود فتشوا البيت غرفة غرفة، ولم يعثروا على أي شيء. لم يكن عمي من هواة جمع الأسلحة، بل ولم يكن يحبذ العنف أو التطرف. وهذا حال عائلتنا كلها. قيل إن ضابطا ومترجما صعدا إلى سطح القصر ثم تركا قرصا

هناك ونزلا. والقرص كما هو معروف جهاز صغير بحجم إظفر الإبهام، يبث ذبذبات ترشد الطائرة إلى الهدف المراد تدميره. كان عمي يقطن في الطابق الأرضي هو وزوجته وأبناؤه الأربعة غير المتزوجين، فيما يقطن إبنه المتزوج في الطابق العلوي. وإبن عمي لديه بنتان وطفل رضيع لا يتجاوز عمره الخمسة أشهر. وهو رغم الضجة التي أحدثها الجنود ظل نائما في سريره دون أن يدرك ما ينتظره من مصير.

ترك الجنود بيت عمي وركضوا راجعين إلى موقع سقوط الطائرة. ومرّت دقائق من الصمت المطبق، حيث كانت جميع العوائل تكبت أنفاسها، وتتلصص من الشبابيك، منتظرة ما سيحدث. يقول إخوتي الناجون من الكارثة أنهم سمعوا انفجارا رهيبا، تكسّر على إثره كل زجاج النوافذ في محيط يبلغ مئة متر. ثم انطلقت موجة عارمة من الغبار والشظايا، ضربت واجهة بيتنا وبيت أخي الأصغر وخالي الثاني، فظن كل واحد منهم أن بيته هو الذي قصف. هذا ولم تكف المروحيات من الدوران في سماء القرية. لم تمر سوى دقيقة حتى عرف الجميع أن بيت عمي كان هو الهدف. نظروا من خلال الغبار، دققوا خلف النخيل، لقد اختفى الطابق الثاني من بيت عمي. جاء عليه الصاروخ حتى آخر عضادة. بيت عمي يضم أكثر من عشر أشخاص. من مات منهم؟ ما هي الخسائر؟ وما هو سبب قصف بيت يبعد كيلومتر عن مكان سقوط الطائرة؟ كان الفضول والخوف والرعب قد دفع الجميع نحو البيت المهدم. ركض أبي وإخوتي وأخواتي وأخوالي وخالاتي ونساء الجيران والأطفال أجمع نحو البيت. تحول البيت، أو بقيته، إلى خلية من البشر. ينبشون، يفتشون، ينوحون، يتفقدون الوجوه المدماة المستكينة تحت بقايا الكونكريت والحديد ونثار الخشب والأغطية. عمي ما زال حيا، وكذلك زوجته وبعض من الأبناء. حفيدة عمي نور، وكان عمرها إثنتا عشرة سنة، قذفها الإنفجار تحت سقيفة البقر ولكنها بقيت سليمة. الطفل مات في سريره وعلى وجهه ابتسامة شاحبة. أما أمه فقد تخلعت أطرافها وسحبت من تحت الدرج إلى أرض الحديقة. لقد رأت القرية ماحدث فتجمعوا حول البيت، وفوق سطوحه المتهاوية، وكان الرعب يسيطر على العيون والأذهان. فوق، في السماء كانت المروحيات تحلق مراقبة ما يجري في البيت المنكوب. لم يتوقع أحد ان ثمة صاروخا ثانيا سينفجر بينهم، ببساطة لأنهم لم يقرأوا، أبدا، رواية ألواح التي كتبت عن ملجأ العامرية الذي احترق فيه ذلك الجندي في حرب الكويت.

بعد ربع ساعة فقط فاجأهم الصاروخ الثاني. يبدو أن الطيار لم يرقه صمود الطابق

الأرضي، فعاجل البيت من جهة الغرب بصاروخه الذي أحال قصر عمي إلى ركام. إنه الصاروخ الذي أحدث الكارثة التي اخبرني بها أخي. عائلتنا تشبه عائلة الجنرال بوينديا في رواية ماركيز مائة عام من العزلة. تكرر أسماءها كل جيل، لذلك نحن نمتلك أكثر من ثلاث حسينات وأربع عمرات وعليين وأكثر من خمس حسنات. عمي الذي قتل إسمه حسن، مات سميه حسن وهو إبن أخي كمال. أبي الذي إسمه حسين سحب معه إلى السماء حفيده حسين وهو إبن أخي محمد. أما علي الصغير وهو إبن أخي جمال فذهب وحيدا مع الموتى دون أن يأخذ أخي الكبير علي معه. إنه أخي الذي أخبرني بحدوث الكارثة. ومن بين الفتيات الصغيرات رحلت نور إبنة إبن عمي وهي ما أن نجت من الصاروخ الأول حتى عادت ثانية ودخلت الصالون مع أبي، فلم تستطع النجاة هذه المرة. لا يتذكر أهلها اليوم منها سوى عينيها الزرقاوين، وهما لون نادر في القرية. تركت نور المتوفاة صديقتها إبنة عمها نور الثانية التي ظلت مختبئة في المطبخ، وهي تمتلك عينين صفراوين لكنها في العمر نفسه. إبن أخي الصغير علي، ربطته أمه إلى الشباك بعد الصاروخ الأول خوفا عليه، لكنه غافلها وأطلق سراح نفسه ليجدوا جسده مدمى تحت جسر كونكريتي يزن أكثر من خمسة أطنان.

قال أخي كمال إنه كان يقف على السطح بعد الصاروخ الأول، لكنه وجد نفسه في مستشفى المدينة، وقد حدّث الشهود أنهم رأوا جسده مع آخرين يطير في الهواء لينقذف قرب سقيفة الدجاج على بعد عشرة أمتار من كتلة البيت التي بلا ملامح. أحصت العائلة كل الأسماء المتشابهة والأسماء غير المتشابهة من إخوة وآباء وأحفاد وأبناء عمومة ليجدوا أنهم فقدوا في ذلك اليوم أحد عشر ضحية، فيما شاء الحظ لشابين من الجيران أن يكونا أيضا بين الضحايا. إنه الرقم المشؤوم ثلاثة عشر. وأحصوا جرحاهم، من كان منهم بإصابة خطيرة أو بين بين فوجدوا العدد يفوق الثلاثين. طوال السنتين الماضيتين دأبت على زيارة أهلي كل شهر، وكان بيت عمي المنيف يتبدى لي ما أن أنعطف من الطريق المحاذي لنهر الفرات. تتراءى مصابيحه وشبابيكه وواجهاته المرمرية وأعمدته الدبل فاليوم، لكنني في تلك الظهيرة التي ذهبت فيها إلى القرية، لم أر سوى ذرى النخيل، ولم أشم سوى رائحة الموت وهي تلف القرية من شجرة الكينا العملاقة، وهي بدايتها الشرقية، وحتى شجرة الصفصاف التي زرعها جدي قبل مئة سنة، وهي حدود القرية الغربية.

لم يعد هناك بيت إسمه بيت عمي، وهو أمر لا أصدقه حتى هذه اللحظة. كنت كثيرا ما أسأل نفسي ترى لو قرأ أهل القرية روايتي ألواح أليس من الممكن أنهم كانوا سيتجنبون المصير المؤلم ذاك؟ ترى لو انتظروا فترة أطول قبل أن يهبوا لنجدة المصابين، ألا يمكن أنهم لم يتعرضوا لذلك الصاروخ الثاني؟ التكنولوجيا لا تكتفي بضربة واحدة. الأولى تجريب والثانية تأكيد. لقد ضرب الأميركان العراق للتجريب في حرب الكويت، لكنهم ضربوه للتأكيد في الحرب الأخيرة. لكن ذلك كله إفتراضات وخيالات روائية، فالحياة ليست رواية. ما يجري في الرواية قد لا يتشابه مطلقا مع الواقع. لكن الرواية تحتمل النبوءة على أية حال. وتحتمل الحدس والتخاطر وتوقع ما سوف يأتي. لكن من يتوقع أن يفعل اشتباك الأسماء فعله حتى لدى الأموات؟ ففي المقبرة التي دفنوا فيها ضحايا العائلة، كتبوا اسم أخي الأكبر علي حسين على القبر، بينما يفترض أن يكتبوا إسم علي جمال، فالمتوفى إبن أخي جمال وليس أخي الكبير علي.

الثقافة

جدوى الثقافة

في عراق اليوم لا معنى كبير وفاعل للثقافة. وهذا بدلالة الفكرة الحرفية. هي مقصاة إلى المخابئ الخلفية للحياة. كتاب يطبع ولا يقرأ. معرض تشكيلي لا يبيع. مسرح لا يحضر عروضه سوى الأصدقاء. شعر لا يتذكره أحد. تصدرت الواجهة لغة أخرى، غير لغة الشعر والقصة والفنون عامة. تلك لغة العنف. يتمظهر بأشكال كثيرة، منها السيارات المفخخة، والمواجهات المسلحة، والإغتيالات، والإختطاف والتسليب. إنه لم يقم تحت ظل احتلال فقط، بل كان قائما ومغطّى عليه. لا في العراق فقط، بل في بلدان عربية كثيرة اذا ما شئنا تعميم القوس.

في العراق بالذات، أصبح كل هذا عنوانا بارزا في التفاصيل اليومية للمواطن. واقع حال. ذلك بغض النظر عن أسبابه وخلفياته، وأسماء الجهات المتصارعة، حكومية أو غير حكومية. المثقف منزو في ركن قصي. يمد رأسه خائفا وجلا عبر صحف كثيرة، ووسائل إعلام مرئية ومسموعة، لكنه لا يغير من الصورة شيئا. الرغبة في قراءة الكتب، ومتابعة الحدث الثقافي، محليا وعربيا وعالميا، شبه مفقودة. لا جدوى منها. على ما يبدو أن هيلمة العنف والسلاح تطغى دائما على صوت الثقافة الخافت المتأمل الرزين. هذا قانون حدث في أوربا عند فترات حروبها العالمية، وحدث وفي كثير من البلدان التي عانت من الحروب الداخلية أو الخارجية. لعل لبنان كان خير مثال إبان مراحله المضطربة. لم يعد هناك دور للثقافة. تسيد صراخ السياسي وصدى الإنفجار.

التنظيرات حول مهمتها التنويرية مجرد أحلام في أذهان المثقفين. أما المواطن البسيط، أو المتلقي، أو القارئ، فيعيش في واد آخر. لا تهمه أي قصيدة بارعة يقرؤها في جريدة أو مجلة. لا يذهب إلى معارض تشكيلية. السينما مفقودة في حياته. الفضائيات، وهي كثيرة، بما فيها ثقافة البورنو الراقصة على أسطح البيوت، تجذبه بأخبارها وتحليلاتها السياسية، عله يجد فيها مخرجا لورطته الحالية. لكن إذا ما فكر المرء بواقعية ثقيلة، فمن قال إن للثقافة دورا في حياة المجتمع العراقي، طوال العقود السابقة؟ كل ذلك الركام الإبداعي، شعرا ورواية وقصة ونحتا ورسما وأفلاما ومجلات وصحفا، لم تمنع، بتاتا، جره إلى مقصلة الحروب المتعاقبة التي تواصلت خمسا

وعشرين سنة. لا ثقافة السلطة نفعت بشيء، وهي التي سوغت موته اليومي، ولا ثقافة المعارضة المضادة لخطاب السلطة الثقافية، أنقذته من مصيره المعروف. كانت الثقافة العراقية بأطيافها جميعا، أوهاما تتداولها النخب، بهذا الجانب أو ذاك. أما الفرد فخرج من المطحنة، وهو منفي بعيد عن العراق، أصولي يمارس العنف ويحبذه ، قلق، معزول، يفتقد للرؤية السياسية والثقافية والفكرية. لم يجد أمامه سوى لغة الإيمان لغة ينعطف إليها ويحتضنها.

أين إذن رسالة الثقافة العراقية طوال قرن من التنوير والمغامرة والإبداع؟ أين المشاريع الثقافية، الفردية والجماعية، كي تلعب دورها في تهذيب الفرد ورسم أفق واضح له وتغذيته ببعد روحي يتسامى قليلا عن حيثيات الواقع القاسية؟ حين يتحرك المسلح في الشارع، مقاوما أو محتلا، ويمارس سلطته، تنتفي لا سلطة الثقافة فقط بل تنتفي سلطة العقل. وهذا ما يعيشه الشعب العراقي في هذه المرحلة. وربما هذا ما عاشه طوال عقود سابقة. أما تنظيرات المثقفين، تفكيكهم وتصوفهم وواقعيتهم الإشتراكية وبنيويتهم وما بعد حداثتهم وسورياليتهم ووجوديتهم وماركسيتهم، فلم تلامس من لب الحياة، لا قليلا ولا كثيرا. مشاريع حزبية، حركات سياسية، كتب، قصائد، لوحات نادرة، كلها تتلاشى ما أن يحدث الإنفجار. يقف الجميع مذهولا ومدهوشا، ومشوشا. يرتّدون إلى أطوارهم الأولى، في الإختباء والهرب والإنزواء، صونا للجسد من صيّاد أسمه الموت.

يتساءل الجميع متى ينقضي هذا الكابوس؟ رغم أن هذا التساؤل ظل يلف العراق عشرات السنين. منذ الثمانينيات، منذ حرب إيران الضروس، والناس تتساءل متى ينقضي هذا الكابوس، لكن الكابوس لم ينقض، وهو في تفاقم صعودا إلى فوق. ما جدوى الثقافة والمثقف إذن؟ بل ما حقيقة عجز المثقف أمام جدار العنف الذي صار رغيفا طازجا لصباحات مغبشة؟ في العراق اليوم نادرا ما استهدف المثقفون، وهناك سر وراء ذلك بالتأكيد. ليس حرصا أو احتراما على الإطلاق. المسدس لا يحترم المثقف. لكن ربما يدرك اولئك الذين يمارسون العنف، بكل أشكاله، حقيقة دور الثقافة الهامشي، وتفاهة المثقف، أزاء جبروت العبوة الناسفة، والسيارة المفخخة، وطائرة الأباجي، وحرارة الطلقة الطائشة. وربما يدركون كذلك، أن الثقافة العراقية، وعلى امتداد عقود، ظلت هامشية، نخبوية، ملفقة أحيانا. لم تغير من الأحداث الكبيرة شيئا. لا منعت

وصول طاغية إلى كرسي وثير، ولا أزاحت جنرالا عن رقاب البشر. لا بنت مدينة ولا خربتها. والطغاة قادرون على كل ذلك. إنها ريح في برية إذن.

تلك أحكام قاسية. لكن الواقع أشد قسوة.

قد تكمن حقيقة الثقافة لا في رسالتها، بل في أنها لا تعدو أن تكون تزجية لفراغ، وطرفة، وسياحة في عالم الأضاليل والأحلام والخيالات.

إبداع خارج الإطار

المعروف أن المثقف ليس بحاجة إلى حاضنة نقابية لكي يبدع. وتلك بديهة. كما أن الصحافي ليس بحاجة، هو الآخر، إلى نقابة صحافيين كي يمارس مهنته، بإفتراض وجود منابر حرة، تضع للكفاءة مساحة واسعة. وإذا ما اعتبرنا أن أغلب النقابات، العلنية منها، تابعة للأنظمة بهذا الشكل أو ذاك، فهي ذات دور هامشي في تأهيل صحافيين أو أدباء محترفين. وفرضية أن الأدباء ينبغي أن يكون لهم إتحاد، هذه الفرضية حكمت أغلب البلدان العربية في الخمسين سنة الأخيرة. لا أحد يعلم بالضبط من رسّخها في آلية الدولة، أو في الذهنية العربية. وقد يجوز أنها ترسخت عبر الحركات اليسارية، والأحزاب الثورية، والمقولات حول ضرورة خلق منظمات مهنية تابعة لهذا الحزب أو غيره، لكي تكون إطارا تنظيميا للمناصرين والأعضاء. طبعا وجود وزارة للإعلام صار بديهة في معظم الدول العربية تقريبا، ولوزراء الإعلام العرب اجتماعات دورية تنسق التوجهات الإعلامية الحكومية، لخلق مزيد من الأوهام حول عقل المواطن. والغريب أن الإتحادات الأدبية التي خلّفتها، أو خلقتها، أنظمة توتاليتارية وحزبية، يسارية بالذات، هي من أكثر الإتحادات تمسكا بهذه الفرضية التي أصبحت عرفا وضرورة على مرّ العقود. فرضية وزارة للثقافة وإتحاد للأدباء والكتاب. وإتحاد الأدباء والكتاب العراقيين لم يشذ عن القاعدة، خاصة وأنه كان قوة ثقافية ضاربة في سنوات الديكتاتورية والحروب. قوة ضاربة بيد السياسيين والحزبيين والمناورين الثقافيين، لتدعيم سلطة النظام ونيل الإمتيازات.

إتحاد الأدباء والكتاب العراقيين كان خلال عقود، ظلا للسلطة الحاكمة، فهي تتدخل في الصغيرة والكبيرة من شؤونه، كرسم النظام الداخلي وتهيئة الأرضية لمن سيقود الإتحاد، وتوجيه الدعوات، وتخطيط الإيفادات، وبرمجة الندوات، أي كان إتحادا حكوميا بإمتياز، من جهة تبعيته للسلطة، وتعبيره عن توجهاتها السياسية.

لقد دفع أعضاء الإتحاد ثمن هذه التبعية باهضا، كونهم حسبوا تلقائيا على السلطة. وهذا لم يكن حكما دقيقا، إذ بقي أعضاء لم ينساقوا وراء سياسة الدولة، بل وعارضوها بوجودهم داخل البلاد، أو بعد خروجهم إلى المنفى. افترض بالإتحاد أن يصبح أشبه بالأم الرؤوم التي تيسر وتداري شؤون الأبناء، وكان هذا الأمر مقصودا من قبل الدولة،

اذ أن ذلك طريق للهيمنة على سياسة الإتحاد. فكان لكل مدينة فرع، ترتبط تلك الفروع بالإتحاد المركزي في بغداد، على جريان العادة في هيمنة السلطة المركزية على العراق، إداريا، وسياسيا، وثقافيا، وماليا، وعسكريا.

سقط النظام وتغيرت الصورة. سقطت بديهيات وتشكلت أخرى. ومن الكيانات التي تغيرت جذريا إتحاد الأدباء والكتاب العراقيين، بإعتباره كان ذات زمن منظمة من المنظمات الشعبية التابعة لحزب البعث العربي الإشتراكي، على الأقل على صعيد الإدارة والتمويل والتوجيه. فمن الإمتيازات التي فقدها الإتحاد هي تمويل الدولة، حيث يعد الإتحاد اليوم منظمة من منظمات المجتمع المدني، أي منظمة غير حكومية. وهذا وإن فسح له مجالا في التحرر من هيمنة السياسيين، إلا أنه أفقده التمويل الضروري لإدامة نشاطاته، والصرف على أعضائه، والمساهمة في طباعة الكتب، وغيرها من أمور. لذلك أصبح الإتحاد يعتمد على نفسه في التمويل، من اشتراكات الأعضاء ومساعدة الجهات المانحة، وتبرعات رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية، دون أن تكون تلك التبرعات والإعانات ملزمة للإتحاد لكي يتخذ موقفا سياسيا مع هذا الطرف أو سواه. وبإنفصال فروع الإتحاد عن المركز، على الأقل ماليا، بعد مطالبات عدد من الفروع بذلك، كما حصل لفرع إتحاد أدباء البصرة، أصبحت مالية الإتحاد تتركز في تهيئة شؤونه داخل بغداد فقط، علما أن هناك عددا من المحافظات عطلت فيها الفروع بسبب ظروف الحياة اليومية بعد سقوط النظام، وتصاعد التمردات ضد الحكومة، مثل تكريت وسامراء والأنبار والموصل وغيرها. أما فروع مثل بعقوبة والبصرة والعمارة، فهي ناشطة لكنها متعثرة بعد أن بلغت التوترات الأمنية حدودا خارج نطاق الثقافة ودور المثقف.

المربد الأخير الذي انعقد في البصرة شكل فضيحة للإتحاد ووزارة الثقافة، إذ هدد عدد من الحاضرين بالقتل، وكان من بينهم الشاعر المغترب عدنان الصائغ. لم ترق قصيدته لبعض القوى الدينية في المهرجان، واضطر إلى الهروب نحو الكويت ثم غادر الوطن العربي من هناك إلى أوربا. وألقيت كلمات تهاجم المثقفين، ومنعت نساء لا يرتدين الحجاب من حضور الفعاليات، عدا الخوف الذي كان يستولي على الحضور نتيجة الخوف المستولي على المدينة. لكن من المفارقات أن النظام الداخلي للإتحاد اليوم، وهو في أوج حريته في نقد الإتحاد القديم والسلطة التي كانت وراءه، ظل هو ذاته

الذي رسمه مجلس قيادة الثورة المنحل، مع كافة المفاهيم البعثية السابقة، مثل القطر، والأمة العربية، والنضال ضد الإمبريالية، والوحدة، وهذا ما استدعى وقوف عدد من أعضاء الإتحاد ضد بقاء النظام الداخلي القديم، وسموا أنفسهم جماعة المبادرة، أي المبادرة بتغيير النظام الداخلي لكي يتم انتخاب هيئة إدارية جديدة غير الموجودة حاليا، والتي جاءت بظروف إستثنائية بعد انهيار النظام. عمل الإتحاد يشبه عمل الحكومة العراقية، ترقيع هنا وترقيع هناك، وطموحات لا تريد رؤية الواقع أحيانا، مع إدعاء أدوار أكبر من حجم الكوارث المحيطة بالعمل الثقافي.

طبعا كان تشكيل هيئة إدارية جديدة ما أن انهار النظام قد تم بشكل سريع، إثر فقدان الثقافة أي دور في حياة المواطنين، كما أن الإتحاد وحتى اليوم لم يعد يمتلك الوهج الذي كان له سابقا، أيام ما كان مدعوما من قبل السلطة. الوهج هنا لا يفهم منه الوهج الإبداعي، ولكن ما يبثه في المخيلة من ثقل مؤسساتي وسلطوي. فهوية العضوية ظلت جواز مرور في السيطرات الأمنية، ولدى الدوائر المهنية لعقود طويلة، وكان ينظر لها بإحترام يوازي إحترام مسؤول سياسي في الدولة. مرّت أكثر من سنة دون أن يستطع الإتحاد حتى تجديد هويات أعضائه، بسبب عدم وجود مبالغ كافية، وبسبب إنفلاش العمل النقابي ذاته وقد أصبح لا يقدم أي امتياز لمن يزاوله. فقد الإتحاد إمكانية إرسال الوفود وإقامة المهرجانات الضخمة، وفقد إمكانية طباعة كتب أعضائه لعدم وجود مطبعة أساسا تابعة له، وثمة أسماء لامعة تركت أو أهملت العمل داخل الإتحاد لهذا السبب أو ذاك. بينما لا يهم الكاتب الشاب أن يصبح عضوا في الإتحاد، فهو لم يعد امتيازا كما كان ذات يوم.

عضويته هي الأخرى يمكن أن تعرض حاملها في أيامنا هذه للقتل في إحدى المفارز الوهمية، أو في داخل المدن الساخنة، أو عند الطرق البعيدة. قتل عشرات المزاولين للعمل الصحافي والثقافي خلال السنوات الثلاث المنصرمة. جلسات وندوات الإتحاد ذكورية بإمتياز، وأحيانا يتبادر إلى روح الزائر لمبنى الإتحاد الواقع في ساحة الأندلس وسط بغداد، أن ليس هناك أديبات أو مثقفات عراقيات على الإطلاق. مع أن العكس هو الصحيح، إذ أن المرأة العراقية أبدعت في كافة وجوه الثقافة، لكن مجال استقطابها من قبل الإتحاد، سواء كمكان للقاء أو كمكان للندوات يقف وراء ذلك، عدا تهييج الشارع دينيا وتقليديا ضد المرأة. فالشارع المعادي لوجود الأنثى لا يفرق بين

كاتبة وفلاحة، كما لا يهضم أي مظهر من مظاهر التمرد البادي على المرأة المثقفة سواء في الملبس أو الشكل الخارجي بعامة. أما تعليق عضوية إتحاد الكتاب العراقيين في إتحاد الأدباء العرب، بحجة وجود قوات إحتلال في العراق، وهو على أية حال من غرائب السلطة الثقافية العربية المتحجرة، فما علاقة المثقف العراقي بدخول القوات الأجنبية عنوة إلى بغداد؟ أما تعليق العضوية ذاك، فلم يأسف عليه أحد، إذ أن هموم الثقافة العربية لم تعد تهم المثقف العراقي، وهو يعيش حالات غارقة بالتجريبية والجدة، وموغلة في الغرابة، على صعيد الرؤى الفكرية المتناقضة، وقضية الإحتلال وفلسطين، والمشتركات العربية في الكتابة، والتي ذهبت كلها في الحقيقة، مع ركب صدام وحزبه، أي إلى ما خلف القضبان.

هموم المثقف العراقي تنحصر أساسا في تدبير لقمة العيش، وإيجاد فرصة عمل له ولأولاده، ويحاول مقارعة الإرهاب الأعمى بالكلمة الصحافية والمقالة والقصيدة، ويتشوّق للهجرة الى مكان آمن يستطيع فيه النوم والقراءة والكتابة والحلم بهدوء. من كل هذا يمكن القول إن الصورة التقليدية لمؤسسات الثقافة في العراق راحت تتهاوى، وتفقد بريقها. ومنها طبعا وزارة الثقافة وإتحاد الأدباء والكتاب العراقيين.

الضربة القاصمة التي وجهت لوزارة الثقافة هي أنها أصبحت جزءا من المحاصصة الوزارية في الحكومات المتعاقبة، منذ سقوط النظام وحتى الآن. وهذا ما جعل المحاصصة تدخل حتى في الدرجات الوظيفية الدنيا. مدير عام من التيار الفلاني، ووكيل وزير من الحزب الفلاني، ومستشار مدعوم من المجلس أو الجبهة العلانية وهكذا. فكان هناك تتفيه لكافة الكفاءات الثقافية، سواء التي كانت سابقا داخل الوزارة أو التي جاءت من خارجها، كما أن الميزانية الثانوية المخصصة للثقافة حدت من أي تأثير لها في إستنهاض الواقع الثقافي وإعادة بنائه. وزارة الثقافة أعتبرت في التشكيلة الحكومية الأخيرة من الوزارات الهامشية. لهذا يمكن لشخص لا يملك مؤهلات ثقافية أن يصبح مديرا عاما فيها حسب توصية هذا الحزب أو ذاك. وقيل إنه رشح إليها رجل دين لا علاقة له بالثقافة فاعتذر قبل تسلمه المنصب، وقدم استقالته، ثم أعيد تكليف رجل آخر من الجبهة صاحبة الحصة. صحيح أن هناك معارض تشكيلية وندوات وإحتفائيات وأماس، إلا أنها تدخل بشكل ما في خانة الإدعاء والواجب والقصدية، وإرادة الوزير أو وكلائه، ولا تندرج في إطار مشروع ثقافي، معد له، بروح

مسؤولة وذات آفاق وطنية حقيقية.

هناك أيضا محافظات كاملة تفتقر لأي نشاط ثقافي، بل ولا تدخلها حتى جريدة يومية، اللهم إلا جرائد الميليشيات المسيطرة على المدينة المعنية. في محافظة الأنبار منعت القوى المسلحة المتمردة على الحكومة المركزية جرائد كثيرة من أن توزع فيها، منها على سبيل المثال الصباح والمدى والإتحاد والزمان والشرق الأوسط والتآخي والمؤتمر، مما أغلق المحافظة أمام أي وجهة نظر مخالفة لما تعتقده تلك القوى المسلحة.

إتحاد الأدباء والكتاب العراقيين، ووزارة الثقافة، ما عادتا مؤسستين توفران العيش للمنتسب أو للمريد، فهناك اليوم مئات الصحف غير الحكومية وعشرات القنوات الفضائية ومئات المكاتب الإعلامية والوكالات، كلها خارج سلطة الحكومة، ولا تعير أهمية لا للوزارة ولا لإتحاد. إذ أن الحرية الفكرية والإعلامية التي أتاحها الدستور أضفت الشرعية على كل نشاط ثقافي وإعلامي مهما بلغت رداءته. إنهما من جانب ثان، ما عادتا عنوانا لوحدة العراق الثقافية، فنحن اليوم أمام إقطاعيات ثقافية، وإقطاعيات دينية، وإقطاعيات حزبية، والجميع مدجج بالبنادق، والمثقف الحقيقي ما هو إلا خائن للمذهب والحزب والعشيرة...وربما للوطن، أسوة بالراحل الكبير محمد الماغوط.

البحث عن كتاب

وجزء من أزمة الثقافة والمثقفين في العراق هو الكتاب.

عقب الحصار الذي فرض على العراق في بداية التسعينيات من القرن الماضي، عانى الكتاب من أزمة كبيرة، سواء المستورد منه أو المطبوع في الداخل. شحّ الورق وتخلفت مكائن الطباعة وندرت المواد الكيمياوية الضرورية للطباعة. رافق ذلك عقبات على صعيد التمويل بالعملة الصعبة أو الرقابة المشددة، فلم يكن التعامل بالدولار مسموحا به من قبل السلطة، لذلك عانى التجار من صعوبة شراء الكتاب من المعارض والأسواق ، فضلا عن أن ادخال الكتاب إلى السوق العراقية يتطلب موافقات أمنية ورقابية صارمة، إذ منعت معظم الكتب ذات التوجه الليبرالي، والديني، واليساري، مع استشراء النظرة الأحادية للأحداث، وهي نظرة الحزب القائد والرئيس الأوحد. فكان دخول الكتاب يتم عبر جهود فردية، وبنسخة واحدة أو نسختين، عن طريق الأردن، وكان وقتها هو منفذ البلد الوحيد على العالم.

ندرة الكتاب الجاد، والممنوع، شجع على قيام تجارة أخرى لم تكن شائعة في العراق هي تجارة الإستنساخ. وحدث أن أصبح شارع المتنبي وسط بغداد بؤرة تلك التجارة، إذ يتم استنساخ مئات النسخ من الكتب المتسللة إلى العراق كي تسوق فرديا إلى القراء في البصرة والموصل والناصرية وبقية مدن العراق، بسرية تامة، توازي سرية نقل منشور سياسي. ومع أن هذه المهنة ما زالت سارية في بغداد إلاّ أنها بدأت في الإنحسار، بعد أن فتحت الحدود وزالت الرقابة وتدفقت الكتب من مختلف المشارب والإتجاهات. بدأ النساخ ذاتهم يسافرون إلى دمشق وطهران وقم وبيروت وعمان لجلب الكتب، بحاسة فائقة لما يفضله القارئ هذه الأيام. لكن من يدخل إلى المكتبات الخاصة المعروفة في بغداد يرى أن ثمة إشكالية أخرى استجدت هنا، فرغم توفر الكتاب بأنواعه، إلاّ أن حركة بيعه متواضعة، بسبب شحة القارئ أو غيابه، فالأسعار التي تعرض بها الكتب غير ملائمة لشريحة القراء، ومعظمها من الطبقة الوسطى وطلاب الجامعات، في حين راجت تجارة الكتب الدينية القادمة من إيران، مدينة قم بالذات، حيث أنها مرغوبة بشكل كبير مهما ارتفعت أسعارها، نتيجة الحراك الديني الموجود اليوم في المجتمع.

ومن ناحية أخرى، ما أن سقط النظام حتى انهار معه جهاز التوزيع الرسمي الذي كان عاملا، فأصبحت المطبوعات الرسمية تعاني من التكدس في المخازن ومن عدم وجود نقاط ارتكاز، أي مكتبات تهتم بتوزيع الكتاب في المحافظات. هذا ويسجل هنا اختفاء دور النشر المحلية، مع وجود مطابع متطورة، فقد اختفت تلك الدور بسبب هيمنة القطاع العام على النشر لأكثر من ثلاثين سنة. وقامت وزارة الثقافة العراقية مؤخرا بتشكيل لجنة لتعضيد الكتب مهمتها دعم دور النشر الخاصة، وذلك عن طريق تحمل تكاليف طبع الكتب بما يصل ثلاثين بالمئة من الكلفة. وهناك مدن صغيرة محرومة، ليس من الكتب الجديدة فقط، بل ومن الصحف اليومية أيضا، بمعنى آخر خرجت كتل سكانية يعتد بها من دائرة ثقافة القراءة. ففي محافظة الأنبار مثلا لم يعد يوجد أي مكتبة تبيع الكتب، واقتصر الأمر على أكشاك توزع الصحف اليومية والمجلات التجارية الرائجة. كذلك في الناصرية لا يجد القارئ سوى مكتبة واحدة، عتيقة، حولت إلى بقالية للقرطاسية المدرسية، وكتبها الموجودة قديمة علاها الغبار. وهذا ينطبق على أغلب المدن العراقية، وحتى العاصمة بغداد، فهناك مكتبات ينحصر وجودها في شارع المتنبي أو شارع السعدون، تعاني من ركود في المبيع واضح. وينبغي على القارئ الجاد أن يعوض حرمان عشرين سنة من غياب المنشورات المستحقة للمتابعة.

آليات التوزيع، وإرتفاع سعر الكتاب، ليسا السببين الوحيدين لكساد تجارة الكتب في العراق اليوم، لكن هناك سبب كامن في القارئ ذاته. أولا هناك إتجاه كبير إلى قراءة الكتب الدينية، مرده ربما إلى العقود الطويلة التي حرم فيها من أداء طقوسه وقراءة كتب مفكريه الإسلاميين، وإلغاء، أو قمع، الهوية الطائفية، وهذا ينطبق في الحقيقة على الكتب السلفية أيضا الرائجة في ذات الوقت. الجو الديني الذي يعيشه العراق حاليا ونفوذ الأحزاب الدينية وجّه نمطا معينا من الكتب إلى نمط معين من القراء، كلاهما يتجهان إلى الأصولية، لا إلى التنوير والمعرفة المعاصرة من أدب وسياسة ونظريات علمية وإكتشافات تجريبية. وهناك شيء من التناقض يعيشه القارئ العراقي عموما، فهو يسير نحو التقاليد الدينية والكتب والقيم السلفية، لكنه في الوقت ذاته منغمر في لجة الحياة العصرية الحديثة، وذلك بعد أن وجدت الكومبيوتر والإنترنيت والساتلايت والموبايل طريقها إلى كل بيت وشارع وقرية. وثانيا ارتباك النسيج الإجتماعي برمته، بسبب الهجرات والمعارك والإنتقالات المفاجئة بين المدن، والتحولات الإجتماعية

العميقة التي فاجأت الجميع. اللامنطق كثيرا ما رافق ما يراه الفرد في ما يجري من أحداث، وهذا يزيل الحاجة إلى الوعي والمعرفة والعقلانية جانبا. القدرية هي الشعار، والخرافة هي التأويل.

تأثير الفضائيات كان هائلا على إنحسار موجة القراءة الجادة، فهناك مئات الفضائيات تقدم برامج تعليمية وثقافية وفنية مع أخبار طازجة تجعل المواطن يعيش في قلب الحدث بالصورة والتعليق، وهو يلتهم وجبة سريعة لا تحتاج إلى جهد ذهني أو اساس ثقافي لإستقبالها. الوقت ضيق للقراءة، في لجة المتغيرات التي تحصل في الشارع، وعلى صعيد السياسة اليومية، وما يجعل وقت القراءة ضيقا أيضا هو الكهرباء، فهي غير منتظمة ولا تعطي القارئ إحساسا بالأمان أثناء الجلوس ساعات مع كتاب. كما انعكست الأزمات اليومية كالإختناقات المرورية والإنفجارات والبطالة وقطع الطرق على رغبة المواطن وتفاؤله، وبحثه عن أفق مستقبلي يقوده إلى شاطئ المعرفة، وأمان الحضارة. عادة الجلوس في المكتبات العامة للقراءة والكتابة والبحث لم تعد جزءا من حياة العراقيين، عكس ما كان الأمر في الستينيات والسبعينيات. فأغلب المكتبات العامة خرّبت، أيام سقوط النظام وإنتشار الفوضى، وسرقت آلاف الكتب من المكتبة المركزية في بغداد والمحافظات، إضافة إلى أن الجو القلق أمنيا لا يسمح للفرد بفسحة من الهدوء والإختلاء مع الكتاب خارج البيت. ولا يخفى أن شحة تمويل الجامعات ومكتباتها، بسبب توجيه معظم الأموال سواء منها ما قدم كمساعدات دولية لإعمار العراق، أو ما رصدته الدولة، نحو بناء الجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية المرتبطة بحياة المواطن اليومية، كل ذلك ساهم في أن يصبح دور الكتاب في حياة الفرد ثانويا، بل ثانوي جدا. وعودة القارئ العراقي إلى التواصل مع الكتاب قد تستغرق سنين أخرى، والأمر برمته مرتبط بما سترسو عليه التفاعلات، ويبدو أن جيلا غير هذا الجيل من سيقوم بالدور.

ليل السينما الطويل

فالحياة اليومية لها الإيقاع نفسه. يطل المساء فتنسحب حياة العراقيين إلى الداخل. توصد الأبواب، وتوضع الرتاجات، ويتحول التلفزيون إلى سينما بديلة تتحلق حولها العائلة، ويصبح (الريموت كونترول) كرة تتقاذفها الأيدي والأذواق، وسط ترقب إنقطاع الكهرباء أو انفجار مفاجئ أو خبر غير متوقع يزفه التلفون. والأخبار عادة ما تأتي محزنة.

لم يعد ليل العراق ليل سينمات وحفلات، وزيارات تمتد إلى منتصف الليل. والخروج إلى المنتزهات ليلا صار جزءا من الذاكرة. لقد فتك الفكر الأصولي بالسينما كطقس وفن، مثلما فتك بكثير من الظواهر الإجتماعية الأخرى: قصات الشعر الحديثة، والحانات الفارهة، وحدائق العشاق، والمسارح وقراءة الكتب. ويمكن أن تقود مشاهدة فيلم إلى الموت، وهذا ما اتفقت عليه معظم الأصوليات ومن كل المذاهب.

السينما لم تكن هكذا في عقود ماضية من حياة العراقيين. كانت حتى المحافظات المتخلفة إجتماعيا تمتلك دار سينما على الأقل، شكلت محورا لنشاطها اليومي وأخبارها ومفارقات حياتها. وفي جو منغلق، ومحافظ، تكون فرص التسلية ضئيلة جدا، ويصبح الهروب من ذلك الجو معجزة. ولكن مهما انغلقت الحياة، وأظلمت، يبقى الفرد يبحث عن نافذة يطل منها على عالم آخر، عالم الحلم والخيال والحكايات البعيدة.

في مدينة محافظة ذات تقاليد بدوية وعشائرية أسمها مدينة الرمادي على سبيل المثال، وفي ستينيات القرن العشرين، وجدت المدينة في سينمتها الوحيدة نافذة واسعة للهرب إلى عوالم بعيدة وأغاني وأجواء وأساطير، عبر أفلام نالت إعجابنا أيام الطفولة والمراهقة والشباب، وخلقت رابطة قوية بيننا وبين العالم. كانت السينما طقسا بحد ذاته. لا رؤية الأفلام فقط بل الإعداد لدخول السينما، والطرائف التي تدور في داخل الصالات، وأهم الشخصيات المشهورة بولعها بهذا الفن. بداية ينبغي توفير النقود، ثم اختيار الفيلم المناسب، وبعدها التأكد من وقت البدء، والحضور قبل هذا الوقت بساعة على الأقل. في ساعة العصر خاصة يتجمع مئات الشباب في الساحة، أمام السينما الموجودة في المركز، حيث تنتشر عربات اللبلبي والباقلاء ولفات البيض المسلوق والعنبة(مخلل المنكا) والكرزات. كل ذلك لإعداد الذات ودخول هذا العالم الغريب الذي

يفاجئ العين ما أن تنطفئ الأضوية. حتى دخول القاعة الفسيحة المكونة من طابقين، أحدهما للنخبة والآخر للعامة من أمثالنا به مذاق خاص، كرؤية شخص نعرفه أو مشاهدة امرأة تجلس في لوج الطابق الأعلى، وحيث أغاني أم كلثوم توزع آهاتها على الجدران والأضوية والآذان المسافرة في لحظات العشق والهيام. طقس كان ينتشل الفرد من رتابة أيامه وخشونة الساعات في مدينة تفتقر إلى المتعة.

من هناك جاءت الإطلالة الأولى على عالم رعاة البقر الأميركان، أو ما كنا نسميه أفلام الكابوي، ففي هذه الأفلام ثمة بطل لا يقهر، وكانت أرواحنا تتوق إلى مثل هكذا أبطال، بعد أن انسحقت ذواتنا إجتماعيا وسياسيا، وتحولنا إلى أرقام مهملة تفتقر إلى البطولات. أفلام الكابوي جلبت صحاري أميركا ونوادي قمارها ومشروباتها وحسناواتها إلى مدينة الرمادي، ليتخلخل وعي ساذج وينفتح الأفق إلى مغامرة يعيشها الإنسان خلال ساعتين فقط، ويظل يحلم بها بعد رجوعه إلى البيت، ووضع رأسه على مخدة النوم. ولأننا كنا نحب القوة ونخشاها، ونعجب بها، أولعنا بأفلام المصارعة والأفلام التاريخية والأسطورية كماشستي وهرقل وتراس بولبا، وأفلام طرزان وقردته الشهيرة شيتة، وغير ذلك من أفلام كانت مفخرة لهوليوود ذات يوم، وكان كل واحد منا يحلم أن يكون هرقل في حياته اليومية ليحطم أعداءه: زملاءه في المدرسة والأب الظالم والأقرباء المزعجين. مثل ذلك أيضا عرفنا شارلي شابلن ونورمان وزدم وبود سبنسر بإعتبارهم فنانين هزليين، يجعلون الرواد يمسكون بطونهم من شدة الضحك. أما الأفلام العربية فهي ذات نكهة خاصة، إذ ليس من السهولة سماع امرأة تتحدث بلغتنا وهي تتغنج لحبيبها أو تقبله أو تعيش قصة حب معه، فكانت أفلام عبد الحليم حافظ وفريد الأطرش ومحمد عبد الوهاب تبكينا، وأفلام عادل إمام وسيد زيان وفؤاد المهندس وغيرها، تمدنا بطاقة على الضحك. رنة اللهجة المصرية ظلت حتى السبعينيات مثار دهشة وغرابة، فالإنفتاح على العالم العربي ضئيل، وظل حتى فترات متأخرة مقتصرا على النخبة فقط. النخبة التي تواصلت مع ذلك العالم عبر المجلات والكتب والزيارات السياحية النادرة.

عقد الستينيات يعتبر عقد السينما المصرية، فلم يصادف مطلقا أن شاهدنا فيلما عربيا غير مصري، بل ولم يخطر في بالنا أن هناك أفلاما جزائرية ولبنانية وسورية وتونسية. وما يثير الإستغراب أيضا، أن السينما العراقية أنتجت عددا من الأفلام أثناء

تلك الفترة(الحارس، بيوت في ذلك الزقاق، سعيد أفندي)، لكن أيا منها لم يعرض في صالات المحافظات، وأقتصرت مشاهدة تلك الأفلام على مثقفي العاصمة. أفلام ذلك الزمن كانت تكشف عن نفسها من خلال المانشيتات، إذ دأب صاحب السينما على فرش الصور على مستطيل خشبي عريض يضعه أمام الساحة، ويكيل للفيلم كل الصفات التي تجعله محببا إلى الجمهور: أعظم مصارع في العالم، وحش الغابة، ضحك متواصل، دموع لا تنقطع، مغامرات مهولة، رقص هندي، وحش الشاشة في أحدث أفلامه، عندليب السينما، طرزان في غابات أفريقيا يقهر المتوحشين وهكذا. والجمهور خليط من العتالين والطلبة والعمال والمدرسين والعوائل المتفتحة واللصوص. لم يفتش أحد حينئذ عن أي رسالة أخلاقية أو فنية في تلك الأفلام المعروضة، وموضة مناقشة الأفلام بدأت في السبعينيات حين صار للتلفزيون برنامج خاص عن السينما، كما راحت صحف البلاد تتناول آخر الأفلام المعروضة في دور سينمات العاصمة، لكن العاصمة كانت بعيدة عنا، كما لم تكن جرائدها وتحليلات كتّابها تعنينا بشيء.

كانت بيئة المدينة مغلقة تفتقر إلى قصص الحب، وذلك للفصل الحاد بين الجنسين في المدرسة والشارع والمرافق العامة، يتزوج الشاب دون رؤية زوجته أحيانا حتى ليلة العرس، وهذا ما جعل للأفلام الرومانسية المغلفة بالتراجيديا وقع خاص جدا. وربما هذا ما كان يجعل عيوننا تمتلئ بالحزن والدمع، بعد دقائق من بداية الفيلم الهندي، بمناظره الخلابة وجباله ووروده وألوان رقصاته وقصوره. وأشخاص مثل شامي كابور وراجي كابور وراجندر كومار، اعتبرناهم أصدقاء ومقربين، عبر أدوارهم الرومانسية وبطولاتهم وشهامتهم. عصابات البنغال والمهراجات والفيلة والمصادفات العجيبة التي تجعل من الشرير والطيب أخوين في نهاية الفيلم، كما لو كان ذلك تعبيرا كامنا عن الديانات الشرقية كالبوذية والهندوسية والزرادشتية، وتناغما مع ثنائية النور والظلام، الخير والشر، الملاك والشيطان. ووجود فيلم هندي على شاشة السينما كان خبرا، يتناقل في أرجاء المدينة برمتها. بل وصار بعض الشباب يحفظ الأغاني التي تأتي في الفيلم عن ظهر قلب. إذ كان من الطبيعي أن يشاهد الشباب الفيلم أكثر من مرة، ليقصوا حكايته إلى أصدقائهم، في المدرسة والملعب والحديقة العامة، أو حتى أثناء سير الفيلم، مما كان يسبب إزعاجا كبيرا للرواد. حفظ أحداث أي فيلم اعتبر مفخرة للشباب، ودلالة على أن الشخص متابع للأفلام وعنده الحرية في الدخول متى شاء إلى الصالة الذهبية، وهو امتياز لم يتوفر

إلاّ للقلة من الأشخاص.

الغريب أن السينما في تلك الفترة كانت جزءا من الحالة الثقافية والإجتماعية للجميع، يصلي الناس ويرتادون السينما ويحبون ويرقصون. الجامع لا يبعد عنها سوى أمتار، ولكن لم يعترض شيخ أو إمام يوما على وجودها. والمفارقة أن ذات السينما أغلقت، وكفر مرتادوها، وأعتبرت منكرا ينبغي محاربته، وحرمت مشاهدة الأفلام في القرن الواحد والعشرين، وهي اليوم شاخصة في مركز الرمادي كأنها عملاق من عالم آخر. وهذه الحال سرت في أغلب محافظات العراق تقريبا، وقد عمدت بعض الجماعات المتطرفة إلى تفجير عدد من السينمات وهددت أصحاب أخرى بالقتل إن لم يتركوا هذه المهنة، كما كسدت السينما كفن أيضا فتحولت مؤسسة السينما والمسرح اليوم إلى دائرة لموظفين لا تمتلك المال اللازم لإنتاج أفلام أو استيرادها. وما تبقى من صالات عرض سواء في بغداد أو البصرة أو الموصل لم يعد يمتلك الشروط اللازمة لعرض فيلم ذي قيمة.

سينما بابل وسط بغداد بجرمها العملاق، أغلقت أبوابها، وهي السينما الحكومية لعقود خلت جلبت أشهر الأفلام العالمية لزبائنها وجلهم كانوا من المثقفين، ولبث فيلم ديرسولا لمخرجه الياباني الأشهر أكيرو كيروساوا أسابيع فيها، وكتبت عنه عشرات المقالات واستلهم مشاهده الرائعة كثير من الكتاب والشعراء وعرض في بداية الثمانينيات فأحدث ضجة في الوسط البغدادي. جمهور السينما تغيرت أحواله بعد أن سادت الأفلام العتيقة والهابطة، ويعتقد أنه لم يتم استيراد فيلم جديد في كل سينمات العراق منذ نصف عقد تقريبا. كانت السينما رافدا من روافد وعينا، نحن جيل ذلك الزمان، دلتنا على أساليب أخرى للمتعة مثل الكتب والمسرح والفن التشكيلي، وشكلت لنا أساسا متينا للتوغل في هذا الفن ومدارسه.

مرت السنوات وأطللنا على المدرسة الروسية في الإخراج، وشاهدنا الأفلام الإيطالية لكبار مخرجيها، والسينما اليابانية على يد كيروساوا، ومدرسة تاركوفسكي وسبيلبيرغ، ومن ثم هتشكوك ومدرسته في صناعة الخوف، وبيرغمان وأساليبه النفسية، ولاحقا أفلام الخيال العلمي والرعب، واكتشفنا أن للسينما أصولا وتفاصيل وأموالا ودعاية وفنون، وليست فنا جاهزا للمتعة فقط. وبعد هذه الرحلة الطويلة في الصالات والأفلام والبلدان والسنين، ظلت سينما الرمادي بقاعتها الفسيحة ونداءات

باعة البيبسي والكرزات، وبصفير روادها وضحكها وآهات مغنيها أثناء فترات الإستراحة، واحة غافية في زمن آخر. زمن البدايات والأفكار الساذجة وتوهج الشباب، وهو غافل عن كوارث قادمة سيعيشها بعد عقود.

جداريات في طريق الزوال

إن أضخم نصب في بغداد أقيم اثناء الحرب العراقية الإيرانية. أطلق عليه إسم قوس النصر. وهو عبارة عن سيفين ضخمين، يرسمان في الفضاء قوسا شاسعا. تمسكهما يدان قويتان، وقيل إن اليدين كانتا نموذجا ليدي صدام حسين. تحت السيفين آلاف الخوذات لجنود إيرانيين، وهي خوذات حقيقية، جمعت من ساحات المعارك التي دارت بين البلدين. صمم النصب الفنان خالد الرحال، في فورة الحماس للسلطة وعطاياها. منظر السيفين يدخل الهلع في قلوب الناظرين، خاصة وأن ساحة هائلة الفراغ تمتد تحتهما. والنصب يوحي بالموت، في ذات الوقت الذي يوحي بالقوة. بعد أقل من عقدين على إنشاء النصب يمكن اليوم رؤية صور قادة العدو ذاته، وهي تتبوأ المكان، أي الرموز الدينية الإيرانية والعراقية التي صمم النصب لمحاربتها وسحق جبروتها.

كانت الساحة الواسعة تحت السيفين مكانا للإستعراضات العسكرية والمسيرات الشعبية التي ظل صدام حسين يستمتع بها كثيرا. غرابة هذا النصب تتمثل في الضخامة، وفي الفكرة الشاذة المعبرة عن الموت والضحايا لابسي الخوذ. وتنم كافة الدلالات، السيف والخوذة والجسد المستباح والفراغ الصحراوي، على ذهنية عشائرية لم يعد لها مكان في العالم المعاصر. ومن المعروف أن السيف رمز للبداوة والأزمان الذاهبة، والماضي التليد الذي يحب ترداده الفكر السلفي المنغلق. ومع وجود عشرات الدبابات الأميركية والهمرات التي تعبر من تحت السيفين كل يوم، والطائرات المحلقة فوقهما، تنكشف سخرية تجيير الفن ليعطي رسالة غير موفقة وغير حضارية، لا تمت إلى الحياة بصلة. وفي ساحة التحرير، وسط بغداد، تنتصب جداريتان لأكبر فنانين عراقيين في العصر الحديث. جدارية نصب الحرية لجواد سليم، وجارية فائق حسن. ما بين الجداريتين مسافة مئتي متر، هي المكان الذي أصطلح على تسميته بحديقة الأمة، وكانت تدعى سابقا حديقة الملك غازي. الجندي في نصب الحرية هو أبرز ما موجود في جدارية جواد سليم. إنه بؤرة السطح الذي تناثرت عليه المجسمات. يحطم قضبان الزنزانة بحركة عاتية، ويفتح الطريق أمام مسيرة الشعب، وتاريخه، نحو المستقبل.

رسم جواد سليم تلك الجدارية في أتون ثورة ١٤ تموز التي أسست للجمهورية العراقية، حيث قاد الزعيم عبدالكريم قاسم تلك الثورة وجلبت العسكر إلى السلطة على

أنقاض الملكية. فتحت ثورة الزعيم بابا جديدا إسمه الإنقلاب والعسكر والشعارات القومية. أما جدارية فائق حسن فهي ترمز إلى السلام والحياة الهانئة. يظهر فيها حشد من الجماهير وهي تبني وترقص وتهتف، ترفرف عليها حمامات السلام. كانت ذات مرة ملهمة للشعراء والفنانين، إذ وضع فيها الفنان مكونات التاريخ الحديث للعراق. عن تلك الجدارية كتب الشاعر سعدي يوسف قصيدته الأشهر، (تحت جدارية فائق حسن)، وذلك في بداية السبعينيات من القرن الماضي. يجيء في مقطع منها: تطير الحمامات في ساحة الطيران / البنادق تتبعها ثم تطير الحمامات. يجيء فيها أيضا: يقول المقاول جئنا لنبقى/ يقول النقابي إن السواعد أبقى. لعب سعدي على رمزية الحمام، ومحمولاته في الذهنية الشعبية، سواء ما تأبد منه في الجدارية، أو ذاك الحمام الواقعي الذي يطير منذ السبعينيات وحتى الآن فوق حديقة الأمة، وساحة الطيران وضفاف دجلة، رغم أن حديقة الأمة لم يبق منها سوى الإسم. فأشجارها ذابلة، وساحاتها أصبحت مرتعا للمخمورين والحشاشة واللصوص. تقع في حي البتاوين الحي الأكثر شعبية في مناطق بغداد كلها. في حين تاه المقاول وعماله في دهاليز الحروب، ليخرجوا لاحقا، إلى وطن يكلكل فوقه الموت.

هاتان جداريتان تمثلان الفن، القيمة الخالدة على مر العصور. تؤيدان الزمن ولا ينال منهما التغيير. الناس المحدقون بالجداريتين تتغير مفاهيمهما حول مايرون، لكن الموضوع ثابت لا يتغير. وهو يكتسي سنة بعد سنة بالظلال والتفاصيل. رمز الجندي المحرر، الذي كسر زنزانة الخنوع لم يعد له وجود في عراق اليوم. أو على الأقل ما رمّزه جواد سليم. إزالة الظلم عن كاهل شعب لم يتم عبر جبروته، أي الجندي الطيب إبن الشعب، الذي يعرضه العمل، بل عبر جيوش أجنبية أزالت نظاما ووضعت نظاما. وهذه من المفارقات. بارادوكس الإنهيار العربي. هناك أنصاب وتماثيل في بغداد لم تعد تعني سوى ذاتها. المسميات تجوفت، ويمكن القول اختل قاموسها. هذا مع انفصال المفردة عن واقعها. أنصاب وتماثيل كثيرة لا تعبر الآن إلاّ عن روح الفن الخالدة. نصب الشهيد للنحات اسماعيل فتاح الترك، وهو نصب عملاق قرب وزارة الثقافة، في شارع فلسطين، جرد من القصدية، رغم أنه اليوم شامخ بقبته الخضراء الهائلة، المنفلقة إلى فلقتين متجاورتين.

حين يسبح في ضباب الصباح، وسط الفسحة الشاسعة، يحس الرائي وكأن روحا

تفيض إلى السماء. وكأن القبة، أي الروح، أي الشهادة، تربط الأرض بالسماء.

هناك نصب آخر في باب المعظم لفنان إسباني، أفقدته الإضافات العراقية في التفيذ الكثير من إيحاءاته الفنية. يمثل عشرات الجنود المتساقطين في معركة، يقف فوق جثثهم ذات الأوضاع المتباينة جندي. يقف ورأسه إلى فوق رافعا علم العراق. ذلك العلم، الآن، متنازع عليه من قبل أطياف الشعب. إذ ارتكبت جرائم بحق البعض بإسمه، وكان الجلادون يغرزونه في أضلاع البلد. ذلك النصب فقد أهميته كونه لم يجسد نفحة الفن في تفاصيله، عكس جدارية فائق حسن أو جواد سليم. وشيوع الجنود والبنادق والخوذ والدبابات والأشلاء، وسم جداريات وأنصاب وتماثيل الحقبة السابقة. ويمكن استشفاف نبض أفكار وتوجهات وروح مجتمع منها، مجتمع نحا إلى العسكرة وتمجيد القوة، وكل ذلك شكل في تراكماته ثقافة مهيمنة هي ثقافة العنف. بواسطة قطع الموزاييك جعل فائق حسن من قوى الشعب الكادحة ترنو إلى مستقبل غير منظور. وبطيران الحمام فوق الرؤوس، يرتسم هدف الفنان وتعبيره البليغ من أن القوم سائرون إلى أفق الوئام والسلام. كان حلم الإبتعاد عن ثقافة العنف يراود خيرة الفنانين العراقيين في بكورة التحضر والتوق إلى البناء. أفق فائق حسن في هذه اللحظات معتم، مأساوي، لكنه قد يتضح في قادم السنين. هنا توق لا يمكن التغاضي عن التواشج معه، أو السخرية منه عند احتدام الفوضى وإختلاط الأوراق. شهدت الجداريتان تغير أحوال لا تحصى: ثورات داخلية، إنقلابات، حروبا، إعدام مارقين على حكم، خطبا رنانة، ودبابات أجنبية تجوب الشوارع المحيطة بهما.

أتعس ما واجهته الجداريتان، تلك السيارات الملغمة العمياء التي لا تميز بين دخيل ومواطن. أمام بصر الجندي العملاق في نصب الحرية انفجرت سيارة مفخخة من نوع أوبل، ما تزال أشلاؤها مبعثرة قرب جسر الجمهورية. وربما وصلت شظايا الإنفجار إلى الأم أو الزنزانة المحطمة أو الحصان الناظر إلى الجميع. الرموز التاريخية التي اتكأ عليها جواد سليم في عمله تتعرض إلى إمتحان وجودي. فهذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها ساحة التحرير انفجارات من هذا النوع. لقد تغيّر الزمن. وتغيّرت النظرة إلى الجدارية. وقبل أيام أيضا فرّت الحمامات من نصب فائق حسن إثر انفجار هائل، قرب سوق البتاوين، وكانت السيارة تستهدف رتلا من الدبابات الأميركية. طبعا الدبابات لم تصب بأذى، لكن أشلاء باعة السجائر والفلافل والمكبسلين والشحاذين والمارة

والمتسوقين تناثرت على الأرصفة.

ابتعدت الحمامات عن حديقة الأمة. وطارت الى مدينة (أين)، فالأفق كله انفجارات وأصداء رصاص ورائحة بارود.

تطير الحمامات والبنادق تتبعها، يقول سعدي. لكن البنادق هذه الأيام لا تتبع الحمامات بل البشر الفانين الموهومين بأحلامهم، الملوثين بكوابيسهم. تغيرت مفاهيم الناس، ومفاهيم الفن ظلت خالدة. كلمة شهيد لم يعد لها أي دلالة. أطلقت على قتلى الحروب السابقة، وعلى مناضلي السجون، وعلى الحرس الجمهوري والحرس الوطني. أطلقت على من يزرع العبوة الناسفة وعلى ضحيتها. نصب الشهيد الذي فلقه اسماعيل فتاح الترك إلى فلقتين حار بين أنواع الشهداء أجمع. ترك الدلالة وظل محتفظا بجلاله، جلال اللون الأخضر والغور في زرقة السماء والتجلي الروحي للأحياء التائقين إلى معانقة مجهول ما.

لا غرابة إذن في رؤية ذلك التناقض الهائل بين أرض الفسحة التي تقوم عليها الجداريتان، وبين إبداع الفنانين. القدم والرأس. الطين والغيمة. في الحديقة الممتدة بين قاعدة فائق حسن وقاعدة جواد سليم تنتشر القمامة بأنواعها. يجلس اللصوص ومتصيدو فرص النشل. المخمورون. الشحاذون. المتسكعون دون هدف. وتنتشر الشعارات على المقاعد الحجرية وبقايا الحواجز الإسمنتية وعلى سيقان الأشجار. تمجد هذا الحزب أو تذمه، تناصر طرفا وتعادي آخر. حديقة الأمة أصبحت مكبا للنفايات. تسمو فوقها قطع من البرونز والسيراميك، تمثل حماما وأمهات وأطفالا وعيونا تنظر برعب أو تفاؤل، وبصمات حاذقة لبشر راحلين، رغبوا برفع هذا الإنسان الداب في الأسفل أمتارا قليلة عن الطين. أما ساحة كهرمانة، القريبة من المسرح الوطني فيحتلها نصب يجسد حكاية علي بابا والأربعين حرامي، الحكاية الشهيرة في ألف ليلة وليلة. كانت الجارية المسماة كهرمانة تصب الزيت الحار في الجرار التي اختبأ فيها اللصوص، وقد صمم النصب الفنان محمد غني حكمت، وأصبح من معالم بغداد الحضارية.

لكن الطريف في الأمر تغير دلالة المعنى للنصب، والحكاية ذاتها، في الوقت الحاضر. فعلي بابا كان من القبضايات الذين حاربوا اللصوص، وهو من ابتكر خدعة صب الزيت على اللصوص المختبئين في الجرار. بعد الإحتلال الأميركي وسقوط دولة البعث،

وحين دبّت الفوضى في الشارع العراقي، صار كل عراقي علي بابا. والتعبير أطلقه الأميركيون على العراقيين الذين يعتبرون لصوصا في نظرهم، بعد أن شاهدوا النهب والسلب الذي جرى للمؤسسات الحكومية والقصور الرئاسية والمنشآت. طبعا إن دلّ ذلك على شيء فهو يدل على جهل أميركي واضح بالأساطير العراقية، ومنها أسطورة علي بابا. لقد حولوه من شخص شجاع يحارب اللصوص إلى لص. لكن النصب ذاته لم يفقد دلالته، كونه لا يحمل، ربما، رسالة سياسية، فقد نفذ في السبعينيات من القرن العشرين، أيام كانت السياسة بعيدة بعض الشيء عن الإيقاع اليومي للحياة البغدادية. كهرمانة ما زالت تصب الزيت في الجرار. وكهرمانة لا تحدق في ما حولها. والنصب بقي قطعة فنية تضم ايحاءاتها الأسطورية، وذلك حين تعبر الحكاية الزمن. هذا عكس نصب المسيرة الموجود في علاوي الحلة عند مدخل بغداد الغربي. نصب المسيرة نفذه النحات خالد الرحال وهو نصب ضخم يمثل مسيرة حزب البعث.

سفينة عملاقة تنتأ منها صفائح سبعة تنتهي بسبعة أغصان مورقة، وهي كناية عن تأسيس حزب البعث في السابع من نيسان. النصب اليوم وبعد الزلزال الذي أطاح بالعهد السابق ومفاهيمه ورموزه، لم يعد يسر الناظر كثيرا، وهو يفتقد للحركة(لقد أزيل لاحقا). إنه كتلة إسمنتية بليدة، وعلى جدرانها، جنبا إلى جنب نتوءات كلكامش وأسد بابل والأختام الأسطوانية والألواح السومرية، يمكن قراءة شعارات سياسية تعرّض بالطاغية وحزبه، مع لافتات تحمل مفاهيم جديدة لا تتناسب ووجود النصب ذاته. أصبح النصب طللا بائدا لحقبة لا تسر. بل لم يعد أحد يتذكر حتى الدلالات التي أرادها الفنان من النصب. لم تكن كل الجاريات والتماثيل والنصب التي أقيمت في العقود السابقة ذات قيمة فنية أو تزيينية، بعض منها كانت شعاراتية فقط، مثل تماثيل صدام حسين وجدارياته. كان في كل منطقة من بغداد تقريبا جدارية هائلة لصدام حسين وهو يرتدي ملابسه العسكرية، وهو يركب حصانا مطهما، وهو يحيي الجماهير. وأعنف لحظة على تهاوي تلك التماثيل والجاريات هي لحظة إسقاط تمثاله من ساحة الفردوس، قريبا من ساحة كهرمانة، كهرمانة التي لم تلتفت يومها إلى ما كان يجري، وظلّت تصب الزيت من جرتها. شاهد ملايين البشر تهاوي التمثال من على المنصة، وكيف سحل في الشوارع. فصل الرأس عن الجسد، وانهالت عليه الناس بالضرب. ومثل ذلك جرى أيضا لجدارياته، إذ أزيلت الصور أو شوهت، وأطلق عليها الرصاص وقذفت بالقاذورات. البعض من تلك الجداريات كتب عليها آيات قرآنية، والبعض ترك مشوها

للناظرين. أما مصهر وزارة الثقافة في منطقة النهضة ببغداد فقد امتلأت ساحته بتماثيل البرونز لصدام حسين، واقفة أو مشوهة أو ممدة على الأرض الباردة. طبعا لم تحفظ في المصهر لتوثيقها فنيا، إنما أبقيت من أجل قيمة البرونز الموجود فيها. ومن يشاهد هذا العدد من التماثيل يفكر ببلادة الفن السياسي، وفجاجته. وفلسفيا تصدق المقولة التي تنص على أن الحياة زائلة، مابين كرّ الزمن والسيارات الملغمة والرصاص الطائش، ولكن الفن يلبث في الأرض، لكنه أعلى قليلا من أديمها.

إعلام في فوضى

ما يلفت النظر اليوم في الإعلام العراقي، مقارنة مع الإعلام العربي عموما، وجود حقيقتان، الأولى هي عدم وجود وزارة إعلام عراقية، وبذلك تخلص من عبء مؤسسة بيروقراطية، متوارثة، ذات ماض سلطوي دائما. والثانية غياب الرقابة الحكومية، سيف ديموقليدس المسلط على رؤوس المفكرين وأحرار الإبداع والصحافيين، وهذا ما أضفى صبغة من التميّز على الحقبة الإعلامية الحاضرة، وهي تعكس، بشكل مباشر، واقع ما يمر به العراق حاليا، لا على الصعيد الإعلامي فقط ولكن على كافة الأصعدة.

غياب وزارة إعلام ورقابة على المطبوعات، لا يعني بالمحصلة أن هذا الإعلام صار حرا مئة بالمئة، فثمة خطوط حمر غير مرئية، يستشعرها معظم الكتاب والصحفيين ورؤساء التحرير في تلك الصحف والإذاعات والفضائيات. وهي من زاوية معينة تمتلك جانبا ايجابيا، ومن زاوية أخرى تمتلك جانبا سلبيا، على اعتبار ان غياب أي فحص لمستوى الخطاب يؤدي الى الفجاجة والسطحية والإبتذال غالبا.

إن من الأكيد أن العهد الإعلامي الجديد لايمكن مقارنته بإعلام الحقبة البعثية، ففي تلك الحقبة لا يمكن القول إنه كان يشكل ظاهرة تستحق التأمل أو الدراسة، فقد كان سلطويا بإمتياز، أي أنه كان مكرسا للسلطة الحاكمة بكل خطوطه، وفي السنوات الأخيرة أصبح مكرسا لشخص واحد فقط هو صدام حسين. كان إعلاما موجها، ابتداء من إنتقاء الكلمات، والمواضيع، وإنتهاء بالكتاب والصحفيين الذين يرشّحون للكتابة في المواضيع الحساسة بالخصوص. وهذا أيضا تجلى في عدد المنابر، إذ لم يكن هناك سوى ثلاث أو أربع صحف، ومحطتي إذاعة وثلاث محطات تلفزيونية، أحدها مملوكة لإبن الرئيس عدي صدام حسين، مع الأخذ بعين الإعتبار حقيقة أن كافة المنابر تلك لا تختلف كثيرا في مضمون الرسالة الإعلامية أو التحليل، أو حتى أحيانا أسماء الكتاب، مما جعل ذلك الإعلام يصنف في خانة الإعلام الموجه، المراقب، المعقم، والخالي من الروح الإبداعية، سواء على صعيد الفكر السياسي أو على صعيد الكليشهات التعبيرية في المقالات والآراء والتحليلات والصورة وآليات العمل.

كل ذلك لم يعد موجودا في إعلام العراق اليوم، على العكس هو يشكو من كثافة التنوع والفوضى المهيمنة عليه، وتباين الأساليب والآراء الفكرية، ومهنية أو عدم

مهنية الصحف والفضائيات والإذاعات. هناك اليوم أكثر من عشرين فضائية، وعشرات الصحف اليومية والإذاعات، وعشرات المجلات الثقافية والفكرية في بغداد وحدها، عدا الوسائل الإعلامية في المحافظات. تتوزع المنابر الإعلامية على نوعين: تلك التابعة لطائفة أو قومية، وتلك التابعة لأحزاب سياسية، ولحد الآن لم يصبح هناك قانون يحدد الشروط المتوفرة لفتح الوسيلة الإعلامية، مع أن الدستور حدّد خطوطا عامة لتنظيم الإعلام، إلاّ أن الدستور، وفي معظم فقراته، لا يعدو أن يكون حبرا على ورق أمام أولويات أكبر، أي إنهاء التمرد، والعنف الطائفي، والإرهاب، الذي إن استمر سوف لا يطيح بالدستور فقط، بل بالعراق كله كبلد موحد ودولة.

ورغم أن الحكومة لا تعير كثير اهتمام للصحافة، فهي في واد والحكومة في واد آخر، والجميع غير راض على أدائها في الخدمات كالكهرباء والوقود والبطالة والفساد، أو في معالجة التمرد والميليشيات، إلاّ أن ثمة جهات وأحزابا وحركات تقرأ بدقة ما يكتبه (الآخرون)، أي المناوئ الطائفي والحزبي والديني. بمعنى ما إن هناك أيضا صراع خطابات إعلامية، وإن كان غير حاسم مثل الصراعات الطائفية والقومية والحزبية، لكنه موجود ويلعب دورا في الساحة السياسية والعسكرية.

قبل أشهر تقريبا كادت مقالة كتبها رئيس تحرير جريدة الإتحاد الوطني الكردستاني فرياد رواندوزي، أن تسبب أزمة سياسية في الحكومة، والشارع، فالمعروف أن حزب الفضيلة، وهو حزب ديني شيعي مشارك في مجلس النواب، يتبع بمرجعيته إلى آية الله محمد اليعقوبي. أصدر اليعقوبي بيانا حول الفيدرالية ونوه إلى وقوفه ضدها، سواء فيدرالية الأكراد في الشمال أو فيدرالية الجنوب المبنية على أساس طائفي، وكان رد فرياد رواندوزي عبر افتتاحية الجريدة قاسيا وساخرا من اليعقوبي وطروحاته. أشعلت تلك الإفتتاحية التظاهرات في محافظة الكوت وبغداد والنجف، وغيرها من الأماكن، إذ قامت مجموعات من حزب الفضيلة بحرق مكاتب الإتحاد الوطني بأكثر من منطقة، وتهديد الكاتب بالقتل، مما استدعى تدخل جلال الطالباني رئيس الجمهورية ورئيس الحزب، فقدم إعتذارا لليعقوبي وحزب الفضيلة. استدعت الواقعة إجتماعات متتالية، وتدخلات من أطراف ثانية لوأد الفتنة.

هذا مثال على حدة الصراع الإعلامي الموجود، والخطوط الحمر غير المرئية التي تحكم إعلام العراق في المرحلة الراهنة.

لقد جاء العراق في طليعة الدول التي قدمت ضحايا في حقل الصحافة والإعلام، إذ قتل أو أختطف أكثر من مئة صحافي عراقي، وأجنبي، خلال السنوات الثلاث السابقة، بعضهم قتل أو أختطف بسبب كتاباته، والبعض بسبب الهوية المذهبية. ولا يمر يوم دون وجود ضحايا من الوسط الإعلامي. وهذه حقيقة تعكس أهمية الدور الذي يضطلع به الصحافي والإعلامي في الحياة اليومية، ويلقي الظلال على مسببات استهدافه بالذات. وربما يتذكر الجميع الإغتيال البشع للصحافية أطوار بهجت، حين ذهبت لتغطية تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء. فأطوار من سامراء ذاتها، وهي كانت تعمل في قناة العربية الفضائية، وقاتلوها من المدينة إياها، أي من الأقرباء وأبناء العشيرة. سبب القتل معروف، هو محاولة حجب ما يدور من أحداث، وتغييب الحقائق التي تجري على الأرض. وهذا أحد جوانب المعركة الدائرة على المستويات كافة في ساحة العراق، مع التنويه إلى أن الأداء العراقي، الحكومي والشعبي والمؤسساتي، ونتيجة لضعف المهنية، والتشرذم الموجود، ومحلية الأفكار والطروحات، لم يستطع إيصال رسالته إلى الجمهور العربي، ولا الوقوف بندية تجاه الإعلام التخريبي، والمتشفي بما يجري على الأرض.

إن الخطوط الحمر غير المسموح بتجاوزها لا تؤدي إلى الإعتقال أو المحاكمة، كما يفهم من ذلك في دول أخرى تمر بظروف طبيعية، إنما يؤدي عادة إلى القتل، أو التهديد بالقتل، أو ترك الوسيلة الإعلامية التي يعمل فيها الشخص. والتهديد شائع في العراق أكثر من القتل، لهذا السبب ربما ترك البلد مئات الصحافيين والكتاب والإعلاميين، ومعظم أسباب هجرتهم هو تعرضهم إلى التهديد.

الوسيلة الإعلامية التي يعمل فيها الكاتب والإعلامي قد تكون هي السبب وراء القتل أو التهديد. الفضائية العراقية تعتبر من الفضائيات المرفوضة لدى التكفيريين والحركات المسلحة المعارضة، كون العراقية، حسب رأيهم، قناة طائفية تحت هيمنة الشيعة. العمل في قناة بغداد التابعة للحزب الإسلامي يرافقه خطورة كبيرة، تأتي من قبل ميليشيات جيش المهدي أو منظمة بدر أو فرق الموت المجهولة الهوية، إذ أن فضائية بغداد تصنف، من وجهة الطرف الآخر، على أنها من القنوات التي تشجع، وتحث على العنف والطائفية والإرهاب. أما فضائية الحرة عراق فتصنف ضمن الخانة الأميركية، وهذا ما يجعل أي إعلامي يشتغل في تلك الفضائية عميلا أميركيا من وجهة

نظر أكثر من طرف ميليشياوي على الساحة. الأمر هذا ينطبق على عشرات القنوات الفضائية، كالفرات التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والزوراء التابعة لحزب المصالحة والتحرير بقيادة مشعان الجبوري، والحرية التي يملكها الإتحاد الوطني الكردستاني، والشرقية المملوكة لسعد البزاز وذات نكهة قومية فاقعة، وهلمجرا.

والملاحظ أن الهبّة الإعلامية التي بزغت بعد سقوط النظام، مرّت بتحولات عديدة، وهذا أمر بديهي ضمن بكورة الحرية الإعلامية التي يعيشها العراق. ففي البدء كان المهم هو تأسيس الوسيلة الإعلامية لكي تنطق بإسم هذا الحزب أو التيار، وكان التأسيس عادة ما يترافق بتدني المستوى، والخطاب المباشر الشعبوي والحزبي، وعدم تقدير وقع الخطاب على القوى السياسية الأخرى، أو على الجماهير. لكن المشاكل التي يسببها هكذا نمط من الإعلام سرعان ما بدأت تظهر إلى السطح، وجعلت القائمين على وسائل الإعلام تلك يستفيدون من الأخطاء وردات الفعل، فيعدّلون أو يلطّفون من المباشرة، ليصبح الخطاب أكثر دبلوماسية وأكثر دقة. أخذ الوسط يقدر ما للصورة والكلمة من تأثير على الآخر، وعلى الشعب. في ندوة عرضتها قناة الجزيرة حول انتخابات العراق السابقة، تعرض أحد المشتركين إلى شخصية السيد علي السيستاني، ودوره في الحياة السياسية العراقية، وكان النقد حادا وخارجا عن المألوف، وجارحا، مما ولد شعورا عارما من التذمر في الشارع العراقي، ذلك التذمر والغضب، والرفض للآراء التي جاءت في الندوة، فجر تظاهرات عارمة بين الشيعة في أغلب مناطق العراق، مما قاد الحكومة إلى إصدار قرار منع لتلك الفضائية، وإغلاق مكاتبها. ترافقت الإجراءات مع تهديدات جادة لكل العاملين في القناة، حيث قدموا إستقالات جماعية من العمل. هذه الحوادث وغيرها دقت ناقوس الخطر لدى القائمين على الصحف والتلفزيونات، لكي تحسب حسابا لردات الفعل الشعبية أو السياسية أو العنفية على ما ينتجه الخطاب الإعلامي من أثر. وتلك من الظواهر الجديدة في المجتمع العراقي، إذ كان الجمهور متلقيا فقط، وسلبيا في تلقي الحدث، أو التحليل الفكري والسياسي، كون ذلك الإعلام كان موجها من قبل سلطة فاتكة، وعنيفة، تعتبر الإعلام رسالة موجهة من القيادة إلى الشعب فقط، وليس من حق الشعب الإعتراض أو الرد على ما ينشره الإعلام ويذيعه. لذلك تبلورت الخطوط الحمر في الساحة الإعلامية شيئا فشيئا، ومن تلك الخطوط المراجع الدينية، والتعرض لهم بأسمائهم الصريحة. فحتى أكبر المعارضين

لتوجهات رجال الدين لا يمكنه القدح الصريح بشخصياتهم وأفكارهم وتوجهاتهم، التي عادة ما تكون ذات صبغة سياسية أكثر مما هي دينية.

فالتوافقات السياسية الموجودة على الأرض، أو داخل الحكومة، جعلت الجميع يتفادى التصريح المباشر بأفكاره حول الأطروحات التي تظهر بين فترة وأخرى. مقالات النقد النادرة تجاه الرموز الدينية عادة ما تكون مداهنة، حتى وإن أرادت النقد المباشر لبعض الأفكار أو الأقوال، وهي بمجملها ذات موقف سياسي محدد ليس له علاقة بالدين. خط أحمر آخر هو التعرض للحركات السياسية أو الميليشياوية، كجيش المهدي ومنظمة بدر ومنظمة القاعدة، فهذه الحركات ضيقت الخناق على الساحة السياسية بشكل كبير، مع الفارق بين حركة وأخرى، لكن جميع تلك الحركات يمكن أن تعرض منتقديها إلى الموت، أو التهديد به، خاصة مع إنتشار حكايات مرعبة عن أساليب تلك الحركات في تتبع مناوئيها ومنتقديها، لما لها من أجهزة إستخبارية غير معروفة، وشبكات شملت حتى الأوساط الإعلامية ذاتها.

بعض الأحيان يتم خطف أو قتل أقرباء الشخص، كالإبن والأخ والأب للضغط على المعني، وتوجيه رسالة عنيفة لكي يكف عن حدة خطابه أو انتقاداته المباشرة. الحديث عن جيش المهدي على سبيل المثال، أو القاعدة أيضا، صار يتم بالهمس وضمن جو موثوق فقط، بين المهتمين في الشأن الثقافي أو الإعلامي. هناك صحف تتحفظ على نشر أي مقال أو تعليق يتعرض لجيش المهدي أو الأحزاب الدينية والقومية بشكل عام، لا لقناعة من المسؤولين عن المنبر بصواب توجهات تلك الشخصيات والحركات، إنما خوفا من الدخول في إشكالات ومواجهات سياسية أو عنفية. في كثير من الصحف والقنوات الإعلامية التابعة لأحزاب دينية بصبغة طائفية، أصبحت إيران خطا أحمر، فعلاقتها مع ما يحدث في العراق، أو توجهاتها الداخلية السلبية، أو دورها في جو العنف الطائفي، وما إلى ذلك من أفكار، كلها أيضا خط أحمر لدى تلك القنوات. انتقاد ما تقوم به القوى الأمنية من شرطة وجيش من ممارسات تجاه سكان المناطق الساخنة، بدأ يشيع كمحذور وخط أحمر أيضا، باعتبار أن الترويج لهكذا خطاب يصب في مصلحة الإرهاب، مع أن هناك تقولات كثيرة عن علاقات لبعض أجهزة الأمن والجيش مع ما يجري من عنف طائفي أو حتى تخريب للمنشآت الاقتصادية والعامة، مع معرفة حجم الفساد الإداري والأمني المتفشي في أجهزة الدولة بكل قطاعاتها.

الإعلام عموما يكتب عن ظاهرة الفساد، أو يتعرض له في الفضائيات، لكنه لا يستطيع الدخول إلى عمق المشكلة، فثمة محاذير ومخاوف من سطوة المافيات والشبكات العنفية الداخلة في قضايا الفساد، بعضها يرتبط بأحزاب سياسية محلية أو وطنية، مثلما يدور في البصرة حول قضية تهريب النفط والآثار، وقد راح ضحية المصداقية الصحفية في مثل هذه القضايا عشرات العاملين والمختصين، لا لشيء إلاّ لأنهم اقتربوا من تلك النقاط الحساسة. ثمة مفارقة تدعو للتأمل في الشأن الإعلامي العراقي، في الصحافة المكتوبة خاصة، هي أن كتابات الصحافيين والمحللين والكتاب من خارج العراق عادة ما تكون أكثر جرأة من شبيهاتها التي كتبها إعلاميون يعيشون في داخل العراق. وكثير من الإعلاميين في الداخل كانوا يعترفون بصراحة أنهم لا يستطيعون الكتابة بهذه الجرأة والملموسية، خوفا على حياتهم وحياة أسرهم، لا قصورا في الطاقات أو ضعفا في أدوات التحليل.

ومع أن العمليات التي تقوم بها قوات التحالف في العراق، ذات صدى في الصحافة المحلية، لكنها أصبحت هي الأخرى خطا أحمر، وإن كان غير متماسك الوجود. هناك قنوات تلفزيونية وصحف تناوئ كليا الوجود العسكري الأجنبي في العراق، لذلك تتبنى فضح الأساليب غير الإنسانية أحيانا التي تتعامل بها تلك القوات مع أهالي المناطق الساخنة، لكن التركيز على نشاطات تلك القوات فقط، دون التعرض لما يسببه الإرهاب والتكفير من معاناة للسكان ذاتهم، يجعل تلك القنوات الإعلامية ضمن الجهات الداعمة للإرهاب أو المروجة له. بعضها تتم مداهمته من قبل القوات الأميركية، وبعضها يستهدف من قبل الميليشيات الدينية الشيعية.

الحقيقة الفاقعة في استهداف العاملين في الحقول الإعلامية تتمظهر أيضا في نقطتين، لهما علاقة بالخلفية التاريخية للمجتمع العراقي. لا يخفى أن درجة معينة من الروح القطيعية تهيمن عليه، أنتجت فيما أنتجت شخصية الديكتاتور، خاصة في حقبة البعث. لا صورة تعلو على صورة القائد، في الشارع والتلفزيون والصحافة المكتوبة. تصدّر الإعلامي اليوم للوسائل الإعلامية، خاصة المرئية، جعلت منه شخصية تحاول تجاوز صورة القائد الذي عاش عشرات السنين في شبكية أتباعه وقطيعه. من هنا يقابل بالكره والضغينة والرفض، يتبلور ذلك ضمن الإستقطاب الموجود فيقود إلى تصفيته وإزالته من الإطار. وهذا ما تقوم به القوى التكفيرية، وأتباع النظام السابق

ومنظمة القاعدة.

في الجانب الآخر هناك صورة المرجع، الملهم، والمرشد لملايين الناس، القطيع ذاته ولكن بصبغة أخرى، ووجود صورة الإعلامي ينافس أيضا هالة المرجع، خاصة إذا كان يتكلم بوعي مختلف ويطرح أفكارا مناقضة، وهنا تتم التصفية من قبل المافيات الدينية والميليشيات والأتباع. وفي حالات كثيرة جرت، يتم تهديده وتحذيره، لكي يغير من خطابه ويلتحق بخطاب الطائفة.

ويظل حقل الإعلام في العراق حقلا ملغوما بكل معنى الكلمة، فهو في تماس مع جميع الأطراف المتصارعة على الساحة، وأحيانا لا يقدّر الإعلامي من من الأطراف سيكون متذمرا، أو معاديا لإطروحته الإعلامية، سواء كانت تقريرا صحافيا أو مقالة أو وجهة نظر، إذ ليس هناك معيار وطني محدد للسياسة العراقية، لهذا السبب ربما فإن العاملين في حقل الإعلام هم الشريحة الأوسع، المتضررة من الواقع الرجراج الموجود. وهي الشريحة الأوسع في ترك البلد للبحث عن مكان آمن، أو الأوسع في التفكير في ترك البلد، على الأقل إن تيسرت الظروف الملائمة.

رواية الماضي البعيد

كل الروايات التي قرأتها خلال السنتين السابقتين، روايات ماض أصبح بعيدا. ما صدر منها خارج العراق أو داخله. فالواقع اليومي الذي نعيش، يجعل من أحداث تلك الروايات كما لو كانت مكتوبة عن بلد يقع في قارة أخرى. أين تسربت الحياة تلك؟ وكيف جاء هذا الحجم الضخم من التغيير؟ كان ثمة إنقطاع رهيب بين شخصيات روائية، سهر عليها الكتّاب لصنعها، وضخ الدم فيها، ورسمها ثم تقديمها إلى القارئ، وبين البشر الذين نحتك بهم في أوقاتنا هذه.

ما الذي جرى في هاتين السنتين؟ وماذا ينتظر روائيا يفكر بكتابة رواية جديدة؟

لقد شكل انهيار الدولة العراقية في التاسع من نيسان عام ألفين وثلاثة، حدا فاصلا بين ثقافتين، إحداهما كانت سائدة، وأخرى لم تولد بعد، ويصعب استقراء مواصفاتها. هذا ينطبق بالدرجة الأساس على الإبداع، شعرا وقصة ورواية، على وجه التحديد. الثقافة السائدة، سواء كانت في الداخل أو الخارج، خضعت لمواصفات يمكن لأي ناقد تحديد أساسياتها، وعلاماتها الفارقة. تجلى ذلك في حقل الرواية بإعتباره واحدا من أهم الحقول الذي عانى، ويعاني، مما حدث في العراق، كون معظم الروايات كانت تشتغل على فضاءات واقعية وملموسة. لعل أغلب ما كتب منها، إن في الداخل أو الخارج، جعل من الوطن فضاء فنيا له. أجواء الحرب، الماضي الذهبي، حياة الإغتراب، الحنين إلى الوطن، البطولة والصعلكة، القمع والحرية، الترميز أو التصريح.

إن الزلزال الذي حدث، وسقط خلاله النظام السابق، وما رافقه من إنهيار للدولة، ودخول قوات أجنبية إلى البلد، وموجة العنف المتصاعدة، أصبح مفترق طرق أمام الرواية. فموضوع الرواية لن يعود كما كان على الإطلاق، إذ استجد واقع ثان مغاير لكل العقود الماضية، واستجدت موضوعات وهموم تختلف جذريا عما كان يشتغل عليه الروائي سابقا. طوال العقود الثلاث الأخيرة حدث شيء من التمايز في الكتابة الروائية، ليس على صعيد المواضيع والأساليب فقط، بل في بنية شاملة جاءت في ما يشبه الهوية. الرواية المكتوبة في الداخل، والأخرى المكتوبة في الخارج، والأمر نتج عن ظروف الكاتب والرقابة وإمكانية الإنتشار، وشساعة التجارب المنقولة عن الهم الشعبي بشكل عام، وأخيرا تضاد الكاتب مع النظام السياسي السابق أو دفاعه عنه.

ومن خلال الخبرة في روايات مكتوبة خارج العراق، يمكن إجمال مواصفاتها بنقاط واضحة، يستطيع القارئ بلورتها بسهولة، وهي قد أنتجت بسبب ظروف المنفى وظروف الوطن، ولها علاقة بالكاتب، ونمط ما يكتب، ومدى الحرية الذي يستطيع الحركة في رحابها. كانت روايات المنفى، وهنا يمكن ذكر جنان جاسم حلاوي وزهير الجزائري ونجم والي وسلام ابراهيم وفاضل العزاوي وفؤاد التكرلي وسلام عبود وبتول الخضيري وغيرهم، كتبت بنفس شبه مطلق من الحرية الشخصية أولا، وبعيدا عن رقابة حكومية ثانيا. فأغلب الروايات التي صدرت في الخارج إما تبنتها دور نشر خاصة أو طبعت على نفقة الكتّاب، مما سهل للكاتب أن يطرق أي موضوع يريد دون حرج. مواضيع الروايات المكتوبة في المنفى رجعت أغلب الأحيان إلى أزمان عراقية ماضية، كان أهم تيماتها الحرب العراقية الإيرانية، والواقع السلطوي، وقصص التعذيب، وأروقة الأمن، والحصار، والعسف الذي كان يمارس على الإنسان، والكبت الإجتماعي، ما كان منه دينيا أو جسديا.

ضمن هذه المواضيع يمكن لمس مقدار الحنين الذي كان يعانيه الكاتب، تجسد باستحضار البيئة الأولى والمكان الأول بشاعرية وتفصيلية تصلان حد التقديس، وهذا مؤشر على الإسقاط الذي كان يمارسه المبدع على نصه، باعتباره علاجا روحيا لأوجاع المنفى والحنين إلى أصدقاء الطفولة والبيت والأسرة. طبعا كان التماسك الروائي يختلف من كاتب إلى آخر، فلا يمكن مقارنة تجربة فؤاد التكرلي، وهو المتمرس في فن الرواية قبل أن يخرج من العراق، مع تجارب شابة بدأت مزاولة هذا الفن في المنفى. بتول الخضيري على سبيل المثال. لذلك يمكن القول إن أغلب الأصوات الروائية التي ظهرت في المنفى لم تستطع تكوين شخصية متفردة في رواياتها، عدا القليل طبعا.

ساد التجريب الروائي على التقاليد المعروفة، وظهرت روايات يختلط فيها الهم الذاتي بالفن الروائي، وسبّب ابتعاد المبدع عن مادته ولهجته ومكانه، إرباكا لأصول الرواية وفنيتها.

أغلب الروايات المكتوبة في المنفى كتبت خارج التقليد، ومن فضائل هكذا نمط من الكتابة هو البحث عن طرق أخرى للكتابة، غير التي عهدتها الرواية التقليدية عند غائب طعمة فرمان وفؤاد التكرلي ومهدي عيسى الصقر وعبد الرحمن مجيد الربيعي وغيرهم. إن معظم روائيي الخارج جاءوا إلى الرواية من حقل القصة القصيرة، وهذا ما ترك

بصماته على السرد وبناء المشهد والحوار، واللغة المنحوتة بقوة.

ففي كثير من الروايات يتم الإهتمام باللغة على حساب الموضوع، فيأخذ الوصف مساحة شاسعة، كما يضمر الحوار إلى أقل مدى ممكن، وهذا أشاع خللا في بناء الشخصيات بالتأكيد.

وبإتساع المسافة بين المكان الأول الذي كان مفضلا لدى كتّاب المنفى، بدأ نبض جديد يفعل فعله في الروايات تلك، ألا وهو تجربة حياة المنفى، إذ بدأ بعض المبدعين الكتابة عن مدن المنافي وشخصياتها ومعانات العراقيين خلال فترة بعادهم الطويلة. هي تجربة جديدة بالتأكيد في حقل الرواية، لأن الأدب المكتوب في الداخل لم يتطرق إلى هذه التجربة كونه لم يعشها. وهي مع السلبيات الفنية التي رافقتها، قدمت حقل إشتغالات جديد، لا للرواية العراقية فقط بل والعربية أيضا، حيث طرحت نماذج للإحتكاك الثقافي بين الذهنية العربية والغربية، اشتملت أيضا على صدمة الحداثة التي واجهتها وعاشتها شخصيات الروايات في بيئة غريبة. هذا وتأتى لمعظم كتاب الرواية في المنفى إمكانية التفرغ للإبداع، والتعرف على لغات ثانية، ومعايشة الثقافات الأخرى وما أبدعته من سينما حديثة، وشعر، وفنون بصرية، ومسرح، وموسيقى، وأنماط معيشية. كل ذلك أكسب النص المكتوب زخما من التجديد والإكتشاف لحقول معرفية، أغنت النصوص في جوانب عديدة. تلك الكشوفات ظلت بشكل ما بعيدة عن الكتلة العراقية الكبيرة في الداخل، إذ لم تصل تلك النتاجات إلى القارئ العراقي العادي، وهذا ما أحدث شبه قطيعة مع كم هائل من الإبداع الروائي المكتوب في المنفى. ظل هذا الهاجس يؤرق أغلب الكتاب في المنفى، فهم يصنفون أنفسهم كتابا عراقيين، سواء كانوا في الخارج أو كتبوا عن هموم أخرى، وفي الحقيقة إن السنوات التي أعقبت الزلزال الكبير وسقوط النظام ستكون فرصة أمام النقد العراقي الجاد لتقييم تلك التجارب وتقييد الهوة بين أدب الداخل وأدب الخارج، إضافة إلى فتح أفق معرفي آخر أمام المستقبل، بعيدا عن تقييمات سياسية لا تجد في العمل سوى بعده النضالي أو الآيديولوجي.

وما نشهده اليوم، وبعد سقوط النظام، وإنهيار الدولة، وإختلال المفاهيم الأدبية، وثقافة الإحتلال وتفاصيله، وتهميش الثقافة أمام عنف الواقع السياسي، والهجرات الجديدة التي صارت تحدث بسبب الوضع الأمني، بوادر قطيعة مع الجو الروائي الذي

كان سائدا، سواء داخل الوطن أو خارجه. ثمة أفق كان غائبا أمام الجميع. أفق جديد، شبه مجهول التفاصيل ولا تؤطره أحكام مسبقة. لم يعد من الممكن الكتابة بالصيغ المعتادة، ولا بمواصفات مثل التي سادت طوال عقود. فثمة متغيرات بنيوية في المجتمع العراق، وثمة ظروف ضاغطة، لا على الكاتب وحده، إنما على الموضوع الروائي، وجماليات اللغة، وطرق الحوار، والسرد.

الواقع الجديدة يحتاج إلى عدة أخرى للعمل، خاصة وقد راح الكاتب يتمتع بحرية مطلقة تقريبا، للبوح والإشارة والتحليل والنقد ووصف بشاعات المكان وعقد الناس وأمراضهم والخلفيات التي دفعت إلى ظهور هكذا مجتمع مأزوم، كما لو كان يسير إلى هاوية.

كاتب الخارج سيواجه معضلة جديدة، هي قطيعة مع واقع مستجد بعيد عنه، لم يعش تفاصيله اليومية، ويحمل بذور اختلاف مع تراث سابق ومفاهيم كانت متعارفا عليها، وأخلاقيات غابت في زحمة العنف والإنهيارات الروحية والزحزحات الإجتماعية. ومن ضمن تجربتي الشخصية، وبعد عودتي إلى العراق، وتجسير القطيعة بيني وبين المجتمع الذي غادرته قبل عشرين سنة، لم أفكر لحد الآن في كتابة رواية جديدة.

أقف اليوم أمام أحداث هائلة وهموم يومية ومزاج مختلف عن السابق. الأساليب التي كتبت بها رواياتي وقصصي لا أجدها ملائمة للكتابة اليوم، كما أن حساسيتي الإبداعية تغيرت كثيرا.

وأعتقد انها تجربة يمر بها عدد كبير غيري من الكتاب، سواء الذين يعيشون داخل العراق، أو الذين يعيشون خارجه.

الحياة التي نحياها لا توفر أي جو كتابي، الإبداعي خاصة. إنها حياة تافهة في المقاييس الإنسانية المعاصرة. فهناك انقطاع الكهرباء الدائم، وشحة الماء والبانزين والنفط. وهناك الفساد المعشش في كل مكان، والطائفية المتنامية التي توشك أن تسحب المثقفين إلى عرينها. وهناك سقف الحرية المتمثل بجيوش الإحتلال، ثم لا جدوى الثقافة عموما، بعد أن تسيّد السياسي والمسلح ورجل الدين، مسرح الأحداث.

وهناك القتل المجاني. فلم يعد المرء آمنا على حياته، وهذا هاجس يومي، ولحظي إن صح القول.

الخراب عميم، يجعل من التأمل، والتفكير، والنظر بهدوء، وابتكار شخصيات ذات

تـأثير إستثنـائي على القـارئ قضية مستحيلة. والإبداع بحاجة إلى نمط آخر من الرتـابة اليومية، وإلى وتيرة من الإيقـاع المتزن، وإلى توفر فرصة للمشاريع الفردية، وقليلا من الكرامة الثقـافية. فوق كل ذلك الإحباط الكبير، وهو يعرش قليلا قليلا في النفوس، بعد أن أصبـح النـاس شهودا علـى بـؤس السيـاسيين وقتـالـهم علـى المصـالـح الشخصيـة والفئوية، وانعدام أبسط شعور بالمواطنة، وهشاشة العلاقات الإنسانية.

مـا أشاهده اليوم ويشاهده غيري بالتأكيد، يتطلب فضـاءً مختلفا للتعبير، وعُدّة أخرى للكتـابة. مـا هي هذه العُدّة، وكيف تتبلور، ومتى، أسئلة ستظل في ضمير الغيب.

قاموس جديد

إن انتقال أي مجتمع من طور إلى آخر ينتج عنه، عادة، قاموس جديد من اللغة والسلوكيات والمفاهيم، وهو أمر يصاحب الإنقلابات والثورات والحروب الأهلية والهزّات الإجتماعية، فلا يعود الفرد، في تلك المجتمعات، هو ذاته، بل تمده الأحداث بمفردات ومفاهيم وإصطلاحات لم يعتدها في ما مضى. كما لا تعود المجتمعات هي ذاتها أيضا. ولا يختلف في هذا بلد دون غيره، وهو ما يدعى بالتطور ربما، أو حركة التاريخ، إذا ما استعرنا المصطلح الماركسي.

واليوم ليس هناك فرد عراقي لا يعيش هذه الظاهرة، المتفاعلة حتى هذه اللحظة، سواء كان مؤيدا لما يجري أو مناوئا. فعجلة التطور فرضت ذاتها على الجميع، بل أجبرت الجميع على تداول تلك المفاهيم والمصطلحات، مما يضيف منظومة أفكار وتسميات ومفردات إلى القاموس السياسي والإجتماعي والثقافي والفكري.

تلك حقائق ملموسة يصعب نكرانها، إذا ما أراد أي مهتم التعامل مع الحدث العراقي. أي خروج أكثر من خمس وعشرين مليون مواطن من حالة إلى أخرى، كما جرى في السنوات الأخيرة.

كلمة (أقاليم)، على سبيل المثال، لم يكن واردا تداولها في الحياة العامة بهذه الشساعة قبل سنوات. هي اليوم تفرض نفسها، لا على المثقف فقط، لكن على رجل الشارع كذلك، وهي تتردد يوميا عشرات المرات: في الفضائيات والصحف والدوائر الحكومية وخطب الجوامع وداخل البيوت. ومفردة إقليم تجر خلفها مفهوم التركيبة الطائفية والثروات الطبيعية وصلاحيات الإقليم واللغة والحكومة المحلية ومجلس المحافظة والسياحة والثروة الباطنية، وصولا إلى علاقة الإقليم بسلطة المركز.

والإيغال في تلك التفاصيل يستدعي أفقا معرفيا بجوانب إقتصادية وثقافية ودينية وتاريخية، وحفرا في التاريخ السياسي للبلد، والمنطقة ربما.

أما مفهوم المحكمة العليا، وإستقلالية القضاء والإدعاء العام وعلنية المحاكمة ومحامو الدفاع، فتقارن مع تجارب ديموقراطية لم تشهدها المنطقة. إنها تحيل فورا إلى محاكمة رئيس دولة، ومحاججة رئيس مخابرات، وتوجيه أصابع الإتهام إلى نواب و وزراء ورؤساء محاكم لأنظمة ملفقة، ثم كشف المستور في السجون العربية وما

يجري فيها من تعذيب وإهانة لكرامة الإنسان وبربرية تمارس في الزنازين وأروقة أجهزة الأمن والمنظمات الحزبية من إغتصابات وقتل وفرم للجسد البشري وتلذذ بآلام البشر.

البداهة المعروفة هي أن النظام العربي قائم على سرية ما يجري فيه، سواء في السياسة أو الأمن أو ميزانية الدولة، إذ ليس هناك من رقابة على كل ذلك، طالما كان الرئيس هو القائد الأوحد: كلمته قانون، وإشارته، لا ترد، وبقاؤه دائم. ومن هذه السلة تخرج وزارة حقوق الإنسان، تراقب ما يجري في السجون والمعتقلات، وتخاطب وزارات ودول ومحاكم، وتستلم ملفات عن محكومين غيبوا ظلما، أو تعرضوا للضرب والإهانة، أو قتلوا في ظروف غامضة.

ومصطلح حقوق الإنسان أدخل في الدستور الجديد، وأعتبر ميزانا لكل حكم يصدر أو سلوك تمارسه القوى الأمنية. ومن فقرات الدستور العراقي الجديد تلك القائلة إن أي قانون لا يصدر إذا كان يتعارض مع حقوق الإنسان. جاءت هذه الفقرة بعد فقرة مهمة أخرى تقول: يجب أن لا يشرع أي قانون يتعارض مع الشريعة الإسلامية. ومن هنا على المشرع القادم أن يجد منزلة بين المنزلتين في الأحكام، وهذا أصعب ما ينتظر المشرع العراقي في السنوات المقبلة. مفاهيم مثل الجمعية الوطنية، ومجلس الرئاسة، ورئيس الوزراء، والمحكمة العليا، والصحافة الحرة، ومجلس القضاء الأعلى، لم تعد نافرة في الآذان.

كلمات مثل الحزب والجبهة والإئتلاف والتحالف والمجلس والحركة والتيار، خرجت بجدارة من معطف مصطلح واحد إسمه الحزب القائد. لقد تناءى هذا الأخير عن فضاء المجتمع، وغاب من الأذهان، وتحول إلى أحفورة في متحف الأفكار، لا يهم سوى الباحثين في تاريخ العراق الحديث، وخاصة العقود الثلاثة الأخيرة منه. خلال تلك العقود شاعت اهزوجة في التظاهرات تقول: صار الشعب شدّة ورد والريحة بعثية. لقد استعيرت تلك الفكرة من قبل عدد من السياسيين المحدثين، بعد التغيير، ولكن بطريقة أخرى: صار الشعب شدة ورد والريحة عراقية. طبعا البون شاسع بين هذا وذاك، فتجيير المكونات العراقية إلى حزب واحد، يصادر التنوع السياسي والقومي والطائفي. غير أن التصور الثاني للشعب يسعى، بشكل ما، إلى تغليب المواطنة على التسميات، سواء كانت سياسية أو اثنية أو دينية.

وكون تغيير الصفحة في التاريخ العراقي وطيّها، تمّا على أيد أجنبية، عبر جيوش مدججة بأحدث الأسلحة، ولدت من رحم تلك التغيرات مقاومة لذلك الوجود. هنا دخلت القاموس مفردة العبوة الناسفة، والسيارة الملغمة، والرمي العشوائي، والقنص، والريموت كونترول، والإنتحاري، والمجاهد، والمقاوم، والسلك. رافق تلك الفوضى حركة واسعة من السلب والنهب والإختطاف والإغتيال والرهينة والكمين والمخبأ والمعسكر السري، وهذا أحال إلى جيش الإسلام وأنصار السنة وقاعدة الجهاد في بلاد الرافدين والزرقاوي ومعتقل أبو غريب وبوكا والجادرية والميليشيات المسلحة والعناصر الإرهابية والسيارات الملغمة وعلي بابا. جرت تلك المفردات على ألسنة الناس في باصات النقل، والمقاهي، والمتنزهات، والندوات، والحوارات المتلفزة، أو المنشورة في الصحف، علما أن لكل مفردة تفسيرات تدل على وجهات نظر وآيديولوجيات ومناطق وطوائف وأديان. ورغم هذا الدرع المسلح الذي لبسه البلد، إحتلالا وإرهابا ومقاومة، لكن حركة المجتمع المدني درجت على السير والتطور والنمو.

ومن بين زرد وأشواك وصفائح وشفرات، انبثقت من أتون الحرائق والإنفجارات منظمات المجتمع المدني، نمت وترعرعت في تربة لم تألفها. بلغت في بداية التغيير أكثر من ثلاثة آلاف منظمة، تختص بكل منحى من مناحي الحياة: منظمات للبيئة والطفل ومعوقي الحروب والأسرى والمعتقلين والمعوقين والمحامين والشعراء والأنصار والسينما والمسرح والمرأة والعاطلين عن العمل والعجزة والمغتربين ومحاربة التلوث وأنصار نهر دجلة والسلام الأخضر وغير ذلك الكثير. كل منظمة تمتلك برنامجا وعلاقات محلية أو عربية أو دولية، وتطمح إلى كسب أنصار وناشطين. ومنظمات المجتمع المدني ظاهرة جديدة في الواقع العراقي، وترفض أي هيمنة أو وصاية عليها من قبل الحكومة.

هناك منظمات مجتمع مدني من الفقر بمكان بحيث أنها تعقد إجتماعاتها في المقاهي، أو البيوت. بعض منها لا يتجاوز أعضاؤه عدد أصابع اليد. وهناك منظمات رفضت قرارات رئاسة الوزراء بحلها، فتمردت وظلت تمارس نشاطها، مديرة الظهر إلى كل سلطة رسمية، منها إتحاد الأدباء والكتاب، ونقابة الصحفيين والمحامين. فوق ذلك تكونت منظمات ليست تابعة للمركز، مقراتها في إقليم كردستان أو المحافظات

البعيدة. الإستقلالية كلمة تمارس على الأرض، ولا أحد يستطيع أن يجبر منظمة أو فردا على الإنتماء لهذا الحزب أو ذاك، في ظل غياب أي رقابة على التجمع والتنظيم والنشر والتظاهر. شخص واحد يقوم بتوزيع نشرته الخاصة في شارع المتنبي، يروج لترشيح نفسه إلى رئاسة الجمهورية، وفي الشارع ذاته شاعر يبيع قصائده المصورة للمارة وحسب الطلب: قصائد حب وقصائد مدح، وقصائد رثاء لقريب مات، وهو من خلال هذه البضاعة يمكن أن يحصل يوميا على ما يقرب العشرة دولارات يفلح من خلالها في تدبير قوته اليومي.

وكما انبثقت منظمات مجتمع مدني من الفراغ، تناثرت المهرجانات في المحافظات، لتوكيد هوية أو تذكر شخص غيّب طويلا أو رغبة في التجمع والتظاهر. الثقافة والفن والصحافة ليست من مهمة الدولة بعد اليوم، وليغن كل مغن على ليلاه، وهكذا تذكر الناس مصطفى جواد اللغوي، والسياب الشاعر، والقبانجي المغني، والحبوبي الثائر الشاعر، وتم بعث الرموز من رماد موتها الطويل لكي تغني مفردات الثقافة التي اصفرّت طوال سنين وسنين.

وظهرت من خلال تلك الفورة الإعلامية والثقافية مفردات جديدة فكان المراسل والفضائية والجريدة الأجنبية والوكالة الدولية. جاءت رويترز والاشوسيت بريس ونيويورك تايمز والبي بي سي وسوا. جاءت العربية والجزيرة والأل بي سي وأبو ظبي وسانا. وحدث أن انفتح الفضاء العراقي على كل فاحص ومدقق وفضولي، فتردد دوي الإنفلات الأمني، والمحاصصة، والجِرس الوطني، والسي آي أي، والقافلة متعددة الجنسية، والحراس الأمنيين والصحفيين المختطفين، والمظاهرات، والمواجهات. التمرد والعشائر وقوات حفظ النظام والحراس الشخصيون والجدار الكونكريتي. كل ذلك على خلفية الإنفتاح الإعلامي الكبير الذي مهد لعرس الإنتخابات. والإنتخابات أخرجت من أديمها مفهوم الثورة البنفسجية، وتعني ذلك الحبر البنفسجي الذي يغمس فيه الناخب إصبعه بعد الإدلاء بصوته.

خلال سنة واحدة أدلى الفرد العراقي بصوته ثلاث مرات. وهذا إصرار غريب في بلد حكمته أعتى الديكتاتوريات لمدة ثلاثين سنة.

صندوق الإقتراع، المركز الانتخابي، الدائرة الإنتخابية، مراقب الإنتخابات، المفوضية العليا للإنتخابات، المراقبون الدوليون للإنتخابات، إنتخابات الخارج،

إنتخابات الداخل، تزوير الإنتخابات، نزاهة الإنتخابات، شرعية الإنتخابات.

صار ذهن المواطن محشوا بهذه المترادفات، سواء كان مع النظام الجديد مثل أحمد الجلبي، أو رافضا لها مثل أبو مصعب الزرقاوي الأردني.

حركة التاريخ تفرض نفسها، لا توقفها سيارات ملغمة أو عبوات ناسفة، والتاريخ يتحرك على جانبه السيء كما يقول ماركس مرة أخرى. لكن الحصيلة من كل ذلك أن المواطن العربي صار يمتلك خيار رفض هذا الحزب أو ذاك. هذا القائد أو ذاك. بل وصار لديه الخيار في أن يقاطع الإنتخابات من أساسها. وله أن يرفض النظام الجديد سلميا، دون أن يجرجر إلى دائرة الأمن. ومع كل خطوة إلى الأمام، يصبح مستحيلا التراجع إلى الخلف.

لذة المصطلحات الجديدة تتغلغل في الشارع والمقهى والبيت، وتوسع، قليلا قليلا، مساحة الحرية الفردية. وتوسع في ذات الوقت آليات التفكير لدى الإنسان.

في الماضي البعيد، أي قبل الزحزحة الكبرى للسور العظيم، كان ذلك الفرد المهمل يخشى من أي حرية ممنوحة، وبذلك كان يخشى من مغامرة التسميات غير المألوفة. أما اليوم فهو ينحت مصطلحاته ومفاهيمه بلذة.

إنها اللذة في أن يبتكر لغة جديدة، في قاموس علاه الغبار.

الإنتخابات وما حولها

صندوق الإنتخاب

إنها أول انتخابات حرة في عراق ما بعد صدام.

تأبيد الضحية والجلاد هو شعار الذين وقفوا ضد الإنتخابات في العراق، وأهدروا دم كل من يشارك فيها، تحت هذه الذريعة أو تلك. على الجلاد أن يبقى في دوره وعلى الضحية أن تبقى ضحية، وهذا ما حكم أصحاب منطق العنف، فهم، مخبرون وشرطة سرية وقتلة ومستفيدون وأصوليون وعبدة قوة وسلطان وحملة شعارات قومية بائدة، لا يرون، وربما لايريدون أن يروا، ما حدث في العراق.

الكتلة السالبة المسماة بالشعب نفضت الغبار عن صمتها وسارت. سارت في أكبر تظاهرة سلمية ضد العنف والقتل والإستلاب القومي والطائفي. فقبل يوم من الإنتخابات كان القلق بادياً على وجوه العراقيين. يمكن لمسه إذا ما تجول المرء في شوارع بغداد، وجوه مصمتة تترقب، هجرت محلاتها ومصالحها لتعود سريعا إلى البيوت، أو تحاول شراء ما تيسر من الحاجات ثم الإنسلال إلى أقرب زاوية أو زقاق ضيق. مفارز كثيفة من الشرطة والحرس الوطني ملأت الأرصفة والساحات، ودوريات أميركية أصبحت ظاهرة للعيان أكثر من ذي قبل. عند ساحة فلسطين انتشرت لأول مرة مدرعات عراقية ترفع العلم العراقي، وشكلت ممرا ضيقا في طرف الشارع لتعبر منه المركبات.

قال الجندي المدجج بالسلاح إن بإمكان المرء أن يتنقل في كل مناطق بغداد، ولكن سيتعرض إلى تفتيش دقيق. إنه اليوم الذي يسبق الإنتخابات، وكانت السماء متلفعة بدثار خفيف من الغيوم، والجو فيه برودة محسوسة. على الجدران، فوق خزانات المياه، على سيقان النخيل، وفي الساحات والجزر الوسطية، ترتفع لافتات القوائم الإنتخابية. يحار البصر أيها يختار أو يفضل. جميع القوائم تقريبا تركز على محاور مشتركة: توفير الأمن للمواطنين، تمثيل كافة الطيف العراقي، الإيمان بوحدة العراق، التعددية والديموقراطية. الأحزاب الدينية أو القومية طرحت أيضا مثل هذه الشعارات. إنه فكر سياسي جديد على الساحة العراقية، والعربية ربما. إذ ركز الجميع على الشأن الداخلي،

مبتعدين عن الشعارات القومية، في سعي صريح لمعالجة تركة الفترة السابقة، من تهميش وقمع ومصادرة للحريات وحكم الفرد أو الحزب أو الطائفة. كانت كثافة بعض القوائم الإنتخابية أكبر من غيرها. القائمة ١٦٩ وهي للإئتلاف العراقي الموحد ضمت حزب الدعوة بقيادة ابراهيم الجعفري، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بقيادة عبد العزيز الحكيم، والمؤتمر الوطني العراقي بقيادة أحمد الجلبي، إضافة إلى أحزاب صغيرة أخرى، كان لها الحضور الأوسع في الشارع. وهي كما معروف، تمتلك إمكانيات مالية وجماهيرية واسعة. القائمة الأخرى التي نالت قسطا كبيرا من الترويج هي قائمة العراقية التي يقودها الدكتور أياد علاوي، إذ حظيت بتغطية واسعة عبر الإعلانات والبوسترات الأنيقة.

ارتأى الدكتور أن يضع صورته على أغلبها، بوجهها الطفولي الذي يعد بالكثير، وبمنطقه السياسي الصريح والمباشر، المقترب من لسان العامة. قائمة إتحاد الشعب، للحزب الشيوعي العراقي، كان شعارها هو شعار الجمهورية الأولى في العراق بعد ثورة ١٩٥٨، ويمثل شمسا سومرية تسطع على العيون، يقودها حميد مجيد موسى المتحدر من الحلة، ويعتبر من القيادات الشابة في السياسة العراقية. يأتي بعد هذه القوائم قائمة رئيس الجمهورية غازي عجيل الياور، عراقنا، وحظيت هي الأخرى بتغطية ممتازة، في بغداد خاصة، وكان يتصدر إعلانها صورة للرئيس بلباسه العربي، ثم قائمة التحالف الكردستاني و الباججي و الأحزاب الأقل حضورا والشخصيات التي رشحت بصورة إفرادية.

أمام هذا السيل الواسع من الشعارات البراقة والواعدة، كان على الفرد العراقي أن يختار. وحسب ما قاله عامة الناس فكل القوائم تعد بمستقبل زاهر للعراق، لا سيما وأن الأفكار متقاربة، ولديها وعي عميق بالمشاكل التي خلفها النظام السابق. وبسبب كونها تجربة أولى للأحزاب والشخصيات والمجتمع، لم يكن هناك برامج انتخابية، وظل الفرد يتابع ما تأتي به الندوات والتعليقات المنعقدة تلفزيونيا وعبر الصحافة العراقية، الحرة تماما. كان المواطن إذن يعتمد على حدسه، والخلفية الإجتماعية والتاريخية والسمعة، لإختيار القائمة التي يفضل. ثقل حزب الدعوة في المناطق الشيعية وبغداد كان كبيرا، وكذلك المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الذي قاده ذات يوم محمد باقر الحكيم. يستند عبد العزيز الحكيم اليوم إلى إرث ديني كبير، فأبوه السيد

محسن الحكيم كان في الستينيات المرجع الأكبر لشيعة العراق. ومع وقوف المرجعية الحالية، وعلى رأسها السيد السيستاني مع قائمة ١٦٩ صار لهذه القائمة ثقلا هائلا في المناطق الشيعية . ربما لكل تلك الأسباب ستلعب تلك القائمة دورا رئيسيا في مستقبل العراق القادم. كان الإقبال على الإنتخاب في عموم العراق متباينا، وهذا أمر معروف مسبقا. فكل المناطق الهادئة شاركت بنسب عالية في الإنتخابات، ومنها أغلب المحافظات الجنوبية، والشمالية الكردية، وبغداد أيضا. مشاركة العاصمة بغداد، وفيها أكثر من خمسة ملايين قاطن، رغم أنها منطقة ملتهبة كانت عالية، بسبب الخطة الأمنية المحكمة التي رتبت ليوم الإنتخابات، وإصرار الناس على المشاركة.

فمنذ يوم قبل الإنتخابات نزلت أعداد هائلة من الشرطة والحرس الوطني لتمسك بالمفاصل الرئيسة للمدينة. قطعت الطرق بين المحافظات، وأغلقت الشوارع العامة، وظلت القوات الأميركية رديفا وإسنادا للقوات العراقية، وظلت المروحيات تحلق بإستمرار فوق أغلب المناطق. كان دوي الدبابات والعربات وسيارات الشرطة يسمع على مر الليل الذي سبق الإنتخابات، وضمن هذا الجو المتوتر ظل الجميع ينتظرون ساعات الصباح وما تسفر عنه. فتهديدات المجموعات المسلحة وقاعدة الجهاد في بلاد الرافدين أصدرت بيانات تكفر كل من ينتخب، وتتوعد بنسف مراكز الإقتراع، وقتل أي شخص يهم بالإنتخاب. خطة الحكومة كانت حماية كافة المرئكز الإنتخابية بطوق من الشرطة، ثم الحرس الوطني، ثم قوات أميركية، لهذا كان الوصول إلى تلك المراكز صعبا جدا. كل تلك الكثافة الأمنية جعلت المواطنين يتوجسون من يوم الإنتخابات، حتى في المناطق الآمنة. بالنسبة للمدن الملتهبة كالرمادي والفلوجة والموصل وبعقوبة ظلت الخطة الأمنية سرية حتى اللحظات الأخيرة، إذ أن يوم قبل الإنتخابات شهد مواجهات في الرمادي وبعقوبة والموصل. أما بغداد وباقي المناطق فكانت هادئة نسبيا. قال كثيرون إنه الهدوء قبل العاصفة، وكان صراعا حقيقيا بين الحكومة والشعب الذي يرغب بالإنتخابات، وبين المتطرفين والأصوليين وجماعة النظام الساقط، الذين وقفوا بقوة ضد الإنتخابات.

جاء الصباح ليصل التوتر غايته، سماء بها شيء من البرودة، ورمادية بسبب بعض الغيوم الخفيفة، وعند السابعة صباحا راحت الإنفجارات تدوي في بغداد. إنفجارات مدافع هاون، وسيارات ملغمة، وأحزمة ناسفة، وبعض إطلاقات رصاص. إنه صباح لا

يبشر بكثير من الخير. من الشباك الذي يطل على الشارع يمكن رؤية أشخاص قليلين ينسلّون خجلين وخائفين إلى المركز الإنتخابي القريب. عائلات تترصد من شبابيك الشوارع القريبة والساحات. في الثامنة خفتت الإنفجارات. وفي التاسعة بدأ الناس يخرجون بجرأة أكبر إلى المراكز المجاورة. فلكل حي مركزه الإنتخابي. صار التلفاز هو الأداة السحرية التي جعلت المواطن العراقي يرى ما يدور في بلده، مدينة مدينة. إقبال كثيف في البصرة، وفي النجف وفي كردستان، وبابل ثم بغداد. وهكذا راحت المدن العراقية تتقاطر إلى صناديق الإقتراع واحدة بعد أخرى. الموصل، وهي ثالث أكبر محافظة عراقية أصابتها أيضا عدوى الإنتخابات، وبدأت الأخبار تقول إنها شاركت بمستوى معقول. طبعا هناك تباين في المدن ونسب المشاركة، وهناك تباين حتى في داخل كل مدينة على حدة.

بغداد على سبيل المثال، ظلت منطقة الأعظمية باردة، ولم تشارك، والأعظمية منطقة سنية معروفة، طغى عليها التزمت الأصولي ويقطنها كثير من أعوان النظام السابق. بقيت منطقة ساخنة أغلب الأوقات. المناطق المحيطة ببغداد مثل سلمان باك واللطيفية واليوسفية لم يكن فيها مراكز انتخابية بسبب التهديد الأصولي للناخبين. في الموصل حدث الأمر ذاته. والموصل ذات خصوصية في هذا المجال، إذ هناك أحياء كردية وعربية فيها، وقد شهدت الأحياء الكردية نسبة مشاركة كثيفة، بينما كانت المشاركة في الأحياء العربية قليلة. معظم هذه المناطق لم تشارك بكثافة ليس لأنها عربية أو سنية أو شيعية، بل لوجود المسلحين والأصوليين وأنصار النظام، وهذا ما دفع معظم السكان للإحجام عن الخروج من البيوت. التهديد بالقتل كان يصل عبر مناشير إلى أبواب البيوت، ولعل هذا ما حصل في الرمادي والفلوجة والأعظمية وبعقوبة.

الواقع أن نسبة المدن السنية الصافية كان التصويت فيها قليلا، مثل الرمادي والفلوجة وسامراء وتكريت. بعقوبة أيضا، وهي خليط من السنة والشيعة والكرد والعرب، وتصنف ضمن المناطق الملتهبة. العنف الذي إعتمدته الجماعات المسلحة فاق كل تصور، وخرج عن أي أخلاق دنيوية أو سماوية. ففي منطقة الإسكان في بغداد قام المسلحون بلغم طفل معوق وتفجيره قرب أحد المراكز الإنتخابية. كما قام شخص بتفجير نفسه في حافلة تقل عددا من الناخبين كانوا متوجهين إلى موقع الإنتخاب، لا لشيء إلاّ لأنهم سُنة ويصوتون. رغم كل هذه الحكايات والقصص كان هناك إصرار

كبير على التصويت، إذ عند منتصف النهار بدأت جموع البشر تتقاطر في الشوارع متجهة نحو صناديق الإقتراع. البشر ومشاعر الإنتصار والفضول بانت واضحة على الوجوه، وقد تبادل الناس التهاني كما لو كانوا في يوم عيد. الحدث تحد وجودي، جعل الناس لا تخاف الموت. ربما لأنهم ألفوه خلال العقود الماضية لدرجة كبيرة، وربما لأنهم يعتقدون أن الخلاص يكمن في الإنتخابات. إن ثمة رأياً جمعيا يقول إن وجود حكومة منتخبة سيحل قضية الأمن وخروج القوات الأجنبية من العراق، ويعالج خراب المدن ويغذي البطالة بالعمل. هذا الرأي هو الذي تغلب، من خلال نسب المشاركة، على الرأي الذي يقول إن لا شرعية لإنتخاب بوجود قوات أجنبية والحل الوحيد هو المقاومة المسلحة. إذن كانت الإنتخابات مسيرة مليونية مسالمة، أفتت ضد الإرهاب والقتل والترويع وإستخدام العنف في التعبير عن الإرادة.

القوات الأميركية لم تتدخل، حسب ما أجمع المراقبون، في تفاصيل الإنتخابات، وظلت بعيدة مئات الأمتار عن المراكز الإنتخابية. لهذا قد يفسر نجاح الإنتخابات على أنه نجاح للإستراتيجية الأميركية في المنطقة، لكن الواقع أن النجاح يتناغم مع مسيرة العراق وشعبه أولا وآخرا. لقد جرب الشعب العراقي بغالبيته، خلال الأشهر السابقة، الأعمال التي يطلق عليها بعض المجاميع صفة مقاومة، فاكتشف الحقيقة. حقيقة أنها قتل وتسليب وتخريب لبلدهم. والضحايا هم العراقيون. إن العنف لم يعد ورقة رائجة، خاصة لدى الناس الذين عانوا منه. وقد عانى الجميع من العنف، لكن بدرجات متفاوتة. فالمناطق الجنوبية الشيعية أكثر الضحايا، إضافة إلى الأكراد، وبدرجة أقل السنة غير المحسوبين على النظام وأجهزته وحزبه، لهذا ربما كان الرفض للعنف والإيمان بالدبلوماسية والحلول السياسية هي ما وجدت آذانا صاغية لديهم.

في اتصال هاتفي لإخوتي القاطنين في قرية الحامضية، وهي قرية من قرى مدينة الرمادي، قالوا إنهم الآن يتجمعون أمام شاشات التلفزيون يراقبون ما يجري في الوطن، وفي خارجه. كان الفرح في أصواتهم بيّنا، وكانوا يجلسون شلة تتجاوز العشرة أشخاص. قالوا هنا لا يوجد مراكز إنتخابية في معظم الأرياف الفراتية، ولمست التذمر فيهم من المجاميع المسلحة التي حرمتهم من هذه الحفلة. هم يودون أن يصوتوا لكن ليس هناك مراكز بسبب العمليات العنفية التي تقودها مجاميع أصولية وبقايا النظام والعرب الوافدين من خلف الحدود. قيل إن العمليات التي استهدفت مراكز الإقتراع

نفذها عرب وليس عراقيون ، ولا مجال للشك في هذا. ففتوى الزرقاوي قد كفّرت ثمانية ملايين عراقي ممن أدلوا بأصواتهم، كما أنها حكمت عليهم بالموت الجماعي تحت نظر وسمع المشايخ الأجلاء، والمفكرين الجهابذة، ودارسي المجتمعات العربية بحيادية باردة. لكن يبدو أن هذه التصريحات لم تجد نفعا مع العراقيين، إذ غامر البعض بجلب أمه أو أبيه محمولا على كتفه للمشاركة، كما أدلى مريض بالسرطان بصوته، ومات رجل مسن بالسكتة القلبية في المركز الإنتخابي، وحمل آلاف من العراقيين أولادهم على الأكتاف ليدلوا بأصواتهم. امرأة جاءها الطلق في صباح الإنتخابات فأبت الذهاب إلى المستشفى واتجهت إلى صندوق الإقتراع، وأثناء إدلائها بصوتها ولدت طفلة. سمت الطفلة إنتخابات.

الجيوبولتكس العراقي سيضع المنطقة وأفكارها ومباحثها ونظرياتها في طريق آخر. وهي فرصة واسعة للتأمل ومراجعة الذات المثقفة، لا للإسترسال في الوهم الفكري الذي لا يريد أن يرى أو يسمع. فرصة لنقد الذات تكرارا ومرارا. في بعض المناطق لم تكف الأوراق الإنتخابية للمقترعين، وفي بعضها الآخر تعرض المركز لهجمات، فحول إلى مكان ثان، وتبعه الناس للمشاركة. بعضهم سار عشرة كيلومترات لكي يدلي بصوته، وهو يعرف أنه يمكن أن يقتل في أية خطوة، بعد تلك الفتوى الزرقاوية. الإنتخابات كانت ناجحة، وستجلب حكومة جديدة ورئيس جديد للبلاد، لكن أجمع الكل أن الأهمية لا تكمن هنا فقط، بل في الجو الذي ساد وشارك فيه معظم العراقيين. الحوارات الساخنة، وشعور الفرد أنه يقرر مستقبل بلد، وتحدي المخاطر، والخطاب السياسي الجديد على المجتمع، كل هذا شكّل مرحلة فاصلة في التاريخ العراقي.

سنتان على الزلزال

نتائج الزلزال العراقي لن تظهر قريبا. انهارت أضخم إمبراطورية للقتل والتعذيب والمراوغة والعسكرتاريا. ومويجات الإنهيار تتالى، لا في أرض السواد حسب، لكن ستشمل البحيرة الراكدة في الشرق الأوسط. الشعارات ما عادت محركا لإنسان هذه المنطقة. العزلة عما يجري في العالم ما عادت ممكنة أيضا، مهما تذرعت الأنظمة بعناوين الوطنية.

مرت سنتان على ذلك الزلزال، وسنتان من عمر الشعوب ليستا بالفترة الزمنية الطويلة، لكنهما يعادلان قرونا من زاوية عمق التحولات التي شهدها العراق، وذلك بالمقارنة مع العقود الماضية. وهي لغزارتها شملت العناوين العامة: كاللامركزية في الحكم والتعددية والديموقراطية وحقوق الإنسان، مثلما شملت التفاصيل: كالمستوى المعيشي والحريات الشخصية ومناهج الدراسة والعلاقة بين السلطة والفرد.

بعض تلك التحولات ما كان واردا تصديقها، لو أنها حدثت قبل عشر سنوات أو عشرين، قد تفسر حينها بأنها أوهام أو أحلام.

ما كان أحد ليصدق أن الشرطة العراقية يمكنها أن تخرج في تظاهرة تطالب بزيادة رواتبها أو تعديل شروط حياتها، أو أن المواطن العادي يمكنه أن يقف تحت نصب الحرية، في ساحة التحرير، ويشتم بأعلى صوته رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، وأن عشرين شخصا يسيرون في تظاهرة أمام القصر الجمهوري، فكل جرم مثل ذاك كان يودي بصاحبه إلى الإعدام فورا، ليس هو فقط بل يمكن أن ينسحب الأمر على عائلته وربما أقاربه. تلك عينة مما حدث من تحولات في حياة المجتمع العراقي.

سقوط تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس، وسط بغداد، الذي جرى في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ جسد سقوط حقبة تاريخية مع كل ما اشتملت من محرمات ومفاهيم وشعارات ومسلمات، كانت مناقشتها، أو مجرد، ذكرها خروجا على أسس نظام بكامله. فمن بديهيات السلطة العراقية المتعاقبة أن ينحصر منصب رئيس الجمهورية بالعرب السنة، ومع أنه ليس هناك نص قانوني يكرس ذلك، إلا أن بعض الأعراف كما هو معلوم، لها قوة القانون، خاصة إذا ما عرفنا أن كل الرئاسات التي تعاقبت على العراق جاءت عبر إنقلابات عسكرية أو توورثت. ورث عبد الرحمن عارف

الرئاسة من أخيه المقتول بالطائرة عبد السلام عارف، وصعد أحمد حسن البكر كرسي الرئاسة عبر دبابة. السؤال بحد ذاته عن سبب هذا العرف المتوارث في السلطة العراقية كان ممنوعا، ولم يجرؤ أي انسان على طرحه، وقضية حصر الرئاسة بالعرب السنة كانت تتويجا لمفاهيم أخرى في آليات الحكم مثل تهميش الشيعة والأكراد والمسيحيين والصابئة والتركمان والفئات الأخرى، وتلك ترسبات حكمت آليات الدولة منذ خروج العثمانيين مهزومين في الحرب العالمية الأولى. تراتبية الحكم بنيت وطورّت وبلغت أعلى تمثل لها في هيمنة حزب وحيد يقوده شخص وحيد إسمه صدام حسين.

صدام حسين كان رمزا لسلطة، امتلكت هالة مريعة، نشأت وتكثفت من خلال دسائس وإنقلابات وتصفيات وقصص مرعبة ونظريات قومية متطرفة، لها مصداقية الأوهام لا غير. لذلك فان كل فرد يتبع لتلك السلطة يمتلك القوة ذاتها تجاه المواطن، فكان أبسط موظف في الدولة حاكما على الشارع بهذه النسبة أو تلك، ينطبق الأمر على مراقب البلدية وشرطي المرور والشرطي العادي والمخبر وحارس البناية أو الدائرة وموظف الكمارك. أي واحد من أصحاب الوظائف تلك كان يمكن له أن يقود المواطن البسيط إلى السجن. سقوط البديهيات تلك في التاسع من نيسان جعل المواطن يستطيع التعبير عن تصوره للرئاسة بحرية، سواء كان من هذه الطائفة أو تلك، هذا القومية أو تلك، فلم يعد هناك أحد مقتنع بمقولة إن رئاسة الجمهورية لابد أن تنحصر بالعرب السنة، وفي الحقيقة حتى السنة ذاتهم لم يعد يتجرأون على طرح مثل ذاك، أو الدفاع عن مسلمة مشكوك فيها. إجماع الرأي العام اليوم هو أن أي شخص عراقي يمكنه أن يصبح رئيسا للجمهورية، إذا ما توفرت فيه الشروط لقيادة البلاد.

تحطيم سطوة الزعيم كان واحدا من الإنجازات الهائلة التي راح المجتمع يعيشها، وجاء تحطم تلك السطوة من إنهيار القاعدة التي استند عليها الزعيم، وفي حالة العراق كانت تلك القاعدة هي الجيش بكل ما يضم من مؤسسات أمنية ضاربة، ولولب المؤسسات تلك كان الضابط. ضابط الأمن والمخابرات والجيش والشرطة. وهذا ما حمل معه مشاعر النبذ الشعبية لمفهوم الضابط، فالضابط كان لعقود طوال شخصية مقدسة في المجتمع، ومن رموز الوجاهة في التراتبية الإجتماعية وحتى السياسية، ومن المفارقات أن اغلب المجاميع التي تقود المعركة ضد النظام الجديد يتزعمها أو يشرف عليها ضباط سابقون. حل الجيش العراقي أفقد مفهوم الهيمنة الحزبية دوره، لإنه لا

يمكن لحزب واحد أن يهيمن على السلطة ويستمر في الحكم بغياب القوة التي تحميه وتكرسه على الهرم السلطوي، ألا وهي الجيش. إختفاء مفهوم الحزب القائد فسح المجال للتعددية الحزبية، فهناك اليوم عشرات الأحزاب العراقية تتراوح إتجاهاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وجودها لم يعد يشكل خطرا على آلية الحكم وذلك لأن الآلة الضاربة لم تصبح قوية بما فيه الكفاية كي تشكل خطرا على تداول السلطة، ولوجود قوة أكبر تدوزن مقادير العراق ألا وهي القوى المتعددة الجنسيات التي كان نصيب الجيش الأميركي منها حصة الأسد سواء في العدد والتجهيز أو في القرار. اختفى دور العسكر وصعد دور الطبقة الوسطى، وهي في العراق تضم شريحة واسعة من المدرسين والمهندسين والموظفين والخبراء والمعلمين وأساتذة الجامعة. ذات يوم تمتع العسكر بكافة الإمتيازات من بيوت وسيارات وقروض وأفضلية ووجاهة، على حساب الشرائح المتعلمة والكفوءة تنويريا. فعلى صعيد الرواتب تضاعفت المداخيل أكثر من عشرين مرة تقريبا، ومع الإرتفاع المعقول لأسعار المواد الأساسية امتلك أفراد الطبقة الوسطى هامشا من الرفاهية الإجتماعية كانت مفتقدة طوال أكثر من عشرين سنة تقريبا، بسبب الحروب والحصار وعسكرة الدولة والمجتمع. وهذا ما فتح أفق البلد إلى نقلة حداثية وعلمية وتنويرية، تمثلت بطفرة التكنولوجيا التي دخلت كل قرية ومدينة، ووصلت إلى البدو في الصحاري، والصيادين في أعماق الأهوار الجنوبية.

صار كل بيت عراقي يمتلك دشا وموبايلاً وأجهزة الكترونية تسيّر معظم مناحي الحياة. النظام السابق كان يعاني من فوبيا تجاه الحداثة، ومع تناغم الحصار مع تلك الفوبيا أخرج الشعب العراقي من حاضر الحداثة لأكثر من عشرين سنة. المفارقة التي حصلت هي أن النظام السابق استمتع بكل منجزات التكنولوجيا في الحكم، وأبقى عامة الشعب سابحة في جهل مطبق وعزلة. فتحت الحدود التي كانت مغلقة، ما أن تفتت تمثال الرئيس على إسفلت ساحة الفردوس، وتدفقت على العراق بضائع من مختلف المناشىء، بحيث أصبح سوق الكومبيوتر في الحي الصناعي وسط بغداد من الأسواق التجارية العملاقة، ومنظومات الإنترنيت السلكية واللاسلكية تباع بأبخس الأثمان. لم يعد هناك شارع في عموم العراق يخلو من مقهى انترنيت تكتظ دائما بالزبائن، بنينا وبناتا، ووجد الفرد نفسه مواطنا عالميا في غضون سنتين فقط. له بريد الكتروني في بحر المعلومات ذاك، ورقم تلفوني نقال يربطه بأقصى فندق في جزر هاواي. هذه النقلة العملاقة للوعي العراقي ربما لن تظهر نتائجها في المرحلة الراهنة، إلا أنها

ستظهر بالتأكيد في السنوات القادمة.

إنهيار الصنم في ساحة الفردوس جر معه إلى الحضيض ثقافة الرأي الواحد وصحافة الحزب الواحد والزعيم الواحد، فكان أن أينعت خلال سنتين عشرات الصحف، بعضها تابعة للأحزاب الجديدة وبعضها تابع لمؤسسات خاصة أو افراد. كل صباح يجد القارئ أمامه الصحيفة الجادة والهازلة، المؤيدة للتحولات الجارية والمناهضة لها. صحيح أنه يجد الغث والسمين، لكنه يجد شيئا على الأقل. الأمر الذي ظل مستبعدا عشرات السنين. هذه الموجة الصحافية رفعت شريحة أخرى كانت مسحوقة سابقا ألا وهي أصحاب القلم من صحفيين وإعلاميين ومثقفين وفنانين، ليس على المستوى الإقتصادي حسب بل على مستوى التأثير في إدارة الدولة ومناقشة القضايا العويصة التي تواجه الحركة السياسية العراقية وتوجيه الوعي الشعبي إلى مساحات معرفية غير مطروقة. أصبحت أغلب القضايا الشائكة تناقش علنا دون رقيب سلطوي، رغم أن هناك محاذير من الخطاب الداعي إلى العنف بشكل سافر، مما أضفى حيوية على الحوار السياسي والثقافي والإجتماعي. نال الشارع من تلك الحيوية قسطا كبيرا، فأصبحت المقاهي والباصات والدوائر الحكومية منتديات للحوار المفتوح والحر، وهذا ما لن يصدق حدوثه أحد قبل ثلاث سنوات، في حمأة تقييد الحريات ومصادرة الرأي الآخر وقمع المعارضين لتوجهات السلطة وزعيمها القائد.

إن عنف التحولات اليومية، والخلخلة البنيوية في أطر المجتمع العراقي، جعلت الفرد يتجه إلى الداخل، إلى إشكالاته الحياتية من أمن وعمل وبناء أكثر مما يهتم بما يجري حوله إقليميا. انحسر بشكل عميق ما كان يطلق عليه الهم القومي، وبالذات قضية فلسطين التي ظلت على مدار قرن تقريبا مركز اهتمام الشعب العراقي. تجيير صدام حسين قضية فلسطين لصالح سياسته التي عانى منها الشعب كثيرا، والإضطهاد الذي عاشه الفرد على يد جلاديه تحت يافطة العداء للإمبريالية والصهيونية وتحرير فلسطين، جعلت من تلك القضية محط عداء متخف، أحيانا، وسافر أكثر الأحيان. ما يجري في البلدان العربية المجاورة منها والبعيدة لم يعد يهم المواطن بشيء، فصار يدعو علنا إلى رفع يد العرب عن العراق، خاصة وأن عددا كبيرا من عمليات التفجير والتخريب والقتل التي جرت خلال السنتين الماضيتين ثبت أن لأفراد عرب يدا فيها، لهذا لم تعد الدعوة لطرد العرب من العراق تلاقي أي استهجان يذكر، ورفع شعار بديل

هو العراق للعراقيين. حتى قضية الإحتلال يجعل منها العراقيون قضية عراقية لا تخص العرب ولا المسلمين، باعتبار أن من أسقط لهم الصنم في التاسع من نيسان ليست الجامعة العربية، ولا دول الجوار، ولا منظمة المؤتمر الإسلامي، بل الجيش الأميركي الذي تحول من جيش محرر إلى جيش محتل حسب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ولا يخفى أن الجيش الأميركي في بداية دخوله إلى العراق لم يكن منبوذا من قبل الأغلبية، بالعكس كانت هناك أعداد هائلة رحبت بقدومه، لكن هذه المشاعر خفتت قليلا قليلا لتصبح اليوم رغبة أكيدة في رحيله. الجيش الأميركي اليوم في العراق لم يعد مرغوبا، وصار الجميع يفضل رحيله العاجل. السبب هو فظاظة هذا الجيش في تعامله مع العراقيين والخسائر اليومية التي صار الشعب يدفعها بسببه، والجهل الواضح بذهنية العراقيين وتقاليدهم وعاداتهم. كما أن التواجد المحسوس للشرطة والحرس الوطني أعطى مبررا لإظهار رغبة عامة الناس في التخلص من هذا العدد من الدبابات والمدرعات الأميركية خاصة وهي تتسيد الشوارع، ولها لحد الآن الكلمة الأخيرة في ملفات كثيرة مثل ملف الأمن والإقتصاد والحدود. أغلب المنافذ الحدودية العراقية يشرف على إدارتها الجيش الأميركي، وهذا ما بدأ يثقل على حياة العراقيين ويشعرهم بالإهانة. رغم ذلك فإحساس العراقيين أن من خلصهم من عسف صدام حسين وحزب البعث هي القوى العالمية، صار الإتجاه ينحو نحو تأصيل وتعميق العلاقة مع أوربا وأميركا، فغدا طموح كثير من الشباب الحصول على منح أو بعثات أو إيفادات إلى الدول الأجنبية، في محاولة للخروج من العزلة الخانقة التي استمر عليها الشعب عشرات السنين.

الآخر لم يعد يشكل مصدر تهديد بالنسبة لثقافة المجتمع، بالعكس هناك توق لرؤيته والتعلم منه والإستفادة من تجربته في التحرر الإجتماعي ونهضته العلمية. قبول الآخر، من المتغيرات الجديدة في الواقع العراقي بعد سقوط النظام، حيث أن الآخر الذي كان يخشى منه أو يحذر، صار مصدر طمأنينة وحوار، وهذا شمل الآخر الموجود في الداخل. الطوائف والقوميات والأحزاب، لم تعد تشكل مصدر تهديد كما في العقود الماضية ولكن مصدر إغناء وحوار وإكتشاف وتفاهم، فمثلما آمن العراقي أنه في مركب الوطن ذاته مع اليزيدي والكردي والعربي والتركماني والشيعي والسني، صار

أيضا يشعر أنه في مركب واحد مع شعوب العالم كافة، كونهم ينتمون إلى الكرة الأرضية ذاتها. رفض العزلة، هذا ما يفكر فيه أغلب العراقيين اليوم، فالعزلة السابقة التي عاشوها كانت تخفي المقابر الجماعية والتطهير العرقي والتعذيب والقتل والتجهيل. وهذه أصبحت ملفات علنية تناقش في كل مقهى ومشرب ومهرجان. العنف شاع في السنتين الأخيرتين تحت هذه اليافطة أو تلك، وألحق خسائر فادحة في الأرواح والإقتصاد والنفوس، إلا أنه يمكن أن يفسر بطريقة من الطرق، على أنه تنفيس عن مكبوتات سابقة، في الروح العراقية، سواء من جهة عدائها لكل ما يمت إلى الدولة، أو من جهة حقدها على طوائف وشرائح تمتعت بإمتيازات لا حدود لها. وإنحسار موجة العنف، وإن بشكل بطيء، دلالة على إقتراب عافية المجتمع العراقي من أزمته. تقيأ المجتمع عدوانيته الأشد والأبشع، ولم يبق سوى ما اختزن في الأعماق البعيدة، وبمرور الزمن سيشفى المريض العراقي من أزمته وتوتره وعقده، مع إنسفاح ضوء الحقيقة، وتفتت الصنم وما تفرغه العلنية من توترات غافية وهواجس.

محاكمة رئيس

الجلسة الأولى لمحاكمة الرئيس السابق صدام حسين، كانت حدث العالم أجمع. نقلت وقائع الجلسة تلك معظم المحطات التلفزيونية. أما في العراق، وهو المعني الأول بتلك المحاكمة، فكانت الأمور تجري بشكل مختلف. لم يكن الإهتمام إعلاميا فقط، بل كان شعبيا، أخذ امتداداته في كل بقعة من البلاد. لا فرق بين قرية ومدينة وعاصمة وإقليم، إذ بدت الشوارع في ذلك اليوم شبه خالية.

وفي المقاهي المفتوحة، كان الناس يتجمعون حول الشاشة الصغيرة، يتحرقون رغبة في رؤية الشخص المرعب ذاك مرة أخرى. ظهوره سوف يختلف عما تعودوه، حين كان يطل من فوق حصان أو دبابة أو سيارة أو شرفة مليئة بالحرس المرعبين.

هذه المرة جاء مخفورا، يقوده شرطي عراقي، وكان بملابس رثة وذقن ما كان مألوفا على وجهه.

ظهر أخيرا، تحيط به شلته، ذات الأسماء الأليفة على الذاكرة: برزان ابراهيم، وطه ياسين رمضان، وعواد البندر، وكاظم الرويد، وغيرهم ممن اتهموا في قضية الدجيل. النظرات الصارمة ذاتها. الحركة البطيئة، الكلمات المنتقاة، لكنه في ذلك اليوم جلس حاملا المصحف تأكيدا على (إيمانه) الذي انتهجه منذ أواسط التسعينيات. تلك كانت مظاهر المرة الأولى. الظهور العلني لرجالات عهد باد وانتهى.

شيئا فشيئا، وجلسة بعد جلسة، راح ذلك الإهتمام من قبل الجمهور يتوارى، وتلك الحماسة في رؤية الرجل المرعب تخفت، حتى أن المواطن لم يعد يبالي بالمحاكمة برمتها. في آخر جلسة لتلك المحاكمة التاريخية، وكان صدام حسين وحده في قفص الإتهام، لم يتوقف الشارع عن الضجيج، كما كانت المقاهي تبدو عادية الجو، الزبائن يدخلون ويخرجون، يتلبثون دقائق أمام التلفاز، ثم يديرون وجوههم ببرود، وينضمون إلى ضجيج الشارع ثانية. حتى الصحف العراقية لم تعد تفرز مساحات كثيرة للمحاكمة، كماحصل أول مرة. تقتطف قولا من هنا، وقولا من هناك، لتضع التغطية في زاوية من زوايا الصفحة الأولى. (لولا الأميركان، قال للقاضي، لا أنت ولا أبوك كان باستطاعتكما جلبي إلى المحكمة)، قول لا يحمل أي إثارة كالسابق. فتلك فكرة أكثر بداهة من الماء. لسان حال المواطن يجيب بدلا من القاضي، في المقهى وليس في

المحكمة: إن كنت تعرف هذه الحقيقة لم ورطتنا مع الأميركان؟ وهو تساؤل مشروع يتطرق في طياته إلى الحربين المهلكتين اللتين قادهما (الرئيس) ضد القوة الأعظم في الكرة الأرضية.

صدام حسين لم يعد مانشيتا في الصحف. أقواله أثناء المحاكمة تجيء أحيانا فجة، وأحيانا كلائش خبرها الشعب العراقي جيدا، وهي تذكّره(أي الشعب) بتلك العنجهية التي ظل يمارسها منذ الولادة. هذا التحول، وتلك الإنعطافة للشارع العراقي، وربما العربي، لهما بالتأكيد مسبباتهما. الظاهرة تستحق القراءة. محاكمة ديكتاتور عربي بهذا الحجم، ينبغي أن يظل صداها مدويا لدى العامة والنخبة، وهذا لو قدر للظروف أن تكون طبيعية. لكن يبدو أن لكل جديد بهرة ووهجاً. فظهور الجلاد وراء القضبان كان هو الجديد على عين المشاهد العراقي والعربي. ولكن بتكرار ذلك الظهور، فقد المشهد روح المفاجأة، وروح الإستقراء. كما أن تلك الأسطورة التي كانت تخيف الحكام والمحكومين على حد سواء، نزلت إلى الأرض بالفعل، للتجلى بطقم عادي ولحية معتنى بها وشعر مرتب مطلي باللون الأسود، وتعليقات لا تليق أحيانا برئيس دولة سابق، كان إسمه يبعث على الرعب، وكانت أقواله تتناقلها كبريات الصحف، فهي تحدد مصير بلدان وسياسيين ورؤساء دول.

لقد عاد ذلك الرجل المرعب إلى مظهره الإنساني، مظهر بلايين البشر الذين يعطسون، ويرتدون البنطلون المجعلك، ويتثاءبون بكسل، ويعلقون تعليقات تافهة، لا تجد صدى لدى السامعين. العودة إلى الهيئة البشرية لم تتم طبعا من الجلسة الأولى، إنما شارك الزمن، وتكرار الصور، والحوارات، على إنشائها وتأبيدها على وجه الرئيس المخلوع. تعابير الوجه تناسقت مع ما يفكر به أو يحسه، والتمثيل الذي أدمن عليه أكثر من ثلاثين سنة لم يعد بحاجة إليه، لذلك حاول أن يبدو طبيعيا، وقلق الترحال من مكان إلى آخر، والخوف الدائم من المحيطين، ومن الأمكنة التي يتنقل بينها، الدسائس والمؤامرات، والتقارير المرسلة من أطراف المعمورة عبر سفارات تديرها المخابرات، كل ذلك حل محله طمأنينة الوجود المستقر، والحماية الدقيقة، لجسده، على الأقل.

المواطن العراقي خاصة، كان يحلم بنمط آخر من المحاكمة.

وبسبب جهله للمحاكمات الجنائية، وثقل الملفات السياسية والقمعية والحربية، التي يختزنها في دخيلته، اعتبر أن تكرار المحاكمة على هذا المنوال، لا يشبع فضوله. كما

أنه لا يشفي غليله. افتقدت المحاكمة، وطوال جلساتها، إلى البلاغة التي تعودها الفرد، بلاغة العنف السياسي، والمباشرة بالإتهام، والمباشرة بتنفيذ القصاص، باعتبار أن صدام حسين، حسب وجهة نظر ذلك الفرد العادي، مدان مسبقا. وقضية الدجيل ليست أعظم القضايا في رأيه. هناك ملايين الجرائم التي عاشها ذلك المواطن، لكن لم يتم تدوينها، أو التطرق إلى ذكرها. التاريخ العنيف غير المدون لدولة المنظمة السرية، والحزب الواحد، وجمهورية الموت.

كانت تلك هي ما يفترض أن تكون عليه المحاكمة الشاملة لنظام قروسطي فظ، عاش المواطن في ظله عشرات السنين. سواء أصدّر صدام حسين الأوامر بنفسه لقتل أبناء الدجيل، أم لم يصدرها مباشرة، ليس هنا المعضلة. المعضلة في السنوات الطوال التي قضاها الفرد(ملايين) جنديا بائسا في معسكرات، وجبهات قتال، وعنابر للأسلحة. وفي المنع الدائم للحديث عن ما يجري في الوطن، والإنتماء القسري للحزب الأوحد، وفي منع الإقتراب من أي من مؤسسات الأمن أو الدولة، وفي منع السفر، وفي التهميش الطائفي والقومي، وفي المحاكمات التي كانت تجري دون محامين، ودون علنية، ودون أبسط الحقوق المدنية، بقيادة (القاضي) المتهم عواد البندر، وفي مصادرة الكتب والتعذيب وإهانة الكرامة الفردية والإستفراد بالرأي وتسيير شؤون البلد، وفرش أرض الوطن بعجينة من خوف، وغير ذلك الكثير.

كان المواطن يطمح إلى عرض كل تلك المظالم، لكي يواجه بها الرئيس المرعب، ويجيب عليها، ويبرر للفرد القابع أمام الشاشة لم قام بكل ذلك. لم شتت شعبا، وهدم حضارة، وأذل علماء، ودخل حروبا خاسرة، وأحرق ثروات بلد، وخلّف وراءه ملايين المعوقين والقتلى، وملايين من الألغام في السهول والأهوار والجبال؟ لم صحّر الحقول ونشّف الأنهار وسمم ينابيع الجبال وحوّل الدينار إلى عملة لا تساوي ثمن الورق المطبوع عليها وفرّق بين الزوج وزوجته والإبن ووالده والصديق عن الصديق بكتبة تقاريره وسجونه وحزبه ومعسكراته ومطابخه المعبأة بالثاليوم؟

لكن شيئا من ذلك لم يحدث.

توالت الجلسات، وظلت الحوارات تلف وتدور حول نقطة واحدة لا غير.

مجزرة الدجيل.

راح ضحيتها نحو ١٤٨ شخصا.

هل هذا رقم كبير؟ يتساءل الفرد ويجيب: كلا. خلال أقل من شهرين، وفي ظل العراق الجديد، تناثرت مئات الجثث في مدن الوطن، دون أن يتبرع أحد من المسؤولين الجدد لتوضيح لغز من يقوم بقتل إولئك المواطنين، وبالطريقة ذاتها !! عصب العيون، وربط الأيدي خلف الظهر، ورصاصة في الرأس. والأماكن ذاتها، خلف سدة ترابية، وعند مزيلة على أطراف المدن، وقرب مجاري المياه الثقيلة. قتل مئة أو أكثر دفعة واحدة من قضاء الدجيل ذات يوم لم يعد يثير سوى الحلقة الأقرب من الضحايا، مقارنة مع ما يجري في الطرقات والسجون السرية والليالي المعتمة، خاصة وأن من يحاكم الجلاد هم ذاتهم الذين يتهمون أحيانا بهكذا جرائم.

عدا ذلك، هناك ملفات سجن (بوكا) الشهير الذي يحتجز فيه آلاف من العراقيين، وسجن (أبو غريب) وقد أصبح قصة ذائعة الصيت بسبب فنون التعذيب والقتل وإهانة كرامة البشر، حتى وإن كانوا مجرمين. وهناك القصف الذي عاشته مدن مكتظة بالسكان كالفلوجة وتلعفر والقائم وديالى والنجف وغيرها. إتساع دائرة الإغتيالات والقتل غير المفهوم عموما، والمشار إلى فاعليه مواربة بعض الأحيان، جعل صورة الرئيس المجرم تشحب قليلا قليلا. فظاعاتها شرعت تصغر، أمام ما يجري اليوم على أرض الواقع. حكايات تقشعر لها الأبدان تتداولها الألسن الحزينة. الحياة اليومية بلغت درجة عالية من التعقيد، واحتياجات المواطن الأساسية أصبحت في خبر كان. ليس هناك كهرباء. الوقود مفقود، صيفا وشتاء. الفساد مستشر في الدوائر الحكومية. الأمان أحلام ورغبات. الموت يتجول طليقا في الشوارع. حكومة عاجزة يهمها تمتين الهيمنة الطائفية على أجهزة الدولة. احترام مؤسسات الدولة في درجة الصفر. وهذا لا يخرج عن رؤية قوات أجنبية لها هيمنة واضحة على كل شيء في مؤسسات تلك الدولة. تفاهات رجالات العهد الحالي بدأت تثير الإشمئزاز، فيما يخص الصفقات المالية والنهب والمحسوبيات والعقليات الطائفية الضيقة والإسلاموية المتضخمة والبعد عن أفق الحياة المعاصرة. في خضم هذا كله لم يعد المواطن يكترث لشخص إسمه صدام حسين، يحاكم عن قضية حدثت قبل أكثر من ٢٥ سنة، وتعتبر بسيطة نوعا ما، أمام ما يجري من أحداث رهيبة وقصص تروى لا تخضع لمنطق أو عقل.

كما أن رؤية أشخاص مثل طه ياسين رمضان وبرزان ابراهيم وعلي كيمياوي، وغيرهم من أركان النظام السابق، لم تعد ترضي وازع التشفي أو الثأر، بعد جلسات

متواصلة ومملة، وتافهة في عديد منها: خطابات برزان ابراهيم عن فداء روحه لحزب البعث، وتنظيرات صدام حسين عن أصول السياسة والحكم والعمالة، وولاء طه ياسين رمضان لشعارات ماضية، مفاصل تجاوزتها الأحداث، لا في العراق فقط بل في معظم المنطقة. الشخصيات التي شاءت الظهور على مسرح المحاكمة وارتأت أن تحتمي خلف الزي العربي التقليدي، فقدت حقا أي إمتاع بصري بالنسبة للضحية، كونها لم تعد في موقع الجلاد، بل هي وراء قضبان وثيرة، وفي حالة نفسية مزرية.

ويقول آخر إنها شخصيات مضى أوانها، وفات وقتها، واستبدلت خلال السنوات المنصرمة بشخصيات أخرى أكثر طزاجة. اليوم هناك حاجم الحسني وأحمد الجلبي وأياد علاوي وابراهيم الجعفري وعدنان الدليمي وغازي عجيل الياور وجلال طالباني ومسعود البارزاني وحميد مجيد موسى وصفية السهيل وغيرهم.

وهناك خطاب عصري، وإن اختلف على حقيقة وجوده في الواقع، عن حقوق الإنسان والتعددية والحكم المحلي والإنتخابات والدستور ومجلس النواب والديموقراطية، لم يعد الزمن يسمح بمقارنته مع خطابات رجال العهد البائد، الذين يشاهدهم المواطن أمام الكاميرا.

وجوه جديدة على المسرح السياسي.

وجوه جديدة على الشاشة تطل كل يوم بمظاهر مختلفة، وفي حالات أخرى، غير تلك التي ألفها المواطن من رجالات العهد السابق. ثمة لقطات استثنائية في المشهد البصري. أصبح الفرد يتفاعل، سلبا أو إيجابا، مع هيئة وصوت وأفكار أحمد الجلبي، على سبيل المثال، أكثر مما يتفاعل مع اطلالة طه ياسين رمضان أو صدام حسين. وذلك هو منطق الحياة، ومنطق الزمن الذي يفرز كل يوم أعرافا جديدة، ومذاقات مختلفة، ومشاعر وأحاسيس لهما علاقة بما تألفه العين.

ولا ينبغي تجاهل حقيقة أن اكثر من ثلاث سنوات قد أنضجت شبابا صاعدين، وأخذت شيوخا إلى السماء، والفراغ راح يمتلئ قليلا قليلا بالأحداث، وتظل الذاكرة البشرية ذات طاقة لا تحد على النسيان.

أول رئيس كردي

في صيف عام ١٩٨٢ رأيت مام جلال أول مرة في حياتي. كنت وقتها في جبال كردستان، وتحديدا في منطقة ناوزنك، وهي منطقة تنحصر بين القمم، قريبا من الحدود الإيرانية. تجمعت فيها، تلك الفترة، أحزاب عراقية معارضة لنظام صدام حسين، منها ما هو ماركسي ومنها ما هو شيوعي أو قومي، منها ما هو كردي ومنها ما هو تركماني. في ظل المقر الصغير الذي كنت آوي إليه مع ثلة من العراقيين المعارضين للنظام، شاهدت مفرزة غير طبيعية تتسلق السفح المقابل لنا، وهي تسير باتجاه الداخل. كانت الحراسات المرافقة إستثنائية، وهذا ما جذب انتباهي. قال لي الرفيق الجالس قربي: أتعرف من هذا، قلت كلا. قال إنه جلال الطالباني.

كان مام جلال يرتدي الزي الكردي المعروف، ويخطو إلى الجبل بخطى واثقة. وحين لمح جمعنا أمام البناية أشار بيده ملقيا تحية حارة. إنها المرة الأولى التي ألمح فيها جلال الطالباني عيانا. فهو منذ السبعينيات صنع لنفسه أسطورة خاصة. إسمه كان يتردد في أزقة السليمانية وسهل جمجمال وخانقين وكركوك. إنهيار حركة بارزاني، إثر اللقاء بين الشاه وصدام حسين فيما عرف بإتفاقية الجزائر، كان السلم الذي صعد به جلال إلى خلق تلك الأسطورة. أسطورة قيادة ثورة كردية تتخذ من الفكر العلمي أداة لتثوير الجماهير.

لم يكن يدور بخلدي في تلك اللحظة أن ذلك الرجل الممتلئ سيصبح رئيسا للعراق بعد ثلاث وعشرين سنة. كما لم يدر بخلد أحد، على ما أظن، أن يتحقق أمر مثل ذاك في عراق متطرف في عروبته وقومانيته، كما أسس لهما وأشاعهما في الحياة حزب البعث منذ تسلمه للسلطة في العراق عام ١٩٦٨. ولكن بإنتخاب جلال طالباني رئيسا لجمهورية العراق بدأت مسيرة الألف ميل، نحو هدف طالما تحدث عنه العراقيون كثيرا، إنه هدف الوصول إلى مفهوم المواطنة، فكرا وممارسة، حيث يتمتع كل فرد في الوطن بحق مكفول دستوريا، هو نيله أي منصب من مناصب الدولة، بغض النظر عن كونه من هذه القومية أو تلك، هذا الدين أو ذاك، تلك الطائفة أو غيرها. ومن بين الدول العربية ارتفع العراق، بهذه الخطوة، إلى مصاف الممارسة الحضارية والفكر السياسي الصحيح، فالغبن التاريخي الذي تعرض له الأكراد في العراق متعدد الوجوه والزوايا، والإضطهاد

كان كبيرا، والقتل والتشريد وتسميم الأرض والذبح على الهوية وحرق القرى والناس، كان كل ذلك حكايات تداولتها الكتب والبشر، وعقدت حولها ندوات ومؤتمرات. المعروف أن المواطنة تؤكد أن من حق كل فرد أن يتكلم بلغته القومية ويمارس طقوسه وعاداته ويعبر عن آرائه بحرية، دون أن يمس ذلك بحرية الآخرين طبعا. وكانت لحظة تاريخية في المنطقة حين عبر رئيس العراق الجديد، وهو في ذات الوقت أعلى رمز في هذا الوطن، ومن على شاشات التلفزة، وبلغته الكردية، عن حلم دولة حرة، وشعب ينحني هو الرئيس لإرادته بإجلال. لحظة لا تعبر عن إنتصار للشعب الكردي على الظلم التاريخي الذي لحقه طوال عقود وعقود، إنما هو بحقيقته إنتصار للعرب، إنتصار للفكر العربي الحر وللحضارة العربية برمتها، وقد جسدت خطوة العراق بداية المسيرة الحضارية.

المرة الثانية التي كتب لي أن أرى فيها مام جلال، كانت في عام ٢٠٠١، وفي مدينة السليمانية بالذات. وفاء لرفقة طويلة جمعت مام جلال مع شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري، بادر الطالباني إلى إستضافة مهرجان الذكرى المئة على ولادة الجواهري، وقد تقاسم هذه الإستضافة مع مسعود بارزاني في مدينة أربيل. بعد نصب تمثال للجواهري على مشارف السليمانية، وإنعقاد ندوات شعرية ومعارض تشكيلية وندوات فكرية توزعت على فنادق المدينة ومؤسساتها، بدا مام جلال في تلك الليلة الإحتفالية مبتهجا، وكان يضحك مع الحضور ، ويلقي النكات كعادته، خاصة وهو يرى جمعا هائلا من المثقفين العرب والعراقيين يحيطون به. المعروف أن جلال طالباني يحفظ للجواهري كثيرا من أشعاره، وظلت القبعة التي أهداها له ملازمة للشاعر حتى وفاته، تلك القبعة التي يزينها بخط جميل إسم كردستان. المفارقة في تلك السنة أن أكبر شاعر للعرب أحتفي به في مدن كردستانية، في حين أسقطت عنه الجنسية من قبل حكومة بلده. الفكر القومي الشوفيني لم يقتنع بأن الأكراد يمكن أن يحتفوا بشاعر العرب الأكبر، ويتغنوا بأشعاره في المهرجانات. فسّر بعضهم الحدث على أنه مؤامرة لفصل كردستان عن العراق. كان طالباني في تلك الأماسي يتحدث بعربية مضبوطة مع لكنة كردية خفيفة، الاّ انه في كل موقف يؤكد على عراقيته مع اعتزازه بالهوية، ونضاله الطويل من أجل حقوق شعبه الكردي. لا أعرف لحد الآن إن كان ثمة شارع بإسم الجواهري كما هو في السليمانية، في أي من البلدان العربية التي تتغنى بشاعرية الجواهري.

الحضارة العربية، بشعوبها ولغتها ومفاهيمها، عانت من خلل كبير في القرون الأخيرة، إذ تسرب إلى جانب منها أخلاقية عنصرية مقيتة تجاه الشعوب التي تشاركها الأرض والأوطان. من تلك الشعوب الشعب الكردي. فغيبت حقوق وقمطت لغات واضطهدت شعوب تحت يافطة عناوين مغلوطة، ومضللة، أدخلتها أحزاب وحركات ترفع لواء العروبة، لكنها مشبعة بالشوفينية والعنصرية وضيق الأفق. فاللغة الكردية ما زالت ممنوعة في دول المنطقة، ولا يعترف بالأكراد كمواطنين، وروح الإستعلاء العربي، الأجوف، راسخة في المناهج والدوائر الرسمية والإعلامية. في العراق تقبل العراقيون العرب زعامة مام جلال، وفرح الأغلبية بهذه الزعامة. وذلك هو الإنتصار الذي يفترض في الذهنية العربية، وقد تخلصت من عقدها تجاه الشعوب التي تعيش بين ظهرانيها وتقاسمها الأرض والدين والتاريخ. فإعتراف العرب بهذا الخلل، ومن ثم تجاوزه، هو بداية السير في الطريق المستقيم الذي سيعيد للحضارة العربية ألقها، ويجعلها تعيش في عالم معاصر ومتحضر، يتجه إلى المساواة بين الشعوب والأديان، ويحترم خصوصيات الآخر ومعتقداته ولغته. والإستحقاق ذاك يطرح ضرورة التواصل بجدية مع اللغة الكردية، سواء عبر ترجمة آدابها وفولكلورها وفقه لغتها إلى العربية، أو مد الجسور الشعبية بين الثقافتين العربية والكردية. هناك موسيقا كردية وفولكلور وشعر وروايات وأغان ذات خصوصية لا ينبغي تجاهلها أو التقليل من شأنها، إذا رغبت الثقافة العربية وإنسانها أن يتشبعا بالثقافات البشرية، ولا يظلان محكومين بالعقلية الواحدية التي لا ترى إلا نفسها.

ينبغي على المثقفين العرب أن يسمعوا ما يفكر به المثقفون الأكراد، ويحاوروا ما يسمعون وهذا ينطبق على حالة الأقليات أجمع. ومام جلال هو رمز من رموز السياسة العراقية، منذ عقود، وهو إضافة إلى نضاله من أجل حقوق الشعب الكردي، ناضل أيضا من أجل حقوق الإنسان العراقي في الديمقراطية والحرية والعيش بكرامة. ويتذكر من عايش أداء مام جلال فترات سابقة، سواء حين كان متمترسا في سهل ناوزنك أو حين استقل بعض الشيء في مناطق السليمانية وكويسنجق وغيرها من المدن، بعد تسعينيات القرن العشرين، إيمانه بشعار الديموقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي، وهذا الشعار كان كلا واحدا في تلك الفترة. ومن هنا فأن شرط القيادة الذي تعورف عليه منذ تأسيس الدولة العراقية في أن يكون الرئيس عربيا، لم يعد صالحا، ولا يلائم العراق الجديد الذي يسعى الجميع لترسيخه وديمومته. ترتفع المواطنة لتصبح مطلبا

شعبيا في بلاد الرافدين، وهذا الإصرار تولد بسبب الخلل الفادح الذي تراكم طوال عقود من البلادة الإجتماعية.

والجميع يدرك أن عروبة الرئيس لا تعفيه من إرتكاب الأخطاء، أو الإنزلاق إلى سياسات مدمرة تجاه البلد، كما شاهدنا ذلك في العهود السابقة.

نعم. عروبة الرئيس لم تعفه من ارتكاب القتل والتعذيب وتدمير المدن وشن الحروب ودوس كرامة المواطن، سواء كان عربيا أم كرديا أم تركمانيا أم غير ذلك. أخذ العراقيون يفكرون بواقعية إذن، فالتجربة هي الدستور وليس النظريات والشعارات والأوهام. وشرط اللغة لم يعد واردا، ففي عالم لم يعد فيه القوي أو الأكثر والأكبر، هو المتسيد والحاكم، صار للغة دور انساني أكثر مما هو حقوقي، وصار لزاما على العرب الإعتراف بلغة الشعوب التي تتعايش معهم، بدل إدارة الظهر والتجاهل. وكما عرف الكثيرون مام جلال في الجبال والمدن، ناوزنك ورانيه وكويسنجق وقرداغ وسفوح السليمانية، وهو يخوض حربه التحررية ويدافع عن مستقبل، لا كردستان العراق فحسب، بل مستقبل العراقيين أجمع، سيرونه دون شك، بعد أن أصبح رئيس العراق، يقود ملفات الوطن المعقدة إلى شاطئ الأمان. ويظل الركن الأساس في الحفاظ على الحريات الفردية، وحق المواطنة، وصيانة القانون الذي يسري على الجميع، بأفق تنويري ليس غريبا عن أفكار المام جلال ومبادئه. وشخصية مام جلال لها أبعاد كثيرة فهو علماني يؤمن بفصل الدين عن الدولة، وهذا ما يلاحظه المرء حين يزور مدينة السليمانية وهي مقر مام جلال. السليمانية خليط من جوامع ومكتبات وحانات وتكايا ومؤسسات لترجمة الثقافات الأجنبية وأزياء وتيارات فكرية وسفور وحجب وبلاغات وتجريب. خليط لا يلغي بعضه بعضا بل يترجم غنى الواقع وحيويته. وجلال طالباني، المحامي، والمتحدر من عشيرة متنفذة ومعروفة، هو واسع الأفق، إذ عاصر الأحداث في العراق منذ امتهانه السياسة في الخمسينيات وحتى اليوم. كما أن له علاقات واسعة مع حركات إقليمية وزعامات لها نفوذ وأثرت على مجرى السياسة الدولية. ويجمع أيضا في شخصيته السياسي والصحافي والمثقف، وهذا ما يلمسه كل شخص يتابع ويتعرف على أدائه في العقود الماضية. عمل مع بارزاني، وحاور الشيوعيين، وكان حليفا لسوريا، ودخل في شراكة عسكرية وسياسية مع إيران، ثم حاور صدام حسين ويحترمه الأتراك. امتهن الصحافة وألّف كتبا وقاد أحزابا ورأس سلطة إقليمية، وها هو أخيرا يصبح رئيسا لدولة من أكثر الدول تعقيدا وإلتباسا.

إستفتاء على الدستور

خارطة السياسة في العراق تشهد تحولات هائلة. توازت مع المراحل المفصلية التي عاشها العراقيون، وعلى رأسها الإستفتاء على الدستور، بمشاركة نحو عشرة ملايين مواطن عراقي، أي بزيادة ما يقرب المليون على الإنتخابات السابقة. واعترف معظم الذين قاطعوا تلك الإنتخابات بالخطأ التاريخي الفادح الذي ارتكبوه. فنسبة المشاركة في الإستفتاء على مسودة الدستور العراقي بلغت نحو واحد وستين بالمئة، ونسبة الموافقين على المسودة بلغت تقريبا ثمان وسبعين بالمئة، حسب بيانات المفوضية العليا للإنتخابات في العراق. ورغم إقرار الدستور، إلاّ أن قراءة مدققة للعملية كشفت دلالات جديدة في الواقع العراقي، أهمها أن ثمة نسبة عالية لم تشارك في الإستفتاء، وقاربت تسعا وثلاثين بالمئة. وكانت نسبة الرافضين من المشاركين تجاوزت إثنين وعشرين بالمئة. أي أن هناك كتلة سكانية لا يستهان بها لم تسجل نفسها في بيانات الإنتخابات. هذه الكتلة من المقاطعين شملت أغلب محافظات العراق، ومنها بالذات عدد من المحافظات الجنوبية.

فالديوانية على سبيل المثال لم يشارك منها في عملية الإستفتاء سوى خمسين بالمئة، وكذلك الأنبار والموصل والنجف، وحتى بعض المحافظات الكردية. لقد نجح الدستور رغم ما فيه من إشكالات، وما تعرض له من إنتقادات وإعتراضات، لكن غاب عن عملية الإستفتاء برمتها ملايين من العراقيين، مع كل التحشيد الحزبي والديني في المناطق الجنوبية. فكيف يرى المراقب هذه التناقضات التي أفرزها الإستفتاء؟ وكيف انعكس ذلك الغياب على التحالفات الجديدة التي ستخوض الإنتخابات القامة؟

التذمر الأوسع في المناطق الجنوبية من بنود الدستور، وكان سببا لإنخفاض المشاركة في الإستفتاء، جاء من التيار الصدري، إذ أن توجه هذا التيار قبل الإستفتاء كان معارضا للدستور من ناحية الفيدرالية، باعتبارها تهدد وحدة العراق، في الجنوب خاصة وفي الشمال بدرجة ما، رغم اختلاف الحالتين. كما أن التيار الصدري يؤكد دائما على أولوية خروج قوات الإحتلال، أو على الأقل وضع جدول زمني لهذا الخروج، وهو هنا يقترب من أطروحات بعض الأحزاب الدينية السنية، ومنها هيئة علماء المسلمين، التي رفضت العملية السياسية برمتها على خلفية هذا التوجه. قبل أيام من

إجراء عملية الإستفتاء وجه السيد مقتدى الصدر أتباعه إلى حرية الإختيار سواء بنعم أو لا، وهذا تخريج ذكي لكي لا يعارض توجيهات المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني، فاختار المنزلة بين المنزلتين، وكان لهذا اللبس صداه في الشارع الجنوبي.

قضية أخرى ربما كان لها شأن في المشاركة الضعيفة نسبيا، جاءت من الإستياء الشعبي الواسع في أغلب المحافظات الجنوبية من أداء الحكومة وأحزابها، والممارسات الملموسة في الواقع العملي، بعد أن وضعت على محك تصريف حياة الناس وقيادتها. أعطت الجماهير أصواتها في الإنتخابات السابقة للإئتلاف العراقي الموحد الذي ضم وقتها المجلس الأعلى وحزب الدعوة وحزب الفضيلة والمؤتمر وبعض الأحزاب الصغيرة، والشخصيات القريبة من هذا التوجه، مدعومة بتوجيه صريح من السيد السيستاني للتصويت للقائمة ١٦٩ التي اكتسحت معظم المحافظات العربية الشيعية بما في ذلك بغداد، بعد تغيب العرب السنة لشتى الأسباب عن الإنتخابات السابقة. لاحظ المواطن، بعد تشكيل الحكومة، ملفات مريبة شرعت تنغص حياته: الرشوة، السرقات، العلاقات مع إيران، الحريات الشخصية، ممارسة العنف على المخالفين في الرأي، وغير ذلك من أمور كانت غائبة عن الذهن أيام التصويت.

المحافظات الغربية كان وضعها مختلفا. إذ كانت نسب المشاركة أقل من خمسين بالمئة، وهذا ناتج عن عدم إشتراك معظم المواطنين في عملية الإستفتاء. فالشارع محكوم من قبل التنظيمات المسلحة، وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وهذه أصدرت بيانات قاطعة تحرم على السكان المشاركة، وهددت بقتل كل من يتكلم أصلا بالدستور والإنتخابات، فهي حسمت موقفها من الوضع العراقي برمته. في رأيها أن الحكومة الموجودة عميلة للأميركان، والأحزاب السياسية خارجة عن الدين، والأكراد موطئ قدم لإسرائيل، والشيعة رافضة صفويون يستحقون القتل. لذلك كانت بعض المواقع الإنتخابية التي أقيمت في الرمادي والفلوجة محمية من قبل الجماعات المسلحة الأخرى التي جمعت أنصارها، لا لإيمانها بالعملية الدستورية بل للقول كلا لمسودة الدستور، وبالتالي إرجاع الأوضاع إلى النقطة صفر، مما يشكل نصرا لإطروحاتها وتوجهاتها العسكرية والسياسية. هذا ما حصل في تكريت والموصل إلى حد ما، رغم أن التركيبة السكانية للموصل تختلف عن تكريت أو الأنبار، كون هناك إثنيات أخرى لها حضورها العددي كالأكراد والمسيحيين والشيعة والتركمان واليزيديين.

ولكن لكل ظاهرة سلبية بعدها الإيجابي أيضا، فرغم أن قصد الحركات السياسية الممثلة للسنة، كمجلس الحوار الوطني وهيئة علماء المسلمين وتجمع أهل العراق، هو إفشال الدستور وإعاقة مضي العملية السياسية إلى الأمام، إلا أن توجه المواطنين إلى صناديق الإقتراع، وإيمانهم بأن ذهابهم هذا يؤدي إلى تغيير مصائر السياسة في البلد، يعتبر تطورا هائلا في الحياة السياسية العراقية، بعد أن اعتاد مواطنو البلد على القول نعم لكل ما كان يصدره الرئيس أو حزبه، فقول لا يقود إلى الموت.

وهناك سبب آخر لهذا الإنخفاض البيّن في المشاركة في المحافظات الغربية، الموصوفة بالسنية، ألا وهو تواصل عمليات عسكرية فيها من قبل الأميركان والجيش العراقي، سواء في تل عفر أو عنه والقائم وهيت والرمادي وأطراف سامراء وتكريت. تلك العمليات حرمت مئات الآلاف من أية إمكانية للإستفتاء، حتى لو توفر بعض السكان ممن يرغبون بالإشتراك في العملية السياسية. فالإستفتاء، أو التصويت، كما هو معروف بحاجة إلى مواقع آمنة لصناديق التصويت، ويفترض أن يكون هناك ظروف طبيعية لإيصال قسائم المشاركة، وينبغي أن يتوفر الحد الأدنى من الأمن للمواطن بعد عودته إلى بيته، وكل ذلك غير موجود في المحافظات الغربية، وخاصة في الأنبار، لذلك جاءت نسبة المشاركة بحدود الثلاثين بالمئة. أي هناك سبعون بالمئة إما لم تصلهم قوائم التصويت أو لم تتوفر لهم الظروف للمشاركة، لذلك يصعب القول إنهم مقاطعون للإستفتاء. هذا عكس ما حصل في المحافظات الجنوبية، فقد توفرت الظروف كلها للمشاركة إلا أن النسبة المشاركة لم تتعد الستين بالمئة.

قبل الإستفتاء على الدستور، ومن خلال إستطلاعات الرأي بين المواطنين، ومن خلال الندوات الشعبية والإتصالات التلفونية، ظهر أن هناك رفضا هائلا للقوى السياسية التي تسيّر العملية السياسية، وبالتحديد من يشاركون في الحكومة. الكهرباء سيئة دائما، ويتجاوز القطع العشر ساعات يومية، والشوارع غاصة بالقمامة، والمبالغ التي ترصد من قبل برامج الإعمار تذهب إلى جيوب مجالس محافظات فاسدة، تتفشى فيها اللصوصية والمحسوبية والمحاصصات الحزبية. لمس المواطن ورأى الشعارات التي جاء بها الإئتلاف الشيعي بكل أحزابه، قد زادت حياته سوءا على سوء، واختبر عمليا مصداقية الشعارات التي رفعت في الإنتخابات السابقة. البطالة ازدادت، وتم تقاسم المنافع بين الحزبيين ورجال الدين والمنظمات الأمنية والحزبية، بينما وقف المواطن

يتفرج على استباحة بلده دون أن يستطيع عمل أي شيء. لتلك الأسباب مجتمعة، اعتقد المواطن أن ذهابه إلى صناديق الإستفتاء هو تأييد لحكومة اختبر فشلها في تحسين ظروفه المعيشية.

طبعا كل تلك التفاصيل ساهمت في رسم خارطة سياسية جديدة في العراق، وأوجدت تحالفات غير مسبوقة، وذلك تحضيرا للإنتخابات القادمة.

لقد مر الدستور، واستطاعت الأمم المتحدة والسفارة الأميركية، والقوى الكردية، أن تثني الإئتلاف الشيعي عن تصلبه تجاه الأحزاب المعارضة لمسودة الدستور، ومنها الحزب الإسلامي، وهو حزب سني عارض المسودة حتى أيام قليلة قبل موعد الإستفتاء، إلا أنه عاد وقبل بها بعد أن حصل على بند مهم يقول إن هناك إمكانية لمراجعة بنود الدستور من قبل الجمعية الوطنية القادمة خلال أربعة أشهر من الإنتخابات. هذا البند أعطى مجالا واسعا للأحزاب العلمانية، وتلك الممثلة للعرب السنة، لكي تجمع قواها من أجل تغيير ما يمكن تغييره في مسودة وجدوها متناقضة، ويمكن لها أن تقرأ بطرق شتى. من هنا جاءت إصطفافات اليوم بشكل يوضح الصورة القادمة بعد أن بلغت الإصطفافات حدها شبه النهائي.

سجل لحد هذه اللحظة أكثر من عشرين إئتلافا لدى المفوضية العليا للإنتخابات، وأكثر من مئتي حزب ومنظمة وتجمع سياسي. انشقت تكتلات واندمجت أخرى، وكان أكبر تحول حصل لدى قائمة الإئتلاف العراقي الموحد، إذ خرج منها حزب المؤتمر بقيادة أحمد الجلبي وعدد من القيادات المتنورة مثل الدكتور علي الدباغ والسيد مدين الموسوي(جابر الجابري) وكيل وزارة الثقافة والسيدة مريم الريس، وعدد آخر من التكنوقراط مثل ابراهيم بحر العلوم وزير النفط. أسس علي الدباغ ولفيف من مناصريه قائمة الكفاءات، فيما تحالف الجلبي مع الملكية الدستورية التي يتزعمها الشريف علي بن الحسين. وكوّن ابراهيم بحر العلوم إئتلافا خاصا به، وقرر حزب الدعوة(عز الدين سليم) خوض الإنتخابات بقائمة منفردة. لكن أهم ما أضيف إلى هذا الإئتلاف هو انضمام التيار الصدري اليه، رغم التباينات الكبيرة بين التيار الصدري وقائمة الإئتلاف، ويقال في الأروقة السياسية أن هذا التحالف حصل بضغط إيراني، خاصة وأن السيد علي السيستاني، صرح عبر وكلائه، أنه لن يدعم أي قائمة في الإنتخابات، مما جعل قائمة الإئتلاف تقف أمام الناخب دون أية تغطية مرجعية.

لقد حسم الإئتلاف العراقي الموحد توجهه واختار أن يكون كيانا دينيا، يحاول أن يمثل طائفة بعينها هي الطائفة الشيعية.

على الجانب الآخر من الصورة يبرز تجمع الإئتلاف الوطني العراقي، ويضم الحزب الإسلامي، ومجلس الحوار الوطني، وتجمع أهل العراق، إضافة إلى شخصيات وشيوخ عشائر ورجال دين، وهذا التجمع يحمل راية التمثيل المذهبي أيضا، أي أنه يمثل العرب السنة، ويراهن على الناخب في المناطق السنية، وله توجه ديني واضح، وكان يعترض بقوة على الفيدرالية في الجنوب وعلى قضية التجنس، وأمور أخرى تخص هوية العراق العربية وتوزيع الثروات. ودخول هذا الإئتلاف في الإنتخابات يعتبر نصرا للديموقراطية في البلاد، كونه يلغي مستقبلا الخلل في تركيبة الجمعية الوطنية، ويسحب البساط من تحت أقدام المجموعات التي تتبنى العنف، ويضيّق الخناق على التكفيريين، وعلى رأسهم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، حيث أن الأحزاب المشاركة تمتلك قاعدة لا يستهان بها بين البعثيين السابقين والضباط وشيوخ العشائر، والتيارات الدينية السلفية.

وأزاء تجمعين كبيرين حملا راية دينية، سواء كانت شيعية أو سنية، يبرز التكتل الليبرالي، الذي يقوده الدكتور أياد علاوي، وسماه القائمة العراقية الوطنية، حيث جمع بين صفوفه الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي بقيادة عدنان الباججي، والحزب الوطني بقيادة نصير الجادرجي، إضافة إلى الشيخ غازي عجيل الياور، ورئيس الجمعية الوطنية حاجم الحسني، فضلا عن عشرات التجمعات والشخصيات الليبرالية والعلمانية مثل السيد حسين الصدر وأياد جمال الدين وصفية السهيل. هنا يقر الجميع بأن الحل للوضع العراقي يكمن في قيام دولة غير دينية، أي فصل الدين عن الدولة، ولا تعير أهمية للطائفية أو الإنقسامات القومية والمذهبية. يراهن الدكتور علاوي على جماهير واسعة من البعثيين، وعلى الطبقة الوسطى المتنورة في المناطق الجنوبية التي همشت وعانت بعمق من هيمنة تسييس الدين. يراهن أيضا على المرأة وتطلعاتها في نيل حقوقها وإبعاد شبح الشريعة عن حياتها اليومية في الشارع والمدرسة والجامعة. في حين ظلت القائمة الكردستانية على حالها، يقودها الحزبان الكبيران الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، ولم يخرج عن القائمة سوى الإتحاد الإسلامي الكردي الذي قرر خوض الإنتخابات بقائمة مفردة.

وضمن هذه الخارطة المعقدة والمتداخلة، تلعب الشخصيات المعروفة، نضاليا وعشائريا وسياسيا، دور البرنامج الإنتخابي في تشكيل الكتل والإئتلافات، فليس هناك برامج ناضجة لدى معظم الحركات السياسية التي ستخوض الإنتخابات، أما الشعارات المرفوعة فتتشابه للحد الذي يعتقد المواطن البسيط أنها جميعا جيدة وتبشر بالخير. إذن هو فرز سياسي بإمتياز، يخضع لحسابات غير بعيدة عن تركيبة مجتمع فسيفسائي، يصطرع فيه الدين والسياسة والقومية والمذهب والثروة والعلاقات مع الجيوش الأجنبية وأجندتها، إن في العراق أو المنطقة.

هذا الفرز السياسي يتأهب لمرحلة حاسمة، بعد أن تكشفت ، بالتجربة، حدود الإختلاف أو التوافق، بين الأحزاب والكيانات السياسية، وصار هناك قناعة لدى كثير من القوى أن المرحلة القادمة تتطلب حكومة غير طائفية، تعالج ملفين هامين وبصورة سريعة، ألا وهما ملف الأمن الذي فشلت حكومة الجعفري بمعالجته، نتيجة لتوجهاتها الطائفية والدينية، وملف الفساد بعد أن احتل العراق رأس السلم من بين الدول الأكثر فسادا في العالم. والملفان بحسب المراقبين يتطلبان بالدرجة الأولى حكومة ليبرالية، علمانية، تحظى بتوافق المكونات أجمع، وتخفف من تطرفها تجاه مناصري النظام السابق، أي البعثيين، وترسم سياسات متوازنة مع دول الجوار خاصة إيران، وهذا ما تطمح بتحقيقه، ربما، قائمة رئيس الوزراء السابق أياد علاوي.

دستور لكنه إشكالي

قبل أسبوع، وفي حشد ضم الآلاف من الأتباع، طالب السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بإقامة إقليم يضم محافظات الوسط والجنوب، أي المنطقة التي يسكنها العرب من المذهب الجعفري. كان ذلك في النجف، خلال الذكرى السنوية لإغتيال محمد باقر الحكيم،الذي اغتيل في ٢٩ آب ٢٠٠٣ أثر عملية تفجير سيارةملغمة في النجف. وبعد أسبوع تقريبا من ذلك التاريخ، خرج مئات الآلاف من أتباع السيد مقتدى الصدر في بغداد يهتفون برفض الفيدرالية، وسيصوتون ضد أي دستور ينص على إقامة فيدراليات في العراق. هذا الموقف يتبناه السنة العرب أيضا، معتبرين أن اقامة فيدراليات، سواء في الجنوب أو الشمال، ما هو إلا مقدمة لتقسيم العراق. تقسيمه إلى كانتونات شيعية وسنية وكردية. في ذات الوقت حشدت لجنة الإستفتاء غير الرسمية في كردستان العراق مئات الآلاف من أنصارها، في مدن أربيل والسليمانية ودهوك، ورفعوا لافتات تطالب بحق تقرير المصير للشعب الكردي، بينما تتوزع ولاءات الأحزاب العلمانية بين هذا الرأي أو ذاك، حول موضوع الفيدرالية.

الفيدرالية هي نموذج لتباين الأفكار، والتصورات، حول العراق القادم، الذي سيظهر في الدستور الدائم. إن شكل الدولة الذي ظل ساريا منذ نشوئها في عشرينيات القرن العشرين، وحتى سقوط نظام صدام حسين في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، لم يعد مقبولا لدى كثير من مكونات الشعب العراقي. تلك مرحلة الغبن التاريخي التي ساهمت كثير من الأحداث في رسمها. فالأكراد لن يصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية بعد اليوم، كما قال مسعود بارزاني ذات مرة. والشيعة لن يقبلوا بتهميشهم في صنع السياسة العراقية، والتحكم بالموارد وتسنم المناصب العليا، ولن يقبلوا بنظام يعيد لهم الديكتاتورية والمقابر الجماعية والهيمنة المذهبية، مثلما صرح أكثر من مسؤول في كتلة الإئتلاف العراقي الشيعية. ويظل السنة يعتقدون أن شكل الدولة السابق هو الشكل الوحيد الذي يحافظ على وحدة العراق، أرضا وشعبا، كما يقول مؤتمر أهل السنة، أو ممثلو المجلس الوطني العراقي الذي شكله عدد من الأحزاب والشخصيات السنية في الفترة الأخيرة.

صورة العراق التي فرضتها الأنظمة السابقة، والمحتلون السابقون، وجعلتها هي

الصورة الوحيدة للمواطنة، أزيحت نتيجة الأحداث الجسام، أي انهيار الدولة المتعارف عليها طوال ٨٠ سنة تقريبا، لتحل محلها صور متعددة، ينبغي أن تعكس كل واحدة منها الصورة الكبرى للعراق القادم. لعل الفيدرالية ليست المعضلة الوحيدة التي واجهت كتّاب الدستور العراقي، فهناك نقاط أخرى لا تقل سخونة، وستظل عالقة حتى لو اتفق السياسيون على صياغتها دستوريا، بإسلوب يقنع معظم الأطراف. وهي نقاط لم تحل على الأرض، وبعضها له علاقة بالصراعات الإقليمية والعالمية، كقضية مدينة كركوك، وفيدرالية الجنوب، وإسم العراق، وعلاقة الدين بالدولة، وحقوق المرأة، وقانون الأحوال الشخصية، وإزدواج الجنسية، وتقاسم الثروات في العراق. بإستحقاق الكرد لفيدرالية يديرونها بأنفسهم يترتب على ذلك تغيير تعريف الدولة العراقية، وبإعتراف كل الأطراف في أن الكرد يشكلون القومية الثانية ولهم خصوصيتهم القانونية، ينبغي أن لا يعرّف العراق كبلد عربي، إذ أن هذه التسمية ستصادر الإنتماء القومي للأكراد، لذلك نص قانون إدارة الدولة العراقية على أن الشعب العربي في العراق فقط هو جزء من الأمة العربية. ورغم أن هذا الطرح منطقي وعقلاني، إلا أن كثيرًا من الأحزاب الدينية والقومية تعارض مثل هكذا وصف، كونه يشكك بإنتماء العراق كبلد إلى أمة أكبر هي العربية. وهذا ما اعتادته الذاكرة الجمعية لعقود خلت.

والفيدرالية بما أنها إتحاد بين أقاليم، لذلك يصر الكرد على تسمية العراق بجمهورية العراق الإتحادية، لكي يفسحوا الباب قانونيا لرسوخ مبدأ الفيدرالية في كردستان العراق، وهذا الإمتياز للأكراد، لا يحبذه التركمان، فهم القومية الثالثة في العراق عدديا، ويستوطن معظمهم مدينة كركوك وما حولها. إن منح الفيدرالية للأكراد يجعل من التركمان تحت رحمة السلطة الكردية الفيدرالية، خاصة في كركوك إذا ما تم ضمها إلى الإقليم. وثمة صراعات تاريخية بين الأكراد والتركمان، لها علاقة بالجارة الشمالية تركيا، والأحقية تاريخيا بالأرض. وهذا يفسر ميل التركمان إلى تأييد حكومة "مركزية" قوية في بغداد كي لا تستطيع القوى الكردية ضم كركوك الى كردستان،اذا كان العراق محكوماً مركزيا. وبوجود نسبة معينة من العرب في مدينة كركوك وضواحيها، شهدت المدينة تحالفات واسعة بين التركمان والعرب لتكوين ثقل معادل للوجود الكردي في المدينة. وكون كثير من العرب شيعة، وبعض التركمان أيضا، يصبح تأييد قائمة الإئتلاف لبقاء كركوك خاضعة للسلطة "المركزية" في بغداد أمرا طبيعيا، مما يجعل التصادم بين الأحزاب الشيعية والكردية قائما حتى لو حسم

الخلاف حول كركوك في الدستور، لفظا لا واقعا. وهذه إحدى النقاط التي تهدد انفراط التحالف بين قائمة التحالف الكردستاني والإئتلاف العراقي الموحد.

موقف ممثلي السنة في لجنة كتابة الدستور، أو في الجمعية الوطنية، يؤيد فيدرالية محدودة للأكراد، كون الأمر أصبح واقعا منذ أكثر من خمس عشرة سنة، لكنهم يرفضون قطعيا فيدرالية في الجنوب، وللأمر مسبباته. فالسنة لا يعتبرون الشيعة عنصرا يمتلك خصوصية تؤهله للمطالبة بفيدرالية، فهم عرب ومسلمون ويتقاسمون معهم التقاليد والأعراف ذاتها. كما أن التكوينات القبلية منقسمة بين سنة وشيعة، إضافة إلى الخوف الأكبر الذي يظل مضمرا أحيانا، ألا وهو أن قيام فيدرالية في المحافظات الجنوبية والوسطى من العراق، وبقيادة أحزاب دينية معظمها موال لإيران، وتمتلك علاقات متينة مع السلطة الإيرانية، سيجعل من ذلك الإقليم واقعا تحت هيمنة إيرانية واضحة، الأمر الذي يطلق مخاوف التقسيم بضراوة، خاصة وأن المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ذات صبغة شيعية أيضا، وهذا في الأفق البعيد سيقسم المنطقة إلى تكوينات مذهبية تهمش الدولة، أو الدول المركزية. فضلا على أن المنطقة الجنوبية تضم القسم الأعظم من الثروة النفطية في العراق، ويعتبر مطلب حصة الإقليم أحد المطالب الأساسية في نظام الفيدراليات، مما يجعل من المناطق السنية، الخالية من النفط، تحت رحمة إقليم الجنوب وإقليم الشمال أي كردستان العراق.

تلك هواجس لها أساس في الأرض، لذلك لم تمر أثناء كتابة مسودة الدستور مرور الكرام، بل راحت تتفرع منها نقاط خلافية أخرى، مثل قضية الدين وعلاقته بالدولة، ودور المرجعية الدينية في النجف، وعلاقتها بالحكومات القادمة، وسن القوانين وقضايا الأحوال الشخصية. لقد اقترحت قائمة الإئتلاف الشيعية أن يكون الدين المصدر الوحيد للتشريع، وهذا المقترح لاقى اعتراضات واسعة من الأحزاب الكردية، والقائمة العراقية بقيادة رئيس الوزراء السابق أياد علاوي. وبعد مفاوضات شاقة تم الإتفاق على أن يكون الدين مصدرا أساسيا في التشريع، وليس المصدر الوحيد، وقد اقترحت قائمة الإئتلاف ملحقا بهذا التشريع الخطير هو أن لا يتعارض أي من القوانين مع الشريعة الإسلامية. كيف يكون ذلك، ومن هو المرجع في البت بقضية لها علاقة بحياة الناس اليومية وحريتهم الشخصية؟ اقترحت القائمة ذاتها أن يكون هناك رجال دين في مجلس القضاء الأعلى، باعتباره سلطة مستقلة حسب قانون إدارة الدولة، هم

الذين يبتّون في تعارض تلك القوانين مع الشريعة أم لا. وهنا بدأت اعتراضات واسعة من قبل كثير من القوى، وذهب الفكر إلى تجربة أخرى مجاورة هي التجربة الإيرانية، فهناك ولاية الفقيه، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، وهما مؤسستان فوق الدستور وفوق القوانين، وهذا يستنسخ في جانب منه التجربة الإيرانية. وهنا كانت الإعتراضات كبيرة وواسعة من قبل الأحزاب الليبرالية، ولجان حقوق المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى ممثلي الأديان الأخرى مثل المسيحيين والصابئة المندائيين واليزيديين وغيرهم. متاهات الدستور هذه تعكس في الحقيقة غرابة التكوينات العراقية وتعقدها، إذا ما عرفنا أن هناك تزاوجا كبيرا ما بين الشيعة والسنة، عدا العشائر المنقسمة بين هذين المذهبين، كما هناك أكراد شيعة وسنة، وهناك أكراد يزيديون لا يدينون بالإسلام المتعارف عليه، كما أن هناك شيعة عربا وشيعة من أصول فارسية، وكل مكون من هذه المكونات يمكن أن يتعايش بعضه مع البعض الآخر في مدينة صغيرة مثل تلعفر، أو محافظة مهمة مثل كركوك.

وقد طرحت الأحزاب الليبرالية والمثقفون والعلمانيون تصورا يجنب العراق مثل هكذا تعقيدات، ويتلخص التصور في دستور علماني يبعد الدين عن الدولة والسياسة، إلا أن ثقل المد الديني في الشارع العراقي فوت هذه الفرصة، مما يجعل المستقبل غير واضح حتى بوجود دستور متفق عليه.

والسؤال الذي يطرح دائما هو: إذا كان الدين الإسلامي مصدرا أساسيا في التشريع، ولا يسن أي قانون يتعارض مع ثوابته ففي هذه الحالة ما هي الشريعة المتفق عليها في هذا المعيار؟ هل هي المذاهب الفقهية السنية أم الجعفرية؟ ونحن نعرف ما بينها من إختلافات في قضية المواريث والأحوال الشخصية والجوانب الفقهية. وبوجود ازدواج في الزيجات بين الشيعة والسنة، كيف يتصرف المشرع إذا ما حدثت إشكاليات أسرية بين الزوجين؟ أين يحتكم الشخص اليزيدي أو الصابئي في أمور تخص الأحوال الشخصية؟ وهل سيقسم التشريع إلى ديانات ومذاهب؟ تلك عينات من العقد الواقعية التي ستنتأ أمام الدستور الجديد.

وتتعقد الصورة أكثر حين يناقش موضوع ازدواج الجنسية، الذي نص عليه قانون إدارة الدولة وتضمنه الدستور. لقد لاقى رفضا كبيرا من ممثلي السنة لأسباب عديدة. إزدواج الجنسية ظاهرة نادرة في الأوساط السنية، لأنهم لم يتعرضوا إلى تشريد كبير

كالذي حصل للأكراد، أو للشيعة، بعد أن تم طرد مئات الآلاف منهم من العراق بحجة أنهم من التبعية الإيرانية. كما أن معظم ممثلي العرب السنة لم يكونوا في المعارضة المنفية أيام نظام صدام حسين، بذلك فهم من عراقيي الداخل الذين لم يتمتعوا بهذا الإمتياز، بينما يحمل كثير من مسؤولي النظام الجديد جنسيات بلدان أخرى، وطبعا جاء هذا نتيجة القمع الذي تعرضوا له أيام حكم الرئيس المخلوع، فاضطر مئات الآلاف من عراقيي الخارج إلى اكتساب جنسية أخرى، تسهّل لهم الإستقرار، والتنقل، وإدخال أطفالهم في مدارس وجامعات. إنه الأمر الواقع. لذلك أيد الأكراد والأحزاب الشيعية والعلمانية ازدواج الجنسية باعتبار أن هناك ملايين العراقيين يمتلكون جنسية ثانية، ولا يمكن شطب تلك الملايين برغبة فئة من الفئات، أو بسبب وجهة نظر لا تريد الإعتراف بواقع الحال.

قوانين العراق في أيام النظام السابق تحرم اكتساب جنسية ثانية، كما أنها قيدت كثيرا الزواج من غير العراقيات، لذلك لم يحق للمرأة إعطاء جنسيتها العراقية لأولادها، جريا على عادة معظم الدساتير العربية المعادية للمرأة. إن الخوف من عودة الديكتاتورية جعل المشرعين يقترحون توزيع السلطات، فأصبح هناك مجلس للرئاسة وآخر للوزراء، كما أن الجمعية الوطنية تمتلك أيضا صلاحيات تشريعية واسعة، فضلا عن إستقلالية الهيئة القضائية. توزيع السلطات اتفق عليه جل الأطراف إلا أن المشكلة التي برزت أمام المتحاورين هي حدود تلك الصلاحيات وإمكانية تعارضها مستقبلا. وتوزيع السلطات فرض أيضا التخلي عن المركزية الصارمة التي حكمت آلية الدولة العراقية طوال عقود، لهذا تم الإتفاق على إعطاء صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات، حيث تصبح الوزارات منسقا للعمل لا أكثر.

العراقيون أذن امام شكل مختلف تماما للدولة. وهذا سبب من أسباب الغموض الذي يعانيه المواطنون تجاه الدستور، وما جاء فيه من أحكام وتصورات قادمة.

دستور العراق في صيغته الحالية يحمل كثيرا من التناقضات، والعصي يمكن أن توضع في أي وقت بدواليب الحياة، تبعا لفهم الأحزاب والجمعية الوطنية وهيئة القضاء. ويقر الجميع أن التوافق الذي كتب به، بين الكتل السياسية بالذات، كان أحد العوامل التي جعلت منه دستورا يمكن أن يفسره كل طرف حسب ما يريد. هناك حق بفيدرالية للأكراد ولكن ليس هناك فيدرالية للجنوب، غير أنه يمكن مستقبلا أن تكون

هناك فيدراليات بين محافظتين أو أكثر. الدين له دور أساسي في التشريع، لكن ينبغي ألا يتعارض مع الحريات المدنية التي كفلتها المعاهدات العالمية. ازدواج الجنسية ممكن لكنه يحجب عن المناصب السيادية والأمنية والعليا مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. تلك مفارقات أخرى لدستور وليد أخرج إلى النور بعمليات قيصرية متعاقبة. هذه الخلطة العجيبة من المسموحات، والممنوعات، من الصلاحيات والضوابط، تتجاور بعضها مع بعض، وكأنها انعكاس لشظايا الصور العراقية، وانعكاس للفسيفساء المكونة للمجتمع العراقي. كما أنه يعكس الإرتباك التاريخي الذي يمر به العراق. وهذا لا يخفي حقيقة أن مخاضات كتابة الدستور ما هي إلا محطة على طريق الآلام الطويل.

إنتخابات أخرى

قبل أسبوع تقريبا وبالتحديد في ٢٢/١١/٢٠٠٥، دخلت مجموعة مسلحة إلى مكتب للحزب الشيوعي العراقي بمدينة الثورة(الصدر) وسط بغداد،كان يروج للقائمة العراقية الوطنية، التي يتزعمها أياد علاوي، فقتلت اثنين من المتواجدين في المكتب،أحدهما مدرس وكاتب صحفي إسمه عبد العزيز جاسم حسن، والآخر مدرس ايضاً ويدعى ياس خضير حيدر. أحرق المكتب بكل ما فيه من دعايات إنتخابية وأثاث وسجلات، وسالت دماء القتيلين نحو الرصيف المتآكل. وقال شهود عيان أن المسلحين خرجوا تحت أنظار المارة، والشرطة، دون أن يعترض طريقهم أحد. الأصابع والتقولات أشارت إلى علاقة القائمة ٥٥٥ بالحادث، وهي قائمة الإئتلاف العراقي الموحد. هذا مثال حي على الصراع الرهيب الذي تخوضه القوائم الإنتخابية فيما بينها، للوصول إلى سدة السلطة، في حكومة دائمة ستستمر أربع سنوات. عدا ذلك فالصراع ملحوظ عيانا في كل مدن العراق بين مئات القوائم الإنتخابية التي تطمح لدخول الجمعية الوطنية. بعض هذه القوائم ذات حجم كبير مثل قائمة الإئتلاف العراقي الموحد، والعراقية الوطنية، والتحالف الكردستاني، وبعضها محلي، وجوده يقتصر على مدينة واحدة أو طائفة معينة أو دين.

الإنتخابات المقبلة ستكون حاسمة، تقرر مصير ملفات كثيرة، منها قضية تواجد القوات الأجنبية وجدولة خروجها من العراق، وشكل العلاقة بينها وبين السلطة، أو المواطن العراقي البسيط الذي صارت تلك القوات تشكل له هاجسا يوميا مزعجا، يطال أحيانا حياته عند أدنى هفوة يرتكبها أثناء تواجد تلك القوات في الشارع أو مرورها داخل المدن. ومن تلك الملفات أيضا علاقة الدين بالدولة، وهل سيكون الحكم ذا صبغة دينية أم علمانية، يمثل طائفة محددة أم هو خليط من طوائف وأديان وقوميات؟ وهناك ملف الأقاليم، التي أقرت في الدستور الدائم، وملف الدستور ذاته الذي اتفق على أنه يمكن أن يراجع من قبل الجمعية الوطنية المقبلة، وسعة التغييرات المدخلة في أكثر من باب وتشريع، كقضية الجنسية والأقاليم وعلاقتها بالحكومة المركزية وحقوق المرأة وعلاقة الدين بالسلطة والحريات الشخصية.

أما الملف الأمني فهو ماثل لدى جميع القوائم، كل واحدة تضع له تصورا خاصا بها، وتدخل في هذا الباب مسألة إجتثاث البعث، والمقاومة المسلحة، والتفريق بين الإرهاب

والمقاومة، وتمثيل الجيش والشرطة لمكونات الشعب العراقي، ووجود الميليشيات المسلحة وعلاقتها بالإجهزة الأمنية. فوق كل ذلك ملف الفساد الإداري الذي كاد يبتلع كل المعونات المقدمة إلى العراق، ويعرقل جديا إعادة الإعمار، وبالتالي القضاء على البطالة.

إن كل تلك الملفات الساخنة تبرز دفعة واحدة إلى السطح، وكل ملف يجد له صدى لدى قائمة من القوائم، وما عنف الصراع الدائر اليوم في الشارع، سواء العنف المادي أو المعنوي، إلا تجل لإشتباك تلك الملفات لدى القوائم والمرشحين. وصلت المنافسة الإنتخابية (غير الشريفة) بين القوائم أنه تم طبع بوسترات ملونة وأنيقة على شكل دعاية إنتخابية لتشويه أحد المرشحين، أو لتشويه قائمة من القوائم، وهذا ما حصل لقائمة (برلمانيون) التي يقودها وزير الدفاع الأسبق حازم الشعلان، المتهم من قبل لجنة النزاهة الوطنية بإختلاس مليار دولار. مثّل البوستر صورة لحازم الشعلان، أنيقة، وكتب في رأس البوستر إنتخبوا قائمة الحرامية. وثمة بوستر مشابه يخص قائمة العراقية الوطنية وعليها صورة الدكتور أياد علاوي وكتب عليها إنتخبوا قائمة البعثيين. تلك شذرات من الصراع الموجود اليوم على أبواب الإنتخابات العراقية.

وما يلاحظ على القوائم الإنتخابية هو أن معظمها يتبنى شعارات مريحة للعراقيين، لذلك يظن المواطن البسيط أن أغلب القوائم تلبي طموحه للفترة المقبلة. كما اعتمدت أكثر القوائم على (الكارزما) الشخصية لرئيس القائمة أو أحد أبرز مرشحيها، فالدكتور ابراهيم الجعفري، رئيس حزب الدعوة والمرشح عن قائمة الإئتلاف العراقي الموحد، يكتب تحت صورته انتخبوا القوي الأمين، وأياد علاوي يكتب رجل المرحلة رجل المستقبل، ومشعان الجبوري يعد بالتحرير، ومثال الآلوسي رئيس قائمة الأمة العراقية يبشر بمحاربة الفساد والإرهاب، وتوفيق الياسري قائد قائمة شمس العراق يعد بالعدل والأمن، وهكذا. وأمام زحمة الشعارات والأسماء والوعود، تتباين الصورة لدى المواطن الخارج توا من عشرات السنين من القمع والتهميش والجهل السياسي في أصول اللعبة الديموقراطية والبرامج الإنتخابية.

طبعا في وسط هذه الزحمة الإنتخابية، وغابة الشعارات، تستل كافة الأسلحة، المشروعة منها وغير المشروعة، لكسب ثقة الفرد أو إغرائه إو تخويفه.

مرشحو القائمة العراقية في مدن الجنوب على سبيل المثال يهددون بحياتهم، كما

تمزق ملصقاتهم أو تلصق فوقها ملصقات لقوائم أخرى، مهيمنة بالطبع ولها ميليشياتها أو تتعاون معها أجهزة الشرطة. ممثل قائمة مثال الآلوسي تعرض في محافظة الديوانية إلى محاولة إغتيال، وحدث أمر مشابه لأياد علاوي في باب الحضرة وسط النجف، وتم اغتيال أياد العزي مرشح الحزب الإسلامي في بغداد، وحتى في مناطق كردستان لم تعد القوائم محصورة بالحزبين الكبيرين الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديموقراطي الكردستاني، إذ وصل الصراع حد المواجهة المسلحة مع الحزب الإسلامي الكردي، راح ضحيته عدد من القتلى، كل ذلك على عتبة الإنتخابات، وفي معمعة التنافس (الديموقراطي) لكسب صوت الناخب. في حين تروج قائمة جبهة التوافق العراقي لنفسها، وهي قائمة سنية تتكون من الحزب الإسلامي ومجلس الحوار الوطني ومؤتمر أهل العراق، عبر مخاطبة النزعة الطائفية رغم أنها ترتدي رداء الوطنية العراقية. فمن أولوياتها جدولة الإنسحاب للجيوش الأجنبية، وإطلاق سراح المعتقلين، وتغيير الدستور، والحكومة المركزية القوية، وعودة الجيش السابق، وإلغاء قانون إجتثاث البعث، وغير ذلك من مطاليب تتناغم مع ظروف السنتين الماضيتين اللتين غاب فيهما الصوت السني نتيجة أسباب عديدة.

فوق هذا وذاك، هناك قوى أخرى لم تدخل العملية السياسية، وتقف ضدها، وضد كل الداعين اليها، بل وتهدر دم كل من يشترك في الإنتخابات من أي مكون من مكونات العراق، تلك هي تنظيم الجهاد في بلاد الرافدين(القاعدة)، وتنظيمات حزب البعث السرية، وبعض التنظيمات المسلحة التي تطلق على نفسها إسم (المقاومة الوطنية الشريفة). تلك التنظيمات، والحركات، تحارب العملية السياسية كلها، فهي من منظورها تساعد المحتل على البقاء، وهي غير شرعية، وتزيّن الإحتلال. هذه الحركات العنفية ليست هي من يشوه الملصقات أو يبذر الدعايات الإنتخابية أو يستخدم المال أو التهديد لصالح قائمة معينة، فهي لا تؤمن بغير السلاح والقتل والتفجير وسيلة لتحقيق أهدافها، لكنها بالمحصلة تعتبر لاعبا على الساحة، وطرفا في المعركة المتشعبة الأذرع، المتقلبة الولاءات والتحالفات.

في الحقيقة، يحس معظم الناس أن هناك معركة فاصلة ستقرر مصير العراق لعقود مقبلة ربما. لا تشبه في أسلحتها وشعاراتها ونواياها معركة الإنتخابات السابقة. كما أنها لا تشبه معركة الإستفتاء على الدستور. في المعركة الفاصلة تلك ستتكرس تركيبة

دولة، وهوية وطن، ونمط خارطة جغرافية. هل ستكون الدولة المقبلة مبنيّة من قبل طائفة واحدة أم عدة طوائف؟ كما سيتقرر مصير القضية الكردية، وشكل علاقتها بالدولة العراقية، ومصير الكرد ذاتهم كشعب له لغة وتاريخ وطموحات. التركمان، وهم القومية الثالثة في تعدادها، ستجلب لهم الإنتخابات المقبلة مستقبلا غامضا، سيتحدد في ظلّه مصير كركوك، المتنازع عليها. الأديان الأخرى كاليزيدية والمسيحية والصابئة تنظر هي أيضا إلى الأمام بقلق وخوف، وهذا متعلق بمجيء قوة علمانية تطير بأجنحة الجميع، أو دينية تدير المجتمع على أساس ثيوقراطي بحت، وحسب مذهب محدد وواضح.

وذلك أجمع، سيجر تغييرات شتى في بنية الثقافة العراقية، على صعيد الإعلام المرئي والمسموع، وعلى صعيد حرية الصحافة، وطباعة الكتب، ومدى الحرية الممنوحة للفنانين والمثقفين والمفكرين. وسينعكس الأمر على علاقة العراقيين في الخارج، ومن ضمنهم آلاف المثقفين، ببلدهم الأم وعمق تلك العلاقة.

والأسلحة المستخدمة في تلك المعركة، قومية وطائفية بالدرجة الأولى.

فالتحالف الكردستاني يمتلك كتلة أصوات مضمونة تقريبا، لن تختلف كثيرا عن الكتلة التي حصل عليها في الإنتخابات السابقة، وسيظل ينظر بعين القلق إلى الإفرازات الحاصلة في الجانب العربي من العراق، خاصة بعد التغييرات البنيوية في القوائم الإنتخابية المتصارعة على الساحة. هدد مسعود بارزاني في واحد من تصريحاته أنه إذا ما اندلعت حرب أهلية بين الشيعة والسنة لا يبقى أمام الكرد سوى الإنفصال. استقرار الشمال العراقي(كردستان)، القائم على مؤسسات وأجهزة دولة، يرشحه إذا ما ظل الجزء العربي كسيحا، لكي ينفصل حقا.

إن الزخم الذي ساد في أروقة قائمة الإئتلاف العراقي الموحد، في الإنتخابات السابقة، قد خفت قليلا لعدة أسباب، منها رفع السيد علي السيستاني يده عن القائمة، وأعلن بشكل صريح، أنه لا يدعم أية قائمة بذاتها، وكذلك فعل السيد مقتدى الصدر. وكان لخروج تيار علماني واسع من القائمة تأثير واضح عليها، وهذا ما فعله كل من المؤتمر العراقي بقيادة أحمد الجلبي، وعلي الدباغ وجابر الجابري ومريم الريس وسلامة الخفاجي وآخرين، مما قلص من هامش العلمانية في الإئتلاف، وكرس التوجه الإسلاموي. انسحبت أيضا معظم الشخصيات السنية، والكردية الفيلية، التي كانت

ضمن التوليفة السابقة.

وفوق هذا وذاك جرب المواطن العراقي حكومة الإئتلاف أكثر من ستة شهور، وكان شاهدا على إخفاقها في تحقيق كثير من الوعود التي جاءت بها، ومنها الإعمار والأمن والكهرباء والوقود والفساد. فأغلب تلك الملفات تفاقمت وطغت بدلا من ضمورها وزوالها، وأصبحت قضية (طائفية الدولة) وليس السلطة فقط، مثار حديث حتى الناس القريبين من القائمة. لكن رغم هذا ظلت قائمة الإئتلاف تعزف على المشاعر الطائفية لدى الناس، فأخذت تصور، بشكل مباشر أو غير مباشر، أن عدم التصويت لها سيسبب خروج السلطة من يد الشيعة، مما يزج المستقبل في نفق مجهول قد يعيد حكم السنة أو البعث مرة أخرى.

قائمة جبهة التوافق العراقي السنية تعزف على الوتر ذاته لكن بطريقة ثانية ، فهي تعد ناخبيها، السنة غالبا، بإلغاء قانون إجتثاث البعث وتطالب بعودة الجيش السابق وتنادي بإطلاق سراح المعتقلين، سواء في السجون العراقية أو سجون قوات التحالف، وتدعو إلى حكومة مركزية قوية مع خصوصية ما لإقليم كردستان، مع رفض بات لمبدأ الأقاليم، وتعتبر هذا المبدأ إن كرس في الدستور سيؤدي إلى تقسيم العراق. تراهن هذه القائمة على أصوات الكتلة الغائبة في الإنتخابات السابقة، وتراهن على خلق توازن ما في الجمعية الوطنية القادمة. إن علاقة هذه القائمة بالعمليات المسلحة، والعنف الذي يحصد الأبرياء، وغموض تلك العلاقة، يجعل المواطن عموما ينظر إليها بحذر، بمن فيهم مواطنو المحافظات السنية، الموالون للوضع الجديد.

وفي وسط هذين الإتجاهين، الطائفي والقومي، تأتي قائمة العراقية الوطنية بقيادة أياد علاوي لكي تلغي العامل الطائفي فقط، لكنها تعرف أنها لا تستطيع تغيير العامل القومي، فهي محكومة بخطوط الواقع وتكويناته الديموغرافية. بقول آخر إنها تلعب في حقل العراق العربي أساسا، ولكنها كونها علمانية التوجه، تحاول إلغاء الإستقطاب الطائفي الموجود. هذه القائمة بتحالفها مع الشيوعيين والليبراليين ورجال الدين المتنورين، تطرح برنامجا يستقطب جهات مؤثرة في المجتمع، فهي علمانية التوجه، وتنوي إعادة البعثيين غير المتهمين بجرائم ضد الشعب، وتحارب الطائفية كونها تهتم بالمواطنة العراقية أولا، وتضع للطبقة الوسطى المتنورة دورا رائدا في قيادة المجتمع، ولها علاقات جيدة مع الأميركان والأوربيين. كما أنها تحوز على رضا القوى

الإقليمية، العربية منها خاصة. وفوق الكل، إنها تتواجد في المحيطين الشيعي والسني، وهذا نادر الحدوث في مناخ القوائم الكبيرة المعروفة بإستقطاباتها القومية والطائفية والدينية.

وقائمة بهذه المواصفات، ينظر اليها الإئتلاف الكردي بعين الرضا، خاصة بعد تجربة تحالفه غير الموفقة مع حكومة الجعفري. وتعلق عليها القوى السنية آمالا أيضا، لأنها تشكل التهديد الحقيقي لقائمة الإئتلاف، لهذا فأي تقدم لهذه القائمة يرجح قيام تحالف سلطوي قادم ما بين القائمة العراقية الوطنية وقائمة التحالف الكردستاني وقائمة جبهة العراق السنية، من أجل وقف استئثار قائمة الإئتلاف العراقي الموحد، المعروفة التوجهات في سلطة السنوات الأربع القادمة.

لكن متابعة لما يجري في الشارع، تتجه التوقعات إلى أن هذه الإنتخابات لن تكون نزيهة على الإطلاق.

ستكون النتائج محكومة بالمال، والسلاح، والفتاوى الدينية، والإشاعات الموجهة بدقة، وربما لها علاقة بأصابع أميركا الطويلة التي تؤشر نحو إيران بغضب نووي.

رؤيتان حول الإنتخابات

في العراق، هناك رؤيتان حول الإنتخابات التي ستجري في نهاية كانون الثاني من العام ٢٠٠٥، ولا يتكهن أحد بنتائجها. الأولى تقول بضرورتها، وأهميتها، بإعتبارها ممارسة ديمقراطية ستجري حرة بعد عشرات السنين من هيمنة حزب البعث وسطوته. ويفترض أن يأتي مراقبون دوليون ومنظمات غير حكومية ومفوضية عليا مستقلة، لمتابعة نزاهتها وضمان عدم التلاعب بها. الايقاع الأرأس للمجتمع مهموم بهذا الحدث. والرؤية الثانية ترفض إجراء انتخابات كليا، لا اليوم ولا غدا، ما دامت قوات أجنبية على أرض الوطن، ويبلغ تعدادها حدود المئتي الف جندي من مختلف الجنسيات، حيث تعود أكثريتها للقوات الأميركية والإنكليزية. رافضو الإنتخابات، مثلما المؤيدون، تتنازعهم تيارات وأغراض. تندمج فيها القضية الطائفية والدينية والسياسية، إذ نادرا ما تتحكم الروح الوطنية الصرفة في توجهات معظم الأحزاب، والحركات. الوطنية يقصد منها مصلحة البلد عموما، وإن يكن هذا المصطلح نسبيا أيضا، يعتمد على خلفية كل تكتل سياسي وحركة وحزب. تتباين فحيانا تعاريف المصلحة الوطنية بإختلاف القاموس السياسي والطائفي والإثني ذاته.

ولو أعدنا الأحزاب والحركات والتجمعات إلى أسسها الجوّانية لرأينا أن تلك الأسس تتوزع إلى طائفي وقومي، وآيديولوجي- سياسي بالدرجة الأولى. هناك الأحزاب والحركات الكردية والعربية والتركمانية والكلدوآشورية، ثم هناك السني والشيعي ، وهناك العلماني والديني، مع الأخذ بعين الإعتبار الإرتباطات الإقليمية لكل توجه، ويأتي فوق الجميع وجود المخططات الأميركية في التعامل مع الملف العراقي أولا، ثم الملف الإقليمي. الخارطة إذن ليست سهلة. تمتد إلى تفاصيل في غاية التعقيد. فمن الصعب رسم صورة شبه واقعية للإنتخابات والبرامج السياسية المطروحة وتوجهات الأحزاب والحركات الرافضة أو المؤيدة، دون الإلمام بمثل تلك التعقيدات والتفاصيل. توجه العراقيين العام يقول إن على المحللين والمهتمين بالشأن العراقي، العرب خاصة، ترك العراقيين يرتبون بيتهم دون وصاية أو خطب رنانة، لأنهم يحسون فعلا بتعقيد البنية السياسية والإثنية والطائفية للشعب العراقي. فوق ذلك ثمة أمور في الشأن السياسي تحس أكثر مما تفسر عقلانيا ومنطقيا. تحس كون الفرد يعيشها ويتأثر بها دون شرح أو فلسفة لتلك الظواهر. نسف أنابيب النفط، قتل الشرطة والحرس الوطني،

مهاجمة الدوائر الرسمية، تصفية السياسيين، السيارات المفخخة، التحريض على القتل والتفجير إعلاميا، كلها مفاصل ينسبها البعض إلى فعل المقاومة ويتبجح بها. رأي المواطن، الذي تنقطع عنه الكهرباء ويسبح في الظلام كلما فجر أنبوب نفط، أو كلما حصدت سيارة مفخخة عشرات منه، يسير في وجهة ثانية.

حجج الرافضين للإنتخابات تتمحور حول نقطة جوهرية، هي أنه لا يمكن إجراء إنتخابات في ظل الإحتلال. وهذه الرؤية تتباها هيئة علماء المسلمين، والجماعات السلفية، المرتبطة بالسلفية العربية ومنها القاعدة، أو أنصار الإسلام، وحتى بقايا البعث وأجهزته التي تتحرك بشكل واسع اليوم. فبوجود القوى الأجنبية، حسب رأيهم، سيتم بالتأكيد التدخل لصالح هذا الطرف أو ذاك. وإن أية حكومة لن تكتسب شرعيتها حتى وإن جاءت عبر صناديق الإقتراع. كيف يمكن إجراء الإنتخابات وهناك كتل سكانية كبيرة لا تتوفر فيها شروط الإنتخابات مثل مدينة الفلوجة، وكتلتها حوالي ثلث مليون، ثم مدينة الرمادي وأقضيتها ونواحيها، وكتلتها السكانية تبلغ المليون تقريبا. سامراء أيضا، والموصل المضطربة، وبعقوبة واليوسفية واللطيفية، وبعض أحياء بغداد. ضمن هذه الرؤية إتجاهات ترفض أصلا التعامل مع الأحزاب السياسية المطروحة على الساحة، سواء الشيعية أو الكردية أو العلمانية، باعتبارها أحزابا كانت في صف المعارضة للنظام السابق، وساعدت الأميركان على دخول العراق، وأقامت تحالفا معها. أحزاب جاءت على ظهر دبابة، وهو المصطلح الأثير لبقايا النظام ومن يرى رأيهم. هنا تلغي من المعادلة السياسية كل الأحزاب المعارضة سابقا، ولا تبتعد هذه الرؤية عن أطروحات النظام العراقي الذي لم يكن يعترف بوجود معارضة. ظل يعدها أجمع عملاء لهذه الدولة أو تلك، هذا الطرف الدولي أو ذاك. هذا التيار يندرج معه أيضا السلفية الوهابية المتحالفة مع القاعدة وإمتداداتها في العراق والتي لا تمتلك أي برنامج سياسي، إنما تؤمن بالعنف وحده للإنتقام من الأميركان والأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية. لا ترغب حتى بقيام مؤسسات دولة، ولا ترغب بالحياة أن تستمر، لأن الفوضى توفر لها مجالا واسعا للحركة، وتطمح إلى لا تحرير العراق من القوى الأجنبية فقط، إنما تحويله إلى ساحة حرب شاملة ضدها. ما هي مصلحة المواطن في كل هذا؟ فالواقع إذن لا يمكنه تقبل مثل هكذا توجهات، إذا ما عرفنا المعاناة الشاملة للشعب بكل مكوناته من الحروب واللا إستقرار والقتل والفوضى.

الصراع بين الرؤيتين لا يخص الإنتخابات، بقدر ما يخص قيام دولة. تأصيل رؤية عقلانية للأحداث، لا أحكام مسبقة وتهويلات، دفع العراق والعرب معهم، نتيجتها أثمان باهضة، وأنزلوا إلى أسفل السلم. قضية أخرى تنتج عن الإنتخابات، إذا ما تمت بنجاح. فقسم من تلك القوى الرافضة، تعتقد أن طرح قضية الأكثرية الشيعية له بعد سياسي، ويتعلق الأمر بتسيد طائفة على أخرى، رغم أن هكذا نمط من الأفكار تستخدمه القوى الدينية بالذات للتسيد على الساحة. نادرا ما قال حزب علماني ليبرالي بهكذا أفكار. وهم هو، تؤصله وتنشره ذات الإتجاهات الدينية، ألا وهي قضية التمثيل. فالأحزاب الدينية الشيعية مسنودة بالمرجعية العليا التي يمثلها السيد السيستاني تقول بتمثيلها للشيعة في العراق. من جانب ثان، تقول هيئة علماء المسلمين بالأمر ذاته حول تمثيلها للسنة، وتضع نفسها مدافعا أوحد عن حقوق الطائفة. والواقع غير ذلك. عند هذه الضفة وأختها. الشيعة والسنة تتوزعهما الولاءات السياسية، منهم العلماني الذي يؤمن بوصول حكم غير ديني إلى السلطة، ومنهم القومي الرافض أصلا للإنتخابات، أو المطالب بتأجيلها. منهم المتدين الذي لا يقر بتبعيته لهذا المرجع أو ذاك، ولا يؤمن بسيادة طائفة على أخرى، مثل الحزب الإسلامي وتيار الصدر، وكثير من رجال الدين الآخرين في كلا الطرفين.

التنافس يجري بين أكثر من مئتي قائمة إنتخابية: دينية وعلمانية وقومية وشيوعية. يختلط فيها مرشحون وأحزاب لا تخضع لتقسيم مذهبي أو قومي، اللهم إلا القائمة الكردية التي تشكلت من ائتلاف الحزب الديموقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني، والإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني، وهي قائمة كردية صرفة وإن طرحت برنامجا وطنيا للعراق كله. وستتألف الجمعية الوطنية من مئتين وخمس وسبعين عضوا.

باقي القوائم مختلطة التيارات والإتجاهات. كل يضم أطياف العراق، وكل يدعي تمثيله للجميع، من زاخو إلى البصرة. الداخلون إلى حلبة الإنتخابات أصناف أيضا، بعض شارك على مضض وآخر متحمس. الحزب الإسلامي العراقي بقيادة محسن عبد الحميد، وهو اتجاه أخواني معتدل، ظل حتى اللحظة الأخيرة يطالب بتأجيل الإنتخابات للأسباب والذرائع المعروفة، وعلى رأسها عدم توفر الأمن، لا للناخب ولا للمنتخب. التجمع الديموقراطي بقيادة عدنان الباجه جي دعا في البدء إلى تأجيل الإنتخابات لكنه

شارك في القوائم. باقي الأحزاب متحمسة منذ البداية، وتدافع عن موقفها بحجج قوية حتى وإن لم يؤيدها الواقع. تيار مقتدى الصدر كان مترددا. الفسحة السياسية التي حصل عليها أخذت بالإتساع، وهو يطلب ضمانات لخروج قوات الإئتلاف كي يدخل في العملية السياسية. الشيء الأساسي في نجاح الإنتخابات هو أنها ستجلب حكومة منتخبة، لم تعين بتوافق وبمشورة الأميركان، كما هي عليه الحكومة المؤقتة التي يرأسها الدكتور أياد علاوي. هذه الحكومة الوليدة، ستضع دستورا للبلاد وتطبق القوانين، وتكتسب شرعيتها من صناديق الإقتراع، أي الأغلبية العراقية التي ستشارك. والإنتخابات ستفرز الأحجام الحقيقية للقوى المتنافسة، ومقدار التأييد الشعبي لها. كما انها ستحسم قضية الفيدرالية والعلمانية ومشاركة المرأة التي جاءت نسبتها حسب قانون ادارة الدولة اكثر من ثلاثين بالمئة. لذلك تعين على كل القوائم المشاركة ان تضم ثلثي المرشحات من النساء، وهذا تطور هائل في الواقع السياسي العراقي، والعربي حتى.

ان بعضا من الفوضى الضاربة الأنطاب في عراق اليوم مرده الى عدم وجود قانون واضح وهيئات قضائية تطبق القوانين، بسبب تعطل القوانين السابقة التي وضعها النظام وانهارت مع رحيله المدوي، وعدم وجود قوانين جديدة تتفاعل مع الحياة الجديدة. نجاح الإنتخابات يساعد على وضع دستور دائم وقوانين تنظم خارطة الحكومة وتفاعلات الشعب. غياب قوانين واضحة سبب بيّن لإستشراء الفساد والمحسوبيات والتسيب واللامسؤولية في العمل، سواء في الشارع أو مفاصل الدولة. في الحقيقة إن نسبة القابلين بالإنتخابات يمكن لمسها في الشارع العراقي ومدنه، وهي تزيد كثيرا على نسبة القائلين بمقاطعتها. المنطقة الكردية التي تربو على الأربعة ملايين معظمها تؤيد الإنتخابات، وهناك المدن الجنوبية المستقرة نسبيا، وهي كتلة سكانية تعدادها اكثر من ثمانية ملايين، وهناك ملايين العراقيين في الخارج الذين يؤيدون الإنتخابات. مناطق مثل الرمادي وأقضيتها ونواحييها والفلوجة وسامراء وتكريت وبعقوبة يؤيد سكانها المشاركة لكنهم يخشون من غضب المسلحين والإرهابيين وأتباع النظام الذين يهددون بالقتل كل من ينطق بإسم الإنتخاب، ناخبا أو منتخبا. جرى حرق قوائم ومهاجمة مراكز انتخابية وتصفية أشخاص كانوا ينوون الترشيح. عدم مشاركة هذه الكتل بالإنتخابات لا ينتج عن موقف سياسي لأحزاب ومنظمات وتيارات سياسية، انما عدم وجود سبيل للمشاركة

بسبب التهديد، الجسدي بالذات.

المناطق تلك ليست كتلة سنية واحدة كما يحلو لبعض الأطراف المنظمة ان تدعي، بل هي تتوزع مشارب وتيارات. فيها الشيوعي والقومي والسلفي والمتطرف، وتجربة نجاح ممثل للحزب الشيوعي العراقي في محافظة الأنبار، في بداية تشكيل المجالس المحلية، ما زالت ماثلة. الإنتخابات ستجري بالتأكيد، وخارطتها السياسية يصعب التكهن بها منذ الآن. ولكن هناك ثوابت وخطوط حمر لا يمكن أن تخترق. إن تأثير المشروع الأميركي في العراق والمنطقة سيكون ثقيلا وبيّنا، وهذا يمكن تكثيفة بحقيقة واحدة هي ان العراق لن يحكم من قبل احزاب دينية، لا سنية ولا شيعية. اي حكم ديني سيقود الى حرب طائفية. حقيقة تدركها شخصيات دينية معتبرة وتنادي بها. فالصفة العامة ستكون لحكم ليبرالي علماني، يجهض أي خلخلة للتوازنات الإقليمية والطائفية، لا في العراق فقط إنما في المنطقة برمتها. هناك اصرار من قبل معظم القوى السياسية على انجاح الإنتخابات التي ستجلب ربما ائتلافا حكوميا لن يكون فيه ثقل للأحزاب الدينية بحيث يؤثر على توجهات بناء عراق جديد ديموقراطي علماني، يضمن حقوق الأكراد والمرأة والحكم اللامركزي. حكم سيفسح مجالا واسعا للمجالس البلدية، وإدارة ذاتية لإقليم كردستان العراق، ويعترف بالمكونات المتباينة للعراق، صغيرها وكبيرها . وقد بدأت منذ الآن عشرات الأحزاب والتجمعات والشخصيات حملتها الإعلامية في الصحف والشوارع والندوات لطرح برامجها وتوجهاتها.

المواطن العراقي يعاني من جهل تجاه تلك الإنتخابات. التغيرات التي صبّت على رأسه هائلة، بفترة زمنية قصيرة. الوجوه التي تبدلت صعب حصرها، والوجوه الجديدة لقيادات شابة وأسطورية تحتاج إلى وقت طويل كي ترسخ في الذاكرة. أما المفاهيم الجديدة فبعضها يسمع بها الفرد أول مرة. قسم يستهجنها وقسم راح يتآلف معها ويرددها. أمام أكثر من مئتي قائمة، كل قائمة تحمل أكثر من مئة إسم، وتضع شعارا، يحير المواطن ويعجب. ومقارنة مع كثرة القوائم وتباين البرامج والضعف الإعلامي في شرحها، وقلة الخبرة لدى ذلك المواطن مع نمط حر من الإنتخابات، تصبح قضية الإختيار صعبة. وهذا ما يفسح المجال، ربما، أمام الضغوطات العشائرية والدينية والقومية والمناطقية، في توجيه مزاج الناخبين. وإضافة إلى ضعف التجربة الديموقراطية لدى القوائم المشاركة، هناك ضعف لمؤسسات المجتمع المدني في قضية

الإنتخابات وشرحها والترويج لها.

والمعروف أن أربعين سنة من قمع الحريات، ومنع الأحزاب والمنظمات عن العمل العلني، وتبادل الآراء والحوار الحر، أخل كل ذلك بالجانب التلقائي والمسؤول في روح الفرد. عدا هذا هناك إنصراف بيّن للشعب عن الإنتخابات ومعاركها، لأنه مشغول بالأساسيات من حياته اليومية. الكهرباء تنقطع بإستمرار. الوقود بكل أنواعه شبه مفقود. البطالة عالية. الفساد ثقيل، والأمن يشكل هاجسا في مناطق مثل بعقوبة والموصل والرمادي، وبغداد بعض الشيء. وصل الإحباط إلى درجات عالية، وفقدان الأمل بتغيير الصورة بعد الإنتخابات ضارب الجذور في النفوس.

ولكن.... الجميع يؤمن بالحكمة القائلة: عسى أن تجيء الإنتخابات بالحل، فماذا نصنع من دون إنتخابات؟.

نتائج غير متوقعة

في قرية الصوفية، التابعة إلى محافظة الأنبار، جيّش أهالي المنطقة عشرات من الرجال المسلحين، لحماية صناديق الإقتراع. ومنذ الصباح الباكر للخامس عشر من كانون الإول، توافد إلى المركز الإنتخابي مئات المواطنين لكي يختاروا قوائمهم ،غير مبالين بتهديدات أنصار القاعدة الذين حذروا أي شخص، سواء كان مرشحا أو ناخبا، بالقتل إذا ما اشترك في التصويت. ومن المعروف أن مناطق غرب العراق ظلت لفترة قريبة حاضنة لجماعات القاعدة، والتكفيريين والحركات المسلحة التي تعارض بشدة أي حديث عن عملية سياسية في العراق، بل اعتبرت الإنتخابات كفرا وإرتدادا عن الشريعة الإسلامية التي يعتقدون أنها الصحيح. القوائم التي نالت حظوة في قرية الصوفية، ومناطق الرمادي والفلوجة، معروفة سلفا، وعلى رأسها جبهة التوافق العراقية السنية، وتضم الحزب الإسلامي العراقي ومؤتمر أهل العراق ومجلس الحوار الوطني، وهي الأطراف ذاتها التي قاطعت التصويت في الإنتخابات السابقة. دخول العرب السنة إلى الإنتخابات رفع من عدد المصوتين وأكسب العملية السياسية شرعية أكثر من ذي قبل.

لقد شارك في الإنتخابات، حسب بيانات المفوضية العليا للإنتخابات في العراق، ما يقرب الأحد عشر مليون ناخب، أي نسبة تفوق السبعين بالمئة من عدد الناخبين في البلاد، خارجا وداخلا. وكانت عدد الأحزاب والإئتلافات تجاوزت المئتين، وراقب الإنتخابات أكثر من مئتي ألف مراقب ينتمون إلى مختلف الكيانات السياسية، ومن بين ذلك حوالي ألف مراقب دولي، وغطت الصحافة والفضائيات بشكل حر، بعض الشيء، مسيرة يوم طويل من الإنتخابات. وعلى المستوى الأمني لم تسجل خروقات كبيرة تعيق سير الإنتخابات، واستطاعت القوى الأمنية العراقية، بالتنسيق مع القوات متعددة الجنسية في معظم المحافظات ، من تأمين جو آمن لكي يدلي الفرد بصوته. المميز في هذه الإنتخابات المشاركة الواسعة للمرأة، إذ خرجت من كونها عنصرا مهملا حسب رؤية المجتمعات الشرقية التقليدية، لكي تصبح صوتا فاعلا يمكن أن يؤثر على مستقبل بلد برمته، ويمكنه أن يحدد هذا المستقبل لعقود مقبلة، لذلك لم يتوان حتى رجال الدين والمحافظون عن الدعوة لمشاركة المرأة في التصويت. لم يشذ عن هذا لا المناطق ذات الغالبية الشيعية ولا السنية ولا الكردية، كما لبى ذلك طموح الحركة

النسوية التي تطالب بحقوق المرأة. كما تميزت بحضور طاغ للأطفال، وهم يرغبون في الإدلاء بأصواتهم، وشهد الجميع تلك الأنامل الصغيرة مخضبة بالبنفسج، وهو لون الحبر الخاص بالمشاركة.

وإذا كانت الإنتخابات السابقة معروفة التفاصيل، وجاءت نتائجها حسب مقاييس خمنت مسبقا بسبب الإنقسامات الطائفية والعرقية وقتها، إذ نالت القائمة الشيعية والكردية حصة الأسد، فهذه الإنتخابات أفرزت وضعا آخر يصعب التكهن بما سيقود إليه. لقد دخلت الكتلة السنية بقوة في الإنتخابات، سواء الأحزاب العلمانية منها مثل قائمة جبهة الحوار الوطني بقيادة صالح المطلك، والمصالحة والتحرير بقيادة مشعان الجبوري، أو الدينية التي تزعمتها جبهة التوافق العراقية بقيادة عدنان الدليمي. كما أفتى أكثر من ألف عالم دين سني بضرورة المشاركة، بل بوجوبها، وصارت الآراء المتطرفة تجاه العملية السياسية، كآراء هيئة علماء المسلمين، هامشية ولا تلقى التأييد في الشارع. كانت الهيئة قد تذرعت برفض المشاركة بسبب وجود الإحتلال، ورغم أنها لم تحرم ذلك على من يرغب بدخول الإنتخابات، لكن بيّن الزخم الشعبي في العملية في المدن السنية أن مثل هكذا آراء لم تعد تجد آذانا صاغية. كانت القاعدة في بلاد الرافدين تحتمي بهذه الحجة، لكن بعد أن رفعت من قبل جبهة التوافق العراقية، وعدد هائل من علماء السنة، نزع البساط تماما من تحت أقدام تلك المنظمة التكفيرية، ولم يعد خطابها (المقاوم) ضد الإحتلال خطابا مقنعا، بعد أن أصبحت خسائر العراقيين جراء تلك (المقاومة) أو الجهاد، تفوق مئات الأضعاف ما يخسره الأميركان. وذكر شهود عيان في مناطق غرب العراق كيف أصبح المواطنون يطاردون تلك الجماعات ويجبرونها على التوبة والتخلي عن سلاحها، وكانت الذروة يوم الإنتخابات حين نزلت العشائر والأحزاب السنية بكل ثقلها لحماية الناخبين. وهذا ما صارت نتائجه واضحة في عموم العراق حيث تلاشت الأعمال المسلحة لتبلغ درجات واطئة من الفعالية مقارنة بالأشهر الماضية. لقد اكتشفت القوى السنية الخلل الذي حصل سابقا بعدم دخولها الإنتخابات، لذلك تم التهيؤ لهذه الإنتخابات بقوة، مما سيفرز تحالفات جديدة في تشكيل الحكومة القادمة، كما سيخلق بعض التوازن في مجلس النواب القادم، خاصة في عملية إعادة النظر في الدستور والتصويت على القوانين الجديدة أو القرارات التي ستتخذ خلال السنوات الأربع القادمة.

السنوات الأربع المقبلة لن تكون سهلة على الحكومة الجديدة، فثمة ملفات شائكة ينبغي أن تجد لها الحلول. ملفات مثل إنسحاب القوات الأجنبية وتنقيح الدستور وبناء جيش غير طائفي ومحاربة الفساد والفيدرالية وتوزيع الثروات وإعادة الإعمار وهوية العراق ومدينة كركوك وعلاقة الدين بالدولة والجنسية، وغيرها الكثير، وهي ملفات ستفتح جبهة واسعة لمعركة متعددة الوجوه والمحاور، وستكون المحك للديموقراطية الوليدة في العراق. فمن خلال النتائج سوف تتشكل كتل كبيرة يكون لها الدور الفعال في معالجة تلك الملفات. كتلة الإئتلاف العراقي الموحد، ذات التوجه الديني الشيعي، وكتلة جبهة التوافق العراقية ذات التوجه الديني السني المعتدل، وكتلة العراقية الوطنية الليبرالية النفس والعلمانية الأفكار ، ثم الكتلة الكردستانية، وهي تبحث عن مصالح الشعب الكردي في كردستان أولا ثم العراق ثانيا، لكنها تقترب من الليبرالية والعلمانية في قضية علاقة الدين بالدولة والحريات الشخصية، هي القاطرات المرشحة لسحب العملية السياسية إلى بر الأمان. وهي أيضا من سيقود البلد إلى متاهات غير معروفة النتائج إذا ما أخفقت في التوافق على بناء الحكومة القادمة.

إما القوائم الأقل ثقلا، المؤتمر العراقي الموحد بقيادة أحمد الجلبي، وقائمة مثال الآلوسي، وقائمة رساليون الصدرية، والكفاءات العراقية وشمس العراق، وغيرها، فسوف يكون دورها مكملا لهذا الطرف أو ذاك، ولن تستطيع تقرير مصير الحكومة القادمة. والمعروف أن حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري استغرق تشكيلها حوالي ثلاثة أشهر، وتشكيل الحكومة الجديدة سيستغرق الفترة ذاتها على الأرجح، كون الخارطة السياسية تغيرت، واكتسبت الأحزاب والتآلفات خبرة، بعضها ببعض، وهذا ما أفرزته مسيرة الحكومة السابقة.

قائمة الإئتلاف الشيعية ستحصد الكتلة الأكبر من المقاعد، لكن اقل من السابق، وتحالفها مع التحالف الكردستاني غير أكيد هذه المرة بسبب تنابزات الأشهر الماضية وما رافقها من اتهامات متبادلة حول صلاحيات رئيس الجمهورية وإنفراد رئيس الوزراء بالقرارات وفوضى الوزارات المصحوب بموجة عارمة من الفساد والتسيب والمحسوبيات والولاءات الحزبية والطائفية والقومية. كانت حكومة الجعفري قد أخفقت في حل إشكالية مدينة كركوك، ونحت إلى الإستفراد الطائفي في الممارسة والخطاب، وسخرت ملفات كثيرة مثل محاربة الفساد وإعادة الإعمار وإجتثاث البعث، لتمتين

خطابها ذاك، وبدأت تضيّق شيئا فشيئا على الحريات الشخصية خاصة في المناطق الجنوبية، كما ازداد في ظلها نفوذ وهيمنة الميليشيات، وبلغت الإستقطابات الطائفية مديات خطيرة. هذا ولم تستطع، عبر تلك المسيرة الطائفية، من تهدئةالعمليات الإرهابية والعنفية، وفوق ذلك ولدت تذمرا من قبل السياسة الأميركية والبريطانية، وصارت علاقتها مع إيران محط شكوك وتقولات. ذلك كله يجعل من الصعوبة على التحالف الكردستاني، وهو يمتلك كتلة برلمانية ثابتة تقريبا، تجديد التحالف مع تلك القائمة.

تحالف جبهة التوافق العراقية السنية، وهي تأتي على الأغلب بعد التحالف الكردستاني من ناحية العدد، مع الإئتلاف وارد لكنه يصطدم بعقبات كبيرة، منها قضية إقليم الجنوب. ويعتبر هذا التصور جوهر سياسة الإئتلاف العراقي، وعنوانا كسب من خلاله أصوات ناخبيه المدقعي الفقر الطامحين إلى استغلال عادل للثروات النفطية المتركزة في محافظات البصرة والعمارة والكوت والناصرية، فيما ترفض إقليم الجنوب أحزاب جبهة التوافق رفضا قاطعا وتعتبره مقدمة لتقسيم العراق الى كانتونات. ويأتي ملف اجتثاث البعث وإعادة منتسبي الجيش السابق في مقدمة نقاط الإفتراق بين الكتلتين، وربما تكون قضية علاقة الدين بالدولة النقطة الوحيدة التي يمكن التفاهم حولها. الشقة بين الكتلتين واسعة مما يجعل التقاءهما مستقبلا في تشكيل حكومة صعبا للغاية.

وتظل كتلة العراقية الوطنية بقيادة أياد علاوي هي الأقرب إلى توجهات القائمتين، أي التحالف الكردستاني وجبهة التوافق العراقية، لذلك فمقدار المقاعد التي ستحصل عليها هذه القائمة هو ما سوف يحدد ملامح الحكومة المقبلة. وتعرضت القائمة العراقية الوطنية إلى حملة تشويه واسعة من قبل قائمة الإئتلاف كونها هي القائمة الوحيدة التي شكلت خطورة عليها، فهي علمانية تخاطب نوازع التيار العلماني في المدن الجنوبية ذات الغالبية الشيعية، وهي منسجمة مع توجهات التحالف الكردستاني في كثير من المفاصل، كما أنها تشترك مع جبهة التوافق العراقية في قضية تخفيف اللهجة من قانون إجتثاث البعث، ولا ترغب بتكوين إقليم في الجنوب، ولديها حساسية من توسع النفوذ الإيراني وتشيد بهوية العراق العربية، وغير متطرفة في قضية علاقة الدين بالدولة، وتدعو إلى حكم مدني يقوده السياسيون وليس رجال الدين.

ومن النتائج الأولية للإنتخابات ظهر أن قائمة العراقية الوطنية تراجعت كثيرا في أغلب المناطق الجنوبية وكذلك في بغداد، ويعزو كثير من المراقبين الأسباب إلى ما جرى في الأيام التي سبقت الإنتخابات، وفي يوم الإنتخابات أيضا.

المعروف هو أن أغلب منتسبي الشرطة جاءوا إما من ميليشيات الأحزاب الدينية أو القريبين منها، لذلك ساهموا مساهمة واسعة في التأثير على المواطنين سواء بالترويج لقائمة الإئتلاف أو لنزع ملصقات العراقية الوطنية، وقيل خبر غير مؤكد أن هناك سيارات دخلت عن طريق إيران محملة بقسائم إنتخابات أستخدمت لصالح قائمة الإئتلاف. واستغلت قائمة الإئتلاف أيضا برنامج الإتجاه المعاكس الذي بثته الجزيرة، وفسر على انه هجوم على المرجعية في النجف، حيث خرجت مظاهرات عارمة في الجنوب وبغداد تنديدا بذلك البرنامج، لكن المظاهرات تلك روجت في ذات الوقت لقائمة الإئتلاف واعتبرتها هي الوحيدة المدافعة عن المرجعية، وكل ذلك داعب مشاعر الناخب البسيط الدينية وصار معبأ للتصويت للقائمة، رغم أنه عانى كثيرا في ظل الحكومة التي يقودها الإئتلاف ذاته طوال سبعة أشهر تقريبا. هذا عدا عن توزيع أموال ومساعدات عاجلة من أجل كسب الأصوات.

ولا شك أن قائمة الإئتلاف ستحصد أغلبية الأصوات في المناطق الجنوبية، وفي بغداد أيضا، مما يجعلها شريكا لابد منه لأي حكومة مقبلة. الحزب أو الإئتلاف الذي يجمع نصف أصوات مجلس النواب زائدا واحد، يستطيع تشكيل حكومة، لكن هذا لا يكفي لحكم العراق في السنوات الأربع المقبلة، كون انتخاب المناصب العليا السيادية، رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، يتم بتوافق ثلثي مجلس النواب. ولذلك لا يظل أمام قائمة الائتلاف الوطني العراقي إلا التحالف مع قوائم أخرى في المجلس. فرص تحالف الإئتلاف مع جبهة التوافق العراقية السنية قليلة، وذلك لوجود تباينات جوهرية بين الطرفين. لعل أهمها الموقف من البعثيين وإعادة النظر في الدستور وإقليم الجنوب ودور المرجعية في العراق والموقف من الميليشيات وإعادة تشكيل الجيش والشرطة، وكل تلك الإشكالات تتطلب تنازلات واسعة من كلا الطرفين ربما يصعب تقديمها. ومع إعلان النتائج غير النهائية شنت جبهة التوافق العراقية حملة واسعة على المفوضية واتهمتها بالتلاعب بنتائج الانتخابات وممالأتها للإئتلاف، وهددت بمقاطعة المجلس النيابي اذا لم يؤخذ بالشكاوى والطعون المقدمة إلى المفوضية.

أما فرص التحالف بين الإئتلاف والتحالف الكردستاني فهي الأكثر واقعية، لكنها تصطدم مرة أخرى بعقبات ليست سهلة، منها مدينة كركوك وقضية إدارة إقليم كردستان والمدى الذي تقف عنده استقلالية ذلك الإقليم، عدا عن الحريات المدنية وقانون الأحوال الشخصية. وقد ردد عدد من القادة الأكراد أنهم يتوجسون من حكومة ذات طابع ديني، شيعي على وجه الخصوص لأن ذلك من شأنه أن يؤجج المذهبية بعنف،ولاسيما وأن الأكراد يشتركون مع العرب السنة بالمذهب.

من كل ذلك يصعب التكهن بنوع الحكومة المقبلة. من هي القوى التي تتناسى خلافاتها وتتحد للخروج من عنق الزجاجة، ومَا هو دور السياسة الأميركية في رسم خطوط عريضة لتلك الحكومة؟

ربما لا تخضع قضية تشكيل الحكومة المقبلة للبرامج المعلنة لأي من القوائم أو الأحزاب التي ستصعد إلى مجلس النواب. التنازلات ينبغي أن تكون متبادلة، والمساومات قد تحدث من تحت الطاولة، وهذا ما يجعل للمفاجآت يدا طولى في الأشهر المقبلة. المواطن العادي ينزع لأسباب دينية أو مذهبية أو قومية إلى تأييد هذا الحزب أو ذاك، لكن النخب السياسية الظافرة لها حساباتها غير المعلنة أيضا، وتلك الحسابات لا يمكن أن تتقاطع في هذه المرحلة بالذات مع القوة المهيمنة على الساحة العراقية، أي القوة التي تمتلك أكثر من مئة وخمسين ألف جندي. تلك القوة هي الوحيدة التي يمكنها أن تقول للغيمة امطري على بلاد الرافدين، أينما تشائين، فلسوف أجني خراجك.

أول حكومة منتخبة دستوريا

وأخيرا، وبعد انتظار طويل، وملل وتذمر العراقيين ، تشكلت الحكومة العراقية الدائمة، برئاساتها الثلاث، وأصبح الحديث يدور عن انطلاق عجلة الحركة السياسية مرة أخرى، وقد توقفت، أو كادت، لما يزيد على أربعة أشهر طوال من الإغتيالات والتفجيرات والجثث مجهولة الهوية وفرق الموت وتصاعد التوتر الطائفي والحديث اللاغط عن وجود أو إنطلاق ما يعرف بالحرب الأهلية.

من المعروف أن الانتخابات السابقة رافقها كثير من التزوير والضغط والولاءات الطائفية والقومية والإبتزاز الديني والمذهبي والضغط الإجتماعي على الناخب العراقي، لكن رغم التصديق على نتائج تلك الإنتخابات من قبل لجنة دولية محايدة، ظل الشك وعدم الثقة وسوء الفهم هو ما يحكم العلاقات بين القوى السياسية. لم تستطع تلك القوى، رغم مرور الأشهر الأربعة تلك، الوصول إلى صيغة ملائمة لبناء هرم حكومي ينال مباركة الجميع ويقنع الشارع العراقي. لم تشكل الحكومة بتلك السرعة المرتقبة المتناسبة مع حاجة البلد إلى حكومة قوية بشكل فوري، وذلك لتباعد البرامج والتصورات تجاه ما سيكون عليه العراق الجديد، كهوية أولا وكنظام إجتماعي ثانيا، إضافة إلى الحيرة الكبيرة ما بين تطبيق إستحقاقات الإنتخابات وما أفرزته من نتائج، وما بين الضرورات الوطنية في خلق حكومة يرضى عنها الجميع وتمثل الجميع.

أن تؤلف الكتلة الفائزة الأكبر تلك الحكومة لم يكن ملائما لظروف العراق الحالية مع تهميش الهوية الوطنية وغلبة البعد الطائفي والقومي، لذلك ولدت من رحم المفاوضات والضغوطات الدولية وحراك المجتمع العراقي بمؤسساته المدنية والشعبية والدينية حكومة تفاهمات، واصطلح عليها بحكومة الوحدة الوطنية، حيث أنها يمكن أن تمثل القوى الفاعلة والمؤثرة في مسيرة العمل الوطني. حكومة الوحدة الوطنية ستزاوج ما بين الإستحقاقات الإنتخابية والإستحقاقات الوطنية، وظل لضغط الشارع الكبير وتذمره واحتجاجه الدور الفاعل في الحد من تبجحات وتورمات أحلام السياسيين ومطامحهم في الإستفراد في السلطة وتجييرها لهذه الطائفة أو تلك. وكان الضغط ذاك متأتيا من الدماء التي لم تنقطع نتيجة الإنفجارات والإغتيالات والإنفلات الأمني . علما أن تلكؤ القوى السياسية في الوصول إلى اتفاق فيما بينها، أفقدها كثيرا من

مصداقيتها لدى العراقيين بمن فيهم جماهير تلك الأحزاب، هذا عدا عن فقدان الهيبة وسط معارك سياسية وحزبية حول تقاسم الوزارات أو المسؤوليات في الحكومة الدائمة. وهذا ما حدا بالمواطن إلى رسم علامة استفهام كبيرة حول أغلب الرموز الوطنية التي يراها أمامه على شاشات التلفزيون.

اليوم بعد البت في قضية الرئاسات الثلاث، وهي رئاسة الجمهورية والوزراء والنواب، إضافة إلى نوابهم، فستظل مسألة تشكيل الوزارة مسألة وقت ربما لن يطول. تشكيل الوزارة القادمة يمكن التكهن به ببساطة، فثمة مزاوجة متفق عليها ما بين الإستحقاق الإنتخابي والمصلحة الوطنية، ويفترض أن تكون الوزارات السيادية والحساسة من نصيب أشخاص ليست لهم علاقة قوية مع أباطرة الميليشيات، وهذا على الأقل ما تطمح إليه القوى السنية والولايات المتحدة الأميركية التي كثيرا ما صرح سفيرها في العراق زلماي خليل زاد بأن الميليشيات راحت تشكل خطرا على العراق، وبرنامجه الوطني، يساوي، وربما أكبر، من خطر الإرهاب الأصولي التكفيري.

عقدة الجعفري تم تجاوزها، وسيكون المايسترو للوزارة الجديدة هو نوري المالكي، الشخصية التي يلفها الغموض، ولكنها لم تخلق الإحباط الواضح والصريح كذلك الذي خلقته شخصية ابراهيم الجعفري لدى القوى السياسية، لا الكردية والسنية والأممية وحسب، بل حتى داخل الإئتلاف العراقي الموحد. يفترض بنوري المالكي أن يدير العجلة المتنافرة الأهواء والإتجاهات والمصالح، يقودها الى الأمام في طريق مليء بالحفر والمطبات والإنعطافات الخطرة، وهذا كله سيحتاج دون شك الى حنكة سياسية وصبر وسعة أفق، فالملفات كبيرة وكثيرة ومعقدة، والحلول بحاجة الى شجاعة وحسم، وهذا كله سيقرر خلال السنوات المقبلة مستقبل بلد وشعب، يقرره طوال العقود المقبلة.

إن أهم الملفات المطروحة على طاولة مجلس الوزراء هو ملف الأمن دون شك، الملف المنقوع بالدم والغبار والصرخات، المفتوح على إحتمالات كثيرة منها انهيار السيطرة على المناطق الساخنة مما يقود الى حرب أهلية لا تبقي ولا تذر، ستتردد أصداؤها بعيدا في دول المنطقة. والملف الأمني لا يعني محاربة الإرهاب فقط، المتمثل بالتكفيريين والقاعدة ومناصري النظام السابق، إنما يشمل الميليشيات المسلحة التابعة لبعض القوى السياسية الموجودة في السلطة حاليا. فوجود الميليشيات بات يلغي الدولة، ويعرقل الإعمار، ويسرّع في نشوب حرب أهلية، إضافة الى أنه يعقّد عمل القوات الدولية

التي تحاول تخفيف وجودها العسكري بأسرع ما يمكن، وتسليم الملف الأمني للعراقيين.

إن وجود الميليشيات يعرقل أيضا تنظيم الأجهزة الأمنية الوطنية، ويجعل تلك الأجهزة مخترقة من الأحزاب ذات الذراع الميليشياوي وهذا ما يضعف من سرية الخطط والقرارات، ويعرّض استقلالية الأفراد للخلل، كما يعرض سلامتهم لخطر أشد. وهذا يفسر ربما جزءا من صورة الإغتيالات التي تحصل داخل الأجهزة الأمنية العراقية، كتصفية حسابات مرحّلة من الواقع اليومي. ورغم أن الملفات المنتظرة حلا مترابطة ويقود بعضها الى بعض إلا أن كل واحد منها يمتلك شخصيته المستقلة نسبيا. وإذا كان ملف الأمن مطلبا صار شعبيا بقوة، لكن هناك ملف آخر لا يقل أهمية بالنسبة للفرد ألا وهو ملف الفساد، هذه الكلمة التي تتشكل مثل حرباء حسب الظروف والأوقات، وتتغلغل في نسيج الدولة والمجتمع. ملف معقد، يكلكل على الروح العراقية ويلخص الخراب التاريخي لتلك الروح، خراب الحصار والقمع والترهيب والفاقة والتشوهات السياسية لعقود وعقود خلت.

فعن طريق الفساد المستشري في أجهزة الدولة ووزاراتها تتم صفقات تهريب أسلحة ومتفجرات، ويتم تهريب المحروقات أو التلاعب بها في السوق المحلية، بل وحتى القيام بمهمات إستخباراتية وعسكرية لقوى الإرهاب المحلي والعالمي. طبعا دون إغفال الأجهزة الإستخبارية الإقليمية والعالمية العاملة في أرض السواد دون حسيب أو رقيب. ومداميك الفساد معروفة لدى المواطن العراقي نتيجة معايشة طويلة، تمتد الى عهود سابقة، ومنها العشائرية، والطائفية، والولاء القومي، والعلاقات الأسرية، والعصبيات المناطقية. وكل تلك المداميك تساهم في وضع الشخص غير الملائم في المكان غير الملائم، مما صار يهدد بشكل جدّي بنية الدولة العراقية، ويعطل أغلب مشاريعها في فرض الأمن او الإعمار.

وبالترابط ما بين هذين الملفين يأتي الملف الضخم، والذي لا يقل إلحاحا وأهمية، إذا ما أريد بناء عراق جديد، يخرج من نفق مرحلة حكم البعث وحروب صدام حسين، ألا وهو ملف إعمار الوطن. ملف الإعمار ملف ضخم وثقيل ومرهق ويمتد من بغداد إلى عواصم المال والقرار في دول العالم أجمع، ثقله متأت من الخراب الشاسع والعميم الموجود في العراق، مع وجود تباينات نسبية بين هذه المنطقة أو تلك. ولكن لو أخذت

العاصمة بغداد كنموذج فيمكن القول إن كل شيء فيها بحاجة الى إعمار وإصلاح. شبكة الكهرباء يرثى لها، مع نقص حاد في كمية الطاقة المستحقة، الطرق مهترئة، والمناطق الشعبية خاصة، تعيش كارثة بيئية وصحيّة. المباني مهملة وعتيقة، كآبتها واضحة لمن يسير في طرقات تهيمن عليها العارضات الكونكريتية المعدة لحماية المؤسسات الرسمية والفنادق من هجمات السيارات الإنتحارية والأحزمة الناسفة وقذائف الهاون.

شبكة المجاري لمدينة تعداد سكانها أكثر من ثمانية ملايين نسمة، ظلت دون إدامة لعقود، حتى راحت المياه الثقيلة تختلط بمياه الشرب، ولذلك ليس من الغريب أن يجد الأطباء أوبئة وأمراضا غريبة خاصة لدى الأطفال. هناك نقص في تجهيزات المستشفيات والمدارس والجامعات، وهناك بطالة هائلة بسبب إغلاق مئات المصانع والمعامل وورش العمل، عدا عن هجرة الكفاءات العلمية والثقافية خارج الحدود لعدم وجود دولة حقيقية تحميهم. كان المواطن العراقي يحلم، بعد انهيار نظام القمع والعزلة، أن يرى الشركات الأجنبية في مدنه، كي ينقل وضعه الإقتصادي من الصفر الى مستوى أعلى، وكان يحلم بتحسن في الدخل كي يسافر ويستمتع برؤية العالم، يحلم بمسابح وساحات نظيفة ومسارح وسينمات، يحلم بصحافة تصله الى بيته، ويحلم بوجود آفاق مفتوحة يرى عبرها السماء الرائعة. لكن كل ذلك لم يحدث، وظل ذلك المواطن يعلق آماله على الحكومة الجديدة التي ستولي الإعمار جهدا مضاعفا.

والملف الآخر الذي سيعتمد على أداء الحكومة وتوجهاتها هو هوية العراق، فالسنوات السابقة كانت تمهيدا لإيجاد الطريق الصحيح والواضح لصياغة هوية جديدة تختلف عن هوية العراق قبل سقوط صدام حسين في التاسع من نيسان. هوية العراق تتحقق عبر خطوط معينة لا بد من التعامل معها بوضوح، ومنها قضية الفيدرالية. في الشمال تعتبر الفيدرالية محسومة، والواقع المكرس في كردستان العراق منذ أكثر من خمس عشرة سنة لا يمكن إلغاؤه أو الوقوف ضد آليا تطوره الدستورية. معظم القوى السياسية المشتركة في حكومة الوحدة الوطنية تقر بهذه الحقيقية، والمواطن العادي يتقبل هذه الحقيقة أيضا كونها ليست جديدة، ولها وجود مسبق في العقل الجمعي. وكلمة الحكم الذاتي لكردستان العراق توجت رسميا في الدستور العراقي المؤقت في بداية سبعينيات القرن المنصرم.

مشكلة الفيدرالية تكمن في الجنوب خاصة، وبدرجة اقل فيدرالية بغداد والمناطق الغربية. هناك عدد من القوى السياسية يتخوف من فيدرالية الجنوب التي ستضم أكثر من خمس محافظات عراقية، لأنها حسب منطق القوى الرافضة ستشكل كتلة مذهبية يسهل على إيران الهيمنة على توجهاتها، كما أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العراق، وتشكل رئة البلد ككل على الخليج. ومن وجهة نظر المعارضين أيضا أن ليس هناك مبرر لوجود فيدرالية، فأهل الجنوب يشتركون مع الآخرين باللغة والدين والتاريخ المشترك والإنحدارات القبلية والعشائرية، عدا عن التقارب الجغرافي مع المناطق الأخرى. ملف الفيدرالية يأخذ بالحسبان قضية مدينة كركوك، باعتبارها هي العراق المصغر، فكركوك يطالب بها الأكراد ضمن الإقليم، ويطالب بها التركمان باعتبارها مدينتهم التاريخية، ويعتبرها كثير من العرب أنها جزء من العراق ولا تتبع أي طائفة أو قومية. وهذا المنطق في كل فاصلة من فواصله يمتلك مصداقيته ويمتلك المبررات للدفاع عنه، لكن في ذات الوقت يمتلك الحجج المضادة التي تنسف هذا المنطق من أساسه. كل هذا يعكس تعقيد الصورة في مدينة كركوك بالذات، وتعقيد ملف الفيدرالية بشكل عام.

والملفات الثلاث التي سبق الحديث عنها ملفات ضخمة وملحة، وستوضع على سلم الأولويات أمام الطاولة العتيدة لمجلس الوزراء، لكن رغم أهمية الملفات الثلاث السابقة، إلا أنها تتعالق وتتشابك مع ملفات أصغر، وهي تتفاعل فيما بينها حتى يصعب أحيانا حل واحد من الملفات دون النظر في تلك الملفات الثانوية. الملفات الثانوية حديث المواطن أيضا وتقرر حياته، مثل توزيع ثروات العراق، وبناء الجيش والشرطة، والثقافة، والعلاقة ما بين الدين والدولة، ومدى استيعاب المجتمع العراقي للحرية الهابطة عليه من السماء، سوية مع طائرات الأباشي والقنابل والصواريخ الموجهة.

ومن الملفات الأخرى أيضا الحدود المسموح بها في التعامل مع دول الجوار، وملف الديون الخارجية، وملف التجنس وحقوق المرأة، عدا عن الملف الإداري الخاص بتوزيع المناصب الدبلوماسية والسياسية والإدارية في الدولة العراقية الناهضة من الرماد. من هنا يمكن القول إن عقدة الجعفري قد حلت، وإن بناء حكومة وحدة وطنية وضع القطار على السكة، لكن الخطر لا يكمن هنا. الخطر في التفاصيل الرهيبة. والموضوع

يشكل اختبارا مصيريا لقادة العراق الجدد، يخص لا مصير العراق فقط بل مصير المنطقة برمتها، وله تأثيرات شاسعة على نفوذ وإستراتيجيات الدولة الأعظم، أي أميركا، وهذا ربما ما يدفعها للتدخل في توجيه القطار العراقي تدخلا حاسما وقويا.

ظواهر عراقية

الجاليات العربية في العراق

ذات صباح أفاق السكان في حي البتاوين، والمناطق المجاورة، على مفارز الحرس الوطني والشرطة وهي تطوق الشوارع والبيوت وتداهم الأزقة. انتشر القناصة فوق السطوح، ومدّت الأسلاك الشائكة في المداخل الفرعية، ومنع المارة من الإقتراب. أثناء ذلك سمع دوي رصاص متقطع، وانطلقت صفارات شرطة ودبت حركة غير مألوفة. حي البتّاوين يقع وسط بغداد، وإسمه يمتلك وقعا خاصا في الأذن العراقية، فهو من الأحياء التاريخية، ويحيل دائما الى ساحة التحرير وشارع السعدون وأبي نواس. وحي البتاوين اليوم من الأحياء المهترئة، فالشوارع ممتلئة بالحفر، والأبنية متداعية، وقاطنو الحي خليط عجيب، تسبح فوقه روائح المجاري وبقايا الخمور وعطن المومسات. عراقيون ومصريون وسودانيون ويمنيون وإيرانيون وسوريون، ومن بلدان أخرى. تشيع في أزقة الحي الدعارة المكشوفة، حيث وجود النساء في الأبواب مألوف، وكذلك السكارى وباعة الخمور والمكبسلين، الذين يتناولون الحبوب المخدرة. والحي نادرا ما تدخله الشرطة. لا أحد يطلب من ساكنيه أوراق تعريف أو هويات شخصية. ولا أحد يتدخل بشؤون أحد. البيوت معتمة، والأوساخ تستشري في الزوايا وعلى مداخل البيوت، وحين تمطر السماء تتكون بحيرة سوداء تحيل المكان إلى مباءة حقيقية.

وقد خرجت حكايات كثيرة عن الحي تؤكد وجود عصابات تزوير وخطف وإغتيالات، لذلك أصبح خطرا لدرجة أن دخوله بعد مغيب الشمس يشكل مغامرة.

عند الظهيرة بدأت سيارات الجيش تخرج من الطوق الأمني معبأة بأعداد من السودانيين والمصريين وسواهم، ويقال إن مواجهات حدثت بين مسلحين كانوا يقطنون تلك البيوت مما ضاعف من اهتمام الجيش بالمكان، طوّق لليوم الثاني على التوالي وظلت سيارات الجيش تنقل العرب وهم مكلبجون وفي حالة نفسية مزرية. كل ذلك وسط فرح المارة وحماسهم. وليس بعيدا عن حي البتاوين، وفي ساحة التحرير تحديدا، كتبت لافتات قماشية بيض تقول: أطردوا العرب جميعا. ولم يقتصر الأمر على ساحة التحرير بل شمل معظم بغداد والمدن الأخرى، خاصة الحلة. فوبيا العرب شاعت بين العراقيين بعد ظهور البرنامج اليومي الذي تبثه محطة العراقية عند انتهاء أخبار

الثامنة مساء والذي سمته(الإرهاب في قبضة العدالة)، وفيه تعرض تحقيقات مع متهمين بعمليات قتل وذبح وزرع عبوات ناسفة، كان من بينهم سودانيون ومصريون وسعوديون وسوريون. قسم منهم لم يتسلل إلى العراق بعد تداعي السلطة السابقة، وإنما كان مقيما منذ عشرين سنة. الإرهاب في قبضة العدالة صار حديث الشارع. وأعاد الثقة الى أجهزة الأمن والشرطة وقدرتهم على مكافحة الجريمة. الإعترافات بما فيها إعترافات العراقيين كانت بشعة، تناقض كل عرف ودين. العراقيون المتهمون تحدروا من كل مكونات الشعب إذ جاء بينهم مسيحيون وشيعة وسنة وأكراد وغيرهم. روى المتهمون الجرائم التي ارتكبوها بالمكان والزمان، وذكروا حتى أسماء الضحايا. المميز في تلك الإعترافات أن أغلب العمليات جرت ضد الشرطة والحرس الوطني والمترجمين والناشطين في الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني، ولم يكن نصيب الأميركيين إلا النزر اليسير. شملت التحقيقات مجرمين من الموصل وبغداد وبعقوبة والحلة وسامراء وغيرها من المدن العراقية، إضافة للعرب.

الحذر من العرب لم يبدأ مع هذا البرنامج طبعا، بل قبل ذلك بزمن طويل، وسرت الإشاعات تتداول حول اشتراك مقاتلين عرب في معارك الفلوجة والرمادي والموصل وتكريت وباقي المدن. قبض على عدد منهم في مداهمات جرت في قرى الأنبار، جاءوا للمشاركة في العمليات (الجهادية) كما أطلقوا عليها. وصار من الشائع بين الناس إن العمليات الإنتحارية يقوم بها عرب وليس عراقيون، باعتبار أن الإنتحار بهذه الطريقة ليس من عادات العراقيين وتقاليدهم.

أصبح كل عربي محط شكوك وحذر، وكتبت الصحف اليومية حول هذا الموضوع بحدة، وذكر البعض نكران الجميل للدول العربية، والعداء للشعب العراقي ومساندة صدام حسين ونظامه في الفترات السابقة. وكانت الأدلة حول ارتشاء الأقلام العربية المؤيدة للنظام السابق، ودور بعض السياسيين والرموز البارزة قد جاءت مع فضيحة كوبونات النفط التي وصل صداها الى أروقة الأمم المتحدة.

العداء للعرب لم يقتصر على شريحة من الشرائح العراقية بل أصبح يشمل الجميع تقريبا، لهذا السبب أو ذاك. فمن كان في خانة النظام السابق حمّل الأنظمة العربية، وحتى الشعوب أحيانا، مسؤولية عدم مساندتهم العراق في حربه ضد الولايات المتحدة الأميركية، واعتبروا أن العرب، شعوبا وأنظمة، وقفوا متفرجين على الكارثة التي حلّت

بالوطن. والبعض يرجع بالمشاعر العدائية الى عقد الحصار وعمق المعاناة المعيشية والسياسية والإنسانية التي عاشها الشعب. أما المناوئون للنظام السابق فقد اعتبروا صمت العرب على جرائم النظام جريمة هي الأخرى، وموافقة ضمنية على المقابر الجماعية ومحارق الأكراد والحروب التي شنها النظام طوال أكثر من عشرين سنة. أخذ الحقد يتصاعد على العرب من خلال ما كان العراقيون يرونه في الفضائيات العربية من أخبار وتحليلات وندوات، يشترك فيها محللون وسياسيون وإعلاميون عرب، فسّروها على أنها تشف بما يصيب الشعب، وصب للزيت على النار، وتأييد للعمليات (الإرهابية) التي يسمونها مقاومة حتى لو طالت المدنيين الأبرياء وأنابيب النفط والمنشآت الحكومية. ومما يذكر هنا أن قناة مثل قناة الجزيرة منعت من دخول العراق بقرار حكومي،وطالب أكثر من مئة مثقف عراقي ببيان نشر على الإنترنيت بإدانة الجزيرة وإخراجها نهائيا من البلد، لمواقفها العدائية ضد الشعب وتشفيها بالدم المراق والعمليات الإنتحارية، حسب رأيهم.

في العراق اليوم ليس هناك أي أثر للشركات العربية، والدبلوماسيون العرب قليلون، اذ أغلقت معظم السفارات أو أختصرت طواقمها. هاجر من البلد عدد هائل من العمالة العربية السابقة، بعد الأحداث التي جرت، لذلك صار وجود الفرد العربي غريبا في المدن والشوارع والأرياف. وهناك ذكريات بعيدة عن الوجود المصري في العراق إبان الحرب العراقية الإيرانية، ثم الأسلوب الذي اتبعته أجهزة السلطة آنذاك، في تصدير التوابيت الى القاهرة بشكل غامض. ومع وجود متسللين عرب للقيام بأعمال مسلحة، والقبض على عدد منهم وعرضهم على الجمهور، تضاعف الشك في أي فرد غير عراقي يصادف وجوده في الشارع. بدأت الشرطة حملة واسعة في بغداد والمدن الكبرى للتفتيش عن المقيمين العرب، حتى أن دوريات جعلت تبحث في الحارات عن المقيمين لتسجل أسمائهم وتستجوبهم عن سبب وجودهم، وكيف دخلوا العراق، وماذا يعملون وأين. حملة البتاوين ورصد العرب في الفنادق والبيوت لاقت ارتياحا لدى معظم العراقيين. تحول الإرتياح والحوارات الشعبية والسجالات إلى ما يشبه رأيا عاما يبارك الترحيل أو يطرح معالجات لوجود العرب في العراق.

لا يخفى أن ثمة تيارات سياسية بارزة تؤجج العداء للعرب، وتروج لفكرة الأمة العراقية، ولا تعتبر العراق جزءا من الأمة العربية. تلك التيارات تندمج مع التكوينات

الإثنية غير العربية التي لا تجد مصلحتها في عروبة البلد. وتتصاعد هنا وهناك أصوات أخرى تقول بعدم تعميم ما عرضته محطة العراقية أو ما حدث في معارك الفلوجة وسامراء والرمادي والموصل وغيرها، على العرب جميعا. إن ارتكب عدد من الجالية السودانية أعمالا إجرامية لايعني أن جميع السودانيين أو المصريين أو السوريين أو السعوديين أو الكويتيين مجرمون أو متهمون، إلا أن هذه الصوات لا تلاقي صدى كبيرا في الشارع. وحكى سودانيون حكايات مريرة عن المضايقات التي راحوا يواجهونها. ففي ساحة التحرير اجتمع عدد من الأطفال خلف رجل أسود وهم يرددون بصوت عال: سوداني مفخخ. سوداني مفخخ. مما اضطر الرجل إلى الهرب في الحارات الجانبية. الحقيقة أن العراق مشغول بنفسه، مكتف بجراحه، ومتقوقع على أحداثه الجسام التي تكأكأت على رأسه في فترة زمنية مكثفة، لا تزيد على السنتين. لم تظهر مقالات صحفية أو أصوات في الندوات تطالب بالتروي والتمييز بين فرد وآخر، لهذا كانت فوبيا العرب هي الطاغية. صار العربي قنبلة، دولارات لمكافأة الذبح، انتحاريا، مفجر برج كهربائي، مروّج إشاعات، مشعل حرب أهلية، متعصبا دينيا، عنصرا إستخباريا، وهلمجرا. وفي بادرة إنسانية وحضارية قامت محطة العراقية بإجراء لقاء مع القائم بالأعمال السوداني في بغداد استنكر العمليات الإجرامية التي قام بها بعض السودانيين، لكنه في الوقت ذاته استنكر ايضا المعاملة غير الإنسانية التي قامت بها الشرطة والجيش العراقيين ضد جميع السودانيين، المتهم منهم والبريء.

كانت بادرة القنصل السوداني الوحيدة في العراق، اذ لم يقدم أحد من السياسيين العرب الموجودين في بغداد بعمل مماثل، وربما يكون السبب وراء هذا التفرد أن الجالية السودانية كانت الأكثر تضررا بين الجاليات العربية، كونها مكشوفة بسبب اللون المميز. جعل الفرد السوداني يخشى المشي في الشارع، ويتعرض إلى الإهانات والكلام البذيء عند كل خطوة، وخشي قسم منهم مزاولة أعمالهم السابقة رغم أنهم أقاموا في العراق أكثر من عشرين سنة.

كانت الإجراءات الفورية التي قامت بها السلطة العراقية هي ترحيل أي متسلل يقبض عليه، بعد التحقيق طبعا، والتأكد من إقامات من كان مقيما، والتثبت من عناوين السكن والعمل. طبعا لحد الآن لم يزر العراق أي مسؤول عربي رفيع، عدا رئيس البرلمان الجزائري الذي سلم الرئيس المؤقت غازي عجيل الياور دعوة لحضور مؤتمر

القمة العربية. ابتعاد السياسة الرسمية العربية عن العراق ولّد لدى المواطن البسيط شعورا بالمرارة، فاعتبر أن قطيعة الدول العربية مع الحكومة المؤقتة ومؤسسات المجتمع المدني، تجاهل وإهمال لمعاناة الشعب العراقي، سواء في قضية بناء الدولة واستعادة السيادة، أو في قضية الإحتلال متعدد الجنسية والسبل الدبلوماسية للخلاص من آثاره. أصبح لسان حال، لا المواطن البسيط حسب بل حتى قسم من المثقفين والسياسيين يقول: على العرب أن يتركونا بحالنا.

المشكلة أيضا أن غياب الدعم الرسمي العربي للعراق، رافقه دعم شعبي للفوضى والتسلل والعمليات المسلحة تحت هذه الذريعة أو تلك. وهذا ما ضاعف النفور من المحيط العربي برمته، شعبيا ورسميا. ولعل آخر مسلسل في العداء للعرب هو ما قام به الأردني رائد منصور البنا، من مدينة السلط، حين فجر نفسه في تجمع من المدنيين وسط الحلة. قتل في الإنفجار مئة وأربعون شخصا. عائلة البنا أقامت لرائد احتفالا بمناسبة(استشهاده)، علما أن الضحايا لا يوجد بينهم أي أجنبي، وقد نال الحدث استنكارا واسعا في العراق، وكان القشة التي قصمت ظهر البعير في مسلسل العداء للعرب. الإستنكار لم يقتصر على الشعب ولكن شاركت فيه الحكومة رسميا، والمراجع الدينية والأحزاب السياسية. وهناك اليوم دون شك، خلخلة لكل القيم المتعارف عليها لدى الناس، ويبدو أن التحولات الكبرى تساهم في تلك الخلخلة، ومن الثوابت التي انهارت في نفوس العراقيين قضية الأمة العربية، وفلسطين، والوحدة وغيرها من شعارات، كانت ذريعة لقتلهم وتسميمهم وقبرهم في لحود جماعية لم يكشف النقاب عنها سوى الأجنبي القادم من خلف البحار.

أحوال الفلسطينيين

في البرنامج اليومي الذي تبثه قناة العراقية(الإرهاب في قبضة العدالة)، ذلك البرنامج الذي اكتسب شعبية واسعة في الشارع العراقي، حقق الضابط من لواء الذيب، وهو لواء مختص بمطاردة الجريمة والإرهاب في مدن العراق، مع مجموعة من الفلسطينيين، كلهم مولودون في العراق، ويقطنون في حي (البلديات) الكائن وسط بغداد. أظهر التحقيق الذي بث على الشاشة، أن هؤلاء الأفراد هم الذين كانوا وراء التفجيرات المروعة التي حدثت في بغداد الجديدة، وهي قريبة من حي البلديات، وفيها انفجرت سيارة مفخخة وسط محلات في سوق شعبي مما تسبب بقتل وجرح العشرات. لم يكن هناك لا أميركان ولا قوات أمن عراقية، الأمر الذي ولد غضبا عارما بين المواطنين. بدت العملية وكأنها نفذت لأجل القتل فقط. جدير بالذكر هنا أن عمليات غامضة بدأت تحصد مدنيين صدف تواجدهم في مكان ما، كما جرت تصفيات جماعية، لا أحد يعرف لم حدثت بهذه الطريقة، ولا من يقف وراءها.

المواطنون الفلسطينيون الأربعة معروفون، وهم من أبناء حي البلديات القريب من مدينة الصدر، أحدهم يعمل نادلا في مقهى، والآخر يبيع البسبوسة والثالث والرابع شغيلان عاديان. وحسب شريط الإعتراف أقر أولئك الأفراد بمسؤوليتهم عن تفخيخ السيارة ووضعها في السوق لتنفجر على أطفال ونساء وشغيلة، وسابلة سيئي الحظ. وفي اليوم الثاني قام أهالي حي البلديات، وهم تقريبا بحدود المئتي عائلة فلسطينية، بتظاهرة سلمية في منطقتهم يستنكرون الأعمال الإرهابية ويرفعون لافتات تؤكد على وحدة الدم العراقي والفلسطيني، ويطالبون بتحقيق عادل لإولئك الفلسطينين بعد أن ساورهم الشك بإقدام هؤلاء على إرتكاب جريمة مثل تلك، كونهم ليس معروفا عنهم التورط بأي أعمال تخريبية، فما كان من الشرطة العراقية إلا أن فرقت التظاهرة بعنف، وراحت تطلق النار في الهواء بعدوانية.

في الليل جاءت مجموعات مسلحة ترتدي زي الشرطة، وراحت تطلق النار بإتجاه العمارات التي يقطنها الفلسطينيون، مما تسبب برعب هائل للسكان، اضطرهم للتجمع سوية وإنشاء حراسات ليلية خوفا من أي طارئ. وفي اليوم الثاني تم اغتيال معلم فلسطيني في إحدى المدارس، كما جرت حوادث عدائية ضد الجالية الفلسطينية في أكثر

من منطقة في بغداد. كل هذه الأعمال أدت الى طلب القائم بالأعمال الفلسطيني من الحكومة العراقية والسفارة الأميركية في بغداد بحماية المواطنين في حي البلديات من هجوم محتمل عليهم. هناك إشاعات عن تورط قوات بدر، وكون الخيوط متشابكة بين الشرطة والميليشيات والعصابات والإرهاب، فيصعب الجزم بشيء واضح. وفعلاً طوقت المنطقة ليلا من قبل قوة أميركية يرافقها أفراد من الجيش، ومنع أي شخص من الإقتراب من المنطقة. كما حذر الأميركان مركز الشرطة القريب من البلديات من أي عمل استفزازي ضد السكان. وقابل عدد من وجهاء منطقة البلديات القائد الأميركي وشرحوا له خلفيات الموضوع والخطر الذي يمكن أن يتهددهم من جهات غير محددة. رافق تلك الأحداث المتسارعة مكوث التلاميذ والموظفين في بيوتهم، وأصبحت الرابطة الوحيدة بين العائلات، الإتصالات التلفونية التي تطمئن على الأحوال، وتنقل آخر المستجدات.

هذه الحادثة كشفت النقاب عن القصة المأساوية التي عاشتها الجالية الفلسطينية في العراق منذ نزوحها عن فلسطين عام ١٩٤٨.

تلك قصة إن دلّت على شيء فهي تدل على مأساة الشعب الفلسطيني برمته، بعد أن اغتصبت أرضه وتشتت أبناؤه في البلدان العربية ومعظم دول العالم، وصارت لمواطنيه قصص وحكايات تعتمد على البلد والمكان والزمان. وهي تكشف في الوقت ذاته تغيرات الأحوال للقاطنين العرب في العراق، في ظل التغيرات العاصفة التي مرت عليه في العقود الأخيرة. وحسب ما ترويه الذاكرة الفلسطينية عن نفسها فإن الجالية التي وفدت الى العراق بدأ تاريخها في حرب عام ١٩٤٨، حين تمكن الجيش العراقي من تحرير جنين والتمركز فيها، راح يدعم المقاومة الشعبية ضد المستوطنين والجيش اليهودي في تلك الفترة، ونشأت علاقة نضالية بين ذلك الجيش وأهالي القرى من جنوب حيفا ومن المثلث. شكل الجيش العراقي آنئذ، من شباب تلك القرى ما سماه فوج الكرمل الفلسطيني، بينما وفر ملجأ للعائلات التي رحلت عن تلك المناطق بسبب القتال. وحين توضحت الغلبة للجيش اليهودي، وتراجع الثوار نحو المناطق التي يتواجد فيها الجيش العراقي، وما أن عقدت الهدنة وتراجع الجيش الى العراق حتى جلب معه اولئك الفلسطينيين بشاحنات عسكرية حفاظا على أرواحهم، وتم إسكانهم في البداية بمعسكرات كانت تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني في منطقة الشعيبة، التابعة

للبصرة. من جبل الكرمل الى وهج الخليج الرطب، ومن ظل الجدار الى رقاقة الخيمة.

الحكومة العراقية في تلك الفترة أبت أن تضعهم في سجلات الأونروا، بل قررت أن يعيشوا في ضيافتها، وفعلا نقلوا الى بغداد، فأسكنوا في دور تملكها الدولة، أو في مستشفيات ومدارس ولكنها لا تمتلك شروط حياة جيدة. كان لكل عائلة غرفة واحدة، وتشترك مع العائلات الأخرى في المنافع الصحية والخدمية. كانت المعاناة الإجتماعية والنفسية، كما تستعيدها تلك الذاكرة، هائلة وتستفز الضمير. وحين هجر اليهود الى إسرائيل، واستملكت الدولة المنازل التي تركوها وسمتها (الأملاك المجمدة)، أسكنت الحكومة تلك العائلات فيها، لكن دون أن تملّكهم إياها. زيادة على ذلك كانت الدولة تساعد أي عائلة جديدة في إيجاد سكن بسيط لها في نواحي بغداد. ظلت الجالية الفلسطينية محصورة في بغداد تقريبا، اذ توزعت في المركز، حيث الأحياء الشعبية التي يقطنها خليط غريب من المكونات الطبيعية للمجتمع العراقي: أكراد وجنوبيون ومسيحيون وبقايا يهود، في الزعفرانية ومدينة الحرية والبتاوين، ولكن أكبر تجمع اليوم يقع في حي البلديات، ذي العمارات المعروفة بالثلاثة طوابق، الذي أنشئ للفلسطينين عام ١٩٧٢. الأنظمة المتعاقبة على البلد عاملت الفلسطينيين معاملة المواطنين العراقيين، ذلك في التوظيف والمعاملات والتعليم، وأصدرت لهم وثائق سفر مؤقتة للخروج والدخول. هذا دون أن تتيح لهم فرصة التجنس، مما جعل كل فرد يعيش بقلق الرحيل في كل دقيقة وثانية.

أول نكسة تعرض لها الفلسطينيون بعد سقوط النظام هي حين قام المواطنون الذين يؤجرون الفلسطينين بيوتا بإسترداد بيوتهم، وهذا ما جعل عشرات العوائل تجد نفسها مرمية في الشارع. الحلقة الأضعف في المجتمع لم تجد من يدافع عنها في غياب القانون واستشراء الفوضى. وفعلا تم تجميع عشرات العائلات في مخيم أعد سريعا في نادي حيفا الرياضي قرب العمارات السكنية. وتدخلت المنظمات الإنسانية لرفع المعاناة وإسداء العون. كما هاجر من له أقرباء في دول أخرى، هربا من الوضع. حالة الفلسطينيون ليست حالة خاصة، وتندرج، هي والنظرة الى العرب المقيمين في العراق في خانة واحدة، ضمن اللوحة العراقية الشاملة التي تتمظهر بأشكال عديدة. أي أن فوبيا العرب والعروبة جزء من التفاعلات المستجدة المفرزة عن وضع الإنهيار العظيم. ربما صحيح أن هناك متسللين عربا جاءوا الى العراق على قناعة بالجهاد ضد

الأميركان، ويعضهم فجر نفسه في عمليات إنتحارية كانت محصورة في البدء بالقوات الأجنبية، إلا أنها في الفترة الأخيرة راحت توجه ضد الشرطة والجيش والتجمعات السكانية والمتطوعين، تسبب انفجارها في قتل مدنيين، وكان آخرها السيارة التي انفجرت في سوق بغداد الجديدة وأتهم بها الفلسطينيون الأربعة القاطنون في حي البلديات. كل ذلك صحيح لكن ليس كل العرب يسعون الى ضرب استقرار العراق كما يروج أصحاب (الأمة العراقية)، ودعاة العزل القومي.

تعقد الوضع الطائفي والسياسي والقومي في العراق، واتساع رقعة الحساسيات الطائفية، وصعوبة الخروج من المآزق التي عليها العراق اليوم، جعل بعض الجهات تحمل العرب، ومنهم الفلسطينيون شيئا من المسؤولية عما يحدث اليوم. فالفلسطينيون سنة أولا، وثمة مفهوم غير دقيق عن إشاعة مفادها أنهم كانوا مدللين أيام النظام السابق، إضافة الى قضية فلسطين التي رفعها النظام بتطرف، ومات تحت ذريعتها مئات الألوف من العراقيين، كل ذلك سهل تفريغ غضب الشارع نحو الحلقة الأضعف في المجتمع، وهم عادة العرب والأجانب، والأغراب بشكل عام. وهي آلية شائعة في الظواهر الإجتماعية التي تبرز عند حدوث تحولات ضخمة. ويعض الفلسطينين يتذكرون اليوم أوضاعا مشابهة عاشوها في زمن عبد الكريم قاسم، أيامذاك تصاعد الإحتقان ضد القوميين والبعثيين والعرب عموما، ففي اليوم الذي تعرض فيه الزعيم عبد الكريم قاسم الى محاولة اغتيال عام ١٩٥٩ في شارع الرشيد، وكان الزعيم وقتها يمتلك شعبية كبيرة لدى الناس، أطلق بعض الغوغاء صيحات للجمهور الذي تجمع على الحادث من أن الفلسطينين هم الذين نفذوا المحاولة، وكان الصراع بين جمال عبد الناصر والزعيم على أشده. فما كان من الجمهور الغاضب والمنفعل إلا أن هاجم بيوت الفلسطينين في حي التوراة والبتاوين والشورجة، فدمر ونهب وعاث فسادا، وكادت تحدث مجزرة لولا تدخل الشرطة العسكرية وقتها. لا يمكن إغفال الدعم من قبل النفحات (الشعوبية) في تأجيج الكره للعرب، وذلك لإبعاد العراق عن محيطه العربي الذي هو جزء منه تاريخيا، تحت هذه الذريعة أو تلك. صحيح أن صدام حسين، ونظامه، والمحسوبين عليه، تاجروا طويلا بالقضية الفلسطينية، وحاولوا الإستفادة من وجودهم الضئيل في العراق لدعم توجهات ديماغوجية حول الوحدة العربية، وتحرير فلسطين، وجيش القدس، إلا أن الغالبية العظمى من الفلسطينين المقيمين في العراق ظلوا شريحة لا تتمتع بإمتيازات ما، ولم يخرجوا عن

كونهم ورقة يلعبها النظام ضد شعبه.

أستخدم بعضهم في خطط النظام السابق إلاّ أن هذا البعض ظل قليلا جدا. ولعل من عاش فترة احتلال العراق للكويت، سمع الدعاية الواسعة حول وجود فلسطينين يقاتلون الى جانب الجيش العراق، غير أن الصورة لم تكن بهذه الضخامة. بعد انشقاق أبو العباس عن طلعة يعقوب مسؤول جبهة التحرير الفلسطينية، استقر أبو العباس في بغداد وجند بعد ذلك عددا من أنصاره وأرسلهم الى الكويت قبل بدء الحرب بأسابيع، وسجلت عليهم خروقات في تعاملهم مع الشارع الكويتي. وينفي معظم الفلسطينين المقيمين في بغداد أن يكونوا شاركوا في قمع الإنتفاضة التي حصلت بعد حرب الكويت، كما أشاعت وسائل إعلام عراقية معارضة وعربية في حينها. ومن عاش في عقد السبعينيات يتذكر الحراك الثقافي والسياسي الذي جلبته المنظمات الفلسطينية، اليسارية منها خاصة، في الوسط الطلابي على وجه الخصوص. وكان هناك مئات الطلاب في جامعات بغداد والبصرة والموصل والسليمانية، شكلوا متنفسا للجيل الشاب في الإطلاع على حركات أخرى وأفكار مغايرة لما كان سائدا في الرقعة العراقية المنغلقة.

وهكذا عرف جيل السبعينيات الفتحاويين وجماعة الجبهة الشعبية والديموقراطية وجبهة التحرير الفلسطينية، ثم جبهة التحرير العربية المكونة أساسا من البعثيين، وظلوا ممقوتين من اليسار العراقي ونخبه الثقافية.

مشكلة الفلسطينين ليست مشكلة طائفية أو قومية، إنما هي مشكلة عامة تخص العراق ككل.

ففي غياب قانون واضح يحدد حقوق المواطنين، سواء كانوا أبناء البلد أم مقيمين، يصعب الحديث عن إيقاف التجاوزات أو حصول إغتيالات. الخطورة تكمن حسب تصور الفلسطينين هو النظر اليهم باعتبارهم إرهابيين أو يؤيدون الإرهاب، والإشارة إليهم وكأنهم أعوان للنظام السابق أو كانوا يتمتعون بامتيازات أيام حكمه. أمر خطير هو الآخر، ولا يطابق الواقع. ليس للفلسطيني أي امتياز يذكر. والمضايقات التي يتعرض لها الفلسطينيون مؤشر جلل في الحقيقة على تنامي الطائفية في العراق، وعلى تنامي التعصب الوطني وكره العرب، وثمة اتجاهات سياسية تغذي هذين العاملين في العراق الجديد، ووباء التطهير العرقي والطائفي بدأ يتنامى على خلفية منافع اقتصادية

ومراكز قوى وتدخلات إقليمية ومشاريع سرية للتهميش أو الإنفصال. الملاحظة التي تستوقف المراقب أن قناة العراقية، وفي برنامجها المسمى الإرهاب في قبضة العدالة، عرضت عشرات العرب، سواء كانوا سوريين أو فلسطينين أو سودانيين، يعترفون بقيامهم بعمليات إرهابية أدّت الى قتل العراقيين، وأكدت على ارتباط تلك المجاميع بمخابرات دولة عربية ، لكنها لم تعرض لحد اللحظة أي عصابة لها ارتباطات بإيران، رغم أن الحديث عن نفوذ المخابرات الإيرانية في المدن الجنوبية من العراق تكلم به أكثر من مسؤول عراقي، كما يتناقله المواطنون بشكل واسع في الشارع. مثل هذه الملاحظات تضع علامات استفهام على تضخيم صورة العرب، ودورهم في عدم استقرار العراق. وعدد الفلسطينين اليوم يتراوح بين عشرين وخمس وعشرين ألفا، حسب التقديرات غير الدقيقة، يفكر كثير منهم في ترك العراق والبحث عن مكان آخر، فمستقبلهم في العراق أصبح غامضا، وهم يعيشون حياة قلقة عادة ما تجلب لهم المفاجآت.

عروبة العراق

لماذا أصبحت قضية عروبة العراق إشكالية وطنية بدأت تهدد العملية السياسية؟ انقسمت حولها الأطراف المشاركة في كتابة الدستور العراقي وثارت بسببها تساؤلات عربية ظهرت الى العلن، وعبّر عنها الأمين العام لجامعة الدول العربية، في رسالة موجهة الى الحكومة العراقية. كما أشار اليها مجلس التعاون الخليجي بواسطة أمينه العام، وكتب حولها مفكرون وأكاديميون، شرقا وغربيا. هل تولّد لدى العراقيين مفهوم مختلف حول القومية والعروبة، يتقاطع مع ما هو سائد في الذهنية التقليدية؟ كل تلك الضجة والتساؤلات جاءت نتيجة النص الذي ورد في إحدى فقرات مسودة الدستور والتي تقول: إن الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية. هذه الفقرة جلبت الإعتراضات على المسودة من أطراف عراقية أولا وعربية ثانيا، فكتبت تأويلات كثيرة لهذه الفقرة، بلغ بالأكثر تطرفا منها حد القول إن الأطراف السياسية الفاعلة في العراق الجديد تريد إخراجه من محيطه العربي، طبقا لمخططات ومؤامرات تبدأ بالإمبريالية الأميركية ولا تنتهي عند إسرائل وإيران. هذا رغم وجود فقرات أخرى في مسودة الدستور تنص على أن العراق عضو فاعل في الجامعة العربية، ويقر بميثاقها، ويلتزم بمقرراتها.

إن تغيير الهوية القومية لا يأتي عبر الكلام المكتوب، سواء كان دستورا أو فرمانات رئاسية وملكية تفرض على الشعب. فالهوية القومية ليست وليدة أهواء سياسية أو مراحل طارئة أو أزمات، إنما تتكون عبر مئات السنين، وربما آلاف، ولها أسس ومقومات، منها اللغة والتقاليد والتراث المشترك والتاريخ وما الى ذلك. من هنا فإن تغيير الإنتماء القومي للشعب العراقي، كله أو بعضه، لا يقرره دستور أو قانون. وتلك بديهيات لا تحتاج الى براهين أو نظريات. المعضلة تكمن في تغيّر المفاهيم والدلالات.

فالشعب العراقي مصطلح خضع لتفسيرات السياسيين والأحزاب التي حكمت البلد منذ تأسس الدولة، علما أن أول دستور عراقي في عشرينيات القرن العشرين لم يتطرق الى هذه القضية. وهناك دساتير عدد كبير من الدول العربية لا تشير الى إنتماء الشعب الى الأمة العربية، مثل السودان والمغرب والمملكة العربية السعودية. مفهوم الشعب العراقي، كمفهوم مصمت، لايقبل الحوار حوله، كثيرا ما سيّس، واستخدم آيديولوجيا لقمع مكونات عراقية، غير عربية، كان مفهوم الشعب العراقي المصمت ذاك، أي العربي

القح، الموحد المشاعر، يغيّبها ويلغيها. فالأحزاب القومية العربية التي حكمت العراق طوال عقود، كانت تعتبر الشعب كلا واحدا، تفرض عليه لغة واحدة هي العربية، وإنتماء واحدا هو العروبة. وهذا ما يكذّبه الواقع، وصاحبته نتائج كارثية على العراق. فبحجة أن الشعب العراقي ينتمي الى العروبة قمعت أكبر قومية في العراق بعد العربية ألا وهي القومية الكردية، وكانت تشكل أكثر من خمس السكان تقريبا. وقد فرض عليهم بعض الأحيان حتى تغيير قوميّتهم، والإنتماء الى حزب قومي إسمه حزب البعث، يدعو الى الوحدة بين كل الدول العربية، بينما ينكر هذا الحق على أمة إسمها الأمة الكردية المقسمة بين بلدان عديدة.

في مدينة كركوك، أيام النظام البائد، كان كل كردي يغير قوميته في دوائر الأحوال المدنية يمنح مكافأة مالية عالية، ويتخلص من سيف التهجير عن المدينة، ويأمن من سيوف الشك المخابراتية الفاتكة. طبعا الفكر القومي يعتقد أن تغيير الهويات القومية يتم عبر اللغة، أو البيان الأعلى الصادر من رئيس الجمهورية، كما حدث في إحدى الدول العربية، حين شاء حاكمها تغيير انتماء شعبه من العربية الى الأفريقية بقرار رئاسي.

والغريب أن دعاة الفكر القومي العروبي، هم الذين أبدوا اكبر درجة من التشنج تجاه فقرة مسودة الدستور تلك، بينما لم يعتبره الإسلاميون والعلمانيون والأحزاب الكردية، قضية خطرة الى هذا الحد، لأنهم يؤمنون أن الانتماء القومي ليس قضية لغوية أو دستورية، بل هو واقع له تاريخ ممتد في الزمن. كما أنك لا تستطيع تغيير قومية الشعب الكردي في العراق وتجعل منهم عربا، كذلك لا يمكن لك تغيير هوية العرب في العراق ليصبحوا قومية أخرى. من يدّعي انه يستطيع سلخ بلد عن محيطه القومي؟

هناك أطروحات فكرية كثيرة في العراق اليوم تدعو الى مفهوم الأمة العراقية، باعتبار أن الشعب العراقي، بعربه وكرده وتركمانه وكلدوآشورييه ويزيدييه وشبكه وصابئته، يكوّن أمة عراقية لها خصائصها وإختلافاتها عن المحيط العربي، والفارسي، والتركي.

تلك الأطروحات تعتبر أن العهد العربي في العراق، أي منذ دخول الإسلام وحتى اليوم، ما هو إلا حلقة في سلسلة حضارية متتابعة، سبقها السومريون والبابليون والآشوريون والفرس.

ومناصرو الأمة العراقية يحتجّون بالشعور الوطني العراقي، والمزاج، والتشابه

بـالسـايكولوجية، والتراث، والتعايش، والتقاليد، ويعتقدون أن ما هو مشترك بينهم وبين الكردي العراقي أكثر من المشترك بينهم وبين التونسي والسوداني والليبي والأردني، على سبيل المثال. وقد ولدت هذه الأطروحة، وانتشرت، بعد عقد التسعينيات من القرن العشرين. ربما كردة فعل على التطرف القومي لحزب البعث وصدام حسين، حيث جلب ذلك التطرف كوارث هائلة لشرائح كبيرة من مكونات الشعب العراقي. وكذلك الحصار الشامل الذي أقرته الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن، ولم تجرؤ أية دولة عربية على خرقه رغم أذاه الساحق على الشعب وليس على الحاكم. ردة الفعل تلك شملت العراقيين من أصول فارسية، وقد هجّر منهم صدام حسين مئات الآلاف الى إيران، رغم ولادتهم وثقافتهم وهويتهم العراقية، ومئات الآلاف من الأكراد الذين أبيدت قراهم أو أبيدوا هم جسديا، وتشردوا في إيران وتركيا وسوريا وبلدان أوربا. يمكن للمتابع إيجاد مشتركات في الأسباب والنتائج بين هذا التوجه والدعوات المعروفة لدى عدد من البلدان العربية، مثل تبني الفينيقية في لبنان، والفرعونية في مصر، والبربرية في الجزائر، والقومية السورية في بلاد الشام.

وبحجة وحدة الشعب العراقي، وعروبته القحة المصمتة، أعتبرت حركات سياسية شيعية خارجة على القانون، وعميلة لإيران، ومتنكرة للعروبة، وما الى ذلك من تهم. ووصم جزء مهم من الشعب، هم الأكراد، بالخيانة والتواطؤ مع الصهيونية، والعمل على تمزيق وحدة الوطن. حورب الشيوعيون، واتهموا بالعمالة للأجنبي، وهاجر المسيحيون بعد التنظيرات الخارقة لميشيل عفلق بتوحد العروبة بالإسلام.

عروبة العراق طرحت في الفكر القومي البعثي، لتغطي هيمنة قومية على قوميات أخرى هي الكردية والتركمانية والكلدو آشورية، وهيمنة مذهبية هي المذهب السني، ومصادرة أي رأي سياسي يختلف في قضية الوحدة العربية أو قضية فلسطين أو علاقة العراق مع جيرانه، هذا عدا عن حرية الإختلاف في الرأي.

صدام حسين على سبيل المثال، أقطع أراضي واسعة من العراق الى الأردن والسعودية لأسباب مجهولة، لكنه سوّغها بإعتبار أن لا ضير في ذلك ما دامت تلك الإقطاعيات وقعت بأيد عربية. تنازل عن شط العرب لإيران بعد احتلال دولة الكويت، رغم أنه حارب ثماني سنوات تحت راية استرداد الحقوق العربية. سببت تلك الحرب كارثة الهجرة المليونية الى خارج الحدود، أما رفضا لمبدأ الحرب أساسا، أو نجاة بالجلد من المطحنة البشرية في حدود تجاوزت الألف كيلومتر طولا. تلك الكتل الهائلة

من الضحايا، رغم صراخها من جور نظام متطرف في عروبته، لم يجد آذانا صاغية من كثير من الأنظمة العربية، والحركات السياسية العروبية، وبعض المنظّرين والمثقفين الذين استتروا خلف برنس الديكتاتور. على العكس وجدت منها تأييدا شبه مطلق للنظام، وتسويغا شبه مطلق لجرائم ارتكبت باسم العروبة، وفلسطين، والوحدة العربية، والشعب الواحد، وغير ذلك من شعارات.

خلق اختلاط الأوراق ذاك جفوة، إن لم يقل هوة، بين الضحايا، وهم بالملايين، والمشاعر العروبية، وهذا ما زاد الشرخ طولا بين تيارات يعتد بها من الشعب العراقي والشعوب العربية. بعد سقوط النظام، وعبر متابعة الصحافة اليوميَة العراقية، يمكن بسهولة ملاحظة الإنشغال التام بالشأن الداخلي، على صعيد الفنون والآداب والثقافة عموما، وحتى الإشكاليات السياسية. فلم يعد الكاتب أو الصحفي مهتما بما يدور في العالم العربي، لا ثقافيا ولا سياسيا، فتلك أمور لم تعد تشكل له هاجسا روحيا أو ثقافيا أو سياسيا. والكاتب أو الصحفي أو المحلل، يتناغم بالحقيقة مع قارئه العراقي الذي صرف اهتمامه عما يجري خارج الحدود.

مصطلحات مثل الإحتلال، المقاومة، الدستور، هوية العراق، الهم القومي، فلسطين، أميركا، الغرب، الأمة العربية، اللغة العربية، الجهاد، وكثير غيرها من المفاهيم والمصطلحات صار الفرد يقرؤها بشكل آخر، ويتفاعل معها بطريقة مختلفة عما يتفاعل معها المفكر العربي أو المثقف، أو حتى الإنسان البسيط.

وهنا اختلف قاموس الفرد العراقي عن قاموس رديفه العربي، وهذا معروف ومجرب.

لا يقف الفكر العربي، تحديدا الرسمي، والمؤدلج طبعا، إلا مع كل ما يضر بمصلحة ذلك الفرد، خاصة وقد أصبحت المسألة قضية حياة أو موت، قضية أسرة وأصدقاء وأبناء مذهب أو قومية. فموت جنديين أميركيين بانفجار سيارة ملغمة يصاحبه موت عشرات من العراقيين الأبرياء، لا يمكن اقتاع أي عراقي على أنه مقاومة أو جهاد. وتخريب أنابيب النفط التي تغذي شبكات الكهرباء، لينقطع التيار عن ملايين العائلات، في صيف لاهب، لا يمكن حتى لمتطرف عراقي أن يفرح به أو يدعوه جهادا أو مقاومة للمحتل، فالقضية لها مساس بالوجود اليومي. بلقمة العيش، بالأطفال، بالعبادات، بالطرق المهترئة، بالنفايات، بالزحام الخانق في الشوارع، ببناء المدارس، بوجود شرطة تحفظ الأمن، وبعمل مؤسسات تديم عجلة الحياة.

لهذا فالعراقي اليوم في واد، والعربي المضلل، أو المخدوع بالشعارات، البعيد عن النار، في واد آخر.

من هنا فقدت رابطة العروبة مصداقيتها أولا، وأصبحت عامل تهديد، وعداء، خاصة وهي تترافق مع استهتار وقح بدماء العراقيين، ومعاناتهم. أصبحت اللغة التي تنطلق في وسائل الإعلام، ملوثة بالتشفي، والعقد والمصالح المالية والحزبية، محملة بالمرض الحضاري المسقط على شعب يمر بأزمة لم يختبرها شعب عربي آخر. تماهت العروبة بالسيارات الملغمة، والعمليات الإنتحارية، والأحزمة الناسفة، والتكفير، والإغتيالات، والتخريب لمرافق البلد الحيوية التي تسيّر شؤون الشعب.

وتماهى الفكر العروبي مع التغييب القومي، والتهميش الطائفي، والعنف، والتكفيريين، وتجار الشعارات. عروبة العراق أصبحت ذات نمط آخر غير مألوف ربما لدى الفكر القومي العربي، أو مؤسساته القومية. لا يمكن لقوة سياسية عراقية، حتى المتطرفة منها اليوم أن تتهم الأكراد بأنهم خونة للعروبة، أو عملاء لإسرائيل، أو أنهم عامل تفكيك للعراق، لأن الواقع يتكلم بلغة أخرى. لذلك يتقبل معظم العراقيين فقرة مسودة الدستور التي تقول إن الشعب العربي في العراق هم جزء من الأمة العربية، لأن هناك شعب كردي لا يندرج تحت هذا الإطار.

العراقي تقبّل هذه الأطروحة، منذ أن تقبّل أن يكون رئيس جمهورية العراق شخصاً كردياً.

ومادام هناك اعتراف بحقوق المكونات الأخرى للعراق، فالعراقي يرضى بحقيقة أن لا يكون الكردي جزءا من الأمة العربية، اذ هو يعترف بخصوصية الأكراد، وكذلك القوميات الأخرى. هذه الأطروحة خلخلت الفكر القومي العروبي التقليدي، رغم أنها تغني الفكر العربي الأصيل والحقيقي، الفكر الذي يعترف بالتعدد الإثني، وحقوق القوميات ومنها اللغة، ومشاركة تلك القوميات في إدارة الدولة، وكتابة الدساتير، وإيجاد الحلول لتكلس الحضارة العربية الراهنة، ومنها رفع الرقابة عن اللغة، سياسية كانت أم فقهية أم ثقافية لكي تنطق بمفردات الواقع. لا تحجبها أو تلغيها أو تلتف عليها، كما أراد الزعماء ذات مرة تغيير الهوية القومية بمرسوم جمهوري. فحقيقة أن معظم الدول العربية تعاني هذه الإشكالية حقيقة واضحة، وتسببت بكثير من المآسي، إلاّ أن الفكر العروبي القومي التقليدي لا يريد أن يراجع نفسه ويتقبل الأمر الواقع.

الثقافة العربية الحيّة، والأصيلة تنتبه أغلب الأحيان الى أن الدمج القومي، والواحدية، والإلغاء، عوامل ضعف قومي لا عوامل قوة.

والقول إن الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية، أو أن العراق جزء من الأمة العربية في الدستور العراقي لا يغيّر من الصورة شيئا. هذا اذا اعتبرنا أن الواقع لا يتغير عن طريق اللغة او القوانين التي يسنّها السياسيون، او القانونيون في مرحلة من المراحل. حاول الصفويون تفريس العراق، وحاول العثمانيون تتريكه، لكنهم لم ينجحوا. أميركا على سبيل المثال، تمتلك دستورا لا يعترف إلاّ بمواطنة واحدة هي الأميركية، لكن الواقع، وهو إشكالي اليوم بعمق، يقر أن هناك اسبانيين وأفارقة وإنكليزيين ويابانيين وصينيون وعرباً،مثلما ان هناك يهوداً ومسيحيين ومسلمين، لم تستطع المواطنة الأميركية التي مرّ عليها بضعة قرون من جعلهم موحدي اللغة أو الدين او التقاليد. فهناك لغات مثل الإسبانية والعربية والإيطالية والبرتغالية وغيرها، وهي في الطريق لكي يعترف بها كلغات رسمية في البلاد.

هذه الحقائق تغيب عن مدار الفكر القومي التقليدي، الذي يعتقد أنه يستطيع تغيير هوية الفرد القومية، كما فعل حزب البعث في كركوك وغيرها من مناطق العراق، بتغيير قوميته في دائرة الأحوال المدنية، أي على الورق وخلال لحظات.

هناك مفارقة في الوضع العراقي، حول اللغة والهوية، ففي الجمعية الوطنية العراقية وقف رئيس الجمهورية جلال طالباني، حين أدى القسم، ووجه كلمة بالكردية الى مواطنيه الأكراد، ولم يشعر أحد من العراقيين أن هويته مهددة. بالعكس، حين أصبح الأكراد مواطنين من الدرجة الأولى، صارت اللغة العربية تصدح في برلمان كردستان العراق، وتقام شهريا عشرات المؤتمرات والندوات في مدن أربيل والسليمانية ودهوك. تختلط فيها اللغة العربية بالكردية، ولا يشكل ذلك أي حرج لا للكرد ولا للعرب. فبعد الإعتراف بحقوق الكرد في العراق لم تعد اللغة العربية عامل تهديد للمواطن الكردي، ولا الوجود العربي في المناطق الكردية مصدر خوف وإستنفار، كونه لم يعد وجودا عسكريا وأمنيا وإستخباريا جاء للقتل والتصفيات وهدم القرى وتسميم آبار المياه في الجبال والسهول. ومن يسافر إلى المناطق الكردية، سواء للإستجمام أو العمل، يلتقي بمئات الآلاف الذين قدموا للإصطياف، والعمل، والتدريس، والهرب من العنف الذي يحصد الأرواح في المدن العراقية الأخرى، تحت مظلة الحفاظ على الهوية العربية.

الكهرباء قضية وطنية

تأتي مشكلة الكهرباء في العراق في الترتيب الثاني بعد مشكلة العنف. وتتداخل المشكلتان أحيانا حتى يصعب الفصل بين الإثنين، فهما تتغذيان بعضهما من بعض، ويظللهما الفساد، والمناطقية، والحراك السياسي الذي يميل الى الإضطراب. ومثلما أن العنف يشمل مناطق العراق كافة تقريبا، فكذلك مشكلة الكهرباء، حيث صارت تقرر مصائر المواطنين، وتربك حياتهم، وتطليها بالظلام معظم الأوقات.

والكهرباء أصبحت شريحة مجهرية دالة، عند قراءتها عن قرب ينبو حجم التعقيدات الموجودة في الحياة اليومية. وهي من المشاكل المزمنة التي لم تجد حلا، رغم مرور سنوات على سقوط نظام صدام حسين. تلك الشريحة تدل على تفكك الدولة، وعلى الطائفية المتنامية، وعلى شيء من تحلل البلد أيضا، إضافة الى أنها تعكس العجز الحكومي، الإقتصادي والسياسي والأمني، وعلاقة العراق الجديد بالدول المجاورة، والعالم الخارجي كله. وهي حالها حال ثروات العراق، ومرافقه الأساسية، أستبيحت ما أن انهار الجيش العراقي وتوارت المنظومات الضابطة للوضع، ودخلت الجيوش الأجنبية لتقرر مصير البلاد.

من الطريق الواصل بين بغداد ودمشق وعمان، يمكن للمسافر رؤية مئات أبراج الضغط العالي وهي منحنية على الأرض بعد أن اختل توازنها بسبب سرقة الأسلاك. وهذه الشبكة العملاقة كانت تنقل الطاقة من سد حديثة، الواقع على الفرات، الى محافظات العراق كافة، بما فيها العاصمة. وكانت الشبكة الكهربائية العراقية متصلة بعضها ببعض، في توزيع مركزي لهذا العنصر الحيوي في الحياة المعاصرة. لصوص (الحواسم)، وهوالإسم الذي أطلقة صدام حسين على الحرب الأخيرة مع التحالف الدولي بقيادة أميركا وبريطانيا، عمدوا منذ اليوم الأول لسقوط النظام الى استغلال الفرصة لسرقة أكبر كمية من الأسلاك، في معظم المناطق الغربية من العراق. تلك الأسلاك هي من النحاس، حيث كانت تقلع من الأبراج العالية وتنقل الى مزارع مبعثرة قريبا من الصحراء، ثم تصهر لاحقا في أفران كبيرة، وتحول الى صفائح تباع في الأسواق المجاورة. وقيل أنها كانت تهرب الى الأردن وإيران وتركيا، عبر تجار ومافيات محترفة، إذ يباع الطن الواحد بعشرات الآلاف من الدولارات.

عانت المناطق الغربية من تحطيم وسرقة الأسلاك الكهربائية أكثر من غيرها، عكس ما حصل في المناطق الجنوبية وكردستان العراق. في الحقيقة لم تواجه كردستان العراق هذه المشكلة، وذلك لوجود حكومة قوية سواء في أربيل أو السليمانية آن انهيار الدولة. أما في المناطق الجنوبية، فقامت العشائر بحماية تلك الأبراج، وأفتى عدد من رجال الدين بحرمة السرقة، ومنعت اللصوص من الفتك بأسلاكها. هذا لم يحدث في الغرب، الذي كان قاعدة النظام الأساسية. وكان الشعور السائد بين أهالي تلك المناطق هو أن انهيار الدولة هو انهيار للعراق، خاصة مع دخول الجيش الأميركي الى المنطقة. أصبح كل شيء مباحا، بما في ذلك أموال البلد وممتلكاته وبنيته التحتية.

إن المراكز الرئيسية لتوليد الطاقة الكهربائية في العراق تتوزع على سدود مائية ومحطات حرارية، ومولدات عملاقة، تتغذى بالغاز الطبيعي أو النفط الخام. هناك سد حديثة في الغرب، ومحطة توليد بيجي في وسط العراق، وسد دربندخان ودوكان في السليمانية، والمحطة الحرارية في الناصرية، ومحطة توليد الدورة في بغداد، إضافة الى بعض المحطات الصغيرة التي إما عطلت أثناء الحرب أو لم تكتمل بعد، وفاجأها انهيار الدولة. بعض تلك المحطات كان يشرف عليها خبراء روس أو صينيون أو اتراك، وبسبب عمليات الخطف والقتل التي طالت الأجانب ترك معظم اولئك الخبراء العراق وتوقفت المحطات أو أخر تأهيلها لكي تدخل في الخدمة. بعض المحطات العراقية مثل الدورة، وهي تغذي بغداد، ويمكن رؤية شعلتها الخالدة من بعد أميال، كثيرا ما عطلت بعد ضرب الأنابيب الناقلة للنفط الخام التي تغذيها، مما كان يجعل توقفها يمتد الى عدة أيام. جماعات العنف وضعت البنية التحتية العراقية كافة في سلم أولوياتها، وعلى الأخص النفط والمحطات الكهربائية. وهذه الخطة نجحت مرحليا، لكن على الصعيد الإستراتيجي أدت الى تذمر الشعب ونبذه لمجاميع العنف تلك تحت أي مسمى كان.

إن ضعف الدولة العراقية، اليوم، وعدم إدارتها لمحافظات العراق، سواء لوجود حركات تمرد في بعض تلك المحافظات، كالأنبار وسامراء والموصل، أو لقيام الحكومات المحلية بتسيير شؤون المحافظات دون تدخل الدولة الاتحادية، كل ذلك انعكس على انتظام الطاقة الكهربائية في معظم نواحي البلاد.

خارطة الكهرباء غير متجانسة في الوقت الحاضر. وزارة الكهرباء لم تستحصل أية فاتورة كهرباء منذ سقوط النظام، والمواطنون يرفضون تسديد تلك الفواتير، ببساطة

لأنهم غير مقتنعين بما يصلهم من الطاقة تلك. طبعا معظم محافظات العراق تعاني من انقطاع الكهرباء، لكن الأمر متباين في عدد ساعات القطع، واختلاف برمجة تلك الساعات. محافظة الناصرية تحصل على ثلاث ساعات كهرباء، وثلاث ساعات قطع في النهار، وتأتي الكهرباء متواصلة في الليل. البصرة ثلاث ساعات قطع وثلاث ساعات تغذية طوال اليوم. الموصل لا تختلف كثيرا عن ذلك. بغداد مرّت بتقلبات كبيرة في هذا الجانب، اذ كانت الكهرباء تأتي ساعتين ثم تنقطع أربع ساعات، وحين يتحسن الوضع الأمني ثلاث ساعات بثلاث ساعات، ولكن بعد تسلم الجعفري رئاسة الحكومة بلغ عدد ساعات القطع أحيانا في الصيف خمس وست ساعات لتأتي ساعة واحدة وهكذا. في محافظة الأنبار الكهرباء جيدة عموما، رغم أنها تعاني من قطع أحيانا، ورغم ارتباك الظروف الموضوعية، اذ ارتأت المحافظة عدم تزويد بغداد بالكهرباء، وحولت كل الطاقة المتولدة من سد حديثة الى المحافظة، وذلك انتقاما من الحكومة المركزية البعيدة عن هذه المناطق.

أكثر المحافظات التي تعاني من مشكلة الكهرباء هي بغداد العاصمة، كونها تتغذى على الشبكة العامة للعراق كله، وكون أغلب المحافظات التي تمتلك مراكز طاقة ترفض الضخ الى بغداد مثل الناصرية والرمادي لذلك تعتبر هي الأسوأ، أولا بسبب عدد السكان، وثانيا لحجم الإستهلاك الذي تصاعد صاروخيا بعد فتح الحدود، ودخول المكيفات الرخيصة الثمن، والأجهزة الكهربائية الجديدة، وتحسن المستوى المعيشي للعائلة العراقية بشكل عام. هذا عدا الزخم السكاني الهائل، وقد وصل تعداد سكان بغداد ما يقرب الستة ملايين وربما أكثر. ونتيجة للفوضى الإدارية والرقابية على كل مرافق الحياة، أخذت ملايين البيوت والمحلات والمعامل، تسرق الكهرباء من الأسلاك، فتشكلت أحمال اضافية على شبكة العاصمة. والمفارقة أن حال الكهرباء أيام النظام السابق كان العكس تماما، فكانت بغداد عامرة بالكهرباء ليل نهار، بينما كانت المحافظات تعاني من انقطاع دائم للطاقة. ففي دراسات محلية لوضع الكهرباء في بغداد تبين أن استهلاك الكهرباء قد تضاعف عن السابق أكثر من مئتين بالمئة، لكن المولدات الفرعية والأسلاك الناقلة، والمحطات الثانوية بقيت على حالها، وهي أغلبها عتيقة، ومتهرئة، وبحاجة الى تجديد شامل.

تجديد شبكة الكهرباء، لكي تناسب التطور الحاصل، بحاجة الى مليارات الدولارات،

وهي غير متوفرة في الخزينة العراقية، لأن أغلب الأموال تذهب الى الداخلية والدفاع، على خلفية العنف والتمرد والفساد الإداري، وهذا ما دعا الدول المانحة الى التلكؤ والتملص من تقديم الأموال الى الحكومة العراقية. هذا النقص الحاصل في الكهرباء في عموم العراق ولد مجالا آخر للطاقة الكهربائية، يعتبر جديدا على السوق الإقتصادية والعلاقات الإجتماعية، ألا وهو المولدات الكهربائية.

تنقسم المولدات الكهربائية الى قسمين، مولدات شخصية ومولدات جماعية، فالمولدات الشخصية تتراوح طاقة توليدها بين أربع أمبيرات وعشرين، وهي عادة توضع أمام المحلات وفي البيوت، وتشتغل على البنزين. أما المولدات الجماعية فلها طاقة توليدية عالية، عادة ما توضع في المحلة لتغذي بيوتها، حسب الطلب، وتستهلك الكاز وقودا. وتباع الأمبيرات بقيم تتراوح بين دولارين في القرى، و ثلاث دولارات في المدن. ليس هناك اليوم بيت عراقي يعتمد على الكهرباء الوطنية فقط، إما أن يمتلك مولدا شخصيا أو يكون مشتركا في مولد جماعي. المولدات الكهربائية والكهرباء الوطنية عادة ما تكون مدار حديث المواطنين في كل مكان، وصارت كابوسا يشبه كابوس الإرهاب والقتل الغامض والمحسوبية والمحاصصة الطائفية.

يدور الحديث عن أسعار المولدات، وفترات الإنقطاع، ومعاناة المواطنين، خاصة في الصيف. وقد خلقت آليات جديدة لم يألفها المواطن في حياته قبلئذ، مثل تحويل الشبكة البيتية من المولد الى الكهرباء الوطنية أو العكس. يعمد كل فرد الى الإستيقاظ أكثر من ثلاث مرات في الليلة الواحدة لتحويل الدائرة، من وإلى المصدرين. هذه المعاناة وحدّت الشعب العراقي بكل مكوناته، سواء في الجنوب أو الغرب، الشرق أو الشمال. وشكّل سوق المولدات مصدر رزق للناس، فهناك تاجر المولدات، ومصلح المولدات، وهناك البنزين أو الكاز الذي يباع للمولدات، وهناك حكايات المولدات، في البيوت والحارات والشوارع، وهناك تلوث البيئة الذي تسببه ملايين المولدات النافثة دخانها إلى الفضاء. فعاصمة مثل بغداد يعتقد أنها اليوم تملك أعلى نسبة من التلوث في العالم، بسبب المولدات. وقد شغلت قضية الكهرباء فسحة واسعة من الصحافة الوطنية، فلا يمر يوم دون أن تكتب عشرات المقالات والمقابلات والشكاوى عن معاناة المواطنين بسببها، وتناولت الأمر ذاته عشرات الندوات التلفزيونية.

تحولت الكهرباء الى قضية سياسية بحتة. والأطراف فيها هم الإرهابيون، المقاومة،

الأحزاب الدينية، الحكومات السابقة ووزراؤها ومدراؤها العامون، والإحتلال، والجمعية الوطنية، والدول الإقليمية. ودعوة السيد مقتدى الصدر لأنصاره، قبل فترة، بالخروج في تظاهرات حاشدة مطالبة بالكهرباء، لما تزل ماثلة في الأذهان. فكثير من الأفراد يستغربون من دولة محتلة مثل الولايات المتحدة، تمتلك التقنيات العالية والإمكانيات الضخمة، ولا تستطيع توفير مستلزمات تحل مشكلة الكهرباء. كما يسألون عن السبب الذي حدى بالقوات الأميركية بأن تغض النظر عن لصوص الأسلاك في المناطق الغربية وهم ينزعون تلك الأسلاك أمامهم، دون أن يحاولوا منعهم أو إيقافهم. كما أن تقييم الحكومات التي تعاقبت على العراق منذ سقوط النظام، كان يتجه الى مؤشر رئيسي ألا وهو الكهرباء، ابتداء من وزارة مجلس الحكم ثم وزارة أياد علاوي وحتى حكومة ابراهيم الجعفري المنتخبة. ظلّت الكهرباء هي العقدة الكأداء أمام أي أداء سياسي.

والكهرباء، كما هو معروف، تتبعها أمور صميمية أخرى، مثل حماية المنشآت الكهربائية والنفطية، وإعمار خطوط نقل الطاقة، وإدامة الأعمدة العتيقة، وجهوزية وزارة الكهرباء إداريا، ومقدار الفساد المتفشي فيها، حتى أن عددا من المواطنين بدأوا يشككون بأن ثمة علاقة بين الإرهاب ووزارة الكهرباء. يذكر هنا أن وزير الكهرباء السابق(أيهم السامرائي)، عاد ليصبح من المدافعين عن (المقاومة الوطنية الشريفة)، بعد خروجه من الوزارة واستقراره في الأردن. وحكم مؤخرا من قبل قضاة لجنة الفساد بسنتي سجن. فعدم انتظام الكهرباء في حياة المواطن يسبب فوضى عارمة للمجتمع كله، كالمستشفيات والمدارس والمعامل وإضاءة الطرق والشوارع، وهذه إن خربت فكلها تصب في مصلحة الإرهاب. الإرهاب يولد الظلام، والظلام يدفع الى الإرهاب.

كما بدأت أصوات تتعالى عن أن ثمة تواطؤاً لا يقل خطورة بين شركات تصنيع المولدات الكهربائية، الشخصية والجماعية، مع مسؤولين فاعلين في وزارة الكهرباء لإبقاء الوضع سيئا كما هو، لكي يزداد الطلب على المولدات، خاصة وأعدادها بالملايين. أي ثمة مليارات الدولارات تجنى من هذه التجارة. ووزارة الكهرباء حالها حال الوزارات الأخرى، لا تستطيع السيطرة سوى على مبنى الوزارة الموجود في بغداد، أما مؤسسات الكهرباء في المحافظات، أو في إقليم كردستان، فكل واحدة تشتغل حسب رؤيتها المحلية للموضوع. وقد حاولت الوزارة استيراد الكهرباء من دول الجوار مثل

سورية وإيران وتركيا والكويت، إلاّ أن المفاوضات فشلت، أولا بسبب ارتفاع سعر الطاقة، فهو لا يتناسب مع ميزانية الوزارة، ولا سعر الوحدة الكهربائية المباعة للمواطن، وثانيا إن للقضية بعدا سياسيا، كون بعض تلك الدول لا تريد المساهمة في حل مشاكل العراق.

ومع أهمية الدستور الذي سينظم حياة العراقيين جميعا، وأهمية الإنتخابات التي يطمح المواطن البسيط منها جلب حكومة أكثر اقناعا، وأكثر مسؤولية في معالجة الأزمات، إلاّ أن ذلك المواطن عادة ما يضع الكهرباء في سلم الأولويات من مطالبه. وأحيانا يعتبر الإرهاب، والدستور، والبطالة، والإعمار، أمورا ثانوية مقارنة بالكهرباء. ويبدو أنه على حق، فالحياة المعاصرة من دون أمن كهربائي تختفي كلها، ليحل محلها نمط آخر يعود الى قرون ماضيات، كانت تدعى، حسب التوصيف الإجتماعي، بعصور الظلام.

السيارات الملغّمة

في بغداد الجديدة، التي تبعد عدة كيلومترات عن مركز العاصمة، كان الإزدحام على أشدّه، صباحا. الإزدحام في بغداد أصبح ظاهرة، بعد دخول ملايين السيارات الجديدة الى البلد، وضعف القوانين المرورية ورداءة الطرق. في هذا الجو المشحون، كثيرا ما تحدث مشادات بين السائقين حول أسبقية المرور أو اجتياز بعضهم لبعض. في واحدة من تلك المشادات حدث اصطدام خفيف بين سيارتين. نزل السائقان واشتجرا، فلاحظ أحدهما أن سيارة الآخر خالية من المقاعد، مع أنها سيارة حديثة. لفت انتباهه أيضا لهجة السائق غير العراقية. صاح بصوت عال على المتجمعين: السيارة ملغمة، السيارة ملغمة. بسرعة تم إمساك الآخر، وترافق ذلك مع وصول مفرزة للشرطة تحققت من السيارة فوجدتها ملغمة فعلا. اقتيد الجاني مخفورا، فما كان منه الا الإلتفات الى صاحبنا العراقي، قائلا بصوت عال: الله لا يعطيك العافية، حرمتني من الغداء مع الرسول!!.

تلك الحادثة اشتهرت وشاعت ويتداولها العراقيون كلما جرى الحديث عن موضوع السيارات الملغّمة. من يقف وراءها، ومن هم الأشخاص الذين يفجّرون أنفسهم، وما هو المكان الذي يصدّر هذه الهدايا المميتة. تنقل الحادثة السابقة بطريقة أخرى، تمت حقيقة أو غيرت عن الأصل. وهي أن شخصا فجّر نفسه في الأعظمية بسيارة مفخخة، لكنه جرح ولم يمت. حاول بعض المارة حمله الى المستشفى لإنقاذه فرفض قائلا: دعوني أمت كي أتغدى مع الرسول. الشخص هذا، كان أيضا من أصل عربي، كما تقول الحكاية. وفي آخر إحصاء رسمي بلغ عدد السيارات المفخخة أكثر من مئة، واذا سلمنا أن نصفها تمت بعمليات انتحارية فالأمر يعني أن خمسين انتحاريا أقدموا على هذا الفعل، وتقول الشائعات الأصولية أن هناك طوابير من الإنتحاريين تنتظر الدور.

العمليات الإنتحارية كما هو معروف غير مألوفة في العراق. العراقيون غريبون على هذا النمط من الموت. هناك حوادث كشفت بعد إبطال تلغيم السيارة أن الفاعل غير عراقي. إلا أن الموجة العارمة للفكر الأصولي الذي بدأ ينتشر في غرب العراق قد توجد أشخاصا يتبنون هذا السلوك. وكانت أول سيارة ملغمة انفجرت أثناء اجتياح القوات

الأميركية للعراق في الحرب الأخيرة. فجّر شخص نفسه في نقطة تفتيش أميركية على حاجز قرب مدينة الحلة. وقتها قيل إن المخابرات العراقية، أو رموز النظام قبل سقوطه النهائي، ورطوا شخصا كان يتجه الى الحاجز بحمل بعض الأغراض. اقترب من الحاجز فبادروا الى تفجير العبوات الناسفة تلك، عن بعد، ولم يكن يدري بوجودها، وربما حملها خوفا من العقوبة. بعد تلك الحادثة تواترت عمليات الهجوم بالسيارات المفخخة التي اقتصرت على القوات الأميركية.

لم يكن هناك قوات حرس وطني أو شرطة عراقية، كما كانت المؤسسات الرسمية، كالوزارات والمنشآت الحكومية، مغلقة أو منهوبة. استغرق تشكيل مجلس الحكم، أيام وصول بول بريمر الحاكم المدني للعراق أشهر بعد سقوط النظام، واستمر المجلس كما هو معروف سنة كاملة، حتى انتقال السلطة الى الحكومة العراقية المؤقتة في تموز الماضي. والسيارات الملغمة كأسلوب لمهاجمة القوات الأميركية لم تكن شائعة، بل كان استثناء. جرت العمليات ضد تلك القوات عبر العبوات الناسفة وتوضع عادة على جوانب الطرق، وتحت الجسور، أو في براميل القمامة. ولعل أكبر حادث تفجير بسيارة ملغّمة، لفت الأنظار اليه، وإلى الأسلوب الذي تم به، هو تفجير مقر الأمم المتحدة الذي كان يديره في العراق موفد المنظمة الدولية دي ميللو الإيطالي. ففي تلك الحادثة هدم معظم المبنى، وكان التفجير من القوة بحيث هز بغداد بأكملها. أعقبه بفترة وجيزة تفجير السفارة التركية أثناء موافقتها على إرسال جيش الى العراق بطلب من الأمم المتحدة.

ومع سيطرة القوات الأميركية على الطرق، ومعرفتها بأسلوب زرع العبوات الناسفة، وابتكار طرق للتفجير عن بعد لتلك العبوات، وبناء جهاز الشرطة العراقية والحرس الوطني، وكثرة الدوريات الراجلة، والآلية، قلت فرص زرع العبوات الناسفة على الطرق. ازداد إثر هذا استخدام السيارات الملغمة في المواجهة. حتى فترة بروز الحرس الوطني والشرطة العراقية الى الوجود، كانت معظم العمليات الملغمة تستهدف الأميركان، سياراتهم الهمر ودباباتهم ونقاط تفتيشهم، والمقرات والقصور التي أصبحت قواعد لجيشهم. تركزت تلك العمليات في مناطق معينة من العراق هي المدن المتوترة كالفلوجة والرمادي وبعقوبة والموصل، وبغداد طبعا. السيارات الملغمة في المدن الشمالية أو الجنوبية كانت قليلة ونادرة، ربما لعدم وجود قوات أميركية كثيفة في تلك

المدن، أو ربما لأن أغلب المدن تلك كانت متضررة من النظام السابق، لذلك لم يكن هناك احتضان واضح لخلايا وتجمعات مقاومة أو إرهابية. حركة السيد مقتدى الصدر وجيشها المسمى جيش المهدي، لم تكن تستخدم أسلوب السيارات الملغمة للوقوف ضد الجيوش الأجنبية أو ضد الحكومة. كانت حركة واضحة، ورموز قياداتها معروفة، وتصريحاتها تبث على الفضائيات وفي الصحف. استخدمت السلاح كأداة لفرض برامجها وتوجهاتها. من هنا ظل أسلوب السيارات الملغمة غامضا لمعظم العراقيين مع أن الحكومة والأميركان نجحوا في إمساك عناصر كانت تحاول تفجير سيارات ملغمة، أو تعد لذلك.

إن الجهات التي تقف وراء السيارات الملغمة لا تزال سرا. بعض العمليات تتبناه جهات لها صلة بالقاعدة أو تنظيم التوحيد والجهاد الذي يقوده أبو مصعب الزرقاوي، إلاّ أن ذلك لم يتأكد منه المواطن العراقي عيانا، لا في اعترافات متلفزة ولا عبر محاكمات ميدانية. الجيش الأميركي والحكومة العراقية لم تكشف هذه الورقة على الناس، مما زاد الغموض غموضا. ظلت التهمة تلصق بوافدين عرب أو أجانب، يقومون بتفجير السيارات الملغمة. الحكومة لا ترغب ربما بإلقاء اللوم المباشر على أنصار النظام السابق من بعثين وضباط مخابرات وجيش وشرطة، كونها لا ترغب بتوتير المجتمع، ولا تريد خلق حساسيات تقود ربما الى مذابح. علما أن كثيرا من أعضاء حزب البعث المنحل والضباط العاديين فكوا ارتباطهم بالفترة السابقة. انضموا الى الواقع الجديد وتقبلوه. الماضي لن يعود، وعلى الجميع أن يفكر بمستقبل العراق، كما يقال. وحين يزداد الغموض تنطلق التقولات وتحاك الأساطير. المجاهدون يصرون على أن من يقوم بتلك العمليات هم الأميركان والسبب معروف. لهم وحدهم مصلحة باستمرار الفوضى، وهي ذريعة لبقاء جيوشهم في العراق. الأصوليون السنة يلقون اللوم على منظمة بدر ويتهمونها بتواطؤ مع المخابرات الإيرانية. ايران حسب تحليلهم تسعى لخلق مستنقع موحل تغوص فيه القدم الأميركية فلا تصل الى حدودها.

فئات أخرى من الشعب تنسب كل مجزرة الى انصار النظام. فباستقرار النظام تعرض ملفات القتلة ويحل يوم القصاص. وهناك المقابر الجماعية والأنفال والتعذيب والقتل والتسميم، مارستها أجهزة النظام السابق بدم بارد. البعض من العراقيين يوجه أصابع الإتهام الى الجميع: الكويت، السعودية، سورية، تركيا، الأكراد، وهلم جرا، وذلك

حسب الإنتماء والطائفة والحزب والمصلحة.

أول عملية صادمة للعراقيين كانت استهداف متطوعين للحرس الوطني قرب منتزه الزوراء، وسط بغداد. يتجمع أمام قاعدة أميركية مقابل المنتزه مئات من المتطوعين، كادوا أن يسدوا الشارع الرئيسي، حين أقدم شخص إنتحاري على تفجير سيارة ملغمة فيهم. أودى الإنفجار بحياة عشرات، وتبعثرت على الإسفلت الأرجل والرؤوس والملابس وقطع الدم المتخثر. إنه الكابوس الأول لمئات العوائل العراقية التي رغب أبناؤها بالتطوع، سواء بدافع الخلاص من البطالة أو للبحث عن مستقبل واعد. وجدت التحريات الخاصة بالحادث مقود السيارة مع يدي المنتحر مربوطتين بسلسلة على المقود. الشارع العراقي انقسم حول الحادث بعمق: لا يعقل أن يقدم عراقي على قتل العراقيين بهذا الشكل. فرص العمل والتوظيف ولقمة العيش كانت نادرة، ومؤسسة عراقية كالحرس الوطني مطلوبة لبناء جيش جديد، يحفظ الحدود ويشارك في إستتاب الأمن. العراقي لايقدم على ذلك، يقول كثير من الناس، إذا ما عرفنا أنه ربما يكون بين المتطوعين أقرباء أو أخوة أو حتى من أبناء المحافظة أو العشيرة. تلك الأعراف ذات مفعول لما يزل قائما في الذهنية العراقية. إذن لابد أن يكون الشخص أجنبيا، لذلك لا تهمه كثيرا الدماء التي تسيل، ولا يعنيه شيئا أن كانت الدماء مسلمة أو مسيحية. المبدأ أكبر من الحياة وأعرافها. كذلك فإذا كان قسم منهم أبرياء، ونياتهم حسنة، يفكر ذلك الشخص المتطرف، فسوف يذهبون الى الجنة ويعتبرون شهداء.

هناك آراء أخرى تقول: إن انتماء الشخص الى الحرس الوطني أو الشرطة يحوله الى شخص متعاون مع المحتل، أي هو خائن يستحق القتل. أصحاب هذا الرأي عادة من أنصار النظام السابق، أو الأصوليين الذين جعلوا المعركة مع الأميركان هي الأساس. لا تهمهم قضية بناء عراق جديد أو إنشاء جيش أو شرطة. المبدأ فوق الحياة ذاتها. و يفضلون الفوضى على النظام. ففي الفوضى يسهل تنفيذ المخططات، ويصبح الجهاد مشروعا وأكثر يسرا. تحويل العراق الى ساحة حرب، وهذا طبعا لا يلائم ملايين العراقيين الذين يطمحون الى الإستقرار والأمن والعمل ودولة عصرية. فالإحتلال زائل والعراق باق، حسب أطروحاتهم.

من تلك السيارة الملغمة التي استهدفت المتطوعين عند منتزه الزوراء، تغير أسلوب حرب السيارات الملغمة، اذ إضافة الى توجهه ضد الأميركان توجه أيضا الى أكبر

جهازين يبنيهما العراق اليوم هما جهاز الشرطة والجيش، اللذين رصدا لهما أكبر موازنة ممكنة في العراق، ووضعا في الأولوية من مهمة الإعمار. ومع انتقال السلطة الى العراقيين رسميا، وازدياد أفراد الحرس الوطني والشرطة ومساهمتهم في مداهمة أوكار الجريمة في أحياء بغداد واللطيفية والمحمودية وبساتين الراشدية، وتحقيق نجاحات كبيرة في ضبط الشوارع أمنيا ومروريا، مما ساهم بتقليص زرع العبوات الناسفة، اتجهت معظم عمليات التفخيخ ضد مراكز الشرطة العراقية والحرس الوطني. بدأت مرحلة موغلة في دمويتها عبر وسائل إشاعة الفوضى وخلخلة الوضع الأمني. الأمر الذي وضع حتى بعض الجهات المتطرفة في مأزق.

هيئة علماء المسلمين الأصولية لا تخفي تأييدها للعمليات المسلحة ضد الأميركان، وكذلك أنصار السيد مقتدى الصدر. لكن هاتين الجهتين لم تتجرآ على تأييد العمليات ضد الجيش والشرطة. أدانت الهيئة حادث التفجير الإنتحاري الذي تسبب في مقتل عشرات الأطفال في حي العامل وسط بغداد بشدة، وكرّس بعض الخطباء كلمات مطولة لإستنكار العملية. تلك الجريمة هزّت ضمائر الجميع ولم يتبنها سوى التوحيد والجهاد. ففي ذلك الصباح شارك أهالي الحي وأسره وأطفاله في حفل افتتاح محطة تنقية مياه، ساهم الأميركان في إنشائها. كان حفلا شعبيا بسيطا، وأزمة المياه النقية شائعة في أحياء بغداد الفقيرة بعد خراب القساطل والأنابيب والمجاري والمكائن منذ سنين. انتهى الإحتفال بإقدام الإنتحاري على تفجير سيارة مفخخة في الحشد، قتل فيه أكثر من خمسين شخصا أغلبهم من الأطفال المتجمهرين في الحفل. لم يصب أي أميركي في الحادث. ومن الملاحظ أن السيارات المفخخة أصبحت تفتك بالجمهور العراقي أكثر مما تفتك بالأميركان. وهذا ينطبق أيضا على العبوات الناسفة.

تقدر النسبة بواحد الى عشرين من المدنيين. وهناك إحصائية قدرت عدد المدنيين الذين قتلوا منذ إسقاط النظام حتى الآن بمئة ألف شخص.

وبإستهداف السيارات الملغمة للكنائس المسيحية، بدأ الشك يلقي ظلاله على هذه العمليات بقوة. فمن له مصلحة بقتل العراقيين المسيحيين أو تهجيرهم من العراق؟ ومن له مصلحة بخلخلة الإنسجام الإجتماعي لمجتمع ظل بعيدا عن الطائفية قرون طويلة؟ وهل يستطيع أشد الأصوليين العراقيين والعرب، تبرير عمليات مثل هذه توجه ضد دور العبادة؟ هل أن من يقوم بهذه الأعمال عراقيون حقا؟ بل هل هم مسلمون؟ اذ

أن لا الدين الإسلامي ولا المقاومة ضد المحتل، ولا عاقل حتى، يمكنه أن يبرر مثل هذه الأعمال. حين امتنع قس إحدى الكنائس من إقامة القداس خوفا من السيارات الملغمة، بادر أهالي كمب الأرمن من المسلمين الى حمل بنادقهم وحراسة الكنيسة. طلبوا من (أبونا) اتمام قداس الأحد، وسيدفعون دماءهم ثمنا اذا حاول أحد منعه. لقد استنكروا أن تحجب صلاة المسيحيين من قبل إرهابيين يرفعون لواء الإسلام زورا، كما قالوا للحاضرين.

تخرج بطبيعة الحال بيانات من أنصار الزرقاوي، أيضا، وكالعادة، تتبنى العمليات. ضرب الكنائس جعل المواجهة مفتوحة مع العنف الأعمى. إن رغبت بالجهاد ضد الأميركان فهم هناك، وراء الجدران، وفي الشوارع، وبين البيوت. دور العبادة أنى كانت لها حرمة. كان ذلك لسان الجميع تقريبا، خاصة في الصحف العراقية.

من يقدم على هكذا جرائم ليس بمسلم.

مهاجمة الشرطة والحرس الوطني أثبتت تحولا جديدا في أسلوب السيارات الملغمة.

صار الفاعلون يبحثون عن مراكز للشرطة والحرس الوطني في مناطق بعيدة عن التوتر، وآمنة نسبيا، ليفجروها، مثلما حدث في البغدادي، وهي بلدة هادئة تقع غرب محافظة الأنبار، ومركز التطوع في راوة، وسدة الهندية ومراكز للشرطة في الموصل وتكريت وسامراء. كما لوحظ أن بعض مراكز الشرطة التي أوجدت تفاهما مع المسلحين لم تستهدف، مثل شرطة الفلوجة والرمادي. ومع نجاح السيارات الملغمة وعجز الحكومة أو الأميركان عن اكتشاف الفاعلين، أو مصادر التفخيخ، وأماكنها، بلغت السيارات الملغمة عنفا أشد. يبدو أن المادة المستخدمة سابقا كانت هي التي أن تي، ولكن شدة الإنفجارات وهولها لفتت النظر الى أنها ربما صارت تحمل مواد أخرى. قيل إنها جعلت تعبأ بقذائف دبابات وصواريخ وقنابل مختلفة الأحجام من مخلفات الجيش العراقي المنحل. السيارة التي انفجرت في شارع السعدون، ولا تبعد كثيرا عن مقر جريدة المدى، حطمت واجهات البيوت على الجانبين، وأحرقت إسفلت الشارع بمحيط يتجاوز الخمسين مترا مربعا. وقتها استهدف الإنفجار سيارات مدنية يستقلها أميركيون، لا تحمل لوحات، وهي من آخر طراز، ومن نوع ج م سي، وذات بلور مظلل معتم. عنف التخريب أشار الى ضخامة العبوات المحشوة بها السيارة. حصيلة الإنفجار كانت عشرين قتيلا عراقيا، أما الأميركان فلا أحد يعلم. كانت هناك سيارتان فقط.

وطرق استخدام السيارات الملغمة كثيرة. توضع أحيانا على جانبي الطريق، ثم تفجر عن بعد بواسطة الريموت كونترول، وتوجه ضد قوافل أميركية أو قوات متعددة الجنسية. وفي الآونة الأخيرة ضد سيارات الشرطة والحرس الوطني. أحيان أخرى يقتحم بها المهاجم مقرا لمحافظة أو مركزا للشرطة أو الحرس الوطني فيمطره الحرس بالرصاص، لكنه ينجح في التفجير ويصيب الحامية الأمامية. وذات مرة كانت السيارة الملغمة متروكة أمام أحد مراكز الشرطة. أما اقتحام المعسكرات الأميركية بسيارات ملغمة فهو نادر الحدوث. التحصينات كبيرة والحراسة مشددة والإحتياطات لا تسمح للإنتحاري بالوصول الى الباب.

هناك أيضا أسلوب البحث عن الهدف. حيث يستقل الإنتحاري سيارته الملغمة، ويتجول بها لا على التعيين، سواء على الخط السريع بين بغداد والفلوجة والرمادي، أو في شارع المطار، والطرق الرئيسية في العاصمة. ما أن يصادف قافلة أميركية حتى يصطدم بها ويفجرها، وهذه الطريقة أحدثت خسائر جسيمة. وهذا ما حدا بالأرتال الأميركية خاصة أن تضع مسافة بينها وبين السيارات المدنية، أثناء المسير، وكل من يجتاز تلك المسافة تطلق عليه النار. لهذا ما أن يرى السائق العابر زحمة أمامه حتى يعرف أن رتلا يسير في المقدمة. ورغم دقة التفجيرات، إلاّ أن الإحتياطات المتخذة من قبل الحكومة وقوات متعددة الجنسية جعلت الضحايا من المدنيين العراقيين أكثر من غيرهم، الأمر الذي حدا بمعظم القوى المتطرفة أو السياسية، حتى تلك التي لا تتفق مع الحكومة، إدانة هكذا نمط من العمليات. السيارات الملغمة أصبحت كابوسا للعراقيين، لم يعد يهم من تستهدف، فالضحايا التي تحدثها أغلبها من المدنيين. الفرد في كل مدينة صار يخشى الإقتراب من التجمعات ومراكز الشرطة والدوائر الحكومية وسيارات القوة متعددة الجنسية والسفارات، بل صار يخشى المشي في الشوارع العامة ، ولا يقترب من الكنائس، وهذا ربما ما يسعى إليه أصحاب السيارات الملغمة، أي تعطيل الحياة العامة.

أصبح الهدف هو هذا، ولا يهم من يكون الضحية. وفي كل انفجار لسيارة ملغمة تضع العائلة العراقية يدها على قلبها خوفا على زوج أو إبن أو بنت خارج البيت. ربما من هذا الجانب بالذات، لم يعد يفرح لإنفجار سيارة ملغمة، كائنا ما يكون الهدف، سوى القتلة والمجرمين، وهم كثر في عراق اليوم، على أية حال، مهما تعددت الصفات.

مصنع العنف

العنف الذي يشهده العراق حاليا عنف له وجوه عديدة، يصعب فهم أسبابه دون الإلمام بتلك الخلطة المركبة، المنتجة لذلك العنف. هو أولا وآخرا مثل حال العراق: يحتاج الى بصيرة، وحكمة، وعقل، مع قليل من الحب، للوقوف على ما يجري فيه. عنف لم يتصاعد إثر سقوط نظام، بواسطة قوات أجنبية ذات منطق وعلم وقسوة،، كما يحاول البعض تبسيطه بإعتباره ظاهرة تستحق التوقف الجاد والعميق عندها، كون الإحتلال يستولد، كما مفترض دائما، مقاومة من نوع خاص، هي بالمحصلة، شكل من أشكال العنف. لكن ما تشهده الساحة العراقية في الحقيقة هو إستمرار لظاهرة عمرها عشرات الأعوام، توجت بالحرب، أو الحروب السابقة، كون الحروب ما هي إلا عنف موجه ضد الآخر، ألا وهو العدو. وهو موجه ضد المجتمع، بهذه الذريعة أو تلك، ليكون المجتمع في الأحوال كافة ، أول المتأثرين به. سنوات طوال، والمجتمع العراقي يعيش حالات الموت البشعة التي كانت تحصل في الجبهات، وكانت مناظر الأجساد المقطعة أو التالفة أو عديمة الملامح، من الصور المألوفة لملايين العراقيين، سواء كانوا جنودا في الجبهات أو عائلات ظلت تبحث عن أبنائها أو تتعقب مصائرهم في المستشفيات والمشارح وعند المواقع الخلفية من الجبهات. الجندي كان يعيش جو الموت يوميا، وكذلك ملاين الأسر، بمن فيهم الأطفال، لم يروا من حياتهم سوى شاش البياض على الأجساد، وملامح الحزن لدى الجيران.

ورغم أن الحرب كانت على الجبهات إلا أن الموت ظل يسرح بين البيوت، وعند الشوارع، وعلى الطرقات. ثلاثون سنة أو يزيد ولافتات الموت تعاقر بصيرة الفرد من زاخو الى الزبير، وعلى مشارف عبادان، وفي متاهات الصحاري. وتحديدا منذ الحرب العراقية الإيرانية وحتى اليوم ظلت دوامة العنف متواصلة، وولدت تلك الدوامة على مر السنين مؤسسات لها طابع عنفي، ورجال كانوا يسيّرون تلك المؤسسات بطريقة ليست دبلوماسية ولا قانونية، بل تتعدى روح المنطق والعقلانية في أغلب الأحيان. ويمكن هنا تذكر فرق الإعدام خلف الجبهات، وكانت تقتل كل من يتراجع الى الخلف أو يهرب من سوح المعارك، وعناصر الأمن والمخابرات والشرطة والجيش، فضلا عن مؤسسات الحزب التي تحولت في تلك السنين الى مجالس حربية، تحاكم، وتعدم، وتبطش، وتقص

الآذان، وتقطع الألسن.

الحرب أوجدت مصنعا للعنف في المجتمع، ظل دائرا طوال عقود، وفي الوقت ذاته أوجدت مؤسسات للعنف تبرره وتؤدلجه وتجعله أمرا عاديا، ثم تصنع من منتسبيها قتلة محترفين يعتبرون الموت تسلية. يسهل تذكر مئات الروايات الحربية، والقصص التعبوية، والقصائد الممجدة للدم، والمقالات المفلسفة للرعب والتفجير والذبح. فمن حسنات الديكتاتورية أنها تؤرشف أبسط نأمة كي يطلع عليها المستبد. وهنا يمكن إدراج الآيديولوجية القومية التبريرية الشعاراتية المستندة الى الغلو القومي، ولاحقا كافة الحركات الإسلاموية التي لحقت بمركب (الجهاد) في العراق لقتل أطفال النعيرية، وسلمان باك، وبغداد الجديدة، باعتبارهم متواطئين مع الكفرة، والصهاينة، والبروتستانتية الجديدة في البيت الأبيض. إما تركيبة المجتمع العراقي فكانت حتى فترة السبعينيات تميل الى التركيبة العشائرية، وهي تتقبل العنف وتمجده في بعض الحالات، بأعرافها وتقاليدها في الثأر والقتل من أجل الشرف، وامتداح القوة والبلطجة، والهيمنة الأبوية على الأسرة، ومصادرة حقوق المرأة وتحويلها الى كائن مستعبد، يتصرف به الرجل كما يشاء بسبب فهم خاطئ للدين، وبسبب تقاليد محلية ضيقة الأفق، محكومة بالعزلة الحضارية والجهل والأمية. هكذا نمط من المجتمعات يمكن له بسهولة أن يخلق الشيخ، الذي لا يخطئ، أو الأب الكبير، أو باللغة السياسية(الديكتاتور)، فهو بشكل ما لا يختلف كثيرا عن شيخ العشيرة أو الأب الصارم الذي يهيمن على أفراد الأسرة ويحدد مصائرهم.

على صعيد السايكولوجيا، من الغريب أن معظم العراقيين مصابون بمرض عبادة الأم وتقديسها، وكأن الأم تقدم البديل عن سلطة الأب القاسية التي عانى منها الذكر تحديدا. ورغم أن السلطات السابقة مجّدت العنف، وساهمت في صنعه وتسويغه داخل المجتمع، إلا انها في ذات الوقت سنّت قوانين رادعة وصارمة تعاقب كل من يقترف العنف، ويتجاوز على حرمة إحتكار القتل والعقاب الذي تجيّره الدولة لنفسها أو لمؤسساتها. لذلك شكلت تلك القوانين كوابح لتفجر حالة العنف لدى الفرد العادي، مما جعله يستكين، لفترات طوال، الى عنف السلطة وجبروتها، ويقمع أي دافع الى التهور والثورة والتحدي، وقد ظل ذلك الخوف من السلطة وعنفها يستعر في أعمق طبقات الفرد العراقي ولعشرات السنين.

لكن، وحين جاءت الفرصة، تفجر دفعة واحدة ضد كل شيء.

ضد المؤسسات، والأشخاص، والطبيعة، ومكونات الدولة، وحتى الجمادات التي شكّلت منظرا مألوفا حوله لسنين ماضيات، هي سنون خنوعه وإذلاله، وكأنه يريد التخلص من أي شاهد يذكّره بتلك السنوات. من المعروف أن صدام حسين تخلص، ما أن اصبح في هرم السلطة، من كل رفاقه القدامى، ومن سفلة طفولته وشبابه كي لا يبقي أي شاهد على ماضيه الشخصي. تكرار الحالة لدى مواطنين عراقيين آخرين يؤكد أن النزعة لها جذور في الروح الإنسانية أجمع، النزعة نحو التخلص من وضاعة الماضي، وكل ما يذكّر بالدناءة والقبح والهامشية. حين تهاوت سلطة الدولة، بما تحويه من مؤسسات قمعية وسياط مجربة، ووسائل تعذيب مبتكرة، تفجر عنف الفرد مثل بركان، ولكن بغرابة وشذوذ في أحيان كثيرة.

هدم (المتمرد) العمارات، اقتلع حواجز الطرق، قتل أعداءه، نهب مخازن المؤسسات، صفّى كل من تقع عليه عينه من رجالات السلطة السابقة، وهو بهذا كان يقتلع زمنه الماضي دون رحمة. العنف أصبح غير عقلاني البتة، خاصة حين دخلت الى الساحة عناصر تربّت على ممارسة العنف وأدمنت عليه، وانتهى العنف هنا الى أقصى حالاته ألا وهو تدمير الكائن البشري(القتل)، وأحيانا التلذذ بتدميره، وهذا ما أصبح يشاهد اليوم من تعذيب وتقطيع ووحشية في إبادة العوائل، او الإستسهال في التعامل البشع مع الكائن المقدس على الأرض، الإنسان، بهذه الطريقة الحيوانية. هناك جثث وجدت وهي محفورة الرأس بواسطة المثقاب(الدريل). وهناك جثث كثيرة مقطوعة الرؤوس، وهناك جثث مبقورة البطون، وبسبب عدم وجود سلطة رادعة أو قوانين أو أجهزة كفوءة تقف أمام الجناة، أصبح قتل الإنسان يخضع لمزاج الشخص أو المنظمة أو الحركة لاغير. لذلك كل فرد يسير في الشارع يمكنه أن يكون هدفا للقتل، لهذا السبب أو ذاك طبعا.

وبجملة مختصرة: إن كل شخص مهدد بالموت، وعلى طول ساعات اليوم، سواء كان في الشارع أو العمل أو البيت. ليس هناك من حام لحياته سوى الصدفة. المشروع السياسي يقود اليوم هو أيضا الى العنف، رغم أنه مشروع سياسي غير مسلح كما يقول ذلك الجميع. يصبح حاضنة للعنف حين تتلقفه جماهير تربت على أن تضع الشعار فوق البشر، والكلمة فوق الجسد البشري. وهذه تربية اعتمدها حزب البعث، وغيره من

الأحزاب الآيديولوجية لفترات طوال. وتربت على هذا التوجه أجيال تعدادها ملايين البشر، فهم وإن تغيرت ولاءاتهم من حزب الى ملة أو طائفة، ومن مرجعية حزبية وفكرية الى مرجعية دينية، الا أنها بالمحصلة تتعامل بالآلية ذاتها. المشروع السياسي الذي عادة ما يغزل بالطائفية، ويجعل من وجود الإنسان مرهونا بنجاح المشروع السياسي.

سيادة الطائفة فوق بني البشر. والوطن أهم من أبنائه. هناك مثلا تصفيات تحدث لتنظيف بعض المناطق من طائفة أو قومية أو دين، كي تصبح تلك المنطقة مغلقة لهذا التنظيم أو ذاك، هذه الشريحة الدينية أو تلك. السياسة في العراق اليوم بلا قيم ولا أخلاق، وهذا معيار يخضع له الجميع تقريبا، لذلك ليس من الصعوبة رؤية التناقض الفاضح بين ما يقال أو يصرح به في الإعلام، أو أمام الملأ، وبين الواقع القائم على تصفيات عرقية ومذهبية وحزبية، سبيلها الفاقع هو العنف، والقتل تحديدا. إنه يرهب الآخرين، يؤرقهم ويرسلهم الى ذكريات ماض سابق وزوار ليل بهيم، وظلمات سجون ووجوه قاسية. وهذه آلية تربى عليها مجتمع برمته طوال أكثر من أربعين سنة. تغيرت الآليات والدوافع والشعارات والتبريرات غير أن شكل العنف واحد، وموضوعه واحد، أي القضاء على الآخر، الخصم، معارضا سياسيا أو طائفيا أو حزبيا. وطبعا في هكذا نمط من المجتمعات، المغلقة، المعتمدة على تربية طويلة من الوشايات، وسوء الفهم، والتآمرات، والإنغلاق الإجتماعي، يشيع الرأي المسبق بشكل واسع، وهو ما يطلق عليه باللغة السايكولوجية بال(الستريو تايب). النمط. الأحفورة المؤيدة. الفكرة المسبقة. الهدف المدور الذي ينتظر السهم من مطلقه. فكل سني هو مشايع لصدام حسين، وكل شيعي مؤيد لإيران. كل كردي يدعو الى الإنفصال. كل من كان ضابطا في الجيش يعتبر من أزلام السلطة، وكل طيار يستحق القتل لأنه قصف مدينة حلبجة بالمواد الكيمياوية.

ستريو تايب عراقي ينتهي بالقتل دائما. كل بعثي هو ضد العهد الجديد، وكل شيوعي هو علماني، وكل علماني مضاد للدين، ومناوئ للمرجعية. سنة مرتدون. أجانب غزاة. عرب إرهابيون..... وهلمجرا. تلك الأحكام المسبقة، تسببت بقتل آلاف العراقيين، منذ سقوط النظام وحتى هذه اللحظة. ونتيجة لفوضى اللحظة، وقلق الحاضر، لم يتوقف أحد لمراجعة هذه البديهيات الفجة أحيانا، والأحكام الظالمة، والنتائج المفتقدة لبرهان عقلاني. فكيف إذن بعنف القوة الأجنبية في دفاعها عن نفسها للحماية، ودافع

القتل المبرر، كونهم قوة (محررة) لشعب عانى من أعتى ديكتاتورية دموية في التاريخ البشري؟

القوات الأجنبية في العراق تمتلك حق قتل أي شخص يعترض طريقها دون الخضوع للمحاسبة. فالإرهاب المبرمج، والمقاومة المتوارية، والإستهداف غير المفهوم، جعل تلك القوى تمتلك (شرعية) في الحفاظ على روح أفرادها. شرعية تعلو على القانون العراقي، وقيم المجتمع المتوارثة، بل تتعدى الآلية التي يفكر فيها الناس العاديون. تمت إبادة مئات العائلات من قبل القوى الأجنبية، إما عن طريق الخطأ أو انتقاما للحظة حرجة أو نتيجة وشاية غير دقيقة. وتم قتل مئات السائقين في الليل والنهار بسبب جهلهم للغة الجيش الأجنبي وآلية دفاعاته حين يتواجد في الشارع، أو يبزغ فجأة في ريف، أو لدى شواطئ الأنهار أو في صحاري البدو.

الخلطة المصنوعة من هكذا ظروف ومقومات تجعل الحياة اليومية في مدن العراق كافة، متآلفة مع العنف، متقبلة له، كونه قدرا يصعب الخلاص منه لسنين طوال مقبلة، وفي الوقت ذاته ثمة دائرة مغلقة يدور فيها ذلك المجتمع. ظروف تصنع العنف، وعنف يهيء ظروفا ملائمة تنتج عنفا جديدا.. وهكذا. الدائرة المفرغة اليوم تتشكل من يأس كبير لدى الفرد، نتيجة انعدام الخدمات، وفساد القادة والمسؤولين، والكذب والدجل لدى الجميع تقريبا، وهم يزرقون الناس بمخدرات وشعارات يتكشف زيفها يوما بعد آخر. فقد المواطن تقريبا الثقة بالنخب كلها: سياسية ودينية وثقافية. وفوق هذا وذاك يتنفس الموت السابح فوق الرؤوس مثل غمامة سوداء ثقيلة. يأس الفرد من تحسن الأوضاع، بعد ثلاث سنوات من سقوط طاغية العصر، أصبح دافعا جديدا للإنتقام من الحياة. الإنتقام من الآخرين وعدم التعاطف معهم، أو الإستهانة بما يجري لهم. حدثت كثير من جرائم القتل والإختطاف والتسليب في الشارع دون أن يتدخل أحد من المارة. هذه ظاهرة لم تكن موجودة في المجتمع العراقي قبل ثلاثين سنة تقريبا. هذه السلبية الباردة تضيف سمادا الى شجرة العنف، كون الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني، وقيم الشعب الجماعية، وقفت عاجزة عن كبح مسلسل العنف ذاك. لهذا كله يؤمن الفرد العراقي، دون أي شك، بأنه يقف عاريا أمام السماء، ويمكن أن يسقط عليه الموت في أي لحظة، وهذا ما خلق موجة من التدين المتطرف، يمجّد الموت هذه المرة، ويكره الحياة بالمعنى الحرفي للكلمة.

موت رحيم وآخر شيطاني

مات جدي عن عمر يناهز المئة وعشر سنوات. وكان في سنواته الأخيرة كثيرا ما يتمنى الموت، ويتوسل اليه كي يريحه من عنت الزمان. جدي فاق عدد أبنائه وأحفاده وأبناء أحفاده المئة شخص، حتى أنه لم يعد يعرف أسماءهم، كما لم يعد في أخريات أيامه يميز الوجوه، فصار يخلط في الأسماء، ويحتاج الى من يعرّفه بذريته. وذات يوم مرض جدي مرضا شديدا أوشك أن يأخذه الى السماء. راح يهلوس طوال ليلتين ويتكلم عن ماض بعيد، امتد أكثر من ثمانين سنة. باح بأسرار نساء، وتذكر أشخاصا ماتوا قبل نصف قرن. كانت العائلة المجتمعة حوله تخشى من أن يبوح بسر خطر للغرباء المتحلقين حوله.

عاش جدي بعد ليلة الهلوسة تلك عشر سنوات إضافية. حياة صعبة على أية حال.

حياة جدي لم تكن حدثا في رواية، بل ذلك ما كان مألوفا في الذاكرة العراقية منذ مئات السنين، حيث كان الناس يبلغون من العمر عتيا، تغزوهم أمراض الشيخوخة وتتذمر من صعوبة الحركة وصعوبة البصر والأرق، وغير ذلك من أمراض. إنهم عادة ما يتمنون الموت مثل جدي.

الطقوس إياها يعرفها الجميع. يعلن الجامع عن الميت، فيجتمع إليه آلاف الأشخاص، ثم يودعونه الى المقبرة.

كانت تلك حالات نموذجية، لموت نموذجي، يمتلك طقوسه الفولكلورية التي تعيش في الذاكرة، بعد أن توارثها الناس جيلا بعد جيل. هذا الموت الطبيعي الفولكلوري لم يعد موجودا تقريبا. صار أعجوبة.

اليوم حين يسير المرء في شارع من شوارع بغداد، والمدن الأخرى الساخنة تطالعه مئات اللافتات، معلقة على واجهات الجوامع والأبنية والمدارس، كلها تنعى هذا الشخص أو ذاك، أحيانا يكون شهيدا وأحيانا قتيلا بأيدي الغدر والعدوان، وأحيانا بحادث إرهابي مؤسف حسب لغة اللافتة، ودرجة تطرف عائلة القتيل، وعقلانيتها وشجاعتها. شخصيا أركب السيارة يوميا الى مقر عملي، وأراقب تلك اللافتات، وهي تتكاثر وتصبح ذات لغة مرتبكة، لغة الموت الشيطاني الذي كان نادرا ما يزور القرى والأرياف والمدن.

نادرا ما أشاهد لافتة تتحدث بلغة الكليشيه السابقة المعتادة القائلة: انتقل الى رحمة الله تعالى المرحوم محمد خالد عباس عن عمر يناهز السبعين عاما بعد مرض عضال وهو أب لكل من سعيد وأحمد وعبد الجبار ووالد دكتورة الأسنان نضال ووالد المهندس ابراهيم وسيشيع جثمانه من جامع إبن بنية في يوم الثلاثاء الساعة العاشرة صباحا.

مثل هكذا لافتات نعي غادرت زمنها، ولم تعد تشاهد في الطرقات.

في رواية زوربا لنيكولاي كازنتزاكيس يقول زوربا عن جده: رأيته ذات يوم يجلس في الزقاق، وكان يتلمس وجه صبية صغيرة من الجيران ويبكي، فقلت له جدي لماذا تبكي، قال أبكي لأنني سأموت وأترك ورائي كل هذا الجمال. تلك مشاعر طبيعية لنهاية حياة يصبح المرء فيها غير قادر على تذوق الملذات، وهذا هو المجرى الإنساني لدورة حياة البشر. صبى وشباب ورجولة، أو أنوثة، وكهولة ثم شيخوخة وموت. يصعب الهروب من هذه القاعدة.

اختلق الإنسان ذات مرة أسطورة دراكولا الذي يجدد شبابه بامتصاص دم الشابات، وهي محاولة للهروب من مصير جد زوربا ذاك، وكأن المرأة الشابة إكسير يعيد الشباب للمرء، ولكن إعادة الشباب منذ كلكامش الذي مضى الى البرية باحثا عن عشبة الخلود، أمر يدخل في خانة الأساطير. هذا التصور يضمر في داخله إمكانية أن يعيش الإنسان حتى يغدو شيخا، عندها يبدأ يحلم بالخلود، أو على الأقل إرجاع الشباب الى خلاياه البائدة.

والاستنساخ اليوم هو محاولة أخرى، لكنها علمية هذه المرة، لإعادة الحياة الى البشر ما أن يصلوا الى عتبة الفناء.

تلك الأساطير أو الاكتشافات العلمية، لا يفكر بها أحد في العراق اليوم.

إنها ثمار مجتمعات هادئة، هانئة، مستقرة، يموت أفرادها ميتة طبيعية، على السرير، في مستشفى، في بيت صغير مؤثث بمكتبة وديكورات ومطبخ وحمام وأسرّة. لا يمر يوم تقريبا إلا ويسمع المرء هنا أن شخصا يعرفه قد قضي بموت مفاجئ، أخ هذا الصديق، شقيق ذاك الزميل في العمل، صديق الطفولة، إبن صديق الطفولة، وهكذا، ثم تأتي قصة الموت: والقصص تتشابه، وتكون غريبة لا تصدق، تجعل السامع يؤمن بالقدر، ويؤمن بقوة خفية تصنع موتنا وأقدارنا وتسيّر خطواتنا.

زميلنا، له أخ يسكن في مدينة الثورة البغدادية، عند الرصافة، وهو بدلا من أن يذهب للصلاة في مسجد من مساجد الثورة الكثيرة، ركب السيارة ومضى الى مسجد في الكرخ إسمه براثا، ثم في ذات اللحظة التي دخل فيها الى المسجد يفجّر إنتحاري نفسه بين الداخلين، وكان يرتدي حزاما ناسفا ويرتدي زي امرأة، ويكون أخ ذاك الزميل من بين الضحايا. لماذا ترك كل تلك المساجد في مدينة الثورة وذهب الى مسجد براثا الذي يبعد أكثر من عشر كيلومترات عن مسكنه؟ هو على غير عادة لا يعرف عنه التدين والإلتزام بصلاة الجمعةّ!! هكذا يتساءل أخوه فلا يجد جوابا على سؤاله.

شاب فلسطيني يسكن في حي البلديات بجانب الرصافة. خرج من الجامع وكانت الكهرباء مقطوعة كالعادة، ولكي يرى طريقه الى البيت بوضوح، أخرج قداحة صغيرة، دخلت حديثا الى السوق، لها مصباح فسفوري أحمر يضيء أمام الماشي في الليل. وكان ذلك الرجل يستهدي على طريقه عبر ذلك الضوء الصغير، ومصادفة مرت دورية أميركية فشاهد القناص الجالس على سطح الهمر ذلك الضوء الأحمر الغريب، فظنه إشارة الكترونية يطلقها ناظور قناص، فوجه سلاحه الى ذلك الفلسطيني وأرداه قتيلا في الحال.

اليوم أي شخص يحمل مصباحا صغيرا، أو قداحة من ذلك النوع، يتعرض للقتل المفاجئ، اذا ما مشى في طريق أو جلس على سطح بيت. فالرصاصة القاتلة لا يمكن أن يخمنها المرء من أي جهة قادمة.

جدي الذي بلغ المئة والعشر سنوات حين مات لم يكن يخشى الخروج ليلا، سواء كان حاملا ضوءا أم لم يكن. ذلك الوقت لم يكن فيه دوريات أميركية، ولا تشكلت فيه عصابات تقتل الناس دون سبب واضح، فالمجتمع يعيش موته الطبيعي الذي يتجاور مع الحياة. يصدق عليه المثل القائل إنهما وجهان لعملة واحدة. الموت والحياة اليوم ليسا وجهان لعملة واحدة. إن الموت يغني على هواه. الموت في واد والحياة في واد آخر. فالموت ينقض فجأة، وهذا أكثر ما يرعب عامة الناس.

يخرج من خلف الأشجار، ويسقط من السماء، ويسير على قدمين، ويتسلق السيارات المسرعة، وتنفثه بنادق مجهولة. موت ملثم في أغلب الأحيان.

موت دون دين أو طائفة. دون رائحة. إنه كالماء المقطّر، يستعصي على الشم.

قبل أن يفجر الإنتحاري سيارته البيك اب، المحملة بأكياس الطحين في سوق مدينة

تلعفر، ركنها صباحا وسط السوق، ثم صار ينادي على بضاعته، وهي الطحين الرخيص بنصف السعر. تجمع الناس على ندائه المغري، نظر الرجل بوجه مبتسم الى هذه الحشود الذاهبة بعد دقائق الى نار جهنم حسب قناعته، ومد كفه المشعرة الى الصاعق المختبئ خلف صدريته وسحبه، لتنطلق الجثث ومعها أكياس الطحين في فضاء السوق وسط تلعفر. عدد من القتلى تحولوا الى أرغفة خبز ضخمة، شبيهة بخبز الأكراد الرقيق، الواسع، المخبوز على الصاج الحامي. طبعا مضى ذلك الإنتحاري قدما الى جنة الخلد.

عمال البلدية في منطقة الدورة، وهي ضاحية من ضواحي بغداد، جلسوا صباحا يحتسون الشاي، تحت شجرة الكينا، وهم يرقبون السيارات المارة عن يمين وشمال. شتلات الدفلى زرعوها قبل أن ترتفع الشمس عن خط الأفق، وأكياس النايلون جمعوها لكي تحرق لاحقا، وحنفية المياه وجهوها الى فسائل النخيل الجديدة. وكانوا يتحدثون باسترخاء عن سوء الأوضاع المعاشية، وزيادة الرواتب، والصيف (الحار)، القادم كما في كل سنة منذ فجر الخليقة. بالكاد سمعوا صوت الرجل الملثم الذي أطل من شباك السيارة مع رشاشته الصغيرة، وقال لهم بغضب: هل تنظفون الشوارع للأميركان أيها الكلاب؟ ثم فتح رصاصه على الشباب، واختلط الشاي بالدم، والخبز بالغبار الذي تطاير من الرصيف، فيما سقطت وريقات من شجرة الكينا لترتاح على الجثث.

هناك، في الزوايا المظلمة للمجتمع العراقي، شرائح وصل الحقد فيها الى درجات خطرة.

شرائح يحركها حقدها على الحياة أكثر مما يحركها العقل والمنطق. ترغب بالموت إذا ما لبى خزين الحقد الذي يأكل روحها كل ثانية ودقيقة وساعة. لذلك تنشر الموت حولها إينما تحركت. يخشى تلك النفوس حتى الموت الرحيم. لقد عقدت حلفا مع الموت الشيطاني، الموت الذي لم تعتده البشرية إلا في العهود المظلمة، وفي خضم التحولات الكبرى التي تغير مسار مجتمعات لقرون مقبلة.

الموت الشيطاني يذرع شوارع العراق بحرية، ويستجلب معه أحقادا تاريخية، مذهبية، طائفية، دينية، قومية، حضارية، ويستفيد من التكنولوجيا في تشظية الروح العراقية. فهل يفكر شخص عاقل بتفخيخ طفل معوق مثلا، ودسه وسط سيارات شرطة أو جيش؟ وهل خطر ببال رواد مطعم قدّوري، وهو مطعم شهير يقع على شواطئ دجلة

قرب تمثال أبي نؤاس، أن ثمة شخصا يجلس في الثامنة صباحا على الطاولة المجاورة، ويفطر معهم بلذة، ثم قبل أن يدفع حسابه يفجر حزامه الناسف بكل برود؟

ذلك شريط قصير من الموت الشيطاني الذي راح يفاجئ الشباب والأطفال والشيوخ والنساء.

الإتصالات التليفونية في الأوقات غير الطبيعية كالصباح المبكر أو المساء المتأخر، تحمل عادة أخبارا مشؤومة. زميل لنا في العمل ما أن يرى إسم أخيه على شاشة الموبايل حتى يصاب بالرجفة رعبا، وكان يسأله مباشرة: تكلم؟ من قتل؟ أو: ماذا جرى؟ ولا يهدأ لزميلنا بال حتى يعرف أن الإتصال لا علاقة له بالكوارث. أغلب موبايلات الناس هنا تستخدم لتطمين العائلة، وللإطمئنان على الأزواج والأطفال الذين خرجوا الى مدارسهم. زوجتي على سبيل المثال تتصل بي أكثر من ثلاث مرات قبل أن اعود الى البيت، رغم أنها تعرف جيدا أنني أجلس على طاولتي ولا أغادرها حتى أعود. تلك حالة الجميع تقريبا. ما أن يحدث انفجار سيارة ملغمة أو عبوة ناسفة حتى يتصاعد الحمل على شبكة الإتصالات مضاعفا. صار رعب الأخبار المفاجئة، يوازي رعب الموت الشيطاني ذاته. ذلك كله جعل الفرد يضع الأمان على رأس مطالبه في عراق ما بعد صدام حسين. هناك اليوم ملايين جديدة هاجرت خارج العراق، بحثا عن ذلك الأمان المفقود. بحثا عن كهرباء مستقرة، وعن سهرة متأخرة من الليل، وبحثا عن أيام لا يلعب فيها الموت الشيطاني لعبته معهم، دون سيارات ملغمة وعبوات ناسفة ورصاص أميركي طائش ومطاردات ميليشياوية وتصفيات طائفية.

كل فرد عراقي، خاصة في بغداد، يتوقع أن يكون جثة من تلك الجثث مجهولة الهوية التي تلقى فجرا على المزابل، وعند تقاطعات الطرق البعيدة، وتحت الجسور المهجورة.

ميلشة الدولة

الدولة في بلداننا الحديثة تعتبر، على ما يبدو، بنية متطورة على تركيبة المجتمع، لذا فإن أي انهيار لتلك الدولة يعود بالمجتمع الى مكوناته الأساسية، المكونات التي صنعت منها الدولة، بعد ميكانزمات معقدة وتفاعلات تاريخية، ما يدعى بمفهوم المواطنة. إن مؤسسات الدولة، ومفاهيمها البيروقراطية، وتقاليدها، وتراتبيتها، استطاعت أن تتناغم بشكل ما مع مفاهيم معاصرة كثيرة، اكتسبتها تلك الدولة عبر اتفاقيات دولية، ومعاهدات مع الجيران، وتوازنات داخلية، مستفيدة من النظم والدساتير العالمية التي تراعي بنسبة ما حقوق الإنسان، والتوازن بين الفرد والمجتمع والقوانين الناظمة لتلك العلاقة. وهي عموما، أي الدولة، في مجتمعاتنا المعاصرة ومنها العراق، لها سمة علمانية، بعض الشيء، أي تتعامل مع جميع المكونات الدينية والإثنية بمسافة واحدة، على الأقل لإعطاء وجودها شرعية مقنعة. ورغم أن هذا لم يطبق عمليا إلاّ بنسب معينة، لكنه قانونيا كان موجودا، ومن هنا يمكن التجرؤ والقول إن الدولة بمفاهيمها وقوانينها وتقاليدها، ظلت أكثر تطورا من بنى المجتمع الأساسية، كالدين والطائفة والعشيرة والمنطقة، مع أن تلك البنى لم تختف ظاهريا، وبقيت تفعل فعلها في نسيج الحياة اليومية، وتعاقبت الأنظمة على استثمار تلك التنويعات المجتمعية في تمتين السلطة ضمن آليات سياسية طرحتها أحزاب قومية ودينية وحركات عسكرية أو ليبرالية.

إن انهيار الدولة، وهذا ما حصل في العراق، أيقظ في الشارع كل البنى التي كانت مغيبة تحت يافطة المواطنة. فضمن دولة مركزية قوية يصعب الحديث عن مناطقية أو طائفية، وعقب انهيار دولة يصبح من العسير الحديث عن مواطنة. حين انهارت الدولة العراقية في صيف الفين وثلاثة، ودخلت القوات الأجنبية الى مدن العراق، عمت البلاد موجة من النهب والسلب، لكل مرافق الدولة ودوائرها ومخازنها في كافة المحافظات والبلدات، وشعر المواطن أن البلد قد استبيح، ولم يعد هناك رادع أمني يثنيه عن المشاركة في تلك الوليمة. هنا شعر المواطن أيضا أنه فقد مرجعيته المعهودة، أي الجيش والشرطة والحزب والسجون، مما هدد البلاد بفوضى شاملة، فوضى من النهب والقتل والإغتصاب واستباحة الممتلكات. لكن منطق الحياة لا يقر فوضى مثل تلك، كون تلك الفوضى تهدد مصير الجميع، خاصة في الشؤون اليومية. وهنا جاءت الحاجة

الى ابتكار مرجعية، أي الحاجة الى ابتكار سلطة. وجميع العراقيين يتذكرون أن تلك المرجعية المبتكرة كانت سلطة الدين. السلطة التي كانت مهمّشة في ظل سلطة الدولة وآيديولوجيا الحكومة التي تدير شؤون تلك الدولة. الجيش المحتل في تلك الأثناء لم يحافظ إلاّ على المراكز التي اعتقدها حيوية له ولمخططاته مثل وزارة النفط ودوائرها ومصافيها، أما المرافق الأخرى فقد كان يتفرج على استباحتها كالمستشفيات والمعامل والمدارس والسكك الحديد وباصات النقل العام والمتاحف والمكتبات الوطنية وأسلاك كهرباء الضغط العالي وغيرها من مرافق.

وهنا في اللحظة المائعة تلك، برز دور رجال الدين، الجوامع والحسينيات، والمراجع الدينية، حيث بدأت تحرم النهب واستباحة مرافق المجتمع الحيوية، وأصدرت فتاوى باستقبال المسروقات في الجوامع والحسينيات، وقام شيوخ العشائر بالدور ذاته، اذ تنطحوا لمهمة الفصل في المنازعات، وتوجيه رعاياهم الى المحافظة على الهدوء، ومحاولة تكوين سلطة موازية لسلطة رجال الدين، أي سلطة العشائر وفي بعض المناطق اندغمت السلطتان سوية في تسيير شؤون الحياة اليومية. وكون ليس هناك شرطة او سجون لمن يرتكب جرما، عادت الى المجتمع العراقي قضية الفصل، أي أن شيوخ عشيرتين يفصلان في قضية تخص أفراد العشيرتين. في هذه الأثناء لم تصبح القوى السياسية الجديدة قوة فاعلة في المجتمع، وكانت جديدة على فن بناء دولة واستلام سلطة تدير البلد جميعا.

ملامح تشكيل الدولة العراقية الجديدة بدأت مع تشكيل مجلس الحكم، الذي قام بالأساس على المحاصصة الطائفية، وأشرف، بالتفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها قائدة التحالف الذي أسقط دولة البعث في صيف الفين وثلاثة، على كافة الوزارات المشكلة حديثا. برزت بالتوازي مع الدولة الوليدة سلطة الميليشيات. والميليشيات في العراق مختلفة، سواء في الحجم أو التأسيس، وكل واحدة منها لها أهدافها وشعاراتها. فهناك "فيلق بدر" التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وكان تأسس في ايران وقاتل نظام صدام حسين لسنوات طوال، ولكي يصبح قوة سياسية لا عسكرية، بدل اسمه من "فيلق بدر" الى "منظمة بدر". منظمة بدر تتبع المجلس الأعلى في برامجه السياسية، كقيام دولة ونمط الحكم المقترح، او بالموقف من قوى التحالف في العراق. وهناك "جيش المهدي" الذي أسس في داخل العراق بعد سقوط

النظام، وكان في البدء لا يؤمن بالعملية السياسية، ويعتبر أن المقاومة ضد الجيش الأميركي لها الأولوية على ما عداها من شعارات، وقد شهدت شهور ما بعد سقوط النظام معارك عاصفة في مدينة الثورة ببغداد والنجف وبعض المحافظات الجنوبية، بينه وبين القوات الأميركية والبريطانية.

وجيش المهدي يعتبر الذراع العسكرية لـ"التيار الصدري" بقيادة السيد مقتدى الصدر، وهو ولحد اليوم يناصب القوات الأميركية العداء، ويتعرض قادته لإعتقالات بين الحين والآخر، لكنه يتهم أيضا بتأجيج الصراع الطائفي بين السنة والشيعة كونه يطرح نفسه حاميا للطائفة الشيعية، وبديلا في كثير من المناطق عن سلطة الدولة الضعيفة.

وفضلا عن منظمة بدر والتيار الصدري فهناك ميليشيات صغيرة مناطقية تابعة لأحزاب محلية في البصرة والناصرية والعمارة، وكلها نمت وترعرعت في ظل غياب سلطة الدولة.

وفي المحافظات الموصوفة بالسنية، قامت أيضا ميليشيات متعددة، حلت محل الدولة المنهارة، منها على أساس ديني ومنها على أساس مقاوماتي. ولعل أبرز ميليشيا مسلحة تشكلت في ذلك الحين هي "التوحيد والجهاد" التي سميت فيما بعد "القاعدة في بلاد الرافدين"، وتزعم ذلك التنظيم الأردني أبو مصعب الزرقاوي. وبالتوازي مع التوحيد والجهاد، تشكلت كتائب "ثورة العشرين" و"الجيش الإسلامي" و"أنصار السنة" و"مجلس شورى المجاهدين"، عدا عن تنظيمات وحركات أقل حجما. واللافت أن تنظيم التوحيد والجهاد اكتسح معظم الحركات الأخرى لعدة أسباب، منها وقوف التيارات الإسلامية في أغلب الدول المحيطة بالعراق معه، وتم دعمه بالمال والمقاتلين، فكانت أن فتحت الحدود لتدفق المجاهدين الإسلاميين من كل بقاع الأرض، وكانت المواجهة شاملة مع الجيش الأميركي، ودون رحمة، او برنامج له علاقة بمصلحة البلد، اذ صار يقتل كل من يتعامل مع الأميركان حتى في تسيير الشؤون اليومية للمدن الخاضعة لسيطرتهم. ومع تنامي أجهزة الدولة ومؤسساتها توجه العنف الى تلك المؤسسات مما أفقد القاعدة التأييد لدى السكان المحليين كون الأجندات صارت مختلفة. القاعدة تريدها حربا ضروسا ضد أي دولة تقوم، والسكان يريدون قيام دولة تنظم شؤون حياتهم في المأكل والملبس والتعليم والصحة وحفظ الأمن.

وكان لإشتراك قوى سياسية سنية في الحكومات المتعاقبة أثر كبير في انحسار التأييد للقاعدة، وأصبحوا مطاردين ومطرودين من قبل المواطنين في كل المناطق التي كانت حاضنة لهم في ما سبق.

أما الميليشيات الوطنية التي ليست لديها أجندات خارجية فبدأ قسم منها يلتحق بالعمليات السياسية التي أطلقتها الحكومة الحالية بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي. الغريب في الأمر أن الميليشيات التي كانت تقف ضد الدولة، شرعت تطالب بفرض سيطرة الدولة على الشارع، فيما بدأت الميليشيات الأخرى ترفض نزع سلاحها، وتحاول ابتلاع مؤسسات الدولة في مدن جنوبية كثيرة، وخاصة في العاصمة بغداد، مثل ميليشيا "جيش المهدي". إن التناقض اليوم على أشده بين من يطالبون بتمتين مؤسسات الدولة الأمنية، وفرض سيطرة تلك المؤسسات على الشارع، وبين من يصرون على إبقاء الميليشيات بحجة أن الدولة غير قوية ولا بد من إبقاء الميليشيات للحفاظ على أرواح الموالين لها، أو بذريعة مقاتلة المحتلين، أو أن لها بعدا عقائديا أكثر مما هو عسكري. هذان التوجهان يمكن للمرء ملاحظتهما في الشارع بشكل واضح.

هناك مدن في ضواحي بغداد لا تطمئن لقوات الشرطة، لكنها تميل الى قوات الجيش باعتبار أن كثيرا من الميليشيات الشيعية خاصة انضمّت الى قوات الشرطة، بينما راح الجيش يتشكل من خليط طائفي كونه جيشا يخص البلد كله، عكس الشرطة التي تقوم بمهمات محلية.

وفي بعض المناطق الغربية من محافظة الأنبار، أخذ بعض الناس يطمئنون الى الحرس الوطني العراقي أكثر من اطمئنانهم الى الميليشيات المحلية، وفي المناطق الجنوبية تداخلت الميليشيات في الأجهزة الأمنية فصارت ظاهرة التصفيات والإغتيالات ترعب السكان المحليين، وهذا ما يحدث في كربلاء والبصرة والديوانية ومناطق أخرى. كيفية تخليص مؤسسات الدولة الأمنية من سطوة الميليشيات أصبحت شغل الحكومة الجديدة الشاغل، اذ تشعل "ميلشة" الدولة حربا طائفية لا تبقي ولاتذر، بينما اتفقت معظم الكتل السياسية على أن وجود الميليشيات سيهدد لا كيان الدولة فقط بل كيان بلد موحد متعدد الأعراق والطوائف إسمه العراق. خاصة وإن ضحايا العنف الميليشياوي أخذ يتصاعد بوتائر مخيفة، وهو اليوم أكثر من ضحايا الإرهاب الموجه ضد النظام الجديد، أو القوات متعددة الجنسيات.

بلغ التهجير على أساس عرقي أرقاما فلكية وغير مسبوقة في تاريخ العراق، وقد تجاوز الرقم مئات الآلاف، وتلك مقدمة، كما يفهم المراقبون، للتطهير المناطقي العرقي الذي سيجر الى تقسيم للبلد، تسبقه حتما حرب أهلية. فمن دون حرب أهلية يصعب الحديث عن تقسيم، وذلك لتداخل الطوائف والأعراق في غالبية المدن العراقية، ولتوزع الولاءات بشكل عجيب. تركمان شيعة وتركمان سنة، أكراد شيعة وأكراد سنة، عرب شيعة وعرب سنة، عدا مسيحيين ويزيديين، في مدينة ثانوية تسمى كركوك، فكيف يمكن الحديث عن تقسيم طائفي في مدينة عملاقة إسمها بغداد؟

والملاحظ أن الميليشيات تتفنن، وتبتكر طرقا وأساليب، للحلول محل الدولة ومؤسساتها.

ويأتي تشكيل قوة مسلحة ومنظمة في رأس الأولويات من نهج تلك الميليشيات. فهي ترتب لنفسها جهازا إستخباراتيا لكي تتغلغل بين المواطنين وفي محلات السكن، وذلك لجلب الأخبار عن الأشخاص الذين يشكلون خطرا على تلك الميليشيات، ليتم تصفيتهم لاحقا. وهي ما أن تتواجد في منطقة من المناطق حتى تصفيها طائفيا كي يصعب اختراقها. والمعروف أن اغلب الميليشيات في العراق ترفع شعارات دينية، لكنها عادة تصب في نهج هذه الطائفة أو تلك، من هنا فهي تمتلك ضيقا في الأفق ومحدودية في الرؤية، لذلك تستقطب عادة غير المتعلمين، والمحدودي الثقافة، والهامشيين الذين ضاقت بهم سبل العيش، فتجمعوا حول تلك الميليشيات لقاء فرصة للعيش من خلالها.

ضيق الأفق الديني يجعل تلك الميليشيات تتعلق بقشور الدين، فهم يمنعون الموسيقا ويضايقون الحلاقين والحلاقات ويطاردون باعة الخمور وشاربيها ويهددون النساء السافرات ويطالبونهن بوضع الحجاب ويبتزون موظفي الدولة، ماليا، أو عبر صفقات تصب في مصالحهم، ويصادرون قرارات الدولة وقوانينها في الحريات الشخصية، ويفرضون آراء واحدة، ويقمعون الرأي الآخر. يتدخلون في بعض مصالح الناس اليومية كتوزيع النفط والغاز والحصص التموينية والمساعدات، وتنظيف الشوارع بعض الأحيان، لا حرصا على المواطنين، ولكن لكي يصبحوا مرجعية وحيدة في مناطقهم.

لا تعترف الميليشيات عادة بالدولة، وتلغي عنها الشرعية، لذلك تشن عليها حملة إعلامية سافرة او من تحت الطاولة، فهي (الدولة) تابعة، عميلة للأجنبي، وهي عاجزة

وفاسدة، مع أنهم سبب رئيسي في عجزها وتفريغها من محتواها، وهي تشجع الإرهاب او تتسامح مع الميليشيات، حسب موقع الطرف الميليشاوي ذاك، والسلطة تسعى لخلق حكومة وحدة وطنية، وتحاول بث ثقافة المواطنة الواحدة.

هذا الصراع اليومي بين العقلية الميليشياوية، وتوجهات بناء دولة حديثة وحضارية، عبر دستور وقوانين تكفل حقوق الإنسان، أفرغ مؤسسات الدولة الناشئة من محتواها المدني، وبثّ ثقافة الفئوية والتمترس المذهبي في أوصالها، وكان أن أصبح غرض الدولة ايجاد توازنات طائفية وحزبية في نسيج جهازها هاجسا رئيسيا، بدلا من توجيه قواها نحو مهمات أكثر الحاحا وراهنية، كالإعمار، والحفاظ على سلامة الحدود الدولية، ومحاربة الجريمة والفساد، وإقامة علاقات متوازنة مع الدول إقليميا وعالميا، وتطوير الإقتصاد المنهار، وترميم روح الفرد من خلال ثقافة إنسانية متفتحة.

هدف الدولة هو إقامة مجتمع مدني، محكوم بقوانين وتقاليد حضارية.

وهدف الميليشيات الغاء المجتمع المدني، فكلما صار المجتمع مأزوما بسبب الإستقطابات الطائفية والحروب واللاإستقرار، ازدادت الفرصة أمام تلك الميليشيات لإبتلاع دور الدولة. من ثم، ليتم لاحقا، تكريسها حاكما أوحد على مناطق نفوذها في البدء، ثم عموم الوطن في النهاية. الأمر الذي يرجع البلاد مرة أخرى الى نقطة الصفر، أي الى المكونات الإحفورية العتيقة، كالطائفة والدين والمذهب والقومية.

وتلك مرحلة تجاوزتها معظم شعوب المعمورة.

دولة على مفترق طرق

الساحة العراقية اليوم حبلى بالمفاجآت. فهناك ظواهر غريبة صارت تستجد في الشارع، ولكنها تشير دون لبس الى ان الوضع في طريقه للدخول الى متاهات غير مألوفة، لا للمراقب السياسي فقط بل للفرد العادي كذلك. فالأزمات التي كانت خلال سنوات ضمن نطاق دوري، ومعقول، اصبحت متلازمة، ومتلاحقة، مثل أزمة شحة البنزين، وانقطاع الكهرباء، وتصاعد العنف، وارتدائه احيانا لبوسا غير منطقي ليس له علاقة بالاحتلال والمقاومة والارهاب، انما هو عنف لأجل العنف، وتلذذ غير طبيعي للتمثيل بالضحايا، ومن الطوائف والقوميات كافة والمستويات الاجتماعية. ظاهرة مثل الهجرة الجماعية خارج العراق بدأت تقرع ناقوس خطر يطيح بكل التحليلات، والخطط، والمشاريع التي تضعها القوى السياسية. بدون وجود شعب لا يعود الدستور يعني شيئا، كما لا تعود هناك جدوى للمصالحة والاعمار والديمقراطية وحقوق الانسان، وغير ذلك من مصطلحات تنتمي الى وضع طبيعي مأزوم قليلا ولكنه يحاول الخروج من الأزمة. كلا، هذا لا ينطبق على وضع العراق اليوم في ظل الفوضى الشاملة وعجز الدولة، رغم وجود مؤسسات رسمية مثل مؤسسة الرئاسة والوزراء ومجلس النواب ومجلس القضاء الأعلى. تلك المؤسسات اثبتت عجزها عن حل الأزمات المزمنة، والبنيوية التي اضحت تهدد وجود البلد كوحدة ادارية ودستورية.

والانفلاش الاداري والسياسي والأمني لا يسود في بغداد العاصمة لوحدها، بل امتد الى محافظات كانت حتى وقت قريب تعتبر مستقرة نسبيا، مثل الديوانية وكربلاء والبصرة وسواها. خطفت عضو مجلس النواب تيسير المشهداني في حي الشعب، ومن قبل اطراف في الحكومة ذاتها، واحد من الأمثلة التي تشير الى تفكك الدولة وأجهزتها الأمنية واهتراء العقلية السياسية العراقية. كذلك ما حدث قبل ايام في حي الجهاد، اذ تمت تصفية العشرات، وفي وضح النهار، على الهوية الطائفية، وأحيانا تحت مرأى اجهزة الأمن، وهذا ما طفق ينذر بكارثة تطيح بمؤسسة الأمن ذاتها اذا ما ثبت حقا انحيازها طائفيا. حي الفضل وسط بغداد مثال آخر، حيث تدور معارك ليلية بين مسلحين مجهولين وقوات الشرطة من جهة، وبين المدافعين عن الحي، ولحد الآن لم توضح الحكومة حقيقة اغلب الأحداث المأساوية التي تجري في بغداد وبعض المحافظات، وهذا من غرائب ما يحدث في العراق ويلفه الغموض والتعمية، ولا يستطيع

المواطن ايجاد تفسير منطقي له. والقول بأزمات متلازمة ومركبة لا ينطبق على الأزمات الخدمية فقط، ولكن الأمر يتعدى نحو اشكاليات تصب في هوية الدولة العراقية ذاتها، ومستقبل العراق كبلد في العقود المقبلة. ولعل اخطر ما يواجه الحكومة العراقية اليوم هي قضية الميليشيات. هناك احزاب داخل السلطة ذاتها تمتلك ميليشيات مسلحة وتأتمر بأمر قادة تلك الأحزاب، وتنفذ اجندات لا علاقة لها بخطط الجيش والشرطة، واكثر ما برز ذلك في بغداد، ويعد الأخطر، كون نشاطات تلك الميليشيات نحت منحى طائفيا، أي الى تهديد الوجود الحياتي للفرد، وتخريب انسجامه الاجتماعي الذي كان سائدا منذ قرون. تحولت مناطق العراق المختلطة الى مناطق صافية لهذه الطائفة او تلك. لقد تنامى العنف الطائفي الذي تسببت فيه الميليشيات، سنية وشيعية، الى درجة تعطيل الحياة في بغداد العاصمة بشكل خطر، فأصبحت الشوارع تهجر منذ الغروب، والمحلات تغلق ابوابها نهائيا، والسكان يهاجرون من مناطقهم الى مناطق ثانية، أو يغادرون الوطن نهائيا. اما في محافظات العراق الأخرى فقد حلت الميليشيات محل اجهزة الدولة، او اصبحت تتحكم فيها كما يجري في بعض المدن الجنوبية. وهيمنة تلك الميليشيات على الشارع حدّت من الحريات الشخصية، وأدخلت الرعب في كل بيت، وانتهت مواد الدستور، التي صوت لها ذلك المواطن، الى حبر ناشف على ورق مجعلك، وهي تزيد من تفتيت السلطة المركزية، وتفتيت العراق بالتالي، خاصة اذا ما ادركنا ان مجالس المحافظات هي التي تعين قادة الشرطة ومدراء الدوائر والمحافظين، بالتالي يمكن القول ان المناطق صارت محكومة ميليشاويا، وان تم ذلك بصورة غير مباشرة.

في معلومة خطرة لمحافظ كربلاء، خلال احدى المقابلات التلفزيونية، ذكر ان معدلات الاغتيال في المحافظة تضاعفت عن السنة الماضية. والمعروف ان كربلاء شبه منسجمة طائفيا، لكن وجود مراكز قوى، وتنافر مصالح، وصراع على النفوذ، هو الذي ضاعف من عمليات الاغتيال التي حذر منها المحافظ. محافظة الأنبار ايضا بدأت تتخلص من قبضة التكفيريين، وتحاول الاندماج مع البرنامج الوطني للمصالحة وبناء المؤسسات، الا ان العنف الطائفي وصراع الميليشيات جعل اغلب اهالي المحافظة يخافون السفر الى بغداد، فضلا عن المحافظات الجنوبية الأخرى، خاصة وان حوادث اختطاف وقتل كثيرة حدثت سببها انفلات الميليشيات وعدم قدرة الحكومة على ضبطها. ومشكلة الميليشيات وقوتها وارتباطاتها لها علاقة بجدار آخر هو الجيش الوطني، فما موجود الآن له صبغة طائفية، اذ حرمت القوى الدينية السنية في بداية

سقوط النظام على افراد المحافظات السنية التطوع الى الجيش والشرطة، وصعدّت التوحيد والجهاد من عدائها لكل من ينظم الى هاتين المؤسستين، فوجهت بقتل الشرطة والجيش والموظفين، وهذا ما صنع خللا واضحا بتركيبة المؤسسة الأمنية.

والمعروف ان افراد الجيش والشرطة الذين دخلوا في السلك الأمني، اختيروا عشوائيا، اي كل من رغب، وهذا ما فسح المجال لعناصر غير نظيفة، وذات سوابق اجرامية او متواطئة مع الارهاب. ومع دخول القوى السياسية السنية الى العملية السياسية توجب على الحكومة معالجة الخلل في تلك المؤسات، وكان ان طرحت مبادرة رئيس الوزراء نوري المالكي الخاصة بالمصالحة الوطنية، الا ان هذه الأطروحة قوبلت باستنكار كبير من قبل قادة الميليشيات، اذ ان المصالحة معناها ادخال الضباط السابقين في مؤسسة الجيش والشرطة، وخلق مؤسسات متوازنة طائفيا، مما يعطي لمؤسسة الأمن دفعة قوية في ضبط الأوضاع، والغاء دور الميليشيات وسحب البساط من تحت اقدامها. ويفسر بعض المراقبين التصعيد الطائفي الأخير في بغداد على انه محاولة لعرقلة المصالحة، وابقاء الخلل الطائفي في المؤسسات الأمنية.

ورغم ان مؤسسة الجيش والشرطة تمتلك قوة عددية كبيرة، الاّ أن نوع تلك القوة وتسليحها لا يمكن قياسه مقارنة مع الجيوش الحديثة. وهذه الحقيقة قد لا تبتعد كثيرا عن الدور الأميركي في ضبط الأوضاع، ومخططاته التي لا علاقة لها بالعراق ربما، بل لها علاقة بالوضع الاقليمي على وجه التحديد. الجيش العراقي يتسلح بسلاح متواضع، وأجهزته اللوجستية ضعيفة، وجهاز استخباراته متدني الكفاءة، والسبب ليس قلة الموارد المرصودة للجيش، بل هو يكمن في تفسير آخر. في ارض واحدة يصعب وجود جيشين، واذا ما عرفنا ان لكل جيش اهدافه وخططه وأسراره واستخباراته، يصبح واضحا عدم ميل الولايات المتحدة الأميركية لتنمية قدرات الجيش، هذا على رغم الادعاءات التي تقول عكس ذلك. الأميركان صاروا يدركون الرفض الشعبي لوجودهم في البلد، نتيجة حماقات وأخطاء وعنجهية جاهلة بالتركيبة الروحية للشعب. وفي الأوساط السياسية ليس هناك الا قوى ضئيلة تشجع وجودهم، وهذا يطرح مسألة الثقة بجيش عراقي قوي، ليس منسجما طائفيا، وتتدخل فيه استخبارات دول مجاورة وطموحات سياسية وميليشياوية على الساحة، اضافة الى ان وجود جيش مركزي قوي قد لا يلائم رغبات وطموحات الأقاليم المتكونة حتى اللحظة في العراق. لكن السؤال

المرعب اليوم والمطروح على طاولة معظم السياسيين العراقيين هو كيف تحافظ على بلدك موحدا دون جيش قوي؟ وهذا السؤال ينعطف الى سؤال آخر اكثر غموضا الا وهو ان الدستور العراقي ينبذ المركزية الصارمة خوفا من عودة الديكتاتورية لذلك طرحت فكرة الاقاليم والحكومات المحلية، التي سقطت منذ الانتخابات السابقة في قبضة الأحزاب الدينية التي تمتلك هي بالذات ميليشيات قوية قد تكون اقوى من اجهزة الدولة، ما العمل اذن؟

كافة الآراء السياسية، لمختلف الكتل البرلمانية، تحاول الاجابة على هذا السؤال الملح.

كركوك على سبيل المثال باتت تشكل معضلة مستعصية امام الحكومة. فهي تكاد تكون عراقا مصغرا، فيه ثلاث قوى تتنازع هويتها، الأكراد ثم التركمان ثم العرب. وكركوك تلتحق بها اقضية وقصبات اخرى، متنازع عليها، مثل خانقين وسنجار ومندلي وزرباطية وغيرها، ويتحدد مصير الفيدرالية الكردية على ضوء حل تلك المعضلة. وتلك عينة من الأزمات التي تراكمت منذ سقوط نظام صدام حسين وحتى اللحظة. ويعتقد كثير من المهتمين بالأزمة العراقية ان سبب اخفاق الحكومات المتعاقبة في نقل الواقع العراقي الى نقطة افضل يتعلق بأكثر من نهج وتصور، لعل اولها غياب برنامج وطني حقيقي يتفق عليه الجميع، عمليا لا لفظيا. برنامج يقوم على حل الميليشيات، او على الأقل دمجها في مؤسسات الدولة الأمنية والادارية، وحصر السلاح في يد الحكومة فقط، لكن مثل هكذا اتفاق بعيد المنال في اللحظة الراهنة لتداخل المشكلات العراقية واختلاط الخيوط.

حل الميليشيات له علاقة بالموقف من قوات الاحتلال الاميركية، فهناك قوى تعتبر مقاومة الاحتلال أمرا مشروعا، ومشروعية المقاومة تفضي الى مشروعية وجود سلاح بأيد مقاتيلين غير تابعين للسلطة. هنا يمكن ذكر التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر، وهيئة علماء المسلمين، والفصائل المسلحة بما فيها مجلس شورى المجاهدين(القاعدة) لكن المقاومة ذات توجهات ليست منسجمة ايضا، فتيار مقتدى الصدر بعيد كل البعد عن هيئة علماء المسلمين والفصائل المسلحة الأخرى التي بعض منها من انصار النظام السابق او التكفيريين، وكذلك الحال مع عدد من القوى السياسية الداخلة في الحكومة ومجلس النواب، وهي ترفض المصالحة مع الضباط السابقين

والبعثيين وفصائل المجاهدين. من هنا فان الحديث عن برنامج وطني، سواء لجدولة الانسحاب الأجنبي او للاعمار او لاعادة بناء الجيش، امامه صعوبات وتباينات يستحيل التوفيق بينها.

اما اذا دخل العامل الاقليمي في حسابات البرنامج الوطني ذاك، وهذا ما لايمكن اغفاله، فهنا تصبح الصورة غارقة بالضبابية والتعقيد. من الصعب تقبل فكرة ان بعض دول الجوار تهضم قضية نجاح المشروع الاميركي المعلن، والذي بدأ باسقاط نظام صدام حسين وشرع باقامة نظام ديموقراطي متناغم مع السياسات الغربية في المنطقة. لذلك لا يستغربن ان تقف تلك الدول موقفا عدائيا، ومناوئا في الواقع لأي نجاح للتجربة العراقية. وفي هذه النقطة بالذات يمكن فهم سبب تحويل العراق الى ساحة مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، ان لم يكن علنيا ففي السر وبطريقة غير مباشرة على الاقل.

ان سقوط صدام حسين، وزوال دولة البعث، وازاحة الهيمنة التاريخية للسنة على الدولة، فتح القمقم العراقي على شرور وتناقضات كانت مغيبة او مقموعة. تلك التناقضات قد لا تنتمي الى حقبة صدام حسين فقط، انما ترتد الى عقود سحيقة قد تجد لها مرتكزا في لحظة تأسيس الدولة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي. ماهي هوية العراق المذهبية؟ والقومية؟ وما علاقة تلك الهوية بالشعوب المحيطة، العربية والفارسية والتركية؟ وهل يمكن الحديث عن تقسيم للعراق باعتباره حلا بدأ يطرح على الطاولة؟ وهل يمكن تقسيم العراق سلميا دون الخوض في حرب اهلية طاحنة قد تمتد الى دول كثيرة في الجوار؟ واذا كان العراق قد اصبح ساحة مواجهة بين الغرب وعلى رأسه اميركا والارهاب، الا يمكن ان تحوله دول الجوار ايضا ساترا اماميا لدرء المخاطر عنها هي الأخرى؟ وأخيرا هل ان المنطقة مقبلة برمتها على حروب اهلية ونزاعات اقليمية وتآكلات مجتمعية خلال السنين المقبلة؟ من المرجح ان ما يتمخض عنه القمقم العراقي، سيكون بيضة القبان في تحديد مستقبل المنطقة لعقود مقبلة.

هل تقود الفيدرالية الى التقسيم؟

التجربة الفيدرالية في العالم العربي جديدة، ولا تمتلك الأحزاب السياسية سوى خبرة نظرية حولها، اما على الصعيد العملي فهي مستبعدة عموما، بسبب تهميش وتغييب الاثنيات غير العربية، وعدم الاعتراف بحقوقها، سواء كانت ثقافة او سياسية او اجتماعية. ان أي تصور لبلد عربي فيدرالي يقود الى كل ما هو غامض وغير أكيد، في ما يخص المواطنة ووحدة البلد والحفاظ على الهوية من التمزق. لكل ذلك تأتي التجربة العراقية فريدة، وخطرة، في الآن ذاته. فهي بالمحصلة نتاج نظريات وتصورات ومشاريع مستقبلية، والجميع ينظر الى المضي فيها بخشية وتوجس. وتعتبر الفيدرالية من النقاط الخلافية بين القوى السياسية العراقية، فقبولها او رفضها يمكن ان يقود الى تفجير للوضع السياسي برمته، وهي معضلة لم تجد لها حلا حتى هذه الساعة، رغم انعقاد اجتماعات عدة لمجلس النواب حول الفيدرالية تحديدا، بعد ان اظهرت الحوارات ان قضية الفيدرالية ستشظي معظم التحالفات التي افرزتها الانتخابات الأخيرة، سواء الائتلاف الشيعي او السني، او التوافقات بين التحالف الكردستاني والائتلاف الشيعي.

غول الفيدرالية اشبه باخطبوط له اذرع عديدة. ويصعب على العقل غير المتمرس عليه إعطاء أبعاد ملموسه له. نظام الفيدرالية اقر دستوريا، لكن الدستور ولد بعد تصويت متعجل، ووفق عليه بنسبة فوز ضئيلة، وكان الثقل الأكبر لمقاطعيه هو للمحافظات السنية، حيث اعتبرت الفيدرالية، في وقتها، سببا رئيسيا لرفض الدستور من قبل اطراف عديدة. حكاية الفيدرالية حكاية طويلة ولها تفاصيل ليس من السهل الخروج منها، فاقليم كردستان كان محصلة حاصل، كونه يتمتع بشبه وحدة قومية، اذ انه نال درجة من الاستقلالية عن الادارة المركزية منذ عام ١٩٩١، اثر هزيمة العراق في حرب الكويت، وانشاء مناطق حماية من قبل قوات التحالف. ولكن اقليم كردستان لا يشمل المحافظات الثلاث، حسب النظرة الكردية، وهي السليمانية وأربيل ودهوك فقط، بل يتعداه الى مدن وأقضية ونواحٍ اخرى.

ورغم ان الدستور اقر الفيدرالية، ونظام الأقاليم، الا ان مجلس النواب ارجأ قضية بناء الأقاليم في الجنوب خاصة الى سنة ونصف على الأقل، وذلك للتباينات الهائلة التي افرزتها النقاشات التي دارت بين القوى السياسية حول آلية الأقاليم. من

الاعتراضات الكبرى على اقليم الوسط والجنوب هو ان سكان هذه المناطق لا يتميزون قوميا عن بقية العراق العربي، وكذلك دينيا، فهم وان اختلفوا في المذهب إلاّ أن هذا الاختلاف لا يستدعي التقوقع ضمن اقليم خاص بحدود مبتكرة، اذا ما عرف ايضا ان المزاج التاريخي والتقاليد الاجتماعية والارث الثقافي مشترك لدى الجميع، سواء كانوا في الجنوب او الغرب او الوسط. لذلك اذا ما رفعت العوامل الطائفية والاختلافات المذهبية من عناوين هذا الاقليم تصبح أي دعوة له لا تعدو ان تكون محملة بنيات غير بريئة تجاه وحدة العراق، خاصة وان من يرفع شعار اقليم الوسط والجنوب، وبقوة، هو المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق بقيادة عبد العزيز الحكيم. ان خلفية نشوء المجلس الأعلى، ومنظمة بدر التابعة له، في ايران، والتطرف المذهبي الذي يسود في هذا التيار، وقربه الشديد من الدوائر الايرانية، كل ذلك يجعل الأحزاب السنية، والعلمانية، تنظر بعين الريبة الى مشروع فيدرالية الجنوب، باعتباره مشروعا تقسيميا يؤدي الى نشوء كانتون طائفي ديني، لا يلبث طويلا حتى يقع تحت هيمنة الجمهورية الاسلامية ومطامحها في التوسع على قاعدة وجود شيعي، اينما كان، يلعب الجانب الديني في كل ذلك عنصر الهيمنة. والمفارقة ان بعض الأحزاب المنضوية تحت راية الائتلاف الشيعي مثل التيار الصدري وحزب الفضيلة، ترفض مبدأ الفيدرالية وخاصة فيدرالية الوسط والجنوب، وتتحفظ شيئا ما على اقليم كردستان بالطريقة التي تطرحها الأحزاب الكردية.

والمعروف ان التيار الصدري نشأ وتنامى في داخل العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وجمع حوله معظم القواعد السابقة لحزب البعث، واستلهم لون لباس ميليشياته المعروفة بجيش المهدي من لباس فدائيي صدام، وهو اللباس الأسود واللثام وعنف التعامل مع الخصوم. اما حزب الفضيلة الذي اسسه آية الله اليعقوبي فقد نشأ داخل العراق، ولا يتحمل أي وزر لعلاقات متينة سابقة مع ايران، ويؤمن بعراق موحد غير فيدرالي، رغم انه يؤمن بتخفيف مركزية الدولة، باعطاء هامش كبير لحكم المحافظات لنفسها. هذا التباين في الرؤى ظهر جليا في نقاشات مجلس النواب حول الفيدرالية، وهو ان استمر متخذا ابعاده الحادة، سيقود حتما الى انفلاش التحالف الهش داخل الائتلاف الشيعي القائم على المذهبية.

الأحزاب السنية المنضوية تحت لواء جبهة التوافق، اضافة الى جبهة الحوار الوطني

بقيادة صالح المطلق، تذهب بنظرها الى الفيدرالية من زاوية اخرى. ان اغلب مناصري هذه الأحزاب ينتمون الى المناطق السنية، ضباط سابقون وبعثيون سابقون وعناصر جديدة مشبعة بالثقافة القومية العربية ونظرية ادارة العراق مركزيا. عدا الحزب الاسلامي الذي يقفز على التنوع في الهوية ويرفع شعار الهوية الاسلامية، فان احزاب جبهة التوافق اضافة الى جبهة الحوار الوطني والعراقية الوطنية بقيادة اياد علاوي، كلها ترفع شعار حكومة مركزية في بغداد تقود جيشا قويا. وهي من زاوية ما، لا تتناقض مع رؤية البعث المعروفة لشكل العراق، ولكنها تنتقد طريقة ادارة صدام حسين. فالعراق حسب وجهة نظرها بلد عربي يجب ان يكون قويا بين جيران، كانوا يتنافسون تاريخيا للهيمنة عليه كايران وتركيا، عدا عن خوف كامن من ميل القوى الدينية الشيعية لفتح الباب واسعا امام النفوذ الايراني، دينيا واقتصاديا وعسكريا وسياسيا، مما يعني حسب وجهة نظرهم اضعاف عروبة العراق، وتكريس الانقسامات الاجتماعية على اساس طائفي. غير هذا فان تداخل الاثنيات العراقية والمذاهب يكاد يكون كاملا، ففي المناطق الجنوبية ثمة نسبة لا يستهان بها من السنة، في البصرة تقترب النسبة من الربع، ويخشى ان تكريس فيدرالية الجنوب يضيّق الخناق على التواجد السني ذاك، خاصة وان التصفيات الطائفية، سواء في المدن او في بغداد، صارت تشكل مظهرا مرعبا لعراق اليوم.

تكتشف يوميا عشرات الجثث مجهولة الهوية، تظهر عليها آثار تعذيب بشع، لا في بغداد وحدها بل حتى في المناطق الجنوبية والشمالية والغربية. أي ان التصفيات اخذت تطول الجميع. وآخر احصائية رسمية تقول بوجود ما يقارب ربع مليون مهجر على اساس طائفي. كما ان من المعروف ان قيام اقاليم يتطلب رسم خرائط ادارية لتلك الأقاليم، وحدود واضحة بين محافظة وأخرى، وهذا ما يزيد من تعقيد الشكل النهائي للفيدرالية، فأحيانا تتداخل الحدود بين المحافظات بحيث يصعب الفصل بينها، عدا عن الازاحات الادارية التي دأب النظام السابق على وضعها طوال اكثر من ثلاثين سنة، لدواع امنية وسياسية وأحيانا عنصرية، مثلما جرى لحدود محافظة صلاح الدين وديالى والموصل. ومثلما جرى في كركوك او محافظة الأنبار بحدودها مع الحلة.

والرأي السائد لدى معارضي الأقاليم، وهم الأغلبية التي تشمل حزب الفضيلة الشيعي والتيار الصدري وأحزاب جبهة التوافق وجبهة الحوار الوطني والجبهة العراقية

الوطنية، هو ان العيب ليس في مبدأ الفيدرالية انما في توقيته وتفاصيله. التفاصيل تشمل حدود الأقاليم، وهل تعتبر بغداد العاصمة اقليما ام لا. والتعامل مع معضلة كركوك، وجدوى بناء الأقاليم على اساس مذهبي، اذ ان بناء الاقليم على اساس قومي وهو هنا اقليم كردستان، لا يعترض عليه احد تقريبا، كونه يمتلك شرعية تاريخية، عكس اقاليم العرب بسنتهم وشيعتهم.

والخلل يكمن في التوقيت ايضا، كما يعبر المعارضون. فالعراق اليوم ليس بحاجة الى مزيد من المشاكل والأسئلة المفرِّقة للحمة الشعب. هناك اشكالات جدية تواجه الحكومة والقوى السياسية، منها الإرهاب الموجه لا للشيعة او القوى الأميركية المحتلة فقط، بل وحتى للسنة الذين يؤيدون قيام حكومة فاعلة، ويدعون الى ايقاف العنف وبناء الوطن. وهناك الميليشيات متنامية النفوذ خاصة جيش المهدي ومنظمة بدر والميليشيات المحلية في البصرة والعمارة، وقد بدأت تتمدد اخطبوطيا لتقضي على أي فرصة للمصالحة الوطنية، او فرصة للبناء واعادة التلاحم، كون تلك الميليشيات ذات افق مذهبي فاقع ومتطرف، وتتعامل بقسوة هائلة مع مناوئيها حتى لو كانوا من ابناء المذهب. تجري قصص مريعة حول تصفيات تجري في مدينة الثورة الخاضعة كليا لجيش المهدي، اغلبها ضد اناس ديمقراطيين وعلمانيين، او اعضاء في احزاب دينية شيعية مغايرة التفكير، اما المتحدرون من اعتقادات سنية فأصبح وجودهم في تلك المدينة مستحيلا. تلك الميليشيات تكمل عمل الميليشيات السنية، التي تقتل على الهوية ايضا، وتطرد كل ساكن لا ينتمي للمذهب ذاته. والتهديدات التي تطلقها القاعدة ضد كل من يخالفهم التوجه والاعتقاد من اهل السنة اصبحت لازمة يومية، عدا عن الأفعال المريضة المرتكبة في الأنبار والموصل وسامراء وتكريت وغيرها من المناطق السنية. كانت الاغتيالات وطرق الموت تبتكر عبر عقل شيطاني يضع في حساباته، لا الضحايا ذاتهم، انما الأحياء الذين سيرون نمط الجريمة. فادخال المجتمع المحلي بنفق الرعب يسهل عليهم الحركة والتنقل لتنفيذ مخططاتهم. والميليشيات تلك، بسنتها وشيعتها، فاقمت من قضية الأمن وعزّزت العزل الطائفي المناطقي، وهو في المحصلة خطر جدي على بقاء العراق موحدا في المستقبل القريب. والمشكلة الكبيرة التي لا تقل راهنية وخطورة هي مشكلة الفساد الاداري والمالي، اذ كان السبب وراء ازمات البنزين والوقود والكهرباء، ومن رحمه تنشأ يوميا عصابات لا تتورع عن القتل للحفاظ على مصالحها المالية ونفوذها العسكري. أي موظف لا يخضع لابتزاز عصابات الفساد الاداري

يصفى فورا. ويمكن فهم فشل لجنة النزاهة التي اسسها البرلمان لمحاسبة الفاسدين اذا ما عرف المرء قسوة التعامل مع أي موظف نزيه، او حريص على المال العام.

وهناك مشكلة الاعمار الذي يكاد يكون متوقفا، ويقع مردود توقفه واخفاقه، على كاهل المواطن البسيط، اذ انه فقد عمله ويعيش بضيق شديد، يدفعه احيانا الى الترحم على ازمان صدام حسين الذهبية، بكل ما كان فيها من مآس وفظاعات. وجمع كل تلك الاشكالات ينفتح غول هجرة العراقيين على مديات خطرة، فالبلد بدأ يتصحر من كفاءاته بعد ان تركه التجار والمثقفون والصحفيون والأطباء والمهندسون والخبرات السابقة، بحثا عن ملاذ آمن في دول الجوار مثل سوريا والأردن ومصر وسواها من البلدان. طبعا لا يخفى ان واقع العراق الحالي بمتغيراته العميقة، وهامش الحوار والسجال المفتوح على مداه بين القوى السياسية سواء في مجلس النواب او خارجه، سمح بطرح ازمات العراق دفعة واحدة.

ولا يخفى ان أغلب ما يعانيه العراق اليوم تكمن اصوله في مراحل الحكم السابق وحروبه الطوال ومسارات القمع والترهيب التي مارسها من خلال مستبد واحد، وحزب واحد، وطائفة واحدة، وقومية واحدة. ولعل العسف الهائل الذي وقع على المدن الجنوبية، ذات المذهب الشيعي، هي التي افرزت قوى تطرح قضية اقليم الجنوب بهذا الاصرار، وتلقى تجاوبا، بعض الشيء، من الجماهير. فالجميع خائف من المستقبل المنظور، ومن شبح المقابر الجماعية والتمييز المذهبي وحكم الفرد والطائفة الواحدة. لكن اصوات المعارضين لهذا التبرير تؤكد ان ما ينتظر اقليم الجنوب لا يختلف كثيرا عن ما عاشته الجماهير في ظل النظام البعثي السابق، هيمنة رجال الدين المطلقة، وهيمنة الميليشيات، وسيطرة المحاكم الشرعية، واقتسام الغنائم حسب نفوذ هذا الحزب او ذاك. فوق هذا وذاك جاءت فيدرالية الجنوب عبر اجندات سياسية دينية، تقفز احيانا على حقائق الواقع، ولم تأت من ضرورات يفرزها ذلك الواقع، مما يجعلها محط ريبة وتساؤل حتى من قبل سكان المحافظات الجنوبية الذين يعتبرون انفسهم ضحايا التحولات في كافة الأحوال.

دولة سنية في العراق

لم يكن اعلان منظمة القاعدة في العراق، عن قيام دولة اسلامية في المناطق السنية، مفاجئا. فالكلام حسب المثل الشائع لايكلّف نقودا، لكنه بالتأكيد سيكلف الشعب العراق مزيدا من آلاف القتلى والجرحى، ومزيدا من الحطام الشامل للبنية التحتية. وسغلق امام المواطنين نوافذ الحياة، عبر ترويعهم بالسيارات الملغمة والاغتيالات والتعذيب والترهيب الفكري والديني لمجموعات لا تحمل العقيدة الدينية الا كغطاء وذريعة. الدولة المنصوص عليها في البيان المنشور على الانترنيت، والمبثوث في الفضائيات، يحدد المناطق التي تشملها تلك الدولة بمناطق ديالى والأنبار وبغداد وصلاح الدين والموصل وأجزاء من بابل والكوت، أي المناطق السنية. ويتولى ادارة هذه الأمارة الاسلامية مرشد اسمه (كذا) البغدادي. كان يفترض ان يسموه خليفة المسلمين، وكان يفترض ان تسمى تلك الامارة بالامارة الاسلامية السنية، وهي كما قيل في الاعلان رد على موافقة مجلس النواب الذي اقر تشريع قانون الأقاليم. استباق تقسيم العراق حسب المفهوم الشائع لقانون الأقاليم، بتقسيم لفظي، يبدو ان مصدري الاعلان كانوا يتمنونه منذ وقت طويل.

منظمة القاعدة في العراق، عادة ما تفاجئ العراقيين ببيانات شاذة، وغريبة، كلما حدثت تطورات مهمة في البلد، خاصة ما يتعلق بإستمرار العملية السياسية وتطورها نحو الأمام وتزاحم الخيارات. فهي عند اول انتخاب لمجلس النواب في ٢٠٠٤، هددت بتدمير انابيب النفط وضرب الوزارات وتهديم الجسور ومهاجمة المؤسسات العامة، وهددت بقتل كل سني يدخل في الانتخابات او يشارك فيها أو يروج لها. وقد صدق بعض المواطنين تلك الدعاوى وعاشوا اسابيع من الرعب، لكن الانتخابات حدثت وكانت نتائجها سلبا على المحافظات الموصوفة بالسنية، لأنها لم تشترك في الانتخابات وانتهت الى تهميش واضح. شاع خلال سنة فقط ندم عارم لدى الجماهير من عدم مشاركتها في الانتخابات تلك، وحملت المسؤولية لتنظيم القاعدة وهيئة علماء المسلمين وقوى متطرفة ثانية لهذا الخطأ التاريخي الفاضح. وفي الانتخابات الثانية اعلنت انها ستصفي كافة الرموز السنية التي شاركت في الانتخابات، ومنها قيادات جبهة التوافق والحزب الاسلامي وجبهة الحوار الوطني وغيرها من الفاعليات الاجتماعية والثقافية والدينية، وكانت المحصلة قيام مجلس للنواب اكثر توازنا من

الذي سبقه. وها هي اليوم تعلن العراق دولة اسلامية يحكمها امير للمؤمنين بدرجة مرشد. ربما يذكّر هذا المصطلح بمرشد الجمهورية الايرانية، لكن نكاية لا اعجابا.

ان الملاحظ في هذه البيانات انها عادة ما تأتي بارادوية فاضحة، أي ان الجماعة يعتقدون ان أي شيء يصدرونه على الانترنيت او عبر الورقيات، سيتحول بعد ليلة الى واقع، بالضبط كما يحلمون هم به. المنظمات الارهابية والعنفية في العراق لا ترى إلاّ جانبا واحدا من الصورة. الثنائيات محببة لديهم: الخير والشر، نحن والغرب، الأنا والآخر، الشيعة والسنة، وهلمجرا. اما الجوانب الأخرى، الملتبس بعضها، فهي لا تريد ان تراها، بل في بعض الأحيان تشعل الحرائق المفعمة بالدخان كي تغطي على المشهد برمته. طبعا من يقرأ بيانات القاعدة، او يسمع اقوال منتسبيهم، يعتقد انهم فعلا يسيطرون على المناطق كافة ذات المذهب السني، وتعبير (طائفة) ابتكر بذهنية مريضة لبلورة اقوام متشابهة، ولها ثقافة موحدة، وتتمسك بتعاليم الدين حرفيا مثل ما يتمسك بها الملا محمد. وهذا ما ليس موجودا البتة. فتعبير طائفة تعبير ديني بحت، سواء للسنة او الشيعة، لذلك من المفترض ان يفضل استخدام مذهب بدلا من طائفة. على ارض الواقع فالقاعدة، رغم دمويتها في التعامل مع معارضيها في المناطق السنية، الا انها لم تعد تيارا مقبولا لدى الجميع، خاصة عامة الناس الذين يرغبون بارسال ابنائهم الى مدارس، وعائلاتهم الى مستشفيات وقت المرض، ويرغبون بكسب لقمة عيش نظيفة، والتنقل من مكان الى آخر بشكل آمن، والتعبير عن آرائهم بحرية فيما يدور حولهم من أحداث. انهم يجيّرون من ينتمون الى المذهب السني لأهوائهم ورغباتهم وأعمالهم، بقفز صريح وواضح على حقيقة ما يدور هناك على الأرض. طبعا بعد تلك البيانات النارية لم تتوقف الحياة، ولم يحرق المجاهدون النفط، ولم يستولوا على الوزارات والمؤسسات الحكومية، حتى في مناطق نفوذهم كالأنبار وصلاح الدين والموصل. وأمسوا مطاردين يبحثون عن مخبأ آمن بعد ان كثرت العيون التي تنقل اخبارهم وتحركاتهم للسلطة العراقية الشرعية. كما بدأت مشاركة الساسة المحسوبين على السنة تزداد داخل الجيش وقوى الشرطة والحكومة، وظلت ايقاعات المدن تتواتر، وتنتظم قليلا قليلا، رغم انها مشلولة بعض الشيء، وتعاني من الدمار والرعب. بيانات القاعدة لم توقف الحياة لكنها خلفت، وتخلف، دمارا شاملا، وهي الاستراتيجية الجديدة التي راحوا يطبقونها في العراق، أي استراتيجية سياسة الأرض المحروقة كما يقال.

تحولت قضيتهم من العداء ضد الاحتلال الاميركي الى عداء ضد الحياة وجريانها. لم يعد يطيقون رؤية معامل ومدارس ودوائر ماء وكهرباء ومجالس بلدية وأسواق تفتح ومحلات تتاجر بالبضاعة وأشخاص يتأنقون ونساء يخرجن من البيت وأطفال يذهبون الى الروضات ورياضيين يتبارون لكسب الفوز. لهذا كله يمكن ملاحظة التحول الكبير في العمليات الانتحارية والسيارات الملغمة التي راحت تنفجر في اماكن لا يتواجد فيها أي اميركي او رجل امن عراقي: واحدة من الأساليب الجديدة لتنظيم القاعدة في تخريب كل شيء هو استئجارهم لشقة سكنية في عمارة ما، ثم لغم تلك الشقة وتفجيرها لاحقا. حدث هذا في منطقة الزعفرانية قرب بغداد. ومن اساليبهم المبتكرة ايضا، ترك عبوة ناسفة في سيارة ركاب ليتم تفجيرها عن بعد، او وضع سيارة ملغمة في سوق شعبي مكتظ لتفجر عبر الريموت كونترول او الموبايل، مثلما حدث في سوق شلال الكائن وسط مدينة الشعب البغدادية. ومدينة الشعب فيها نسبة كبيرة من السنة، لكنها تحت سيطرة جيش المهدي عمليا. اما في الرمادي وهي معقل مهم للقاعدة، فالعمليات لا تتجه ضد الشيعة، فالرمادي خالية منهم تقريبا، انما تستهدف الموظفين ومجلس المحافظة والليبراليين والخطباء المعتدلين، اضافة الى اعضاء الجماعات المسلحة التي تمتلك رؤية مغايرة. لايمر يوم في قرى الأنبار وقصباته دون وجود ضحايا من السكان المحليين. تحت مياه نهر الفرات، جنب السدود، على مشارف المدن، وفي الأسواق النائية. والتهم جاهزة: تعاون مع المحتل. مرتد. ملحد. شرطي. حرس وطني. غير ان تلفيق التهم تلك لم يعد ينطلي على الناس.

وعلى العموم فالقاعدة تهدف من وراء كل هذا الى تثبيت سلطة على الأرض، بالوسائل المتاحة كافة، وما عدا ذلك ينبغي ان يتحول الى رماد. الخراب العميم والموت دون هدف. كثير من اهالي الأنبار يعرفون ان الحرب الأهلية لن تجري، اذا ما حصلت، بين السنة والشيعة فقط، انما بين السنة ذاتهم، وعدد القتلى بين الأهالي في المحافظة نفسها بلغ الآلاف على ايدي القاعدة وبعض مجاميع العنف الأخرى. ظاهرة التسليب والثأر والخوات باسم الجهاد لا تثير أي استغراب بين أهالي المناطق تلك. غير ان الحقيقة تلك تنطبق على المدن الشيعية ايضا. آلاف سقطوا في كربلاء والبصرة والعمارة نتيجة الصراع بين الميليشيات على المنافع الاقتصادية واقتسام السلطة. وهذه من الحقائق التي يتستر عليها القراء التبسيطيون للوضع العراقي. هناك خطوط عامة تحكم توجهات تنظيم القاعدة في العراق اليوم، اولا العداء للشيعة، جميعا،

والأكراد ممن لا يذهبون مذهبهم، والأجانب بمن فيهم الأميركان، والغرب عامة، ويأتي بموازاة ذلك الليبراليون والعلمانيون والاسلاميون المعتدلون من المذهب السني. لقد صفي عشرات من ائمة الجوامع في الأنبار والموصل وصلاح الدين وبغداد وديالى والفلوجة وسامراء، لأنهم كانوا يدعون الى المصالحة وبناء الدولة والسلم الأهلي. واعلان دولة اسلامية في المناطق السنية يدل على اكثر من توجه، ربما اهم نقطة فيه هو ان القاعدة لم يعد يهمها الهوية الوطنية العراقية، فهي تختصرها بالسنة فقط، (السنة بصيغتها الدينية المنغلقة)، ثم ان أي نظام مهما كان لا يلاقي تأييدهم ما لم يكن اصوليا جهاديا متطرفا في مغالاته، وربما لا بد ان يرتبط بالقاعدة الأم في جبال تورا بورا. والاعلان يكشف ايضا ان هذا التنظيم لا يريد ان يرى الوقائع، على الأرض، ويحاول ارتداء لبوس اكبر بكثير من حجمه الحقيقي. من جانب آخر فهو يستبق الأحداث ليحاول تفريغ جهود المصالحة الوطنية من مضامينها المشجعة، خاصة في باب حل الميليشيات. بدأت معظم القوى السياسية تطالب به وتبحث له عن صيغة معقولة، وهنا يذهب القصد الى ميليشيات جيش المهدي حصرا، ومنظمة بدر، وبعض الميليشيات الشيعية الصغيرة. القاعدة على ما يبدو لا ترغب بالتوصل الى اتفاق لحل جيش المهدي، او على الأقل دمجه في الحياة السياسية، كون حل الميليشيات يخفف من التناحر الطائفي، ويسهل للحكومة بسط نفوذها على جميع مناطق العراق. الحرب الطائفية مرغوبة لأنها تجعل الساحة غارقة في الفوضى، وهذا ما تسعى اليه القاعدة تحديدا.

ازالة الميليشيات يعني وجود الدولة، ووجود الدولة يتنافى مع الحرب الشاملة على اميركا والغرب وايران. اعلان دولة سنية تقودها القاعدة يعطي ذريعة للقائلين بضرورة الحفاظ على الميليشيات، بإعتبارها حاميا للطائفة الشيعية، خاصة في المناطق المختلطة. والحقيقة ان اعلان تنظيم القاعدة لدولة اسلامية في العراق تختصر بالمناطق السنية، ليس بالحدث الجديد، فهي دعوة قديمة ولها جذور في التاريخ السابق على سقوط نظام صدام حسين. قبل رحيله المدوي، قال صدام حسين اكثر من مرة ان حزب البعث لن يغادر السلطة الا بعد تحويل العراق الى خراب. اما نحن واما الخراب، هذه المعادلة لم تتبناها القاعدة اليوم فقط، انها مترسبة في نفوس قادتها وكوادرها ومنتسبيها الفاعلين في بلاد الرافدين.

ومن المعروف ان تنظيم القاعدة انتشر بقوة في اغلب المناطق السنية، بعد اقل من سنة من سقوط النظام، ولكن ما لوحظ على بنيته التنظيمية ان اغلب قياداته كانت ذات فاعلية في اجهزة النظام السابق. كان ثمة ضباط كبار في الحرس الجمهوري، وقادة مخابرات، وبعثيون وكوادر وجدت نفسها خارج السلطة، ومهمشة في النظام الجديد. هذه الرموز هي ذاتها التي تبنت الأصولية المتطرفة وبدأت تنشر اشاعاتها ورؤيتها للأحداث بين المواطنين، خاصة في الأرياف التي تعتبر معزولة ومتخلفة، ويسيطر عليها الفكر الغيبي، والعنجهية الوطنية الفارغة. افكار حزب البعث القديمة في الوحدة والأمة العربية والاشتراكية، وما الى ذلك من كليشهات ومسلمات، لم تعد مستساغة من قبل البيئة المحيطة، كون فشلها ثبت حقيقة بعد انهيار النظام وقادته وحزبه، بأقل من اسبوعين، ولم يستطع كادر السلطة في جميع مفاصله الحزبية والأمنية والفكرية الدفاع عن الوطن. من هنا تحتم ابتكار ايديولوجيا جديدة وشعارات جديدة وأساليب جديدة لخوض المعركة. الايديولوجيا الجديدة وجدت في الأصولية الجهادية، التي من مميزاتها العداء للغرب والحداثة ولكل الأديان الأخرى واحتقار المرأة والعداء للشيعة والاكراد، وجدت فيها راية مستساغة ومهضومة من قبل جماهير عريضة كانت مهمشة وخارج السياسة اصلا. كانت الشعارات في البدء تحرير الوطن من المحتلين، وكان الوطن في البداية هو العراق، اما الأساليب الجديدة فتكمن جدتها في بشاعة دمويتها وحدتها ومقدار العنف المنفلت الكامن في تطبيقاتها على مستوى الشارع. العنف لم يعد موجها لجهة بعينها، بل اصبح عنفا لأجل العنف، واشاعة الرعب لدى الجميع. هذه العدمية السياسية هي التي قادتهم ربما الى اختصار بلاد الرافدين الى مناطقه السنية فقط، بإعتبار أن المناطق الجنوبية، من وجهة نظرهم، ليست سوى محميات ايرانية، صفوية، رافضة. وباعتبار ان الأكراد عملاء للأجنبي وعلى رأس ذلك اسرائيل، وتصوير حكمهم الذاتي كانتونا للخيانة والتواطؤ.

يبقى ان يعرف انه حتى غلاة القوى السياسية التي تدعي تمثيل السنة، لا تتجرأ يوما على اختصار العراق بالمناطق السنية فقط، كون هذا الاعلان، مهما تعالت حدة المواجهات الطائفية، يفقدها مصداقيتها الوطنية لدى جمهورها السني ذاته. وهذه واحدة من السهام القاتلة التي وجهها الاعلان لنفسه، وهي تعتبر واحدة من مَقاتل مفهوم (المقاومة) الذي تبنته مجموعات غير اصولية. إذ أنها لم تستطع رفع المقاومة ضد المحتل الى درجة مشروع وطني، فانحصرت ضمن مناطق معينة وبأدوات فكرية

ضيقة الأفق، وأساليب عادة ما تذكر بممارسات اجهزة صدام حسين وسلطته التي انهارت ثم تلاشت. ومثل غيره من البيانات السابقة، جاء اعلان الحكومة الاسلامية السنية ليلقي اسئلة كثيرة على حقيقة ما تمر به القاعدة في المناطق السنية بالذات. شهود عيان كثيرون من الأنبار، على سبيل المثال، عاشوا ما بدأت تحس به الناس هناك من مقت لهذا التنظيم وأفراده، فكانت هناك مبادرات جادة لملاحقته والقضاء عليه. تمثلت تلك المبادرات بإتفاق عشرات من شيوخ العشائر ورجال الدين والأكاديميين المعروفين، على الالتفاف حول مشروع المصالحة الوطنية الذي طرحه رئيس الوزراء نوري المالكي، ومجلس النواب وهيئة الرئاسة، والقيام بتشكيل شرطة وجيش من اهالي المحافظة، يقوم بتنظيف تلك المناطق من قواعد تلك الحركة.

واللافت ايضا هذا الاندماج الكبير بين الأصولية الاسلامية الجهادية، والفكر القومي، وأحيانا اليساري المتطرف. الاندماج الذي يقول بالعداء المطلق للغرب والتقوقع على الذات المناطقية او الوطنية، والعدمية في النظر الى الحياة، وأخيرا الاستعداد الكبير لإحراق كل شيء من اجل السلطة، حتى لو كانت تلك السلطة تتكئ على بقعة جغرافية صغيرة، مثل دولة العراق الاسلامية المعلن عنها مؤخرا في المحافظات السنية.

الفهرست

مطبعة
ئاراس
أربيل - كردستان
Aras Press
Kurdistan - Erbil

السعر ٢٠٠٠ دينار